الفصل الثاني

التصريف في مؤلفات ابن جني

1- علم التصريف: تعريفه – موضوعه – فائدته –علاقته ببعض علوم العربية.

2- أبواب التصريف عند ابن جني.

شملت مؤلفات أبي الفتح عثمان ابن جني كل أبواب الصرف المعروفة، وتكاد تشمل كل المسائل على تعددها إلا قليلاً أشير إليه في موضوعه.

ومع أن لابن جني كتابين في التصريف خاصة- هما (المنصف) شرح تصريف أبي عثمان المازني، و(التصريف الملوكي)- فإن مسائل التصريف عنده لم تقتصر عليهما وإنما هي مبثوثة في مختلف كتبه علة تعدد اتجاهاتها وكثرة مباحثها.

وقد عمل الباحث على تنظيم المباحث الصرفية التي عالجها ابن جني ووضعها في أبوابها المعهودة حرصا على وجود الترابط بينهما ليبرز ما بهما من تماسك يبرز سمة الشمول في تفكير ابن جني، ويعين على رؤية الخيوط الدقيقة التي تربط أطراف نظرته إلى علم التصريف.

ويقوم الباحث في هذا الفصل بعرض تصريف ابن جني مبوبًا تبويب المتأخرين، ومسائله مترتبة داخل هذه الأبواب – ترتيبهم، ويضمن كل باب ما يرى ذكره ضروريا من المناقشات والمراجعات لما يورده أبو الفتح من حيث استيفائه للموضوعات أو المسائل أو إغفالها، أو ما يكون فيها من سبق أو انفراد، أو مخالفة أو اتباع، أو غير ذلك، مرجئا النظرة الجامعة لمنهج ابن جني في التفكير والتأليف الصرفي لفصل تالٍ إن شاء الله.

❊❊❊❊

علم التصريف
تعريفه – موضوعه – فائدته –
علاقته ببعض علوم العربية

تعريفه:

حاول ابن جني أن يعرف التصريف في كتابين من كتبة، فهو يعرفه في (المنصف) بقوله:«التصرف إنما هو أن تجيء إلى الكلمة الواحدة فتصرفها على وجوه شتى»[1].

وهو في (التصريف الملوكي) يعرفه بقوله: «التصريف هو أن تأتي إلى الحروف الأصول، فتتصرف فيها بزيادة حرف، أو تحريف بضرب من ضروب التغيير، فذلك هو التصريف فيها، والتصريف لها[2]»، ثم يشرح قوله هذا مبينا ضروب التغيير بالإتيان بالفعل (ضَرَبَ)ماضيًا، ثم يتناوله بالمتغيرات للدلالة على المضارع أو اسم الفاعل أو اسم المفعول أو اسم المصدر، أو ما لم يسم فاعله، أو إدخال بعض حروف الزيادة عليه للدلالة على المعاني المختلفة، ثم يلخص ذلك بقوله «فمعنى التصريف: هو ما أريناك من التلعب بالحروف الأصول لما يراد فيها من المعاني المفادة منها وغير ذلك»[3].

وابن جني يسبق بهذه المحاولة في التصريف من تقدمه من علماء التصريف، فسيبويه[4] يعرف التصريف بقوله: «هذا باب ما بنت العرب من الأسماء والصفات والأفعال غير المعتلة والمعتلة، وما قيس من المعتل الذي لا يتكلمون به، ولم يجيء في كلامهم إلا نظيره من غير بابه، وهو الذي يسميه النحويون: التصريف والفعل[5]، فالتصريف –كما يحكي عنهم– أن تبني من الكلم باء لم تبنه العرب على وزن ما بنته، ثم تعمل في البناء الذي بنيته ما يقتضيه قياس كلامهم»[6].

---

(1) المنصف 18/1.

(2) التصريف الملوكي ص 2.

(3) التصريف الملوكي ص 2.

(4) لا نعرف عن كتب التصريف قبل سيبويه سوى بعض أسمائها. انظر: بغية الوعاة ص 33، الفهرست ص 79.

(5) كتاب سيبويه 242/4.

(6) شرح الرضى على الشافية 6/1– 7.

وواضح أن ما ذكره سيبويه –وعلى ما حكاه عنهم– ليس تعريفًا للتصريف، بل هو تعريف لما سماه المتأخرون (مسائل التمرين)[1]، وأبو عثمان المازني برغم أن كتابه (التصريف) قد حوى بحوث علم التصريف فإنه لم يعرف التصريف، ولم يشر إلى معناه، وكذلك صنع من أتوا بعدهما[2]، ثم يأتي ابن جني ليضع للتصريف هذا التعريف الذي وصفه بعض المحدثين بأنه أول تعريف عملي لعلم التصريف[3].

ولصاحب هذا البحث أن يزعم أن تعريف ابن جني هذا ليس تعريفا عمليا فحسب، وإنما هو تعريف عملي وعلمي معا، فابن جني يقول: «فمعنى التصريف هو ما أريناك من التلعب بالحروف الأصول لما يراد فيها من المعاني المفادة منها وغير ذلك، فإذا قد ثبت ما قدمناه، فليعلم أن التصريف ينقسم إلى خمسة أضرب: زيادة – بدل – حذف – تغيير سكون أو حركة – إدغام»[4]، فهذه ضروب التغيير التي يعنيها ابن جني جني تعريفه، وإجراؤها على الكلمة يستوجب ضرورة العلم بأحكام كل ضرب منها، فمعنى التصريف عنده –على هذا– هو العلم بأحكام التغييرات التي تحدث للكلمة والعمل بها لتؤدي الكلمة المعاني المطلوبة منها، وتعريفات اللاحقين لابن جني لا تخرج عن ذلك كثيرًا[5]، وإن كان بعضهم يفرق بين التصريف الذي ذكره ابن جني هنا هنا والتصريف بمعناه العلمي كقوله: «هو العلم بأحكام...»[6]، وقد جمع بعض أساتذتنا المحدثين بين التعريفين –العلمي والعملي– فيقول: «فعلم الصرف إذا هو معرفة القواعد التي يمكن صياغة الأبنية المختلفة وأحوال هذه الأبنية التي ليست بإعراب ولا بناء[7]»، ثم يقول –في الموضع نفسه– «سبق في تعريف الصرف أنه تغيير

---

(1) شرح الرضى على الشافية 3/294، شذا العرف ص 176.

(2) انظر: المقتضب للمبرد وتحقيق عبد الخالق عضيمة، والزجاجي تحقيق بن أبي شنب، التكملة للفارسي مخطوطة الدار رقم 1006 نحو وغيرها.

(3) خديجة الحديثي في (أبنية الصرف في كتاب سيبويه) ص 25.

(4) التصريف الملوكي ص 5–6.

(5) شرح الشافية للرضى 1/1، 6– 7، التسهيل لابن مالك ص 290، ومتن التصريف العرى للزنجاني ص 20، مزهة الطرف للميداني ص 4.

(6) شرح التفتازاني على مختصر الزنجاني ص 3.

(7) الصرف لطه الزيني ص 6.

للكلمة على أوجه مختلفة[1]» والتعريف الأخير هو ما ذكر عن ابن جني نصًّا، وأحسب أن أستاذنا الذي ذكر التعريفين قد وجد بينهما وصلة أتاحت الجمع بينهما، فإن قيل إن ما يذكره ابن جني أقرب من الاشتقاق منه إلى التصريف، فالجواب عليه: أن بعض المحدثين ينقل تعريف أبي الفتح السابق، فيقول عن التصريف : «ما يعرف به ما في بعض حروف هذه الكلمات من زيادة وحذف وقلب وإبدال وتغيير حركة أو سكون أو إدغام[2]»، ثم يعرف الاشتقاق بأنه «ما تعرف به أصول الكلمات وفروعها والعلاقات بينهما وطرق صوغ بعضهما من بعض»[3]، فيظهر الفرق واضحا يشهد لابن جني بوضعه تعريفًا عمليًا قد يكون السابق به، إذ لم يرد مثله فيما أشرت إليه قبل من الكتب.

موضوعه:

يرى ابن جني أن التصريف يتناول الألفاظ المفردة دون ارتباط لها مع غيرها من مجاوراتها، أو قل: إنه يتناول الكلمة في حالاتها الثابتة، دون حالتها المتغيرة، وهي لا تكون ثابتة إلا حين تعدم علاقتها بما حولها، يقول أبو الفتح في بيان هذا: «فالتصريف إنما هو لمعرفة أنفس الكلمة الثابتة»[4]، ثم في موضع آخر يفسر ما يعنيه بالكلم الذي يدخله التصريف فيقول في أثناء شرحه قول أبي عثمان : «إنما قصد أن يمثل الأسماء والأفعال ليرى أصلها من زائدها لأنها مجهولة الأصل».وقول أبي عثمان: الأسماء – يعني الأسماء المتمكنة التي يمكن تصريفها واشتقاقها، ولا يريد الأسماء المبنية الموغلة في شبه الحروف[5]؛لأن تلك الأسماء في حكم الحروف، فالتصريف يعالج الألفاظ العربية المفردة من الأسماء المتمكنة، والأفعال التي تطرف وتشتق، من حيث الأحوال التي ذكرها آنفا من ضروب التغيير.

فائدته:

يرى أبو الفتح أن أهل العربية كافة في أتم الحاجة إلى التصريف، لأنه ميزان العربية

---

(1) المرجع السابق ص 7.

(2) الاشتقاق لعبد الله أمين (ص/د) من المقدمة.

(3) المرجع السابق (ص/د) من المقدمة.

(4) المنصف 4/1.

(5) المرجع السابق 7/1-8.

وعن طريقه تعرف أصول الكلام وزوائده، وأن الاشتقاق لا يعرف إلا به، وأيضًا «قد يؤخذ جزء من اللغة كبير بالقياس، ولا يوصل إلى ذلك إلا من طريق التصريف[1]، وهو يستدل على ذلك بقوله: «وذلك نحو قولهم: إن المضارع من (فَعُل) لا يجيء إلا على (يفعلُ) بضم العين، ألا ترى أنك لو سمعت إنسانًا يقول: كرم يكرم بفتح الراء من المضارع لقضيت بأنه تارك لكلام العرب، سمعتهم يقولون: يكرم أو لم تسمعهم لأنك إذا صح عندك أن العين مضمومة من الماضي قضيت بأنها مضمومة في المضارع أيضًا على ما جاء، ولم تحتج إلى السماع في هذا ونحوه، وإن كان السماع أيضا يشهد بصحة قياسك»[2].

علاقته بالاشتقاق والنحو واللغة:

نظرا لكثرة التشابه، وقوة العلائق بين التصريف، وهذه العلوم، فإن أبا الفتح قد حرص على بيان ما بينها من تقارب أو تباين، فهو يرى أن «بين التصريف والاشتقاق نسبا قريبا، واتصالا شديدا[3]»، ويستدل على قوة اتحادهما في المدلول حين يقول: «أولا ترى إلى قوله رؤبة في وصفه امرأة بكثرة الصخب والخصومة:

* تشتق في الباطل منها الممتذق*[4]

وهكذا كقولك: تتصرف في الباطل أي تأخذ في ضروبه وأفانينه، فمن هاهنا تقاربا واشتبكا[5].

وهو يقرر أن التصريف يتجاذبه كل من النحو واللغة، والاشتقاق أميل إلى اللغة من التصريف، وكذا التصريف أقرب إلى النحو من الاشتقاق لشدة القرابة بين النحو

---

(1) المنصف 2/1.

(2) المرجع نفسه.

(3) المرجع السابق 3/1.

(4) هذا بيت من مشطور الرجز من أرجوزة رؤبة الطويلة المشهورة التي مطلعها:

وقاتم الأعماق خاوي المخترق

وتشتق: تمشي في كل شق أي ناحية، الممتذق: المخلوط، والشاهد في قوله: تشتق. أي تأخذ في كل فن منه. (انظر: الديوان ص 107).

(5) المنصف 4/1.

والصرف، فإنك لا تجد كتابًا في النحو إلا والتصريف في آخره، بينما الاشتقاق لا يمر منه بالدارس في كتب النحو إلا ألفاظ مشردة لا يكاد يعقد لها باب، وهو يرى أنه من الواجب على دارس النحو أن يدرس الصرف أولًا.«لأن معرفة ذات الشيء الثابتة ينبغي أن يكون أصلا لمعرفة حاله المتنقلة[1]»، ولكن لصعوبة التصريف بدئ قبله بمعرفة أغراضه ومعاينة، وعلى تصريف الحال[2].

وفيما يلي موضوعات التصريف التي وردت في مؤلفات ابن جني:

(1) المنصف 4/1.

(2) المرجع السابق 5/1.

أبواب التصريف عند ابن جني
المجرد والمزيد

على الرغم مِن أن أبا الفتح بن جني لم يضع تعريفا لكل من المجرد والمزيد، فقد تناول جل مسائل هذا الباب مفرقة في كتبه الموجودة بيننا، فقد ذكر (أصول الأبنية) وقد فصل فذكر (أبنية الأسماء المجردة)، وأشار إلى مزيدها، وكذا (أبنية الأفعال المجردة الماضية)ثلاثية ورباعية- ثم (أبواب مضارع الثلاثي)، و(أبنية المزيد من الأفعال)، و(مضارع ما زاد على الثلاثة).

وقد ذكر ابن جني أيضا (الزيادة)، وإذا تتبعا ما ذكره منها نجده يكاد يأتي على مسائلها، فهو يذكر (تعريف الحرف الأصلي والزائد، و(أغراض الزيادة) و)أدلة الزيادة)، ونجد له عدة تقسيمات للزيادة: منها(الزيادة اللازمة وغير اللازمة)، (الزيادة بتكرار الأصل أو بعده)، (الزيادة بالتكرار للإلحاق أو غيره)، وهو يذكر (حرف الزيادة)، و(مواضع زيادتها)، و(معاني صيغ الأفعال الزائدة) و(الميزان الصرفي)، وفيه يتناول (غرضه – حروفه – كيفية وزن كلا من: المجرد والمزيد، المحذوف منه بعض حروفه، المكرر، المبدل من تاء الافتعال، ما وقع فيه من قلب مكاني).

وسوف أحاول عرض هذه الموضوعات بأسلوب يجمع بين الإيجاز – فيما يشارك فيه ابن جني غيره من العموميات –والبسط- فيما أرى من خصوصياته من جده في رأي، أو دقة تحليل أو تعليل لفكرة أو جودة عرض لمسألة، أو حسن تنظيم لموضوع، أو غير ذلك.

تعريفهما:

لم يتعرض ابن جني إلى تعريف أي منهما في كتبه الموجودة سواء كانت صرفية أم غير صرفية.

الأبنية المجردة:

يذكر ابن جني أن أصول الاسم المجرد ثلاثة: ثلاثية، ورباعية وخماسية بينما يقتصر الفعل المجرد على أصلين فقط: ثلاثي، ورباعي، وينص على عدم وجود فعل خماسي مجرد[1].

(1) المنصف 18/1.

ثم يشرع في ذكر هذه الأبنية بالتفصيل فيذكر أولًا:

أبنية الثلاثي المجرد من الأسماء:

فيذكر أوزانها العشرة بهذا الترتيب: (فَعْل- فَعَل- فَعِل- فَعُل- فِعْل- فِعِل- فُعْل- فُعُل- فَعُل)، وبعد أن ذكر الأوزان، يقرر أن جميع هذه الأمثلة تكون اسما وصفة، ثم يذكر كل وزن منهما ممثلا له بأربعة أمثلة : مثالين في الاسم، وآخرين من الصفة، فهو -مثلاً- يقول: فمثال«فعل» يكون اسمًا وصفة، فالاسم: كَلْب وكَعْب، والصفة: ضَخْم وخَدْل[1].

وابن جنِّي هنا يخالف سيبويه في نقطتين: أولاهما في ترتيب هذه الأوزان، فلم يذكرها سيبويه بهذا الترتيب[2]، ولقد تبع المتأخرون ابن جني في ترتيبه هذا مع اختلاف يسير[3]، ثانيتهما: أن سيبويه يذكر أن (فِعِلاً) يأتي في الاسم نحو إِبِل، ويقول عنه: «وهو قليل، لا نعلم في الأسماء والصفات غيره»[4]، بينما يقول ابن جني وفعل يكون اسمًا وصفة؛فالاسم: إِبِل، وإِطِل،والصفة قالوا: امرأة بِلِز، وهي الضخمة، وقد قالوا: «أتان إِبِد»، وكذا فإن سيبويه لم يشر إلى أصول الأبنية[5] التي ذكرها ابن جني هنا، وقد تبعة المتأخرون في ذكرها قبل الشروع في ذكر الأبنية[6] ولقد أشار المازني لأصول الأبنية، وفرقها، لكن لم يذكر كل أبنية الثلاثي المجرد[7].

ونتابع مع أبي الفتح حديثه عن الأبنية، لنرى أنه قد يرد عليه اللفظ يوحى ظاهره أنه من البناء وليس منه، فيعرض له مخرجا إياه منه مبينا حقيقته مع التحليل والتعليل، ففي حديثه عن بناء (فِعِل) يعرض له قول الشاعر:

---

(1) المنصف 18/1.

(2) المنصف 18/1- 19.

(3) المرجع السابق 18/1.

(4) سيبويه 244/4.

(5) سيبويه 242/4- 244.

(6) شافية الرضى 7/1، أوضح المسالك ص 293، نزهة الطرف ص 5، تسهيل الفوائد ص 290، شرح الأشموني 237/4، 238.

(7) المنصف 17/1- 28.

أرتنـــي حِجْـــلاً عـــلى ســـاقِها فهـــشَّ الفـــؤادُ لـــذاك الحِجِـــلْ

فقلـــتُ ولم أُخْـــفِ عـــن صـــاحبي ألا بـــأبي اصـــلُ تلـــك الرِجِـــلْ[1]

ثم يذكر البناءين المهملين معللاً إهمالها، فيسبب إهمال (فِعُل) هو «كراهية خروجهم من الكسر إلى الضم بناءً لازمًا، وإذا كانوا قد قالوا: أقتل، فضموا الهمزة لضمة التاء، ولم يكسروها على ما كان يجب فيها مع أن بين الهمزة والتاء حاجزًا وهو القاف، فألا من كسر إلى ضم بلا حاجز أجدر»[2]. فأما إن كان البناء غير لازم -فيذكر ابن جني- أن الخروج من كسر إلى ضم لا كراهية فيه، وهو يمثل لذلك بقوله (هو يضربك) فهذه الصفة غير لازمة؛ لأن النصب والجزم يزيلانها[3].

ثم يعلل إهمال الوزن الأخير (فُعِل)بأنه بناء اختص به الفعل المبني للمفعول وأنه لم يأت منه اسم إلا (دُئِل)، ويذكر أنه (دويبة)، وبه سميت قبيلة أبي الأسود الدؤلي ويستشهد عليها بقول الشاعر:

جاءوا بجيشٍ لو قِيس مُعرَسُه ما كانَ إلا كَمعرسَ الدُّئِلِ[4]

وبعد انتهائه من ذكر أبنية الثلاثي المجرد من الأسماء يشرع فيما بعده، وهو:

أبنية الثلاثي المجرد من الأفعال:

ويذكر ابن جني أن الأفعال على ضربين: مبنية للفاعل، ومبنية للمفعول فالمبنية لفاعل هي: فَعَلَ، فَعِلَ، فَعُلَ، ويذكر أن الأولين يأتيان متعددين ولازمين دون الثالث

---

(1) روى اللسان هذين البيتين في مادة (رجل) ولم ينسبها وروى الشطر الثاني هكذا:

* ألا بي أنا أصل تلك الرجل*

والحجل: الخلخال، هش به: أي خف إليه وارتاح له وفرح، والشاهد في (الرجل والحجل) فهما على فعل وقد اتلع الشاعر العين للبقاء لإقامة الوزن.

(2) المنصف 20/1.

(3) المنصف 20/1.

(4) البيت من المنسرح، وهو لكعب بن مالك الأنصاري الخزرجي يصف جيش أبي سفيان في غزوة السويق بالقلة، والمعرس: مكان النزول آخر الليل للاستراحة، والشاهد في (دئل) حيث ورد اسمًا لقبيلة وهو مختص بالفعل المبني للمجهول.

الذي يأتي لازمًا على الدوام.«لأنه إنما جاء في كلامهم للهيئة التي يكون عليه الفاعل لا لشيء يفعله قصدا لغيره نحو: شَرُفَ وظَرُفَ»[1].

ولئلا يظن ظان أن ثمة بناء رابعا بين أبنية الفعل الثلاثي المجرد حين يسمع بناء (فعل) فإن أبا الفتح ينبه على أن «ما جاء في نحو كلامهم» نحو قوله:

وأن أهْجُهُ يَضْجَر كما ضَجْرَ بازلٌ مِن الأدْمِ دَبْرَتْ صفحتاهُ وغاربُه[2]

فإنما أراد به الشاعر: ضجر، ودبرت، ولكنه أسكن الحرف استثقالًا للكسرة[3]«ثم يذكر أن يحدث في المضموم العين كذلك نحو: كَرْمَ الرجل، وقَضْوَ الرجل، بخلاف المفتوح العين، فإنه لا يخفف لخفة الفتحة، وما جاء مخففًا من المفتوح العين نحو قول الأخطل:

وما كل مبتاع ولو سلف صفقه يراجع ما قد فاتَهُ بردَادِ[4]

فينقل ابن جني أنهم: «قالوا: أراد سلف، ولكنه اضطر فخفف المفتوح، وهذا عندهم من الشاذ، فهذا ما قال أصحابنا فيه، ويحتمل عندي وجها آخر، وهو أن يكون مخففا مِن فَعِل مكسور العين، ولكنه فِعْلٌ غير مستعمل إلا أنه في تقدير الاستعمال، وإن لم ينطق به»[5].

وهو يستدل على إمكان الاستغناء عن بناء (فَعِلَ) ببناء (فَعَلَ) بأن مثل (عباد يد) و(شماطيط) وقد استعمل فيه الجمع دون أن ينطقوا بالمفرد منهما مع أن الجمع لا يكون إلا عن واحد، فاستغناؤهم بـ(فَعَلَ) عن (فَعِلَ) وهو من لفظه ومعناه، وليس بينهما إلا

---

(1) المنصف 21/1.

(2) البيت كما في اللسان للأخطل وهو من الطويل، وقد رواه بالفاء (فإن اهجه) والبازل من الإبل: من يبزل نابه أي ينبت، الأدم: جمع آدم: وهو في الإبل البيض، صفحتاه: جتنبا عنقه، غاربه، ما بين السنان والعنق والشاهد في (ضَجْر) حيث اسكن تخفيفًا واصبه (ضجر) بالكسر.

(3) المنصف 21/1.

(4) البيت للأخطل كما هو مذكور وهو من الطويل، سلف: مضى ووجب، الصفق: إيجاب البيع، الرداد: فسخ البيع، والشاهد فيه تخفيف (سلف) بالإسكان للضرورة. (انظر: ديوانه 136).

(5) المنصف 21/1.

فتحة عين هذا وكسرة عين ذاك أجدر، ويقرر ابن جني: «وأرى أنهم استغنوا بالمفتوح عن المكسور لخفة الفتحة، فهذا ما يحتمله القياس، وهو أحسن من أن تحمل الكلمة على الشذوذ ما وجدت لها ضربًا من القياس»[1].

وابن جني ينفرد بهذا التخريج لإسكان عين (فَعَلَ) المفتوح العين، فقد منعه عامة البصريين وعلى رأسهم سيبويه الذي يعلل ذلك بأن: «الفتحة أخف عليهم من الضمة والكسرة»[2].

ومع تقدير الباحث لجهد ابن جني في إيجاد تأويل قياسي لهذه المسألة، فإنه من الواجب القول بأن ما ورد من تخفيف عين (فَعَلَ) بإسكانها قليل فالحكم بشذوذه أفضل من فتح باب واسع له بإيجاد قاعدة قياسية جديدة مبنية على نماذج قليلة لا يناهض في الكثرة والقوة القاعدة الأساسية، فالحكم بأن تخفيف العين بالإسكان في المكسور العين، والمضموم منها لثقل الضمة والكسرة وإن إسكان المفتوح العين شاذ – هذا الحكم أقوى حجة وأكثر شواهد من الحكم بقياسية تخفيف عين المفتوح بناء على قاعدة استغنائهم بالشيء عن غيره وافتراض أصل لم ينطق به وشواهده أقل من السابق قلة دعتهم إلى جعله شاذًّا[3].

وبعد أن يستطرد ابن جني لتثبيت تخريجه السابق، يعود إلى أبنية الأفعال المجردة فيشير إلى أن ما ظاهره أنه ساكن العين نحو (قال وخاف وطال) فإنه في الأصل ليس كذلك، فأصل (قال: قَوَلَ) وأصل (خاف: خَوِفَ) وأصل (طال: طَوُلَ) ثم انقلبت الواو ألفًا لتحركها وانفتاح ما قبلها، ولو أن العين كانت ساكنة في الأصل لصحت الواو، ولم تقلب ألفًا، ثم يخرج من ذلك بقاعدة يجمل فيها كل ما ذكره حول عين الفعل الثلاثي المجرد، وهي في جميع هذه الأفعال الثلاثية الماضية لا تكون عين الفعل منها إلا متحركة، وإن سكنت فلعلة دخلتها، وأصلها الحركة[4].

ثم يذكر أن الفعل المبني للمفعول له بناء واحد هو (فُعِلَ) وأنه منقول عن (فَعَلَ)

---

(1) المرجع السابق 22/1.

(2) سيبويه 167/4.

(3) انظر: نشأة النحو ص 113.

(4)المنصف 23/1.

أو (فَعِلَ) ليجعل حديثًا عن المفعول، وأنه لا يأتي منقولًا عن (فَعُل) أبدًا للزومه، إلا أن يقام الظرف مقام الفاعل نحو: ظرف في هذا المكان[1].

وابن جني هنا يخالف المازني والمبرد وابن الطراوة والكوفيين، ويتابع سيبويه وسائر البصريين في قوله بأن بناء (فُعِلَ) لما لم يسم فاعله ليس أصلاً مستقلاً بحيث تعد أبنية الفعل الثلاثي المجرد أربعة: فَعْلَ، وفَعِلَ، وفَعُلَ، وفُعِلَ كما صرح بذلك أبو عثمان المازني[2]، فإن ابن جني يصرح بأنه بناء منقول، وأن أصله: فَعَل أو فَعِلَ، ثم نقل فجعل حديثًا عن المفعول[3]، ويرجح الباحث هذا الرأي، فبناء الفعل للفاعل هو الأصل، ولن يتأتى بناؤه للمفعول إلا بعد خروج الكلام عن أصله بحذف الفاعل فيبني الفعل للمفعول، فهو إذن بناء متفرع عن البناء للفاعل، وليس أصلاً وجد منذ البدء، وأما ما جاء مبنيًا للمجهول نحو (زُهي وجُنَّ) فقد تكون محولة عن أفعال مبنية للفاعل ولم تستعمل، كما جاء المضارع مثل يدع ويذر من ماض مهمل.

ثم يجيب ابن جني على ما يمكن الاعتراض به من جيء (فُعْلَ) للدلالة على المبني للمفعول في نحو قول القطامي:

* ونُفْخُوا عن مدائِنهم فطاروا[4] *

وقول أبي النجم:

* لو عُصرَ منه المسكُ والبانُ عُصَر[5] *

بأن ذلك «إنما أريد به (نُفِخُوا، وعُصِرَ)، ولكنه خفف الكلمة بحذف الكسرة[6]».

---

(1) المنصف 24/1، 211.

(2) المنصف 27/1.

(3) المنصف 23/1.

(4) هو عمير بن شيتم التغلبي وهو من الوافر وأول بيت الشاهد:

ألم يخز التفرق جند كسرى

رواه في مدائنهم والشاهد في تسكين نفخوا على التحفيف بحذف الكسرة. انظر: الخصائص 144/2.

(5) هو الفضل لن قدامه من فحول الرجاز الإسلاميين، البان: شجر لحب ثمره دهن طيب، والشاهد في تسكين العين بحذف الكسرة تخفيفًا.

(6) المنصف 24/1.

وأما ما جاء على وزن (فِعْلَ) مبنيًّا للمفعول نحو (قيل وخيف) فيذكر أبو الفتح أن أصلها (قُوِلَ وخُوِفَ) ثم غيرا بعد ذلك[1]، وهو يذكر ذلك التغيير بعد ذلك تحت عنوان (فُعِلَ من الأجوف بالواو والياء) ويعلل له بأنهم أرادوا إعلال المبني للمفعول كما أعلوا المبني للفاعل فسلبوا منها كسرتها، ونقلوها إلى الفاعل «فانقلبت العين في (خيف وقيل) ياءً لانكسار الفاء قبلها[2].

ويضيف ابن جني في كتابه (المحتسب) إلى هذا الموضع، أن المبني للمفعول قد يأتي على هذين البنائين -يعني فُعْلَ وفِعْلَ- ومعها الإشمام وذلك في المضاعف والمعتل على تفاوت بينهما، فالمضعف أكثره الضم ويليه الإشمام ثم الكسر، والمعتل يتقدم فيه الكسر فالإشمام ثم الضم[3].

وفي ختام الحديث عن أبنية الثلاثي المجرد من الأسماء والأفعال تجدر الإشارة إلى ما تفرع عن كل منهما؛ فيتفرع الاسم الثلاثي المجرد ما يعرف بـ(تفريعات بني تميم)، ويتفرع عن الفعل الثلاثي المجرد (أبواب مضارع الثلاثي).

تفريعات بعض الأبنية على بعض:

أشار ابن جني إلى هذه التفريعات في مواضع كثيرة من كتبه[4]، فيشير في (المحتسب) إلى وزن كل ما كان على (فَعِلَ) وثانيه حرف حلقي، فإن للعرب فيه لغات أربع هي: فَخِذ، وفَخْذ، وفِخْذ، وكذلك في الفعل نحو: ضَحِكَ، وضَحْكَ، وضِحْكَ، وضِحِكَ، بل يروى عن قطرب: (نعيم الرجل زيد) بإشباع كسرة العين وإنشاء ياء بعدها[5].

أما ما ليس ثانيه حرفًا حلقًا مما كان مضموم العين أو مكسورها فقد أشار إليه في (الخصائص) في حديثه عن الإسكان للتخفيف حيث يذكر أن من بين ما سكنه العرب

---

(1) المرجع السابق 24/1.

(2) المرجع نفسه 249/1.

(3) المحتسب 345/1.

(4) المحتسب 84/1 – 85، 234، 261، 280، 356، 357، التمام ص154، الخصائص 365/1 – 366، 9/2 – 10، 338 – 339.

(5) المحتسب 356/1 – 357.

للتخفيف من المضمون نحو: رُسُل، وعَجُز، وعَضُد، وكذا: ظَرُفَ، وكَرُمَ، ومن المكسور: كَتِفٌ، وكَبِدٌ، وعَلِمَ، وعُصِرَ، ويعقب ابن جني بأن استمرارهم في ذلك التخفيف في المضموم والمكسور دون المفتوح هو أدل دليل على ذوقهم للحركات، واستثقالهم بعضها –كالضمة والكسرة هنا– واستخفافهم الآخر –كالفتحة–[1].

وهو يذكر في المحتسب أن المشهور عن الحجازيين تحريك الثاني من الثلاثي إذا كان مضمومًا أو مكسورًا نحو: الرُّسُل والكَبِد، وظَرُفَ وعَلِمَ، وأما بنو تميم فيسكنون الثاني من هذا ونحوه[2].

وقد يبدو أبو الفتح مترددًا في الرأي، وقد وقع ذلك في الكتاب الواحد من كتبه، وهو (المحتسب) فهو يذكر أن فتح الثاني الحلقي كالزَهْرة، والزَهَرةَ، والشَعْر، والشّعَر، يحكم أصحابه البصريون بأنه لغات كغيره مما ليس ثانيه حرفًا حلقيًا، وهو لا يوافقهم على ذلك، وإنما يوافق الكوفيين الذين يجيزون فتح الثاني من هذا وإن لم يسمعوه كالبَحْر والبَحَر، والصَّخْر والصَّخَر، فيقول ابن جني هنا: وما أرى القول من بعد إلا معهم والحق إلا في أيديهم، وذلك أنني سمعت عامة عقيل تقول ذلك ولا تقف فيه سائغًا غير مستكره[3]. ثم يأتي بشواهد بما قالوه مما يؤيد مذهب الكوفيين مثل: محموم، وتغذو، واللحم، ونحوه.

وفي الكتاب ذاته وفي موضع آخر منه يذكر ابن جني هذه المسألة ويعبر عن الكوفيين بالبغداديين، ويوافقهم كذلك استنادًا إلى ما سمعه من بني عقيل، ثم يختم حديثه بقوله: «غير أن لأصحابنا ألا يقبلوا من اللغة إلا ما روي عن صحيح موثوق بعربيته ولست أثبت هذه الفصاحة المشروطة لمن سمعت منه هذه اللفظة أعني (نحوه)[4]».

وهو يؤكد موقفه هذا في الخصائص حيث يقول: «وهذا قد قاسه الكوفيون وإن كنا لا نراه قياسيًا، فإياك أن تخلد إلى كل ما تسمعه[5]».

---

(1) الخصائص 1/365 – 366.
(2) المحتسب 1/280.
(3) المرجع نفسه 1/84 – 85.
(4) المرجع نفسه 1/234.
(5) الخصائص 2/10.

فهل يتشكك ابن جني في فصاحة بني عقيل عامة أضعافًا لمذهب الكوفيين الذي سبق له تأييده، وتأكيدًا لمذهب أصحابه من البصريين؟ أم أنه يتشكك في فصاحة بعضهم ممن سمع منه مثل (نَحَوه) فقط؟

والباحث يميل إلى الرأي الثاني استنادًا إلى دليلين:

أولهما: أن أبا الفتح قد شافَهَ بعض بني عقيل، واختبر فصاحتهم كثيرًا، وأخذ عنهم بعد تثبته من فصاحتهم[1]، وأبو الفتح لا يأخذ إلا ممن يسميهم (أهل الوبر) تاركًا الأخذ ممن يسميهم (أهل المدر)، وقد خصص لذلك بابًا كاملاً في كتابه (الخصائص)[2]، وذلك لا يمنع أن يقابل من هؤلاء من لا ترضيه فصاحته فيرفض الأخذ عنه[3].

وثانيهما: أن أبا الفتح ممن لا تعميهم العصبية المذهبية عن إبصار الحق، وعدم التراجع عن سبيله، فهو يخالف سيبويه على افتتانه به[4]، وقد يخطّئ المازني[5] والمبرد[6]، ويختلف هو وأستاذه أبو علي الفارسي[7]، وقد يخالف الجميع ويرى رأيًا جديدًا[8]، ورجل هذا شأنه لا يتصور منه أن يضحِّي بالأمانة العلمية جريًا في مضمار التعصب المذهبي، فالرجل ثابت على رأيه مؤيدًا للكوفيين فيه، وهو يشك فقط في فصاحة من سمع منه هذه اللفظة وحدها –أعني (نَحَوه)– كما نص هو على ذلك[9].

---

(1) معجم الأدباء 103/12 – 109، الخصائص 1، 76، 78، 240، وغيرها من الباب الأول من هذا البحث

(2) الخصائص 5/2.

(3) المرجع السابق 6/2.

(4) المحتسب 304/1، المنصف 167/1 – 168.

(5) المنصف 319/2.

(6) الخصائص 89/1.

(7) المحتسب 12/1، الخصائص 231/1.

(8) المنصف 21/1.

(9) المحتسب 234/1.

أبواب مضارع الثلاثي:

يعيب ابن جني في (المصَنف) على أبي عثمان اختصاره الشديد في الباب بقوله: «قد شرح هذا الموضع في إيجاز، وأنا أذكر غير ما جاء به[1]».

ثم يذكره في الكتاب نفسه -فيما يحكى صورة عن أبي علي- أن ما كان على (فَعَلَ) فإن مضارعه قد يأتي على (يفعِل) أو (يفعُل)، وقد يأتي على (يفعَل) إذا كانت اللام أو العين حرفًا حلقيًا، ممثلاً للأولين بنحو: (ضَرَبَ يَضْرِب) و(قتَل يقُتل) والثالث بنحو: (يقرأ ويسأَل)، بخلاف المثال الواوي فإن مضارعه لا يأتي إلا على (يفعِل)، ويعلل ابن جني ذلك بأنهم قصدوا حذف الواو لثقلها، فأوقعوها بين مفتوح الأول، ومكسور الثالث، ويبيّن في إجابته عن اعتراض اعتراضه بنفسه -أن المثال الواوي لا يأتي على (يفعَل)؛ لأنه ليس بابه (فَعَل)، وإنما (يفعَل) بابه (فَعِل) كشَرِب يشرَب، وَركِب يركَب، ولأن المثال الواوي لو جاء على (يفعَل) لما جاز حذف الواو للثقل، وهو كذلك لم يأت على (يفعُل)؛ لأنه لما كان ماضيه مكسور العين قياس مضارعه أن يأتي بفتح عينه نحو شَرِبَ يَشْرَب، فوجب أيضا أن يكون قياس ما عين ماضيه مفتوحة أن يأتي مضارعه مكسور العين نحو: ضَرَبَ يضرِب[2].

ثم يستطرد ابن جني فيذكر أن (فَعَل) المفتوح العين باب مضارعه (يفعِل) بالكسر، و(يفُعل) داخل عليه لضرورة مخالفة عين المضارع لعين الماضي إلا في باب (فعُل يفُعل)، وهو داخل عليه بدليل أخر، فكما استبد الماضي المضموم العين بالمضارع المضموم العين، كان القياس أن يستبد (فَعَل) ب (يَفْعَل) فمن هنا اعتبر أن (فعل يفعل) داخل على (فَعلَ يفعِل) كما دخل (حَسِبَ يحسِب) بكسر العين فيهما على (ضَرَبَ يضرِب)، وكما دخل (قلى يقلى، وسلا يسلى، وأبى يأبى) على (رَكِبَ يَرْكَب)[3]. وإن كان بعض المتأخرين قد اكتفى بالقول بأن أبى يأبى شاذ[4].

---

(1)المنصف 1/185.

(2)المرجع السابق 1/185-186.

(3) المرجع نفسه1/186.

(4)متن التصريف العزمى ص21.

وكشأن ابن جني فإنه دائما يبحث في فلسفة العربية، ولا يكتفي بتقرير القاعدة وإنما يحاول أن يجد لها علة فعلية أوذ وقية تبرر مجيئها على هذا النحو الذي جاءت عليه فإن لم يجد لدى السابقين مما يجيب عن تساؤلا ت عقله راح يفلسف المسائل باحثا عما يقنع نفسه ويشبع دارس نتبه -فهو يتصور سؤالا يثور في ذهن الدارس عن علة مجيء مضارع (فَعَل) على (يَفْعَل) وعكسه -أي مجيء مضارع (فَعَلَ) على (يفعِل)- فيجيب عن ذلك بأن ذلك لإرادة تخالف حركة العين في الماضي لحركتها في المضارع؛ لأن كلا منهما بناء خاص فينبغي أن يكون مخالفًا للآخر، فجعلوا مضارع (فَعَلَ) المفتوح العين على (يفعل) بكسرها، ومضارع (فعِل) المكسور العين على (يفعَل)بفتحها، ويحلل تعاقب الكسرة والفتحة كل في موضع الأخرى بمقاربة الكسرة للفتحة، واجتماعهما معا في مواضع كثيرة، وإحالة كل واحدة منها إلى صاحبتها، وغير ذلك مما يطول ذكره[1].

ويطيل ابن جني حديثه حول المثال الواوي مما لم تحذ ف فيه الواو نحو (يوحل ويوحل ويعلل له بعدم اجتماع الياء والكسرة وبينهما الواو مما يوجب الحذف[2]، وهو يحكى فيهما لغتين أخريين عن أبى عثمان هما (يجل)بكسر الياء، (ياجل) بقلب الياء ألفًا، وهو يوافق أبا عثمان في أن لغة من قال (يوجل) بالكسر أقيس مما قبلها، ويعلل ذلك بأن كسرة الياء قبل الواو أوجبت قلبها ياء، وإن من قال (يأجل) فهي مناظرة لقولهم (حاحيت وعاعيت) في (حيحيت وعيعيت) في أن قلب الياء ألفا إنما هو للتخفيف برغم أنها ليست متحركة[3].

وأما ما حذفت منه الواو برغم فتحة العين نحو (يَطأ ويسَع) فيوضح أبو الفتح أن فتحته عارضه لأجل حرف الحلي، وأن أصل حركة العين الكسرة مستدلًا على ذلك بظهور الكسرة حين لا يكون حرف الحلي موجودًا نحو (وَلِي يِلِي وَوِرَم يوم) [4].

وأما (فَعُلَ) بالضم فلا يكون مضارعه إلا مضمومًا، ويتجاوز ابن جني هذه

(1) المنصف 187/1.

(2) المرجع السابق 188/1.

(3) المرجع نفسه 203/1.

(4) المرجع عينه 207/1.

الحقيقة إلى البحث عن العلة، فيرى أنهم أقروا في المضارع حركة عين الماضي؛ لأن هذا باب على حدته، إذ هو لا يكون إلا لازما دالًا على الهيئة التي يكون عليها الفاعل، فجعله ذلك متَباعدًا عن بابي (فَعَل وفعِلَ) اللذين يكونان متعديين ولازمين، ولسبب آخر، هو أن لزومه جعله لا يقوى قوة أخويه -أي فعَلَ وفعل- المتعديين قد خلا عليه ولم يدخل عليهما[1].

ولكنه يحكى عن سيبويه (كَدَت أكاد) فيقرر أنه من الشاذّ، ومع حكمه بشذوذ، فإنه يبحث له عن التعليل المقبول، فيرى أنه ربما جاء مضارع (فَعُلَ)على (يَفْعَل)لأحد أمرين:

(1) أن يكون اعتلاله سببًا في الجرأة عليه بإخراجه عن بابه لضعفه.

(2) أن يكون فتح عينه تعويضًا له عن اعتلاله.

ثم يذكر بعدهما تعليلين آخرين:

(3) أنه لما أتى الماضي على (فعل) وعينه ياء[2]، وهو خروج عن الأصل أخرج مضارعُه أيضًا عما عليه قياس مثله.

(4) أنهم جاءوا به على (يفعَل) دون (يفعل) لئلا تنقلب الياء في المضارع واوًا[3].

ويستكمل ابن جني هذه السلسلة من العليلات في هذا الباب، فيذكر علة اختيار الضمة في باب (فعُل يفعُل) دون أختيها الفتحة والكسرة -فيرى ابن جني أن ذلك لقلة اللازم فجعلوا له أثقل الحركات وهى الضمة، وخصوا المتعدى لكثرته بالفتحة والكسرة لخفتهما «هربًا من أن يكثر في كلامهم ما يستثقلونه»[4].

تداخل اللغات في أبواب مضارع الثلاثي:

ذكره ابن جني كثيرًا في كتبه[5]، وقد أفرد له في كتابه (الخصائص) بابًا خاصًا سماه (باب في تركب اللغات)[6]يدور أغلبه حول أبواب مضارع الثلاثي.

---

(1) المرجع ذاته 1/188- 189.

(2) قيل: لم يأت منه إلا هيئوا. انظر شافية الرضي 1/76.

(3) المنصف 1/189.

(4) المنصف 1/189.

(5) شرح ديوان المتنبي ق247، المحتسب2/5، المنصف 1/256، الخصائص 1/374/390.

(6)الخصائص 1 /374-391.

وهو يذكر منه نحو (سلا يسلي) و(قَلى يقلَي)، فأصل مضارع (سلا) (يسلو)، وأصل ماضي(يسلَي): (سَلِيَ)، وكذا (قَلَي) فمضارعه (يْقَلِي) وماضي (يقلَي): (قَلِيَ)، ثم تلاقي أصحاب اللغتين، فسمع كل منهما لغة الآخر، فأخذ كل واحد منهما من صاحبه ماضيه إلى لغته، فتركبت هناك لغة ثالثة[1].

وهذا ما يذكره كذلك في قولهم: (قَنِطَ يَقْنَط)، فأنهما من تداخل اللغات فقَنَطَ يَقْنَط لغة، وقَنِطَ يَقْنَط لغة أخري، فقد أخلتا فتركبت لغة ثالثة، وكذا نحو: مِتَ تموت ودمت تدوم، فإن (تموت وتدوم) مضارعًا: (مُت ودُمْت)، فأما:(مِت ودمِت) فمضارعهما: (تمِات وتدام)[2].

وبعد الفراغ من أبنية الثلاثي المجرد في الأسماء والأفعال، وذكر تفرغ بعض الأبنية على بعض في الاسم، وأبواب مضارع الثلاثي نعود إلى ذكر باقي الأبنية.

أبنية الرباعي المجرد:

أ- الأسماء:

يذكر أبن جني أن أبنية الاسم الرباعي المجرد على ستة أوزان، خمسة أجمع عليهما أهل العربية، وواحد منهما اختلف فيه، فأما الخمسة المجمع عليها فهي: (فَعْلَل، وفِعْلل، وفُعْلُل، وفِعْلَل، وفِعَلَل)، وأما السادس المختلف فيه، فهو (فُعْلَل)[3]وهو يمثل لكل منهما في ألاسم بمثالين والصفة كذلك - كشأنه في أبنية الاسم الثلاثي - وحين يذكر بناء (فعلل) يذكر للصفة سبعة أمثلة معللاً ذلك بأن أبا العباس ذكر أن (فعلل) في الصفة قليل[4].

ثم يتناول البناء السادس المختلف فيه، وهو على مثال (جُخُدَب)، فيذكر أن أبا الحسن الأخفش[5]وحده قد حكاه على حين خالفه أغلب البصريين، ويحكى ابن جني أن غير أبي الحسن روى هذا اللفظ (جخدُب) بضم الدال اسمًالاصفةً، وأنه قد روى

---

(1)المرجع السابق 1/376-، 380-381.

(2) المرجع نفسه 1/380- 381.

(3) المنصف 1/25.

(4)المنصف 1/25.

(5) سعيد بن مسعده الأخفس الأوسط تلميذ سيبويه (نشأة النحو ص88-89)توفي سنة 214هـ.

كذلك مما فيه الفتح والضم:يرقع، وطُحْلَب، وطُحْلُب، وجَوْذَر، وجؤذُر، غير أنه سمع من أبي علي أن جوذرًا هذا أعجمي فلا حجة فيه، وأن المثالين الأخرين الضم هو المعروف الشائع فيهما[1]، فابن جني -على هذا لايوافق الأخفش على ضم هذا البناء (فُعْلَل) إلى أبنية الرباعي المجرد.

وأما ما يوهم ظاهره أنه من الرباعي نحو: عُلَبِط، وعكس، وهدَبِد، وخَزَخِز، وعَرَتُن[2]فيوضح أنهما محذوفات، وعكاس، وهدابد، وخزاخز، وعراتن، ويستشهد على ذلك بقول الراجز:

فما راعنيإلا جناح هابطًا على البيوت قوطة العلايطا[3]

وقول الأخر:

أعددت للورد إذا الورد خضر غربًا جرورًا خُزَخِز[4]

ثم يقرر بعد ذلك أنه لولا تقدير حذف الألف والنون مما ذكر ونحوه لكانت خارجه عما عليه كلامهم، لأنه ليس في كلامهم كلمه يجتمع فيها أربع متحركات[5]، وقد أخذ الرضي وغيره عنه هذا التعليل [6].

ب-الأفعال:

يذكر أبو الفتح أن المجرد الرباعي من الأفعال على ضربين:مبني للفاعل، ومبني للمفعول، فالمبني للفاعل ليس إلا على مثال (فعلل) وهو يأتي متعديًا وغير متعدٍ،

---

(1)المنصف 27/1.

(2) الغلبط:من الغنم الكبير، المكامس: القطيع الضخم من الإبل، الهدايد:اللبن الخاثر جدًا، والخزخزمي من الرجال:القوي الغليظ، العرتن: شجر يدبغ به.

(3)ذكر في اللسان مادة (هبط)، ولم يذكر الراجز، قوطه:المقصود القطيع من الغنم والشاهد في علابط حيث جاء ممدودًا.

(4)رواه اللسان ماده (خزز)الورد:النزول إلى الماء للشرب، الغرب هنا:البعير الذي يحمل عليه الماء، جرورًا:جملاً لاينقاد، جلالًا:العظيم، والخزخز:القوى الشديد من الإبل، والناس وقد رواها التاج في (خزز)والشاهد في خزز حيث جاءت على فُعَلِل ويجوز فيها فَعالل.

(5)المنصف 17/1-28.

(6)الرضى 49/1، أوضح المسالك 249، الأشموني248/4.

فالمتعدى نحو:دَحْرَجَ، وحَرْفَحَ، وغير المتعدي يمثل له بالفعلين خَنْدَقَ وهَيلْع[1]والمبني للمفعول له بناء واحد هو (فُعْلِل) نحو:قُلْقِل وزُلْزِل[2].

أبنية الخماسي المجرد:

قبل أن يشرع أبو الفتح في ذكر أبنيه الخماسي يعقب على قول أبي عثمان بأن الأفعال لا تأتي خماسية بل يتأتى ذلك في الأسماء لقوتها عن الأفعال، ففضلت بذلك عليها لذلك ولاستغنائها عن الأفعال، وحاجه الأفعال إليها، فيعقب ابن جني بذكر على ذكرها سيبويه في عدم مجيء الأفعال خماسية، ومفادها:أن الفعل تلزمه الزوائد للمعاني كحروف المضارعة وتاء المطاوعة في تَدَحرج، وألف الوصل والنون في احْرَنْجَمَ، فكرهوا أن يلزمها ذلك على طولها -لو جاء منها خماسي[3]-ثم يكمل ابن جني التعليل بدفع الاعتراضات، بأن يقال أن الأسماء الخماسية قد زيد عليها نحو:عنْدليب، وعَضْرَفوط، وقَبَعْثَرى ونحوها[4]، فيجيب عن ذلك بأن الأفعال أقعد في الزيادة؛ لأنها تنقلها من حال إلى حال، وهو يدلل على صدق ذلك بدليلين؛أولهما:ما ذهب إليه أبو عثمان من أن زيادة الألف والنون بابها أن تكون في الصفات، نحو: غنبان، وعطشان، ولشبه الصفة من الفعل، والزيادة بالفعل وما شابهه أحق. ثانيهما:أنك لاتجداسمًا اجتمع في أوله زياد أتان ألا أن يكون جاريًا على الفعل نحو:مُنْطَلق ومُسْتَخْرج، فالزيادة في الأفعال أقعد، ولذا احتملت الزيادة في الخماسي من الأسماء كسفرفوط ونحوه لقوة الأسماء، ولأن الزوائد لا تتمكن وتكثر في الأسماء تمكنها وكثرتها في الأفعال، ولذا جاء من الاسم خماسي وزيد عليه فلا يعبأ بهذه الزيادة لما ذكر[5].

ثم يذكر أن أبنية الخماسي المجرد تأتي على أربعة أمثلة، وخامس لم يذكره سيبويه[6]، فالأربعة هي:فَعَلّل، وفَعْلَلُ، وفَعْلَلِلٌ، وبعد أن يمثل لكل منهما من الاسم والصفة عدا

---

(1)خندق:أسرع، هملیت الدابة، إذا حس سيرها في سرعة، (التاج).

(2)المنصف 28/1.

(3)سيبويه 301/4.

(4)العندليب:طويئر يصوت الوانًا. العضرفوط: دويبة بياء ناعمة، القبعثرى:الضخم العظيم (اللسان).

(5) المنصف 29/1-30.

(6)سيبويه 302/4.

فَعْلَلِلُ، يخالف أبا عثمان مؤيدًا رأى المبرد في أنه إنما جاء في الصفة فقط[1]، ويردّ على أبيعثمان في تمثيله للاسم بـ (ثخورش)[2]، فيرى أبو الفتح أن زائدة إذ لا تكون الواو أصلاً في بناء الخمسة[3].

وحين يذكر البناء الخامس الذي لم يذكره سيبويه وهو (فعْلَلِلٌ)والذي يمثل له بلفظ (هَنْدلع)لم يزد على أن قال:وقالوا:هو اسم بقلة، ومن ادعى ذلك احتل أن يدل على أن النون من الأصل[4].

وكلامه هنا غير قاطع بالقبول أو الرفض، بينما يقل المتأخرون برفضه، فالرضي برفقة استنادًا إلى أنه إذا تردد الحرف بين الأصالة والزيادة والوزنان باعتبارهما نادران فالأولى الحكم بالزيادة لكثرة في الزيادة، فالأولى الحكم بزيادة النون[5]، ويرفضه أبو الحسن الأشموني لعدم النظير، وأنه قد حكى فيه كسر الهاء فأوزان الخماسي –على أصالة النون في هذا –تكون ستة، فيفوت تفضيل الرباعي عليه وهو مطلوب [6].

وبعد انتهاء ابن جني من ذكر الأبنية المجردة يجرى حصرًا عامًا لها، مازجًا أبنية الأسماء بأبنية الأفعال، محددًا ما يشتركان فيه من أوزان، وما يختص به كل منهما، فجمعهما في ثلاثة وعشرين بناءً: أحد عشر ثلاثيًا، وسبعة رباعيات، وخمسة خماسيات، فمن الثلاثي ثلاثة أبنيه يشترك فيها الاسم والفعل وهي:فَعَلَ، وَفَعِلَ، وفَعُلَ، وواحد تختص به الأفعال وهو: فُعِلَ إلا في لفظ واحد ورد من الأسماء، وهو (فَعِل)، والثمانية الباقية يختص بها الاسم.

وأما الرباعي فيشترك الاسم والفعل في بناء واحد، وهو: فَعْلَلَ، ويختص الفعل ببناء (فُعْلِلَ) ويختص الاسم الباقي والخماسي بأبنية الخمسة يختص بالأسماء[7].

---

(1)يقول سيبويه عنه:ولا لعلمه جاء اسمًا.

(2) الثخورش:الخدش (اللسان –خرش).

(3)المنصف 1/30-31.

(4)المنصف 1/31.

(5)شرح الشافية للرضي 1/49.

(6)شرح الأشموني 4/249.

(7) المنصف 1/31.

وفيما صنعة ابن جني -بهذا الحصر-ما يدل أكبر الدلالة على عقلية الرياضة المنظمة، ونظرته الشاملة للمسائل التي يدرسها، وتعبيده سبيل المنهج التقريري في العلوم.

ولما كانت أبنية الثلاثي يقارب عددها الأبنية، فقد تصور ابن جني سؤالًا يخطر على أذهان الدارسين عن سبب كثرة أبنية الثلاثي، ويجيب عن ذلك بأنه أعدل الأصول لكونه أقل ما تكون عليه الكلمات المتمكنة، فلذلك كثرت أمثلة الثلاثي لخفتها، ولذلك أيضًا صارت أبنية الثلاثي أحق بالزيادة، فالزيادة في الكلمة ضرب من تصريفها[1].

ويستشهد ابن جني على ذلك بسِنْدأو، وقِنْدَأْو، وحِفْنَاو، فلما رأوا الواو زائدة حكموا بزيادة النون لتكون الكلمة ثلاثية؛ لأن الزيادة بذ وات الثلاثة أشبه، وإنما جاء الرباعي في المرتبة الثانية بعد الثلاثي، وجاء منه الفعل؛ لأنها وإن كانت فوق الثلاثي فهي دون الخمسة التي هي أقصي المجردات، ومع ذلك فلم يجيء في الرباعي من الفعل إلا بنائان:فَعْلَلَ المبني للفاعل، وفعْلِل المبني للمفعول[2].

ثم يذكر ابن جني أن أبنية الخماسي كأنها وأن لم يكن فيها فِعْلٌ، فإن دخول التحظير والتكسير فيها كالعوض من منع الفعلية فيها[3].

وللباحث أن يسأل:وهل أختص التحقير والتكسير بأبنية الخماسي؟ والجواب بالنفي، فإن التكسير والتحقير يدخلان الثلاثي والرباعي أيضًا، كَجَملٍ، جُمَيْل، وجمال وجَعْفَر، وجُعَيْفِر، وجَعَافِر، فلا يعتبر التكسير والتحقير كالعرض من حرمان الأبنية الخماسية من مجيء الفعل فيها؛ لأن التكسير والتحقير غير مختصين بالخماسي حتى يكون دخولها علية كالعوض له من منع الفعلية فيه.

أبنية المزيد فيه:

أ-من الأسماء:

ذكر ابن جني كثيرًا من أبنية المزيد فيه من الأسماء لدى حديثه عن الزيادة

(1) المرجع السابق 1/31- 32.

(2) المنصف 1/31- 32.

(3) المرجع السابق 1/33.

بأنواعها[1]ولقد استدرك على سيبويه بعض الأمثلة كبناء:انْفَعْلِ حيث يعلن سيبوبه في أبنية المزيد فيه من الأسماء: ويكون على (انْفَعْل)قالوا:انْقَحْل فِي الوصف لا غير[2]فزاد عليه ابن جني لفظ (أَنْزَهْوِ)[3]بل يخصص بابًا في كتابة (الخصائص)بعنوان (فوائت الكتابة)يذكر فيه الكثير من أبنية الاسم المزيد فيه، وهو في هذا الباب يدافع عن سيبويه فيما زيد عليه من الأبنية حينًا، ويؤيد ما قيل حول فوته بعض أبنية المزيد فيه من الاسم حينًا آخر.

ومع ذلك لم يضع أبو الفتح للاسم المزيد فيه بابًا خاصًا، ولم يجمعها في كتاب واحد، أوفي موضع واحد تحت عنوان، بل أنه لم يذكر -ما ذكره غيره- أنها بلغت نحوًا من ثلثمائة وثمانية في كتاب سيبويه[4]، وأنه قد زيد عليها نيف وثمانون بناء[5]أضاف ابن جني نفسه بعضها[6]، ولأن جمعها هنا يخرج بالبحث من مجراه، ولأن لم أجد من جمعها إلا في كبريات المراجع مثل (الأبنية) للزبيدي، و(الممتع) لابن عصفور فقد رأيت الاكتفاء بالإشارة إلى مواضعها من كتب ابن جني، مع ما سيأتي من ضوابط تعين على التعرف على موضع الإبل والزائد -إن شاء الله-.

ب- من الأفعال:

لم يجمعها ابن جني في موضع واحد أو كتاب واحد، وأن ذكر أكثرها في كتابه (المنصف) وذكر بعضها في موضع صغير من هذا الكتاب تحت عنوان «بعض مزيد الثلاثي ومزيد الرباعي» وكل ما ذكره في هذا الموضع خمسة أبنية فقط[7]، ولكنه أحاط بها في مواضع متفرقة في ذلك الكتاب وفي كتبه الأخرى، وسأذكرها مرتبة موجزة إلا

---

(1) انظر المنصف 1/11-171، الخصائص 1/114، 121/122، 256، 269، 2/25، 481، 484، 488، 3/111-120، 15/341.

(2) سيبويه 4/247.

(3) المنصف 1/144، الخصائص 1/229.

(4) سيبويه 4/245-303

(5) انظر شافية الرضي 1/50، شذا العرف ص 67/التبيان في تصريف ألأسماء1/30.

(6) أبنية الصرف في كتابة سيبويه ص37، ص205.

(7)المنصف 1/91- 93.

فيما يستلزم الإطالة.

أولًا- الثلاثي المزيد:

أ- المزيد بحرف:

ذكر منه ابن جني ما يلي:

(1)أَفْعَل[1].

(2) فَاعَلَ، يذكر أنه أكثر ما يأتي من اثنين كضاربت زيدًا، وقد يكون من الواحد نحو: طارقت النعل، ويقرر أنه لا تكاد تراه إلا متعديًا[2]، وهو احتراس منه لأنه أتى غير متعد نحو: سافر[3].

(3) فَعَّل: وهو يذكر أنه يأتي متعديًا نحو: كسَّرت وقطَّعت، وغير متعدٍّ مثل: سبَّحت وهلَّلت[4].

(4) فَوْعَل: متعديًا نحو: صَوْمَعْته صَوْمعة، وغير متعدٍّ نحو: حوقلت حوقلة[5].

(5) فَعْوَل: وهو متعد نحو: دَهْوَرت المتاع، وغير نحو: هَرْولت هرولة[6].

(6)فَيْعَلَ: وهو أما أن يكون يَبْطَرت الدابة، أو غير متعد نحو: بَيْقَرَ بيقرة، إذا خرج من الشام إلى العراق[7].

(7) فَعْيَلَ:وهو يمثل له بَرْهَيَا، ويذكر أنه شاذ[8].

(8) فَعْلَى: وهو متعد نحو: قلسيته قلساه، وغير متعد نحو عنظيت، وحنظيت[9].

(9) فَعْلَلَ: الملحن بزيادة اللام الأخيرة، وهو يقول فيه: ألا ترى أن جلببت بوزن دحرجت والجيم من الأصل، فكرروا الباء من جلببت؛ لأنها وأن كانت زيادة فإنها

---

(1) المرجع السابق 42/1.

(2) المرجع السابق 92/1، المحتسب 10/2.

(3) شرح الشافية للرضي 96/1.

(4) المنصف 12/1، 91.

(5) المرجع السابق 38/1، 84، وصومع البناء:علاه، وحقول الرجل:كبر.

(6) المرجع نفسه 85/1.

(7) المرجع السابق 84/1.

(8) المرجع السابق 89/1.

(9) المرجع السابق 41/1، 85، فلسيته: ألبسته قلنسوة، وعنظيت، حفظيت بمعنى واحد وهو كنت دنيئًا.

تكرر أصلي، والأصل أشبه بالأصل وإن كان مكررًا[1]، وقد استدرك على ابن جني بعض الأبنية كبناء فَنْعَلَ نحو: سنبل الزرع[2].

ب-المزيد بحرفين:

ذكر ابن جني له أحد عشر بناء:خمسة منها زاد لغير الإلحاق، والخمسة الباقية مما زيد للإلحاق وما كان منه شاذًا إليه ابن جني في موضعه وهذه الأبنية هي:

(1) انْفَعَلَ:وقد ذكر أنه لا يكون متعديا البتة، بل تجاوز ذلك إلى تقصّي (فَعَلَ) منه -أي أصله- فيرى أن فَعَلَ منه لا يكاد يكون إلا متعديًا ليمكن منه المطاوعة والانفعال، وفي تعبيره بلفظة (يكاد) دقة لأنه ذكر بعدئذ أنه سمع من أبي علي أنه حكي عن أبي الحسن الأخفش بيتًا جاء فيه (فَعل) من (انْفَعل) غير متعد، وهو:

وكم منزل لولاي طحت كما هوى بإجرامه من قلة النَيق منْهوى[3]

فانْهوى مطاوع هوى، وهو غير متعد[4].

(2) افْتَعَلَ: وهو يذكر مجيئه متعديا نحو: اقتطعت الأرض واكتسبت المال، وغير متعد نحو: أاصطلح النوم واختصموا[5].

(3) افْعَلّ: وهو يذكر أنه مقصور من (افْعالّ)، وهما بمعنى واحد، وهو يحكى عن سيبويه أنه قد تقلّ إحدى اللغتين في الشيء وتكثر في الأخرى[6] وهو يذكر أفْعَلّ مما لا يتعدى[7].

(4) تَفاعَلَ: يذكر أبو الفتح أنه يأتي متعديًا وغير متعد، فالمتعدي نحو: تقاضيته الدين، وغير المتعدي نحو: تغافل وتغافل[8].

---

(1) المنصف 13/1.

(2)شرح الأشموني 245/4.

(3)البيت ليزيد بن الحكم وهو من الطويل كما في الخزانة 6/1، طحت: هلكت، أ لاجرام: جمع جرم: وهو الجسم، النيق: ارفع موضع في الجبل

(4)المنصف72/1.

(5)المرجع نفسه 75/1

(6)لعله يقصد (في الآخر) لأن المعني يستقيم هكذا.

(7)المنصف 80/1.

(8) المرجع السابق 92/1.

(5) تَفَعّلَ: يذكر أنه مطاوع فعّل نحو كسّرته فتكسّر، وأنه يأتي متعديًا نحو قوله عز وجل: ﴿يَتَخَبَّطُهُ ٱلشَّيۡطَٰنُ مِنَ ٱلۡمَسِّ﴾[البقرة: ٢٧٥]، وفي قراءة: ﴿تَلَقَفُ مَا يَأۡفِكُونَ﴾[الأعراف: ١١٧] وغير متعد نحو: تحوّب وتأثّم[1].

(6) تَتوعَلَ:وقد مثل له ابن جني بالفعل(تَصَوْمَعَ)[2].

(7) تَفَعِيل:ومثل له بالفعل(تَفَيْهَقَ)[3].

(8) تَفَعْوَلَ: وقد ذكره في موضع[4]، ومثل له في موضع آخر بنحو:تَرْهَوْكَ[5].

(9) تفعيل: يستشهد على مجيئه بالحديث «فإذا سحابة ترهيأ»، ويقرر أنه مطاوع رهياته فتَرهْيَأَ[6].

(10) تَفَعْيلَ: يمثل له بالفعل (تَقَلَنَسَ) في معنى (تَقَلّس) وهو يذكر أنه من الأبنية الشاذة[7].

(11) تَمَفعَلَ: يذكره بعد (تَفَعْلَلَ) السابق، ويذكر أنه نظيرة في الشذوذ، ويذكر له مثالين: تَمَدْرَعَ وتَمَسكن، وهو يؤكد شذوذ يقول أبي عثمان أن اللغة الجيدة عندهم: تَدَرَعَ وتسكن[8].

جـ-المزيد بثلاثة أحرف:

ذكر له ابن جني ستة أبنية، ونص على أن واحد منها شاذ، وهذه الأبنية هي:

(1) استَفْعَلَ:يذكر ابن جني أنه يجيء:على ضربين:متعديًا، وغير متعد، فالمتعدي نحو: استحسنت الشيء واستقبحته، وغير المتعدي نحو: استقدمت واستأخرت وهو هنا أيضًا يذكر أن (فعل) منه قد يكون متعديًا نحو: علم وستعلم، وَعَصَمَ واسعتصم،

---

(1)المنصف 1/91- 92.

(2)المرجع نفسه 1/93.

(3)المرجع السابق 1/94، وتفيهق في الكلام:أي توسع فيه.

(4)المنصف 1/93.

(5)المرجع نفسه 1/109.

(6)المرجع نفسه 1/109.

(7)المرجع نفسه 1/107.

(8)المرجع نفسه 1/107.

وغير متعد نحو: حسن واستحسن، وقبح واستقبح[1]، وواضح أنه يقصد بـ(فَعَلَ) منه، مجردهالثلاثي وليس (فَعَلَ) المفتوح العين خاصة بدليل تمثليه بالفعلين:عَلِمَ وحَسُنَ.

(2) افْعَالّ:يذكره ابن جني في (المحتسب) و(المنصف)، وهو فيهما يشير إلى المعاني التي يأتي لها –وسيأتي ذكرها، وهو ينقل فيه قول سيبويه بأن هذا البناء يأتي متعديًا[2].

(3)افْعلوعَلَ: ذكر ابن جني أنه يأتي متعديًا وغير متعد، فمثال المتعدي: احلولیت الشيء، ويستشهد على مجيء هذا الفعل متعديًا بقول الشاعر:

فلما أتي عامان بعد انفصاله عن الضرع واحلولَى دمانًا يرودها[3]

ويمثل لغير المتعدي بنحو: اغدودن النبت، إذا طال، واغرورقت عيناه[4].

(4) أَفْعَوّلَ: يذكر أبو الفتح أنه على ضربين:متعد نحو: أعلوطت المهر، وغير المتعدي نحو:أخروط الشَّعْرُ إذا امتد، واجلوذ مثله[5].

(5) افْعَنْلَى: قال عنه ابن جني أنه على ضربين متعد نحو قول الراجز:

قد جَعَلَ الناس يغرنديني ادفعه عني ويَسْرَنْدِيني[6]

وغير متعد نحو ما حكاه عنهم:احْرَنْبَى الديك وابْرَنْتَي الرجل[7].

(6) افْوَعَلّ: يذكر أبو الفتح أنه من الشواذ وهو كقولهم: اكوأل الرجل، إذا قصر، وقد حكي عنهم: بعينهما مهوأن من الأرض، وهو يقول: وهو عندي: (مُفْوعَلٌ)، وهو في الأسماء نظير: أكوأل في الأفعال[8] ولعله يقصد أنه لوسمع الفعل من هذا البناء لكان (افْعَلَ) وهذه لا ينفي شذوذ هذا البناء.

---

(1)المنصف 77/1.

(2)المحتسب 5/2، المنصف 78/1.

(3)البيت من الطويل وقد نسبه لحميد ابن ثور الهلالي (سيبويه 77/4)، واحلولي: استهزأ واستطاب، الدماث: الأرض اللينة، يرودها: يجيء فيها ويذهب والشاهد في (احلولي)حيث جاء متعديا.

(4)المنصف 81/1-82.

(5)المرجع نفسه 82/1.

(6)رواهما اللسان في (سرند) و(غرند)ولم أوفق لمعرفة الأخر، وأسر نداه وأغر نداه:أي غلبة وعلاه، والشاهد في مجيئهما متعديين.

(7)المنصف 86/1 واحرنبي الديك ونفش ريشة وتهيأ للقتال، وابرنتى الرجل للأمر أي استعد وتهيأ.

(8)المنصف 103/1.

ثانيًا-الرباعي المزيد فيه:

أ - الرباعي المزيد بحرف:

وهو بناء واحد وهو (1) يَفَعْلَلَ:ذكره ابن جني في (سر الصناعة)وفي موضعين من (المنصف)، فهو يذكر مثاله فقط دون وزنه في (سر الصناعة) لدى حديثه عن زيادة التاء للمطاوعة، ويمثل له بقوله: دحرجته فتدحرج[1]، ويأتي به في المنصف مرة للتمثيل به على تاء المطاوعة [2]، ويذكره في الموضح الثاني وزنًا ومثالًا حيث يقول: وأما (تَفَعْلَلْتَ) فإنها مطاوعة (فَعْلَلْتُه) وذلك قولك: دحرجته فتدحرج، وقلما توجد متعدية[3].

ب-الرباعي المزيد بحرفين:

وهما وزنان فقط، ذكرهما ابن جني وهما:

(1) افْعَلَلَ: يذكر أبو الفتح أن أصله: افْعَلَلَ، فاطمأن أصلها: أطمأنن، فكرهوا اجتماع مثلين متحر كين، فاسكنوا النون الأولى ونقلوا حركتها إلى الهمزة التي قبلها، ثم أدغمت النونان فصار: اطمأن:ثم يختم حديثه بأنه لا يكون متعديًا في كلام العرب البتة[4].

(2) افْعَلْلَلَ: يقول عنه ابن جني في المنصف: ولا يكون (افعللت) متعديًا أبدًا؛ لأنه نظير (انفعلت)، ألا ترى أن فيه نونًا وهمزة وصل كما أن انفعلت كذلك[5]، وهو يمثل له بالفعلين: احْرَنْجَمَ واخْرَنْطَمَ.

وقد رأيت أن اختم الأبنية المزيدة بمضارع ما زاد على ثلاثة أحرف، كما ختمت الأبنية المجردة بأبواب مضارع الثلاثي:

مضارع ما زاد على ثلاثة أحرف:

---

(1)سر الصناعة 176/1.

(2)المنصف 28/1-29.

(3)المرجع نفسه 93/1.

(4)المرجع نفسه 90/1- 91.

(5)المرجع نفسه 86/1- 87.

يقرر أبو الفتح أن جميع الأفعال التي تجاوز ماضيها ثلاثة أحرف فإن الحرف الذي قبل طرف المضارع لا يكون إلا مكسورًا، ويمثل لذلك بأكرم يكرم، وانطلق ينطلق، واستخرج يستخرج، واغدودن يغدودن، واحرنجم يحرنم، ويخرج من ذلك ما كان على تفاعل وما يكون على وزنه نحو تَفَعْلَلَ، وتفعل، وتفعيل، تفعول، وتفعل، فإن طرف مضارعه يكون مفتوحًا نحو: تَدَحْرَجَ يتدحرج وتَصْومع يتصومع وغيرهما[1].

ويعلل ابن جني مجيء المضارع تَفَاعَلَ وشبهه بفتح ما قبل طرفة، فيذكر أن القياس فيه أن يكسر ما قبل طرفه -كسابقه-لتخالف عين المضارع عين الماضي، ولكنهم كأنهم هربوا إلى الفتح، فلو أنهم ضموا فقالوا: تغافل لا شبه أخره آخر المصادر، ولو أنه كسر لكان منابها لآخر الجمع نحو: تتافِل، وتناضِب، فالفتح حقق رغبتهم في المباعدة بين الفعل وبين المصدر والجمع[2].

وأما في بناء الفعل للمفعول، فإنك تفتح ما قبل الطرف في جميع المضارع، وعلة ذلك -كما يذكرها- أن ما قبل الطرف لا يكون إلا مكسورًا في الماضي منه فيفتح في المضارع؛ لأن هذا لا يختلف في جميع الأفعال المبنية للمفعول، ويمثل لذلك بالأفعال: اُكْرِمَ يَكْرَمَ، وانطق به يُنْطَلق، وتُغُوفل عنه، ثم أوجد له ابن جني مشابهًا قياسيًّا بقوله:فجرى ذلك مجرى (شَرِبَ يَشْرَب) لمَا كُسِرَ الماضي فتح المضارع[3].

الزيادة:

ما ذكر ابن جني في هذا الموضوع قدر كبير يكاد يأتي على كل مسائله بتفاصيلها، ولكنى رأيت أنه بحاجة إلى أن يوضع في شكل منظم، يقررها، ويبرز مدى إيفائها أو إخلالها بكليات المسائل أو جزئياتها.

ولذلك أبدأ هذا القسم بإيراد النقاط والتقسيمات التي سأورد من خلالها مسائل الزيادة عند ابن جني، فالنقطة الأولي: هي معرفة (الأصلي والزائد) من حروف الكلمة، والثانية:ذكر(أغراض الزيادة)، والثالثة:(أدلة الزيادة)، وفي النقطة

(1)المنصف 1/ 93 -94.

(2)المرجع نفسه 1/94.

(3)المرجع السابق 1/95.

الرابعة:أذكر (تقسيمات الزيادة) وهي:

(1) تقسيمها إلى لازمة.

(2) تقسيم غير اللازمة إلى زيادة بالتكرير ويغيره (أي بالحروف).

(3) تقسيم زيادة التكرير إلى تكرير للإلحاق ولغير الإلحاق، وفيهما: أذكر ما تناوله ابن جني عن ماهية هذه الحروف، ثم مواضعها ألقبا سية والسماعية، ثم معاني الصيغ الزوائد في الأفعال، وفي النقطة الخامسة:يكون ختام هذا القسم بذكر (الميزان الصرفي) وفيه أذكر تناول ابن جني لنقطتين أساسيتين:

(1)غرض الميزان وذكر حروفه.

(2)طريقة الوزن، وأذكر في النقطة الأخيرة ما ذكره ابن جني عن:

(أ)وزن المجردات.

(ب)وزن المزيد فيه.

(ج)وزن المحذوف منه.

(د)وزن المكرر.

(هـ) وزن المبدل من تاء الافتعال.

(و) وزن ما وقع فيه القلب المكاني.

أولًا- الحرف الأصلي والزائد:

يذكر ابن جني في (سر الصناعة) تقسيم الحروف -بين الأقسام التي ذكرها-إلى: الأصل، والزيادة، دون أن يعرف واحدًا منهما[1]، وهو في (التصريف الملوكي)، يعرف الحرف الأصلي عبارة -عند أهل هذه الصناعة-عن الحروف التي تلزم الكلمة في كل موضع من تصريفها[2]، ثم يحترز من نحو: دم، يدٍ، ونحو:يَعِدُ، ويَرِثُ، بقوله: ألا أن يحذف شيء من الأصول تخفيفًا أو لعلة عارضةً، فإنه لذلك في تقدير الثبات[3].

ولا يعرِّف ابن جني الحرف الزائد، ولعله اكتفى بتعريف الأصلي اعتمادًا على أن

---

(1)سر الصناعة 71/1.

(2) التصريف الملوكي ص 5.

(3)المرجع السابق ص 5.

عكس تعريفه ينتج لنا تعريفًا لحرف الزائد، وأعني بذلك أننا لو قلنا: الزائد: الحروف التي لا تلزم الكلمة في كل موضع من تصرفها، ولو احترزنا له من نحو: نون قرنفل مما هو زائد لازم بأن نقول عكسًا لما قاله في الأصل: ألا أن يلزم شيء من الزوائد فهو في تقدير السقوط، وقد ذكر ذلك من جاءوا بعده[1].

ثانيًا: أغراض الزيادة:

ذكر ابن جني للزيادة أغراضًا ثمانية هي:

(1) الزيادة للمعني:

يذكر أبو الفتح في مدار شرحه لكلام أبي عثمان في هذا المعني، ويمثل له بالتنوين الدال على خفة الاسم وتمكنه، وبحروف المضارعة التي يقرر أنها أفادت أن الفعل صالح لزمانين ويمثل له كذلك بألف الندبة التي تفيد إظهار التفجُّع على المندوب، ثم يختم ذلك بقوله: فهذه الأشياء ونحوها مما زيد للمعني، ألا ترى أن الدلالة على ذلك المعنى تزول بزوال ذلك الزائد[2].

(2) الزيادة للمد:

ذكر ابن جني هذا الغرض في (المنصف)، وقد مثل له بزيادة الواو في نحو:(عمود وعجوز) والياء في نحو (جريب وقضيب) والألف في نحو (كتاب وسراج)، ثم يذكر أن هذه الزيادات في الأمثلة المذكورة وما أشبهها لم يرد بها إلا امتداد الصوت والتكثير بها، ولأنهم يحتاجون إلى المد في كلامهم، ليكون المد عوضًا من شيء محذوف أو للين الصوت في الكلام، ثم يضيف فائدة أخرى من فوائد الزيادة للمد بقوله:«وللحاجة إلى الاتساع في كلامهم؛ لأنهم قد يعبرون عن المعنى الواحد بالألفاظ الكثيرة، وهذا يضطر إلى الاتساع»[3].

3- الزيادة للإلحاق:

---

(1)انظر أوضح المسالك ص 296، شرح ا لأشموني 4/249-250، شرح التصريح 2/359.

(2)المنصف 1/15.

(3)المنصف 1/15.

أشار إليه ابن جني في (المنصف) أيضًا، فذكر أن منه مثل واو (كوثر) وياء (صيرف)لأن اللفظين مشتقان من الكثرة والصرف، وأنهما قد زيد فيهما الواو والياء لإلحاق بجعفر وسهلت، وكذا نحو (سميدع) فالياء ألحقته بفرزدق، ومثله واو (فدوكس)[1].

4- الزيادة للعوض:

يفضل ابن جني القول في هذه الزوائد للعوض، فيذكر أن العوض قد يكون عن حذف حركة، وقد يكون عن حذف حرف، وقد يكون ذلك الحرف المعوض عنه أصليًا أو زائدًا فمما عوض عن حذف حرف أصلي زيادة الياء عوضًا عن قاف فرزدق ولام سفرجل عند تصغيره فنقول فريزيد وسفيريج، وما زاد عوضًا عن حرف زائد فنحو تاء فرازنة وزنادقة عوضًا عن حذف ياء المد في فرازين وزناديق[2]، وأما ما زاد عوضًا عن حذف حركة فقد مثل له ابن جني بأهرقت، فقد زادوا الهاء عوضًا من سكون عين الفعل[3]، وبزيادة السين في اسطاع يستطيع عوضًا عن سكون عينه، يقصد عوضًا عن حركة العين التي في أطوع والتي حل محلها السكون[4].

5- الزيادة للبيان:

وهو يقسمها قسمين:

أ- الزيادة لبيان حرف المد، وهو يمثل له بنحو: وازيدا ه وواعمراه.

ب- الزيادة لبيان الحركة، وذلك نحو:﴿ كِتَٰبِيَهْ ﴾و﴿ مَالِيَهْ ﴾ [الحاقة: 25، 28]. و﴿ ٱقْتَدِهْ ﴾ [الأنعام: ٩٠]وعمه، وفيه، ولمه[5].

6- الزيادة للإمكان:

وقد مثل لها أبو الفتح بزيادة همزة الوصل، فهو يقول في تعريفه لها:«اعلم أن ألف الوصل همزة تلحق في أول الكلمة توصلاً إلى النطق بالساكن، وهربا من الابتداء به إذا

---

(1)المرجع نفسه 1/13- 14، والسميدع: السيد الكريم الوسيم، والفدوكس: الغليظ الجاف.

(2)الخصائص 2/301- 312.

(3)سر الصناعة ص 146.

(4) التصريف الملوكي ص 16.

(5)سر الصناعة ق 147.

كان ذا للغير ممكن في الطاقة فضلاً عن القياس»[1].

7- الزيادة للتكثير وإفادة المبالغة:

ذكر ابن جني في كتابه (المنصف) أمثله هذا الغرض مشيرًا إلى ما تفيده هذه الزيادة من معنى المبالغة الناشئة عن تكثير اللفظ، فمن ذلك قوله: «وقالوا: ضرزم وهو من معني الضرز، وهو الشديد البخل، وقالوا: الحكم للشديد السواد وهو عندي من الحكمة»[2].

8- للفرق بين النوعين:

ذكر ابن جني هذا الغرض من أغراض الزيادة في بعض كتب التصريف وقبله[3]ولم يذكره اللاحقون له[4]. وقد وجدت -لدى ابن جني- مادته، وإشارة عابرة إليه، وقد ذكر ابن جني هنا نوعين منه وهما:

أ- ما يزيد للفرق بين المؤنث والمذكر:كإلحاق التاء في نحو: جوزة ولوزة للتأنيث فيما لا يحاط به[5]، هكذا ذكر ابن جني.

ب- ما زيد للفرق بين العاقل وغيره:ويمثل له ابن جني بزيادة الهاء في (أمهات)فوزنه: فعلهات، والهاء فيه زائدة؛ لأنه بمعنى الأم الواحدة، وهو يستشهد على مجيئها زائدة في الواحد بقول الشاعر:

أمهتي خندق، الياس أبي[6]

فأمهتي:أي أمي ودليل زيادة الهاء قولهم:أم بينة الأمومة، فإن لفظ الأم: الهمزة فيه فاء الفعل، والميم الأولي عين الفعل، والميم الأخر لام، فأم على هذا بمنزلة (در) و(حب)، ثم يقول عن (أم)مشيرًا إلى الغرض الذي نحن بصدده «إلا أنه في غالب

---

(1)المنصف 1/53.

(2)المنصف 1/151.

(3)سيبويه 3/481.

(4)الرضى 2/376، المقتضب 3/169، شرح الأشموني 4/249- 251.

(5) سر الصناعة ق 147.

(6)أشار صاحب اللسان إلى القصة في مادة (خندف) والشاهد في زيادة الهاء في (أمهتي) حيث تزاد في العاقل ولا تزاد في غيرة.

الأمر فيمن يعقل»[1]، وقد سبقه المبرد إلية [2].

ثالثًا:أدلة الزيادة:

ذكر ابن جني للزيادة سبعة أدلة وهي:

1- سقوط الحرف في تصاريف الكلمة:

ويقصد به سقوط الحرف في اشتقاق الكلمة أو في جمعها أو سقوطه من نظيرها، وقد مثَّل ابن جني للأول -أي سقوطه في الاشتقاق-بنون نحو (عنبس) و(عنسل)، فإن الاشتقاق يخرج نونها عن الأصالة، بخلاف نوني عنتر ونحوهما «فلا اشتقاق يحكم له بكون شيء منه زائد»[3].

وأما سقوط الحرف في المفرد عند الجمع فيمثل له بسقوط الواو من (توءم) عند الجمع، فقد قالوا في جمعه (تؤام) ووزنه فعال، فالتاء فاء، والهمزة عين، وقد سقطت الواو التي كانت في المفرد، فقد دل الجمع على زيادتها[4].

وأما عن سقوط الحرف من نظير الكلمة، فيمثل له ابن جني بزيادة اللام في زيدل وعبدل وفحجل؛لأن معناهما: زيد، وعبد، والأفحج[5].

2- عدم وجود النظير بتقدير الأصالة:

يرى أبو الفتح أنه متى دل دليل من قياس أو سماع على أصالة حرف أو زيادته، فلا يجب إيجاد النظير؛ لأن وجود النظير مما يؤنس به، وليس للحاجة إليه في وجود الدليل، أما إيجاد النظير فيحتاج إليه في غيبة الدليل وهو يمثل لذلك ب (عِزْوِيت)فيقول:«لما لم يقم الدليل على أن واوه وتاءه أصلان احتجت إلى التعلل بالنظير فمنعت من أن يكون (فِعْوِيلاً) لما لم تجد له نظيرًا، وحماته على (فعليت) لوجود النظير وهو (عفريت

(1)سر الصناعة ق 146.

(2)المقتضب للمبرد 169/1

(3)الخصائص 256/1.

(4) المنصف 103/1.

(5)التصريف الملوكي ص 17.

وثفريت)[1]، فالدليل على زيادة هو أن تقدير أصالتها يجعلها بلا نظير، وكذا نون (نرجس) لعدم نحو(جعفر)بكسر الفاء، ومثاله تاء (تنضب) لعدم (جعفر) بالضم[2].

3- لزوم عدم النظير بتقدير الأصالة في نظير الكلمة التي ذلك الحرف منها:

يمثل ابن جني لهذا الدليل بنحو (تنفل) بضم التاء، وزنته (تفعل) ورغم أن التاء كان ممكنا أن تكون أصلية فهي بإزاء جيم(جرهم) إلا أنها في (تنفل) المضموم لأنه لا نظير له، ويقول عنها ابن جني: «ومحال أن تكون ثم زائدة، وهنا أصلاً؛ لأن اللفظ واحد والمعنى واحد[3]».

4-أنْ يقع الحرف في موضع لا يقع فيه إلا زائدًا:

يقول ابن جني:«ومتى حصلت الكلمة خماسية وثالثها نون ساكنه حكم بزيادتها نحو: جحنفل، وشرنبث، وغضنفر[4]، ونحو ذلك ما ذكره من أن الهمزة إذا وقعت أولًاوبعدها ثلاثة أحرف أصول فإنه يحكم بزيادتها نحو: أحمر، وأصفر، وأخلق، وأبلق، ووزنها عندئذ: أفعل[5].

5- كون الحرف مع عدم الاشتقاق في موضع يلزم زيادته مع الاشتقاق:

يقول أبو الفتح في ذلك: «إذا حصلت في الكلمة ثلاثة أحرف من الأصول ثم رأيت فيها ياء ثانية أو ثالثة فصاعدًا قضيت بزيادتها حملاً على ما عرف اشتقاقه؛ لأنها لم تر على هذه الصفة فيما وضح أمره بالاشتقاق إلا زائدة»[6]، وهو يمثل لذلك بنحو:(خَيْقَب وقريْجَ وشَقَيْطَر) فإنك عندئذ تحكم بزيادة الياء دون حاجة إلى معرفة الاشتقاق[7].

---

(1)الخصائص 197/1.

(2)التصريف الملوكي ص 12.

(3)المنصف 105/1.

(4)التصريف الملوكي ص 13- 14، والجحفل والشرنبث: الضخم الغليظ، الغضنفر: الغليظ المتغضن والأسد.

(5)التصريف الملوكي ص9.

(6)المنصف 112/1.

(7)المرجع السابق 112/1.

6- أن يكون حمل الحرف على الزيادة دخول في أوسع البابين:

يذكر ابن جني هذا الدليل عند حديثه عن زيادة الهمزة، وهو يوضحه من خلال كلمة (أبدع)، فيقول – معترضًا ومجيبًا: «للسائل أن يقول: ما الدليل على أن الياء في أيدع فاء؟ وما تنكر أن تكون زائدة، وتجعل الهمزة أصلاً، ويكون وزن الكلمة (فيعلاً)؟ فالجواب في ذلك: أن حمل الهزة على الزيادة أولى من حمل الياء عليها، وذلك أن زيادة الهمزة في أول الكلمة أكثر وأوسع من زيادة الياء الثانية، ألا ترى أن باب أحمر وأسفر أكثر من باب (خيفق وصيرف) فبهذا الدليل ثبتت زيادة الهمزة في أيدع[1]، فالدخول في أوسع البابين يحكم بزيادة؛ لكثرة باب أفعل، وأصالة الياء، لقلة باب فيعل، وقد ذكر الأشموني تحت هذا العنوان دليلاً يشبه هذا في جوهره وإن اختلف في شكله[2].

7- دلالة الحرف على المعني:

ذكر ابن جني عند حديثه عن الزيادة لمعني، وقد مثل له بالتنوين الدال على تمكن الأسماء، وبحروف المضارعة التي تجعل الفعل صالحًا لزمانين: الحال والاستقبال، وهو يقول في نهاية حديثه فيها:«ألا ترى أن الدلالة على ذلك المعني تزول بزوال ذلك الزائد»[3]وقد أخذ ه عنه الأشموني[4].

رابعًا-تقسيمات الزيادة:

للزيادة عدة تقسيمات -سبق لي أن أشرت إليها جملة- وقد ذكر ابن جني مضمون هذه التقسيمات، ولكن وضعتها في هذه الأشكال، وإنْ كان ابن جني يذكر مضمون بعضها واضعًا في شكلة المحدد، ومن تقسيمات الزيادة عند ابن حني:

التقسيم الأول باعتبار اللزوم وعدمه:

وهي بذلك تنقسم إلى قسمين:زيادة لازمة، وزيادة غير لازمه.

---

(1) المرجع نفسه 10/1.

(2) شرح الأشموني 252/4.

(3)المنصف 15/1.

(4) شرح الأشموني 252/4.

1- الزيادة اللازمة:

لابن جني فضل السبق في الكشف عن هذا القسم وتوضيحه وإن لم يكن السابق بذكره، فعلى الرغم من أنه ذكرها تعقيبًا على إشارة أبي عثمان المازني حين ذكر أن من الكلام ما لا ينطق به إلا بزائد، لكونه وضع من الأصل على المعنى الذي أراده بهذه الصورة، فإنَّابن جني يفسر ذلك بأن عثمان يقصد نحو: افتقر إذإنَّ الماضي مِن هذا الفعل لم ينطق به إلا على وزن افتعل، ثم يقرر ابن جني بعد ذلك «والزيادة لازمة له، وهي الهمزة والتاء في أوله، وقولهم: (فقير) يشهد بأنهم كأنهم قد قالوا فيه (فقر) مثل ظرف فهو ظريف»[1]، ثم يأتي ابن جني بمثال آخر على ذلك، وهو الفعل (اشتد) فهو لم ينطق به بلا زيادة فهم لم يقولوا (شد) بهذا المعني، ثم ينقل عن سيبويه[2] أنهم استغنوا بـ(افتقر) و(اشتد) عن (فقرت وشددت)[3].

2- الزيادة غير اللازمة:

هي القسيم الأخر لما سبق، وهو القسم الشائع منها، وهي التي تنقسم مرة أخرى إلى التقسيم التالي من تقسيما الزيادة.

التقسيم الثاني- باعتبار تكرار الأصل أو عدمه:

أي أنها تنقسم إلى زيادة بتكرار الأصل، وزيادة تقع بغير التكرار أي بحروف مغايرة لهذا الأصل.

1- الزيادة بتكرار الأصل:

أشار ابن جني إلى هذا القسم في كتابه (سر الصناعة) بقوله:«واعلم أن العين واللام قد يكرر كل واحد منهما في الأصول متصلين أو منفصلين..... وفاء الفعل لم تكرر في شيء من الكلام إلا في حرف واحد وهو (مرمريس) ووزنها فعفعيل وهي الداهية، وقد قالوا أيضًا:مرمريت[4]».

وهذا القسم ينقسم بدوره إلى قسمين، وهذا يجرنا إلى التقسيم الثالث للزيادة،

---

(1) المنصف 15/1.

(2) سيبويه 33/4.

(3)المنصف16/1.

(4) سر الصناعة 249/1.

أذكره هنا -لضرورته في بيان الأقسام ثم أعود إلى ذكر الزيادة بغير التكرار-من التقسيم الثاني.

التقسيم الثالث- الزيادة بتكرار الأصل باعتبار كونها للإلحاق أو لغير الإلحاق:

فهما قسمان: زيادة بتكرار الأصللإلحاق، وزيادة باكرار الأصل لغير الإلحاق.

أ- تكرار الأصل للإلحاق:

يذكر أبو الفتح الإلحاق كثيرًا في كتبه[1]، وهو في كتابه (المنصف) يقسمه إلى إلحاق مطرد، وهو ما يكون بزيادة حرف-دون تكرار الحرف أصلي-على حروف الكلمة إلحاقًا لها بما بعدها، وهو غير مقصود هنا، أما ما نعنيه هنا فيسميه ابن جني (الإلحاق المطرد) وهو الإلحاق بالتكرار، وعنه يقول ابن جني: مشيرًا إلى القسم السابق - الإلحاق بغير تكرار: «وإنما لم يطرد عنده-أي: عند أبي عثمان- لأنه لم يكثر كثرته لم يقسمه، وسلم ما سمع منه، وهذا الذي عملوه هو القياس عندي[2]».

ب- التكرار لغير الألحاق:

أشار إليه أبو الفتح في معظم كتبه، ولاسيما (المنصف)و(سر الصناعة) و(الخصائص)[3]، وقد حدد ما يكرر من أصول الكلمات، فذكر أن العين واللام قد يكرر كل واحد منهما متصلين أو منفصلين، فمثل لتكرير العين مع الاتصال بنحو:عشب، ومع الانفصال بنحو:اعشوشب والتكرار اللام مع الاتصال بنحو:أحمر، ومع الانفصال بنحو احمرار[4]، وذكر أن العين واللام قد يكرران مع مخالفة الفاء، ومثل له بنحو: صمحمح - ودمكمك[5]، وعن تكرار الفاء يذكر ابن جني أن الفاء لم تكرر إلا في مرمريس بوزن فعفعيل، ومعناه الداهية، ومثله مرمريت[6].

وبعد الانتهاء من الزيادة بالتكرار بقسميها، نذكر قسيمتها الأخرى هي:

---

(1)انظر المحتسب 1/304، 2، 2/243، سر الصناعة ق177 -178، الخصائص 1/114، 221 -225 -269، 2/343، 345، 477 -484، المنصف 1/34 53.

(2)المنصف 1/42.

(3)المنصف 1/91، الخصائص 2/86-87، سر الصناعة 1/249.

(4)المنصف 1/198، الخصائص 2/76- 87.

(5) الخصائص 2/68.

(6) سر الصناعة 1/249.

2- الزيادة بغير تكرار الأصل:

وهذه إمَّا أن تكون زيادة الحرف للإلحاق: وقد سبق الإشارة في أغراض الزيادة، وقد مثل له ابن جني بنحو: (كوثر) وياء (صيرف)[1]، وقد تكون لغير الإلحاق، وتحت هذا النوع، اذكر ما تناوله ابن جنِّي فيما يلي:

1 -حروف الزيادة.

2-مواضعها.

3-معاني صيغ الأفعال الزائدة.

1- حروف الزيادة:

ذكرها أبو الفتح بالتفصيل، وجمعها في (سألتمونيها) و(اليوم تنساه)، وحكي عن أبي عثمان أنه جمعها لتلميذه المبرد في (هويت السمان)في بيت ملغز[2]وهو يوضح أن هذه الحروف سميت بذلك؛ لأنها التي يجوز أن تزاد في بعض المواضع فيحكم عليها بأنها زائدة حين تقوم عليها الدلالة، بذلك وليس المراد أنها تكون زائدة في كل موضع[3]، وهو يستدل على ذلك بالفعلين (أوي)و(أوي)فهما مركبان من همزة، وواو، وياء، وهو مع ذلك فعل مجرد من أية زيادة، وأن كانت حروفه كلها من حروف الزيادة في غير هذا الموضع[4].

2- مواقع الزيادة:

يذكر ابن جني أن لكل من هذه الأحرف العشرة موضعًا تكثر فيه زيادته، وموضعًا تقل فيه، وأنه قد يختص الحرف بالموضع لا يوجد زائدًا إلا فيه، وأن الحكم القياسي في هذا ينبني على الأكثر لا على الأقل[5]، وأنه ينبغي أن يعرف الدارس هذه المواقع، وكيف تكون، وكيف وقعت في كلامهم-بالأدلة الواضحة[6].

---

(1) المنصف 1/13-14.

(2) التصريف الملوكي ص5.

(3) المرجع السابق ص7.

(4) المنصف 1/98-99.

(5) التصريف الملوكي ص7

(6) المنصف1/99.

وأنا أذكر مواقع زيادة هذه الحروف بالترتيب الذي وضعه ابن جني في كتابه (التصريف الملوكي)، وهو: الألف، الياء، والواو، والهمزة، والميم، والتاء، والنون، والهاء، والسين، واللام، وهذا الترتيب وإنْ خالف ترتيب سيبويه[1]، فإن المتأخرين قد تابعو ابن جني فيه كله أو مع النزر القليل من الاختلاف[2]، وأكثر مواقع زيادة هذه الحروف ذكرها ابن جني في (سر الصناعة) يليه (التصريف الملوكي)و(المنصف)ثم سائر كتبه الأخرى.

(1) الألف. (2) الياء. (3) الواو:

يذكرها ابن جني معًا، فيقرر في (التصريف الملوكي) حكمًا يشملها، وهو أنه متى كانت إحدهن مع ثلاثة أحرف أصول فصاعدًا دون تكرير-حكمت بأن هذا الحرف زائد سواء عرفت اشتقاق الكلمة أولم تعرفه، فإن عرفته وجدت الحكم على ما تقول، وإنْ لم تعرفه حملت ما جهلت منه على ما عملت، وهو يمثل لذلك بلفظ (كوثر) فواوه زائد قياسًا -لوجودها مع ثلاثة أحرف أصول- واشتقاقًا؛ لأنه من الكثرة، ويمثل لزيادة الياء بلفظ(كثير)والألف بلفظ(الكاثر)، وهو يستشهد للفظ (كوثر)، يقول الشاعر:

وأنت كثير يابن مروان طيب وكان أبوك ابن العقائل كوثرا[3]

وللفظ (كاثر)يقول الأعشي[4]:

ولست بالأكثر منهم حصى وإنما العزة للكاثر[5]

ولم يزد أبو الفتح في(المنصف)عما قاله هنا شيئًا[6]، أما في (سر الصناعة)فإنه يتناول هذه الأحرف الثلاثة-وغيرها-فيفصل بعضها عن بعض، كما يصنع ببقية الحروف.

---

(1) كتاب سيبويه4/235-273.

(2)شرح الرضي على الشافية 2/372-382، الخلاصة الألفية (التصريف)ص73، 74، أوضح المسالك ص296-298، الاشموني 4/256-271.

(3)البيت للكميت وهو من الطويل، والكوثر: السيد الكثير الخير، والشاهد في زيادة الواو في (كوثر)، اللسان مادة كثر(ديوان 1/279).

(4)ذكره اللسان والشاهد في (كاثر)حيث زيادة الألف فيها (ديوانه ص106).

(5)التصريف الملوكيص7-8.

(6)المنصف1/82 101 112.

فيبدأ بالواو: فيذكر أنها تأتي زائدة ثانية في نحو: كوثر وحوقل، وثالثة في نحو: جدول وجهور، ورابعه في نحو: اعلوَّط، وكنهور، وخامسة في نحو: سنداو وقنداو[1]، ويذكر أنها لا تزاد أولًا البتة؛ لأنها لو زيدت مضمومة لاطَّرد فيها الهمز، كما همز﴿أُقِّتَتْ﴾[المرسلات: ١١]، وأعد زيد، أن زيدت مكسورة لكان همزها جائزًا، وإن لم يكن في كثرة المضموم، كما همزت نحو: إفادة، وإسادة، وإن زيدت مفتوحة، فإن كانت في اسم فإنك تضطر في تصغيره إلى ضمها فيكون ذلك مدعاة إلى قلبها همزة، كما همز نحو: أعد، وقد همزت المفتوحة نحو أناة وأحد وأجم، وإن كان ذلك قليلاً، وهو يختم هذا الموضع بقوله: «قلما كان زيادتهم الواو أولا يدعو إلى همزها، وزوال لفظها فالإشكال: هل همزة غير مبدلة من واو؟ رفض ذلك فيها، فلم تزد أولًا[2]».

وتعليل ابن جني لعدم زيادة الواو أو لا بما ينفرد به ابن جني، ولم أجده لدى سيبويه أومن أتى بعده من متقدمين أو متأخرين سوى ابن العيش والأشموني دون أن ينسبإلى ابن جني[3].

وفي(سر الصناعة)أيضًا يستقصي أبو الفتح مواضع زيادة (الواو) على النحو الآتي:

1-زيادتها في جماعة المذكرين ممن يعقل كقولك: الزيدون والبكرون.

2- في الفعل دلالة على الجمع والضمير نحو: الرجال يقومون ويقعدون.

3-زيادتها في الفعل علامة للجمع مجردة من الضمير نحو: قول العرب: أكلوني البراغيث.

4-تزاد بعد هاء الضمير كضربتهو وهي تأتي هنا في الذكر نظيرة الألف في المؤنث نحو ضربتها.

5-وتزاد بعد ميم الإضمار نحو: ضر بتهمو، وهمو قاموا.

6-وقد يشبع العرب الضمة فتحدث بعدها واو.

---

(1) اعلوط البعير: ركبه عاريًا، الكنهور السحاب الثخين المتراكب، البنداو: الحديد الشديد، القنداو: القصير من الرجال. (التاج)و(اللسان).

(2) سر الصناعة ق153.

(3)شرح الأفضل150/9، وشرح الأشموني259/4.

وأستشهد لذلك بقول الشاعر[1]:

وإنني حوثما يثني الهوى بصرى من حوثما سلكو أثني فأنظور[2]

وهو يتناول الألف بالأسلوب نفسه، فيذكر أنها قد جاءت زائدة ثانية نحو: ضارب، وخاصم، وثالثة نحو: كتاب، وإشهاب، ورابعة نحو: زلزال، وسكرى، وخامسة نحو: حبركى ودلنظى، وسادسة نحو: قبعثرى، وعبوثران، وعن زيادتها أولًا يقول: «ولا تزاد أولًا أبدًا؛لأنها لا تكون إلاساكنة، والساكن لا يمكن الابتداء به»[3].

وهو يذكر أيضًا أن الألف الزائدة التي تقع آخرًا تكون على ثلاثة أوجه:

1-للإلحاق: نحو أرطي الملحق بجعفر في قول مَن يقول أديم مأروط.

2-للتأنيث: في كل ما لم بنون وهو نكرة كسكرى.

3-لغير إلحاق ولا تأنيث: كقولهم: قبعثرى، فالألف فيه ليست للتأنيث بدليل تنوينها وليست للإلحاق؛ لأن نملك أصلاً سداسيًا فيلحق به قبعثري[4].

ثم يستقضي زيادة الألف فيما يلي:

1-في الاسم علامة لتثنية، نحو: رجلان.

2-في الفعل علامة لتثنية والضمير، نحو: أخواك قاما.

3-وفي الفعل علامة لتثنية مجردة من الضمير كقول الشاعر:

الفيتا عيناك عند القفا أولى فأولى لك ذا واقية[5]

4-قد تزاد لإشباع الفتحة في الوصل كقولهم: بينما زيد قائم أقبل عمرو.

5-وقد تزاد في الوقف عند التذكير نحو (قالا)؛ أي: قال زيد ونحو ذلك.

---

(1) من شواهد الخزانة واللسان ولم ينسب لقائل فيهما وهو هرمة هو في اللسان(يشري الهوي)وأدنو فانظور)،والشاهد في (أنظور)حيث أشبعت ضمة الظاء فتولدت عنها واو(اللسان)(انظر المحتسب259/1)والخزانة121/1.

(2)سر الصناعة ق153-162.

(3) المرجع السابق ق177.

(4) المرجع نفسه ق178.

(5) البيت من السريع وقائله عمرو بن ملقط الجاهلي والشاهد في (الفيتا)حيث زيدت الألف دلالة على التثنية دون الضمير. (انظر التصريح275/1).

6-وقد تزاد فصلاً بين النونات نحو قولك للنساء: اضربنان زايدًا يا نسوة، لئلا تجتمع ثلاث نونات.

7-وتزاد فصلاً بين الهمزتين المحققتين استكراها لاجتماعهما كقول ذي الرمة:

أأأن ترسمت من خرقاء منزلة ماء الصبابة من عينيك مجسوم[1]

8- وتزاد في أواخر أسماء الإشارة والأسماء الموصولة عند تحقيرها عوضًا من ضمة الحرف الأول نحو: ذيا، وتيا في تصغير: وتا.

9-زيادتها للنبة: نحو: وازيداه.

10-زيادتها للإطلاق في نحو قول الشاعر:

أقلي اللوم عاذل والعتابا[2]

11-زيادتها بعد هاء الضمير علامة للتأنيث نحو: رأيتها، ومررت بها[3].

ثم يختم بالياء، فيذكر أنها زيدت أولًا، نحو: يرمع، ويعملة، ويقوم، ويقعد، وثانية نحو: خيفق وصيرف وبيطر، وثالثة نحو: عثير، وفي التحقير نحو: كليب ودنينير[4]، وتزاد رابعة نحو: دهليز ومنديل، وسلقبت، وخامسة نحو: عنتريس، واسرنديت، وسادسة فيما يحكى عن الأصمعي في تحقير عنكبوت وتكسيره: عنيكيب، وعناكيب[5].

ثم يفصل مواضع زيادتها حصرًا-على مألوف عادته-فيذكرها فيما يلي:

1-في التثنية والجمع السالم نحو: الزيدين والزيدين.

2-علامة للتأنيث والضمير في الفعل المضارع نحو أنت تقومين.

3-تزاد إشباعًا للكسرة نحو: بيت الكتاب:

---

(1) هو غيلان بن عقبة والبيت من البسيط ويروى (أعن)، ترسمت: نظرت، الصبابة: رقة الشوق، مسجوم: منسكب والشاهد في مجيء الألف فاصلة بين الهمزتين المحققتين في(أأأن) (ديوانه567).

(2)البيت لجرير وتكملته وقولي:«إن أصبت لقد أصابا» والشاهد في زيادة الألف للإطلاق.

(3) سر الصناعة ق178-187.

(4) لم يذكر لهذا الموضع مثالًا من الفعل وهو نحو: رهيأ.

(5) سر الصناعة ق196-197.

تنفي يداها الحصى في كل هاجرة نفي الدراهيم تنقاد الصياريف[1]

4-وتزاد بعد كاف المؤنث إشباعًا للكسرة نحو: عليكي ومنكي.

5-تزاد الياء كذلك لإطلاق حرف الروي إذا كانت القوافي مجرورة نحو قول الشاعر:

ألا أيها الليل الطويل ألا أبخل بصبح وما الإصباح منك بأمثلي[2]

6-وتزاد بعد لام المعرفة عند التذكر كقولهم(إلى)يريد الغلام ونحوه.

7-تزاد لمعنى الاسم -يقصد ضمير المتكلم-نحو: كتابي ويحفظني.

8- وتزاد للنسب نحو: بصري وكوفي.

9-تزاد للاستفهام عن النكرة المجرورة إذا وقفت ويمثل لذلك بما لو قيل: مررت برجل وقلت: في الوقف(مني)دلالة على سؤال السائل عن ذلك المجرور[3].

4- الهمزة:

يذكر ابن جني في (التصريف الملوكي)أن الهمزة تزاد أولًا وحشوًا وآخرًا، فتزاد أولًا في موضع قياسي، وهو أن تقع أولًا وبعدها ثلاثة أحرف أصول نحو: أحمر، أخريط لأن ياءها زائدة، بخلاف ما لو كان بعد الهمزة أربعة أصول فهي إذن أصل كاصطبل، وأما زيادة الهمزة حشوًافلا يحكم به إلا بثبت كسقوطها من اشتقاق الكلمة نحو شمأل وشأمل فوزنهما فعأل وفأعل، لقولهم: شملت الريح، وسقوطها من نظير الكلمة نحو جرائض لقولهم في معناه: جرواض، وأما زيادتها آخرًا فقد اطردت للتأنيث نحو: حمراء وأصدقاء ونفساء[4].

ولم يزد في (المنصف)على ما قاله في (التصريف الملوكي) إلا بعض الأمثلة لزيادة الهمزة حشوًا كتأبل، وما حكي عن هز العجاج للعالم والختام، فيرى ابن جني أن الهمزة هذه الألفاظ زائدة لأنها بدل من زائد، وذكر منه أيضًا: رئبال للأسد، ورهيأ الرجل،

---

(1) ذكره سيبويه 28/1ونسبه للفرزدق وهو من شواهد الخزانة255/1 والشاهد في زيادة الياء إشباعًا للكسرة في (صياريف).

(2) البيت لامرئ القيس من الطويل والشاهد في زيادة الياء في(أمثلي)إطلاقًا لحرف الروي وهو الياء.

(3) سر الصناعة ق196-197.

(4) التصريف الملوكي ص9-10.

وإذا مال بحمله غير المشدود[1].

وهو في (سر الصناعة) يستقصي كل مواضع زيادتها قياسية وسماعية، ويضيف إلى ما ذكره في الكتابين السابقين بعض المسموع مما زيدت فيه الهمزة نحو: امرأة ضهيأة فوزنها فعلأة لقولهم في معناه: ضهياء، ونحو قولهم: قوقأت الدجاجة، فالهمزة زائدة لأنها بدل من زائد[2].

وهو يضيف إلى مواضع زيادة الهمزة السابق ذكرها:

1-همزة الوصل وموضع زيادتها الفعل، وقد زيدت في أسماء معلومة، وحرف واحد.

2-زيادتها في الخطاب كقولك للرجل: هاءَ، وللمرأة: هاءِ.

3-زيادتها في الاستفهام نحو: أزيد عندك؟

4-وتزاد في التسوية نحو: ما أبالي أقام أم قعد.

5-وفي النداء نحو: أزيد أقبل، ثم يضيف بعد هذه الحالات: «إلا أنها ليست مصوغة مع الكلمة إنما هي حرف جاء لمعني»[3].

5-الميم:

يذكر ابن جني في (التصريف الملوكي)أن الميم تزاد أولًا وحشوًا وآخرًا، ولكن القياس زيادتها أولًا وبعدها ثلاثة أصول كمضرب ومقتل، ويذكر أن مجمل حكمها في ذلك حكم الهمزة، فلو كانت أولًا وبعدها أربعة أصول فهي أصل نحو: مرزجوش، وقد زيدت الميم حشوًا، وهو شاذ لايقاس عليه نحو دلامص فالميم عند الخليل زائدة لأنه بمعني الدلاص، وكذا قالوا للأسد هرماس فميمه أيضًا زائدة لأنه من الهرس أيضًا وهو الدق، ومنه ليل قمارص، وأنشدوا:

فباتت تشتوي والليل داج ضماريط استها في غير نار[4]

---

(1) المنصف 1/53، 99-100، 150-108، 154.

(2) سر الصناعة 1/121-125.

(3) سر الصناعة 1/126- 133.

(4) لم أعثر عليه والضمروط- كما في اللسان(ضمرط)ميل ضيق من جبلين، والمقصود هنا بالضمرط: المختبأ الضيق، وفيه الشاهد حيث زيدت الميم حشوًا.

وهو يذكر أن زيادة الميم آخرًا، وإن كانت شاذة-أكثر من زيادتها حشوًا، ويذكر منه: زُرقُم، فُسحمُ، حُلكُم، ودِلقَم؛ لأنها مِن الزرقة والانفساح والحلكة والاندلاق[1].

وهو في (المنصف) يؤكد ما ذكره في(التصريف الملوكي)في شأن زيادة الميم أولًا وحشوًا وآخرًا، ويذكر خلافًا بين المازني والخليل حول ميم (دلامص)حيث يرى الخليل أنها زائدة؛ لأنها بمعنى دليص، وحملاً على زيادتها في غير الأول في نحو: زرقم وغيره، بينما يرى أبو عثمان أنها أصل، اعتمادًا على قلة مجيئ الميم زائدة في غير الأول ولمجيء ألفاظ ثلاثية بمعنى ألفاظ رباعية دون فارق بينهما إلا في حرف واحد كبسط وسبطر ودمث ودمثر فحمل(دلامص)عليه هربًا من زيادة الميم غير أول، وابن جني يؤكد رأي الخليل، ويراه أوضح من رأي أبي عثمان والمجيء نظائر فيما حكاه الأصمعي من قولهم للأسد: هرماس لأنه من الهرس، فوزنه: فعمال، وهو نظير قول الخليل في دلامص[2].

وابن جني في (سر الصناعة) يؤكد ما ذكره أنفًا، ولكنه يتحفظ في زيادة الميم أولًا، بأن يقرر أنها تكون زائدة مع ثلاثة أصول إلا أن تقوم الدلالة على أصالتها، ويمثل لذلك بنحو: مهدد، فالميم فيه أصل ووزنه: فعلل، وهو يستدل على أصالتها هنا بأنها لم تدغم الدالان، فلو كانت زائدة لأدغم الدالان فقيل: مهد كمسد ومرد[3].

(6)، (7)التاء والنون:

جمعهما أبو الفتح لاشتراكهما في بعض الأحكام فيذكر في(التصريف الملوكي)أنهما يشتركان في أنهما إذا وقعا في موضع يقابلان فيه أحد الأصول حكم بأصالتهما، إلا أن يدل الاشتقاق على زيادتهما نحو عنتر فنونه وتاؤه أصلان لمقابلتهما للعين والفاء من جعفر، وإن جاءتا مخالفتين لبناء الأصول حكم بزيادتهما، فمثال التاء الزائدة تاء (تنصيب)لامتناع بناء (جُعفر)ومثال النون الزائدة نون (نرجس) و(عنصل) لامتناع بناء (جعفر)و(جُعفْرُ)وأما ما ظهرت زيادته بطريق الاشتقاق فنحو (عنبس)فنونه

(1) التصريف الملوكي ص 11- 12.

(2) المنصف 1/151-154.

(3) سر الصناعة ق 115.

زائدة؛ لأنه من العبوس، فقد ثبتت زيادته بطريق الاشتقاق لا من طريق القياس[1].

وتنفرد النون بموضع قياسي، وهو أنها متى كانت في كلمة خماسية وثالثها نون ساكنة حكم بزيادتها نحو نون(جحنفل) و(شرنبث)و(غضنفر)، فإن كانت غير ثالثة وكانت مقابلة لبعض الأصول حكم بأصلتها سواء كانت ساكنة نحو: (حنْزَقْر) و(جنْتَر) أو متحركة نحو (جَنَعَدْل) إلا أن تدل على الدلالة على زيادتها وهي متحركة نحو نون (كَنَهْبَل) لعدم وجود (سفَرَجُل) بضم الجيم فهي إذن زائدة، أو ساكنة نحو نون (قنْفَخَر) فنونه زائدة لقولهم في معناه: امرأة قفاخرية[2].

أما المواضع المطردة لزيادة النون فيذكرها ابن جني فيما يلي:

1-في المضارع المبدوء بها نحو: نفعل.

2-الفعل الذي على نحو انفعل.

3-بعد ألف التثنية ويائها نحو: الزيدان والغلامين.

4-بعد واو الجمع ويائه نحو: الزيدون والزيدين.

5-علامة للرفع في الأفعال الخمسة.

6-بعد الألف في الصفة التي على وزن فعلان كغضبان وبابه وما ألحق به نحو: عمران، وعثمان.

7-بعد الواو والياء في زيتون وغسلين.

8-للتوكيد خفيفة وثقيلة نحو: لتقومنْ وتقومنَّ[3].

وتطرد زيادة التاء في المواضع التالية:

1-جمع التأنيث نحو: ضاربات.

2-وتزاد للمضارعة نحو تفعل أنت أوهي.

3-وتزاد في بعض أوزان الفعل وما تصرف منه وفي مصادرة نحو: تفعلّ وتفاعل وتَفوْعل وتفعيل، وفي جميع ما تصرف من ذلك، وفي التفاعل والتفعيل، وكذا افتعل نحو: اقتطع واجترح واستفعل كاستخرج.

---

(1)التصريف الملوكي ص12-13.

(2) المرجع السابق ص 13- 14.

(3)المرجع السابق ص 14 -15.

4-وتزاد للتأنيث في نحو حمزة وطلحة[1].

وهو في (المنصف)يقرر ما ذكره في (التصريف الملوكي)بشأن النون والتاء مِن القواعد القياسية[2]، ثم لا يكتفي فيه بما ذكره في زيادة النون بعد الألف في آخر(غضبان)ونحوه بل يضع القواعد لذلك، فليس كل نون بعد ألف في آخر الكلمة تكون زائدة، بل لابد أن تسبق الألف بثلاثة أصول فنحو(عنان)و(سنان)النون فيه أصلية، وينبغي ألا يكون في الكلمة تكرير، وإلا فالنون تكون أصلية، فلو جاء نحو جنحان وقنقان لكانت نونه أصلية؛ لأنها بمنزلة(خضخاض)و(قمقام)، وكذلك لو جاء مضاعف ثلاثي في آخره ألف ونون نحو رمان وإبان فلك أن تحكم بزيادة النون، ويستشهد على ذلك بأن الرسول ﷺ لم يعجبه اسم بني غيان فسماهم عليه الصلاة والسلام (بني رشدان)فقد جعل الرسول الكريم(غيان)من الغي، فاختار لهم مقابله وهو(الرشد)[3].

فلو اجتمع في الكلمة ثلاثة أصول وفي آخرها ألف ونون فاحكم بزيادة النون حتى يدل الدليل على أصالتها، فنحو ما دلت الدلالة على أصالة نونه:(دهقان)و(شيطان)فقد قالوا فيهما: تشيطن وتدهقن مع عدم وجود(تفعلن)فالنون هنا لام الكلمة[4].

أما في(سر الصناعة)فلا يضيف أبو الفتح إلى مواضع زيادة التاء إلا مجيئها دالة على تأنيث لفظ الفعل الماضي نحو: قامت وقعدت، وأنها قد تأتي أولًا نحو: تألب وتجفاف، وثانية نحو: اقتطع واقتطاع، ورابعة في نحو: سنبتة وهي القطعة من الزمان، وخامسة في نحو: ملكوت وجبروت، وسادسة نحو: عنكبوت وترنموت[5].

وفي موضع أخر يذكر ميزانًا يعرف به حال التاء والنون من أصالة وزيادة قياسًا،

---

(1)المرجع السابق 14-15.

(2)المنصف 1/103-105، 136، 139.

(3) المنصف 1/133-134.

(4)نفس الرجع 1/134-135.

(5) سر الصناعة 1/174- 175.

وهولا يخرج عما ذكره آنفًا، ويذكر في نهايته أن التاء حين تزاد آخرًا قد تكون اسمًامضمرًا نحو تاء قمتَ، وقمتِ، وتكون حرفًا للخطاب نحو تاء أنتَ وأنتِ[1].

وفي حديثه عن زيادة النون في(سر الصناعة)يقسمها قسمين: زيادة صيغت في نفس المثال المزيد، وزيادة لحقت على غير معنى اللزوم، فالأول: قد تأتي النون فيه أولًا نحو نقوم،وثانية نحو: قنفخر، وثالثة نحو: جحنفل، ورابعة نحو: رعشن وضيفن، وخامسة في نحو: سكران وغضبان وسادسة في نحو: زعفران، وسابعة في نحو: عبيثران[2]، والثاني: وهو زيادتها غير مصوغة في الكلمة، فقد ذكر أكثره في (التصريف الملوكي)عدا زيادتها علامة على الجمع والضمير نحو: الهندات قمن ويقعدن، الجمع دون الضمير في رأي من أجاز: قمن الهندات[3].ثم يضيف في موضع آخر أن من مواضع زيادة النون زيادتها علامة للصرف وهي المسماة تنوينًا نحو: رجل وغلام[4].

8- الهاء:

تناول أبو الفتح في(التصريف الملوكي)بعض مواضع زيادتها وهي:

1-أن تزاد لبيان الحركة في الوقف نحو: فيمه، ولمه، وعلامة، وارمه، واغزه، واخشه، وأنت تريد: فيم، ولم، وعلام، واغز واخش وارم.

2-زيدت شاذة في(أمهات)يراد: أمات.

3- وزيدت أيضًا فيما سمع عن الخليل في: هركولة، ووزنها-عنده-هفعولة وهي المرأة العظيمة الأوراك، وسميت كذلك لأنها تركل في مشيها.

4- وزيدت أيضًا في هجرع وهلع؛لأنهما من الجرع والبلع، ووزنهما: هِفْعَل[5].

وهو في (سر الصناعة) يذكر رأيًا للمبرد ينكر فيه كون الهاء من حروف الزيادة، وأنها تلحق في الوقف بعد تمام الكلمة، وهو يرد عليه بأنه مخالف للإجماع، وبأنه غير مرضي منه إذ قامت الدلالة على زيادتها في غير ما ذكر أبو العباس نحو: أمهات ووزنه

---

(1)سر الصناعة 1/174-175.

(2)المرجع السابق ق118، العبيثران: نبت طيب للأكل.

(3)المرجع السابق ق118.

(4)المرجع نفسه ق129.

(5)التصريف الملوكي ص15.

فعلهات، والهاء زائدة بدليل قولهم: أم بينة الأمومة، ويستشهد بقول الشاعر:

أمهتي خندف واليأس أبي[1]

ولكن بالعودة إلى (المقتضب)للمبرد وجدته يقول: «فأمهات فالهاء زائدة؛ لأنها من حروف الزوائد تزاد لبيان الحركة في غير هذا الموضع فزيدت»[2]، ولا أدري كيف يخطئ ابن جني في النقل إلى هذا الحد.

ثم يضيف ابن جني بعض مواضع زيادة الهاء كزيادتها لبيان حرف المد نحو:

وازيداه، وزيادتها في أهرقت عوضًا من سكون عين الفعل، ثم يذكر موافقته لأبي الحسن الأخفش، في اعتباره زيادة الهاء في (هجرَّع)و(هبْلَع)؛ لأنهما-عند أبي الحسن- من الجرع والبلغ، ويذكر كذلك موافقته للخليل في اعتباره الهاء في(هركولة)زائدة بخلاف ما عليه أكثر الناس فإنهم يرون الهاء في هبلع وهجرع وهركولة أصل، وهو يقرر أنه لا يرى بأسًا من مخالفة الجماعة فيما دلت الدلالة عليه، ولا يلتفت فيه إلى خلاف ولا وفاق، ولا تعلل بكثرة النظير فهو مما يؤنس وليس ذلك بواجب[3].

واستقصاء أبي الفتح لمواضع زيادة الهاء ورده على المبرد فيما تصوره من خطئه هنا مما تفرد به عن سابقيه، ومما أخذه عنه اللاحقون له[4]، ولكن الغريب هو ما ذكره الرضي الاستراباذي في هذا الموضع عن موقف ابن جني من رأي أبي الحسن الأخفش في زيادة الهاء في(هِجْرَع وهِبْلَع) ورأي الخليل في زيادة الهاء في(هِرْكُولة) فالرضي يقول: «وأكثر الناس على ما قال ابن جني وهو أن الهجرع والهبلع فعْلَلٌ وهِرْكولَةٌ فِعْلَولَةٌ، لقلة زيادة الهاء[5]».

والرضي بهذا يكون قد حكي عن ابن جني شطر ما قاله وأغفل شطره الآخر: فابن

---

(1)انظر ص83 من هذا الباب من البحث.

(2) المقتضب للمبرد 169/3، 60/1.

(3) سر الصناعة 146-147.

(4)انظر سيبويه 236/4، تصريف ابن عثمان في المنصف98/1-172، شافية الرضي382/2-385، أوضح المسالك ص297-298، الأشموني269/4-271.

(5)شرح الشافية للرضي 385/2.

جني يقول: «فأما ما عليه أكثر الناس فإن الهاء في هبلع وهجرع وهركولة أصول[1]»، هذا صحيح، وهو ما اكتفى الرضي بنقله، ولكن ابن جني يقول بعد ذلك «ولست أرى بما ذهب إليه أبو الحسن والخليل من زيادتها في هذه الأسماء الثلاثة بأسًا، ألا ترى أن الدلالة إذا قامت على الشيء فسبيله أن يقضي به ولا يلتفت فيه إلى خلاف ولا وفاق – ألا ترى أنهم قضوا بزيادة الهاء في هجرع وهبلع وهركولة وأمهات لقيام الدلالة على ذلك، لعمري إنَّ كثرة النظير مما يؤنس، ولكن ليس إيجاد ذلك بواجب»[2]، وهذا ما أغفله الرضي، بل إن ماحكاه عن ابن جني يوحي بموافقته لأكثر الناس، ومخالفة أبي الحسن والخليل وهذا بخلاف ما قاله ابن جني، بل أن الرضي لا ينكر أنها زائدة في هذه الألفاظ وهو وإن رأى خفاء اشتقاق (هِجْرَع)، من الجرع، فهو لا ينكر أن اشتقاق (هِبْلع) من البلع و(هْرَكْولَةِ)من تركل في مشيتها[3].

9- السين:

يذكر أبو الفتح لزيادة السين في(التصريف الملوكي موضعين فقط: أحدهما: زيادتها في استفعل وما تصرف منه نحو: اسْتَخْرَجَ واسْتَخَرَجَ وامُسْتَخرِج. وثانيهما: زيادتها في اسطاع يسطيع عوضًا من سكون عين الفعل، ولغرض فيه: أطاع يطيع، وأصله: أطوع يطوع[4].

وهو يذكرهما في(سر الصناعة)ويزيد عليهما فيه موضعًا ثالثًا، وهو زيادة بعض العرب للسين بعد كاف المؤنث في الوقف لبيان كسرة الكاف فيتأكد التأنيث نحو: مورت بكس، ونزلت عليكس أما إذا وصلوا فإنهم يحذفون السين[5]. ولم يشر إلى مواضع زيادة السين في (المنصف) رغم عدّها من حروف الزيادة[6].

10-اللام:

يذكر ابن جني في (التصريف الملوكي) أن زيادة اللام ليست لها مواضع قياسية أو

---

(1) سر الصناعة ق147.

(2)المرجع السابق 147.

(3)شافية الرضي 385/2.

(4)التصريف الملوكي ص15-16.

(5)سر الصناعة 209/1-214.

(6)المنصف 98/1-272.

مطردة، بل زيدت في أشياء محفوظة لا قياس عليها، وذكر منها:

1-زيادتها في اسم الإشارة للبعيد، في(ذلك)، و(أولالك)، لقولك: ذلك وأولاك، وأولئك. ويستشهد على زيادتها فيما ذكر بقول الشاعر:

أولالكَ قومي لم يكونوا أشابةٌ وهل يَعِظُ الضَّليلُ إلا ولالكا[1]

2-زيادتها في الإشارة للمكان البعيد، في هنالك؛ لأن معناه: هناك.

3-زيادتها في بعض الأسماء نحو عَبْدَل وزَيْدَل وفَحْجَل؛لأن معناها: زيد، وعبد والأفحج[2]. وأبو الفتح في (سر الصناعة) لا يذكر ما ذكره هنا أولًا-أي ذلك أولالك- بل يذكر الثاني والثالث، ويضيف إليهما بعض النظائر مستشهدًا عليها، فهو يضيف فيه.

4-زيادتها في(فَيْشَلَة)، لأن معناه: فَيْشَة، ويستشهد عليها بقول الراجز:

وفيشة ليست كهذي الفيش قد مُلَئتْ من خْرُقٍ وطيشِ

إذا بدْت: قلتَ أميرُ الجيشِ[3]

5-وزيادتها في(طَيْسَلٍ)يُقال: عدد طيسٌ وطيسلٌ للكثير، وحكي عن أبي علي قول الشاعر[4]:

حتى لحَقْنا بعديد الطَّيْسِ إذا ذهبَ القومُ الكرامُ لَيْسِي[5]

ولا يزيد ما ذكره ابن جني في(المنصف)عما ذكره في كتابيه السابقين سوى ما يحكيه من قول بعضهم: أن اللام في(حَسْدَلُ)زائدة، والحَسْدَلُ: هو القراد[6]، وزاد عليها في

---

(1)الشاعر أخو هبيرة بن عبد مناف وقيل أخو الكلحبة الملقب بكلحبة وهو من الطويل أشابة: أخلاط من الناس، الضليل: المبالغ في الضلال والشاهد في زيادة اللام في أولالك وأصلة أولاك.

(2) التصريف الملوكي ص 16.

(3)ذكر اللسان الشطرة الأولي فقط دون أن ينسبها إلى قائل، ولم أجده، والفيشة: أعلي الهامة، وقيل المكره(اللسان فيشة).

(4)نسبة اللسان إلى رؤبة بن العجاج وروى شطرة الأول:

عددت قومي كعديد الطيس

وليسي: غيري، والشاهد في طيس حيث جاءت بلالام فدلت على زيادتها في (طيسل)(ديوانه75).

(5) سر الصناعة ق 88.

(6) المنصف 1/165-166.

الخصائص (عَنْسَل) بمعنى العنس[1]وزيد عليها السيوطي مواضع أخرى[2].

هذه مواضع زيادة الحروف العشرة، وقد حرص الباحث على إيرادها مستقصاة ليظهر فطل الرجل ولتبرز ملكة الاستقصاء عنده، وهو في هذا قد فاق السابقين وأعجز اللاحقين، ولعل حرصه هذا على الاستقصاء هو ما جعله يعد في مواضع الزيادة حروفًا يحتاج رأيه فيها إلى مراجعة فهو يعد من حروف الزيادة (التنوين، ونوني التوكيد، ونون الرفع، وعلامتي التثنية، والجمع، ولام البعد، وهاء السحت)، وهو وإن تابع سيبويه في بعضها[3]، فإن هذا مما لا يسلم لهما، فقد اعتبرها الرضي غير صالحة لأن تعد من حروف الزيادة لكونها دالة على معني[4]، ورأيه هذا مردود بأن ألف اسم الفاعل وميم اسم المفعول وسين استفعل ونحو ذلك مما يدل على معني، وهي مع ذلك معدودة في حروف الزيادة[5].

ولكن أبا الحسن الأشموني يرفض عد هذه الأشياء وغيرها-كنون الوقاية-بين حروف الزيادة؛ إذ هي زيادة متميزة، بينما مقصود الباب تمييز الزيادة التي هي حاجة إليتميز لاختلاطها بأصول الكلمة حتى صارت جزءًا منها[6]، وهذا ما قصده ابن هشام حين رفض اعتبار(هاء السكت)في نحو: لَمَهْ، ولام البعد في نحو: ذلك.من حروف الزيادة معللاً ذلك بقوله: «لأن هاء السكت ولام البعد كلمة برأسهما، وليست جزءًا من غيرها»[7]، والباحث يؤيد رأيهما رضا بتعليل أبي الحسن الأشموني السابق ذكره ولكن الإنصاف يقتضي أن أذكر أبا الفتح قد أشار إلى أن الحرف الزائد قد يصاغ في المثال المزيد نفسه، وقد يلحق باللفظ على غير معنى اللزوم[8]، وهو مع ذلك يذكر

(1) الخصائص 69/2.
(2) المزهر 166/2.
(3) انظر سيبويه 235/4-237.
(4)شرح الشافية للرضي 376/2-377.
(5)هامش شرح الشافية للرضي 376/2-377.
(6)شرح الأشموني 267/4.
(7)أوضح المسالك ص298.
(8)سر الصناعة ق188.

النوعين: ما لا يسهل تميزه إلا بمعرفة قياسية أو سماعية، وما يسهل تميزه لانفصاله ووضوحه، وقد يكون دافعه إلى ذلك هو حب الاستقصاء لمواضع الزيادة كافة بنوعيها السابقين.

معاني الصيغ الزائدة:

علاقة هذا القسم بموضع الزيادة، هو أنه يبين أثر الزوائد على الكلمة من حيث المعني، والمعاني المفادة من الكلمة مسببة عن دخول الزيادة عليها، وابن جني لم يستوفِ المعاني العديدة لهذه الصيغ الزائدة، بل ذكر الكثير، وسأذكر هنا ما ورد في كتبه من هذه المعاني مشيرًا إلى ما نقص منه مما ذكره غيره، ولأن أبا الفتح لم يذكرها مترابطة فنعرف طريقته في ترتيب هذه الصيغ، فقد استعرت له ترتيب (شرح الشافية للرضي)لأنه-في اعتقادي- آخر المراجع القديمة وأكثرها نظامًا.

1-معاني أفعل:

لا يذكر أبو الفتح من معاني أفعل سوس ثلاثة معانٍ هي:

أ- الإثبات والإيجاب:

نحو(أكرمت زيدًا)؛ أي: أوجبت له الكرامة، و(أحسنت إليه)؛أي أثبت له الإحسان، وكذا أعطيته، وأدنيته، وأسعدته، وأنقذته، فقد أو جميع هذه الأشياء له.

ب-السلب والإيجاب:

ويمثِّل له بنحو: أشْكَيْت زيدًا، إذا أزلت له عما يشكوه، ويستشهد على ذلك بما أنشده أبو علي عن أبي زيد:

تَمُدَّ بالا عناقٍ أو تُلْوِيها وتشتكي لو أننا نشكيها[1]

أي: لو أننا نزول لها عما تشكوه، ومثله قوله تعالي: ﴿ إِنَّ ٱلسَّاعَةَ ءَاتِيَةٌ أَكَادُ أُخْفِيهَا ﴾[طه: ١٥].

فتأويله عند أهل النظر: أكاد أزيل خفاءها، وكذلك(أعجمت الكتاب)؛ أي: أزلت عنه استعجامه، و(أشكلت الكتاب)؛ أي: أزلت عنه إشكاله[2].

---

(1) لم أعثر عليه- والشاهد في قوله: نشكيها: فمعناه نزيل شكواها.

(2)سر الصناعة 1/42-44.

جـ- التعدية:

نستطيع أن نلمحه بين ثنايا قول ابن جني في(المحتسب)أن (آتينا) في قوله تعالى: ﴿**آتَيْنَا بِهَا**﴾ [الأنبياء: ٤٧].وزنها (فَاعَلْنا)، وليس (أَفْعَلْنا)إذ لو كانت (أفعلنا) لما احتاج إلى الباء، ولقيل (آتيناها)، كما قال تعالى: ﴿ وَءَاتَيْنَا ثَمُودَ ٱلنَّاقَةَ مُبْصِرَةً ﴾[الإسراء: ٥٩]، فوضح من خلال ذلك أن وزن (أفعل) يفيد بعض التعدية لما فيه من الهمزة[1].وما ذكره ابن جني يقل عما ذكره غيره[2].

2-**فَعَّلَ**:

وأبو الفتح في هذه الصيغة أيضًا لا يذكر لها سوى معنين فقط وهما:

أ-السَلْب:

نحو: عجّمتُ الكتاب، ونظيره في النفس والسلب: مَرَّضْت الرجل، أي داويته ليزول مرضه، وقذّيْتعينه: أي: أزلت عنها القذى.

ب-الإيجاب:

وهو يقرر أنه أكثر مما تأتي له هذه الصيغة نحو: علمته، وقدمته، وأخرته، وبخرته أي أوصلت هذه الأشياء إليه[3]. وهنا أيضًا يترك ابن جني كثيرًا من معاني فَعَّل[4].

3-**فَاعَلَ**:

ذكر ابن جني ثلاثة من معاني فاعلوهي:

أ- الدلالة على وقوع الفعل من اثنين:

ويمثل له بنحو: (ضاربت زيدًا)، و(شاتمت عمرًا)، وهو يوضح ما يقصده بهذا المعني بقوله: «إذا قلت (ضاربت زيدًا)فقد وصل إليك منه مثل وصب إليه منك»[5].

ب- وقد يأتي للدلالة على وقوع الفعل من الواحد:

أي بمعني -فَعَلَ-نحو طارقت النعل؛أي: طرقتها، وعاقبت اللص، وعافاه اللَّه،

---

(1)المحتسب 63/2.

(2)شافية الرضي 85/1-92.

(3)سر الصناعة 44/1.

(4)شافية الرضي 92/1، المحتسب10/2.

(5) المنصف 92/1.

وقانيت اللون: أي خلطته، ومنه قراءة«ثم إذا كاشف الضر»[1] أي كشف[2].

جـ- وقد يأتي بمعني أَفْعَلَ:

نحو: راخيت من خناقة: أي أرخيت[3]، ولقد ترك ابن جني هنا أيضًا بعض معاني فاعل[4].

4- تَفاعَلَ:

يذكر أبو الفتح مِن معاينه:

أ-التعدية:

وهو يعبر عنها بأنه إنما يجوز أن تقول: (تفاعلته)فتعديه إلى مفعول إذا لم يكن المفعول فاعلاً في المعنى نحو: (تقاضيته الدين)، (تناسيت الحديث) فالفعل في هذا ونحوه لك وحدك.

وهو يرى أنه لا فرق بين(ضارب زيد عمرًا) و(تضارب زيد وعمرو)في المعنى سوى أن تفاعل لابد فيه من حرف العطف لإفادة التشارك[5].

ب- وقد يأتي بمعنى (فعَّل):

واستشهد له ببيت امرئ القيس:

لعوب تناساني إذا أقمت سربالي[6]

ويقول بعده: «فمتعدي تفاعل إليك لأن الفعل هنا لها دونك، ومعناه: تنسيني»[7].

---

(1)المنصف 92/1.

(2)المحتسب 10/2.

(3)شافية الرضي 96/1-99.

(4)المنصف 92/1.

(5)المنصف 92/1.

(6) هو عجز بيت لامرئ القيس وهو من الطويل، السر بال: الثوب، والشاهد في تناساني فإنه بمعني تنسيني وصدره:

ومثلك بيضاء العوارض طفلة

وانظر: ديوانه ص 30.

(7)المنصف 93/1.

وهو في هذه الصيغة كذلك لم يستوف كل معانيها[1].

5- تَفَعلَّ:

يذكر له أبو الفتح معنين اثنين وهما:

أ- السلب: نحو: تَحَوَّبْتَ وتأَثَّمْتُ، أي تركت الحَوَب والإثْم[2].

ب- الإثبات: وهو أكثر ما يأتي فيه، نحو: تقدمت وتأخرت، وتعجلت، وتأجلت[3]، وقد ذكر غيره لتفَعَّلمعاني كثيرة[4].

6- انفَعَلَ:

ذكر ابن جني أنه لا يأتي متعديًا البتة، وقصره على معني واحد، وهو المطاوعة وهو يفسر معناها بأن تريد من الشيء أمرًا فتبلغه، إما بأن يفعل ما يريده إذا كان مما يصح منه الفعل، وأما أن يصير إلى مثل حال الفاعل الذي يصح منه الفعل إن كان مما لا يصح منه وقوع الفعل، فالأول نحو: أطلقته فانطلق، وصرفته فانصرف، والثاني نحو: قطعت الحبل فانقطع، وكسر الحب فانكسر[5].

ويتضح من أمثلته أنه يأتي مطاوعًا لفَعَّل نحو: صرَّفته فانصرف، ومطاوعًا لأفَعلَ نحو: أطلقته فانطلق، ولم يزد من جاءوا بعده على ما ذكر إلا أنه يكثر فيه المجيء للعلاج والتأثير[6].

7- افتعل:

ذكر له ابن جني ثلاثة معان وهي:

أ-المطاوعة:

وهو يشبَّهُهُ بانْفَعَل في هذا مثل شويت الحم فانْشَوي، وذكر أنهم قالوا في معناه

---

(1)شافية الرضي 1/99-104.

(2)الحوب والحوبة: الحاجة والهم والفقر والحزن وقيل: الوحشة(اللسان حوب).

(3)سر الصناعة 1/44.

(4)شافية الرضي، سيبويه 4/1-73/104-107.

(5) المنصف 1/71-72.

(6) شافية الرضي 1/108.

اشتوي ويحكي كذلك قولهم: غممته فاعتمَّ وانغم.

ب - المشاركة:

وقد عبَّر عنه بأنه يأتي بمعنى تفاعل نحو: اجْتَوَرَ القوم، أي تجاوروا، واعتونوا أي تعاونوا، وقد أخذه عنه صاحب الشافية وعبر عنه بتغبيره ومثَّل له الرضي في الشرح بالأمثلة نفسها[1].

جـ-بمعنى فَعَلَ:

نحو: قرأت واقترأت، وقروت الأرض واقتريتها[2].

وذكر ابن جني كذلك أن هذه الصيغة تأتي متعدية، فالمتعدي منها نحو: اقتطعت الأرض واكتسب المال، وغير المتعدي نحو: اصطلح القوم واختصموا[3].

وبالرغم من أن ابن جني لم يشر إلى أن من معاني (افتعل): الاجتهاد والاضطراب في تحصيل أصل الفعل- كما ذكر الرضي ممثلاً له بالفعل(اكتسب) مفرقًا بينه وبين الفعل (كسب)، وذكر الرضي: أن غير سيبويه لم يفرِّق بين كسب واكتسب[4]، فإن ابن جني يقول في المحتسب حول قراءة قوله تعالى: ﴿ يَدْرُسُونَهَا ﴾ [سبأ: ٤٤]. هذا يفتعلون من الدرس وهذا أقوى معنى من(يَدْرِسونها)[5]-بل هو يذكر الفرق بين (كسب واكتسب)أيضًا-بخلاف ما يدعيه الرضي من أن أحدًا لم يفرق بينهما سوى سيبويه- يقول ابن جني:«وقد ذكرنا فيما مضى قوله تعالى: ﴿لَهَا مَا كَسَبَتْ وَعَلَيْهَا مَا اكْتَسَبَتْ﴾ [البقرة: ٢٨٦].وأن (اكتسبت) أقوى معنى من(كسبت)[6]» ويبدو أن الرضي لم يطلع على هذا القول لابن جني.

8-استفعل:

ذكر ابن جني أربعة معان مختلفة هي:

---

(1)المرجع السابق 109/1.

(2)المنصف75/1.

(3) المرجع السابق 75/1.

(4)سيبويه 74/4وشافية الرضي110/1.

(5)المحتسب 195/2

(6)المحتسب 196/2.

أ-الطلب:

كاستعتبته واستعفيته، أي طلبت إليه العُتْبَى، وطلبت منه الإعفاء.

ب-يكون للشيء تصيبه على هيئة ما:

نحو استعظمته أي أصبته عظيمًا، واستكرمته أي وجدته كريمًا.

جـ-قد يأتي بمعنى فعَلَ: نحو: مَرَّ واستمر، وقَرَّ واستقر.

د-وقد يأتي للتنقل من حال إلى حال: نحو: اسْتَنْوَقَ الجمل، واستتيست الشاة[1]وما ذكره أبو الفتح هنا يزيد على ما ذكره ابن جني الحاجب وإن قل عما ذكره سيبويه والرضي[2].

9، 10-افْعَلّ وافْعَالَّ:

أذكرهما معًا استنادًا إلى ما ذكره أبو الفتح: أن (افْعَلّ)مقصورة من(افْعَالّ)لطول الكلمة، وأن معناها كمعناها وقد نقله عن سيبويه[3].وأن كل ما قيل فيه أحدهما قيل فيه الآخر، وإن كثر مجيء(افْعَلّ) في نحو(اخْضَرّ واصْفَر واحْمَرّ)ومجيء (افعلّ)في نحو: اشهاب وادهام[4].

وأما المعاني التي أتى كل منها لها فهي:

أ - الألوان: نحو احْمَرَّ واحمارَّ، واخضرَّ واخضارَّ.

ب-العيوب الظاهرة: نحو: احولَّ واحوالَّ، واعورَّ واعوارَّ، دون تفرقة بينهما في ذلك[5].

جـ-قد يأتيان في غير الألوان والعيوب الظاهرة: نحو: ارْعَوى، واقْتَوَى أي خدم وساس [6]، واملاسَّ وإضرابَّ[7].

---

(1)المنصف 77/1.

(2)سيبويه 7071/4، والشافية الرضي110/1.

(3)سيبويه 25/4-26.

(4) المنصف 80/1-81.

(5)ذكر الرضي 112/1أن افعل للعيب الحسي اللام وافعال للعيب الحسي العارض وقد يتبادلان.

(6)المحتسب 25/22.

(7)المنصف 78/1.

وما ذكره أبو الفتح يزيد على ما ذكرته شافية الرضي وإن جعل الرضي مجيء افْعَلَّ للعيب الحسَّي اللام وافعالّ للمعارض وقد يعكس الأمر[1].

11-افْعَوْعَلَ:

ذكر ابن جني أن المعنى الذي يأتي له هو(المبالغة)نحو: خَشُنَ واخْشَوشَن وأعْشَبَ واعْشَوْشَبَ، وقد يكون متعديًا نحو: احلوليت الشيء، ولازمًا نحو: اغدودن النبت، واغرورقت عيناه بالدمع[2].

12-افْعَوَّلَ:

لم يذكر له ابن جني معنى محددًا، وإنما ذكر أنه قد يأتي متعديًا نحو: اعلوَّطْتُ الهر، أوغير متعد نحو: اخروَّطَالسفر، إذا امتد، واجلوّذ مثله[3]، ولم يزد الرضي على ذلك فيه سوى أنه بناء مرتجل أي أن فعله الثلاثي لا يشارك هذا البناء المزيد في نفس المعني[4].

13، 14-افْعَنْلَلَ وافْعَنْلَى:

جمعت بينهما اقتداء بأبي الفتح الذي علل لذلك بوجود النون الثالثة فيهما، وأن في آخر كل منهما زيادة، وأنهما ملحقان[5].

وهو يذكر أن(افْعَنْلَل) يأتي لازمًا أبدًا لمناظرته لانْفَعَلَ، وهو لازملوجود همزة الوصل والنون فيهما، ويمثل له بالفعل(اقْعَنْسَ) وأما (افعنلى)فيذكر أنه يأتي متعديًا ولازمًا، ويستشهد على مجيئه متعديًا بقول الراجز:

قد جعل النعاسُ يَغْزَ نْدِيني أدفعهُ عنّي وَيْسَو نْدِيني[6]

ويمثل للإتيان به لازمًا بقولهم: احْرَنْبِي الديك، وابْرَنْتَى الرجل[7]، ويصف

---

(1)شافية الرضي ص112/1.

(2)المنصف 81/1-82.

(3)المرجع السابق 82/1.

(4)شافية الرضي 112/1.

(5)المنصف 86/1.

(6)انظر ص 77من هذا البحث.

(7)المنصف 86/1.

الرضي في بناء(افعلني)بأنه مرتجل، ولم يشر إلى بناء(افْعَنْلَل)في هذا الموضع[1]، وقد ذكره سيبويه[2].

خامسًا: الميزان الصرفي:

للميزان الصرفي في علاقة وثيقة بالمجرد والمزيد، فهو وسيلة معرفة الأصل والزائد فيما يعرض من الأبنية، والإلمام به يستوجب التعرض للمسائل الآتية:

أ-غرضه وحروفه.

ب - طريقته: وتتضمن طريقة وزن كل من: 1-المجرد، 2-المزيد، 3-المحذوف منه بعض أصوله، 4-المكرر، 5-المبدل من تاء الافتعال، 6-ما وقع فيه قلب مكاني.

أ-غرض الميزان وحروفه:

يذكر أبو الفتح أن غرض الميزان الصرفي في تمثيل الكلمة ليعرف بهذا التمثيل ما في الكلمة من أصالة وزيادة، أو حذف، أو أدنى ضروب التغيير، وهو لا يذكر ذلك تصريحًا، وإنما يذكره ضمن حديثه عن طريقة الوزن، فهو في(التصريف الملوكي)، وفي نهاية حديثه عن الميزان الصرفي، وبعده أن شرح بعض قواعده يقول: «فقد بان إذن فرق ما بين الأصل والزائد»[3]، وهذا ما فعله في(المنصف)حيث يشرح كثيرًا من قواعد الميزان الصرفي، ثم يعلن عن غرض الميزان بقوله: «وإنما بسطت هذا الموضع لأن أكثر من يتعرض للنظر في هذا العلم يسمع الأصل والزائد، ولا يعرف الغرض فيهما ولا حقيقة ما يراد بهما»[4].

أما عن حروف الميزان فيذكر ابن جني أنها الفاء والعين واللام، والزائد ما لم يكن فاء ولا عينًا ولا لامًا، وهو يوضح ذلك بالمثل: ضَرَبَ، فالمضاد من ضرب: فاء الفعل، والراء عينه، والباء لامه، فصار مثال ضَرَبَ فَعَلَ، فالفاء الأصل الأول، والعين الأصل الثاني، واللام الأصل الثالث[5].

---

(1)شافية الرضي 1/112-113.

(2)سيبويه 4/76.

(3)التصريف الملوكي ص6.

(4)المنصف 1/13.

(5)المرجع السابق 1/11.

ب-طريقة الوزن الصرفي:

1-وزن المجرد:

إما أنْ يكون هذا المجرد ثلاثيًا أو رباعيًا في الأفعال، وثلاثيًا أو رباعيًا، أو خماسيًافي الأسماء، وقد أشار ابن جني إلى طريقة وزن الثلاثي المجرد من الأفعال في كتابيه (المنصف)و(التصريف الملوكي)فيقول في الأول: «من ذلك قولنا: قَعَدَ مثاله: فَعَلَ، فالقاف فاء الفعل والعين عينه والدال لامه[1]، وهو ما قاله عن الفعل ضرب في (المنصف)[2].

وهو يغفل طريقة وزن الفعل الرباعي المجرد والاسم الثلاثي المجرد، ربما اكتفاء بالفعل الثلاثي المجرد، وهو في(الخصائص) يذكر وزن الفعل الرباعي المجرد -عرضًا-بقوله: «تقول: مثال جَعْفَر: فَعْلَل»[3]، وهو أيضًا يغفل طريقة وزن الخماسي المجرد، وإنما ذكر أوزان ذلك كله عند حديثه عن الأبنية-وقد مرت-.

2-وزن المزيد فيه:

تناول أبو الفتح طريقة وزن المزيد فيه من الأفعال والأسماء في غير كتاب له، فهو في (التصريف الملوكي)يذكر أنك إذا أردت وزن(يَقعد)زدت الياء فصار مثاله: يعني وزنه: يَفْعُل، فالياء عندئذ زائدة لعدم وجودها في(قعد)، ولذلك زدتها في المثال المصوغ لاعتبار الزوائد من الأصول[4].

وهو في(المنصف) يتخذ من الفعل(ضَرْبَ)نموذجًا لبيان كيفية وزن المزيد فيه مِن الأفعال والأسماء، فمما زيد في أوله قولهم: (استضرب)، فالهمزة والسين والتاء زوائد؛ لأنه ليس شيء منها في (ضرب)ووزنه (يفعل)، وأما الزيادة في وسطه فنحو (ضَروب)فالواو فيه زائدة ووزنه (فعُول)، وأما الزيادة في الآخر فنحو (ضَربَان)، فالألف والنون زائدتان، ومثاله: (فعَلان)، ثم يحدد في النهاية معالم طريقة وزن المزيد

---

(1)التصريف الملوكي ص6.

(2)المنصف 11/1.

(3)الخصائص 200/2.

(4)التصريف الملوكي ص6.

بقوله: «فالأصول يقابل بها في المثال: الفاء والعين واللام، ويلفظ بالزائد بعينه لفظًا في المثال، ولا يقابل به فاء ولا عين، ولا لام[1].

وهو في (الخصائص) في (باب احتمال اللفظ الثقيل لضرورة التمثيل) يذكر أن الحفاظ على صورة الكلمة عند وزنها يفرض على الكلمة بعض الثقل، فالنون الساكنة الواقعة قبل اللام كان حقها الإدغام فيها، وذلك نحو: حَبَنْطَى فوزنه: فَعَنْلَى فتظهر النون الساكنة في الميزان ولا تدغم في اللام، ويقولون في وزن: عُدُنْد: فُعُنْل دون إدغام، وكذا: جَحَنْفَلّ، فوزنه: فعَنْلَل، ولا يدغمون النون في اللام فلو أنهم فعلوا ذلك، لكان وزن حَبَنْطَي: فعَلَّي، فيلتبس بوزن: صَلَخْدَى وجَلْعَبَى ولكان وزن: عُدُنْد: فُعُلّ فيلتبس بوزن عُتُلّ، وقُمُدّ، ولو أدغموا في وزن جَحَنْفَل لقالوا: فعَلَّل فيلتبس بوزن: سَفَرْجَل وَفَرزْدَق، وهذا تضييع لغرض الميزان وإبطال المراد منه[2]، وهو يعني بيان ما في الكلمة من أصالة أو زيادة أو أي ضرب من ضروب التغيير. وهذا الذي ذكره ابن جني هنا في لفتاته الذكية التي سبق بها، فلم يشر سيبويه إلى ذلك[3]، ولم يتنبه إليه من جاءوا بعد سيبويه[4]، ولم يرد ذلك أيضًا في كتب المتأخرين[5].

وهو في موضع آخر مِن (الخصائص) يذكر ضرورة مضاهاة الوزن للموزون، وليس في الأصول والزوائد فحسب، وإنما في شكل الحرف الأخير من حركات الإعراب أو تنوين لحق الكلمة، فلا بد من وجود ذلك في الزنة نحو قوله: مثال أَفْكَل أن تقول: أفْعَل فتصرفه حكاية لصرف أَفْكَل، كما جررتَهُ حكايةً لحره، ألا تراك إذا قيل لك مثال ظَرَبَ، قلت، فعَلَ، فتحكي في المثال بناء ضَرَبَ، لتبنيه كما بنيت مثال المبنّي- يقصد المفعول- كذلك حكيت إعراب (أفكل) وتنوينه[6].

وهو في هذا الوضع يستثني ما كان نحو: جبرئيل، فوزنه: فعْلَئيل فإن اللفظ الموزون لا يصرف -للعلمية والعجمة-ولفظ المَيزان يُصْرفَ لأنه ليس فيه من مانع

---

(1) المنصف 12/1.

(2) الخصائص 196/3-197.

(3) سيبويه 4/5-143.

(4) التصريف - أبي عثمان في المصنف 12/1-322/108، التكملة ق 292، المقتضب 2/35-75.

(5)شرح الشافية للرضي 10/1-32، أوضح المسالك ص295.

(6)الخصائص2/199-200.

للصرف إلاعلة واحدة، وهي التعريف فلا تكفي لمنع صرفه[1].

3-وزن ما حذف منه بعض أصوله:

يرى أبو الفتح أن الأشياء المغّيرة والمقلوبة-ومنها ما وقع فيه حذف- عليضربين: ما يطّرد وما لا يطّرد، فأما ما يطّرد فيه التغير بالحذف نحو الأمر من قام وخاف وباع، فهو حذف لا ينكسر في بابه، فإن طُلِبَ إليك وزنها-وزنتها على الأصل فتقول في وزن(قُمْ): أُفْعُل، وفي(خَفْ): افْعَلَ، وفي(بِعْ): افْعل لأن أصلها: اقْوم واخْوَف وابيع، ويجوز لك أن تزنها على اَللفظ فتقول في(قُمْ): فُلْ، وفي(خَفَ): فَلْ، وفي(بِعْ): فِل[2].

ورأى ابن جنِّي هذا قد وافقه فيه ابن الحاجب ولم يخرج كلام الرضي أيضًا على ما ذكره أبو الفتح[3].

وأما ما لا يطرد فيه الحذف نحو: يد، ودم، وسه، فإنك تزنه على اللفظ وجوبًا - دون الأصل- فتقول في وزن: يد، ودم، فَعٌ، وفي سه: فَلْ[4].

هذا فيما حذف العين أو اللام، أما ما حذفت فاؤه فقد ذكره ابن جني في (الخصائص)بقوله: وقد حذفت الفاء في(أناس)وجعلت ألف: فُعَال بدلاُ منها فقيل: نَاسٌ، ومثالها: عَالٌ، كما أن مثال عدَة وزِنةٍ: عِلَة[5].

4- وزن المكرر:

يذكر أبو الفتح أنك إذا وزنت اللفظ المكرر-كررت في الزنة ما تكرر في الموزون وهو يطبِّقذلك على الفعل(ضَرْبَ)، فإن تكرر الثاني من أصوله كررت العين بإزائه، فتقول في ضربب: فَعْلَلَ، فتأتي في الوزن بلامين، لما كان في (ضَرْبَب)باءان، وإن تكرر الأصلان كلاهماالعين واللام-مثلاً-كررت في الوزن العين واللام نحو: ضَرَبْرَب فوزنه: فَعَلَعَل، والفاء لم تكرر في كلام العرب إلا في لفظ واحد وهو: مَرْمَرِيس، وهي

---

(1)المرجع السابق 2/200.

(2)شافية الرضي 1/21.

(3)المرجع نفسه1/31-32.

(4)المنصف 2/109.

(5)الخصائص 2/301.

الداهية والشدة، فتكررت الفاء والعين[1].

5-وزن المبدل من تاء الافتعال:

أشار إليه أبو الفتح في(المحتسب) عند مناقشتهلقراءة﴿ يَكَادُ ٱلۡبَرۡقُ يَخَطَّفُأَبۡصَٰرَهُمۡ﴾ [البقرة: ٢٠]، ففي نهاية حديثه عنها يتناول وزنها بوصفها على وزن: يَفْتَعِلُ، وهو عندئذٍ يذكر أن وزنها يختلف تبعًا لأحد اعتبارين: الأصل، أو لفظ، فأما على الأصل، فإن وزن(يَختَطِف): يَفْتَعِل، وأما على اللفظ فوزنه يَفْطَعِل، وهو يعلّل لهذا الوزن الأخير بقواه: «وذلك أن التاء في يفتعل زائدة، فكما أنها لو ظهرت لكانت زائدة، فكذلك إذا أبدلت، فالبدل منها زائد، لأن البدل من الزائد زائد[2]». فما دام الزائد يعبر عنه بلفظه، فلا حرج -على رأيه- في أن يعبر عن الطاء -المبدلة من التاء- بلفظها.

وهو يمثل لكلام الوزنين بالفعل: (اصْطَبَر)، فوزنه على أصله: افْتَعَلَ، وعلى لفظه: اْفَطَعَل ويمثل كذلك بالفعل: ازَّيَّنَتْ، فوزنه على أصله: تَفَعَّلَتْ، أي تَزَيَّنَتْ وعلى لفظه: ازفْعَّلت[3].

وقد وافقه الرضي على تجويز الطريقتين في وزن المبدل من تاء الافتعال، وإن خالفه ابن الحاجب فقد منع وزنه على اللفظ منعًا للاستثقال، وللتنبيه على الأصل[4] والباحث يرى رأي ابن الحاجب في ضرورة وزن المبدل من تاء الافتعال على الأصل -دون اللفظ- لئلا تثقل البنية بما يتوارد عليها من الحروف مع خفة التاء، وأيضًا طردًا للباب حتى يتساوى في ذلك: اصطبر، وازدان، واظطلم، بدلًا من إكثار الموازين مما يشق عليالدارسين.

6-وزن ما وقع فيه قلب مكاني:

تناول ابن جني موضع القلب المكاني في كثير من كتبه[5]، وقد أحاط بكثير من

---

(1)المنصف 1/12-13.

(2) المحتسب 1/60.

(3) المرجع السابق 1/61.

(4) شرح الرضي على الشافية 1/18-19.

(5)انظر التمام ص 155، ص 185، المبهج ص22، الخصائص 2/70-82، المنصف 2/109، المحتسب 1/262.

جزئيات هذا الموضوع، فهو وإن لم يذكر تعريف القلب المكاني فقد ذكر صوره، وأدلته، وطريقة وزن ما وقع فيه من الكلام.

فمن الصور التي ذكرها للقلب المكاني:

1-تقديم العين على الفاء نحو: جَاهِ، فوزنه: عَفْلٌ، وأصله جَوْهٌ، وهو من الوجه[1].

2-تأخير الفاء إلى ما بعد اللام، وذلك نحو: الحادي؛ لأنه فاعل من وحد وأصله: الواحد، فنقل من فاعل، إلى عالِف[2].

3- تقديم اللام على العين، نحو قولهم: قِسِيٌّ، فوزنه : فِلِيعٌ، واليَمَى مقلوب يَوْمِ - ووزنه:فَلَع[3].

4- تقديم اللام على الفاء والعين، وذلك نحو أشياء، فوزنه: لَفْعَاء[4].

أماالأدلة التي ساقها ابن جنيلمعرفة القلب المكاني في الكلمة، أو دار الظن في كلمتين بينهما تماثلٌ إلا في اختلاف موضع حرف منهما، فأيُّهما الأصل، وأيُّهما المقلوبة عن هذا الأصل، فإن أبا الفتح يذكر في ذلك بعض الأدلة وهي:

1- ألا تجد لإحدى الكلمتين مصدرًا فتدرك أنها مقلوبة عن الأخرى التي لها مصدر، وذلك نحو: أيسَ، ويَئِسَ، فلا مصدر لأيس فهو إذن مقلوب عن الأخرى التي لها مصدره، وهو اليأس[5]، وأيضًا اَمْضَحَلّ فهو مقلوب عن اضْمَحَلّ لوجود مصدره وهو الاضمحلال[6].

2- أن يكون أحد اللفظين أكثر تصرفًا، فتدرك أنه الأصل، وقد مثل له أبو الفتح بالفعلين اكَفْهَرّ، اكرَهَفَّ، فالثاني مقلوب عن الأول، ويعلل له بقوله: «لأن التصريف

---

(1) المحتسب 1/262.

(2) الخصائص 2/78.

(3) المنصف 2/109.

(4) المرجع السابق 2/109.

(5) التمام ص 185.

(6) الخصائص 2/73.

على اكفهر وقع»[1].

3-كثرة الاستعمال: وهو يعني أن اللفظ المقلوب عنه -أي الأصل- يكون أكثر استعمالًا، وهو يشير إلى هذا الدليل بعد ذكره تصرف (اكَفْهَرّ) فيقول: «وقد حكى بعضهم:مكْرْهَفٌ، فإن ساواه -أي مكْفَهَرٌ- في الاستعمال فهما أصلان[2]، وهذا يعني أن كثير الاستعمال يُعَدّ أصلاً.

4-تصحيح المقلوب مع وجوب إعلاله لانقلابه عما يجب تصحيحه: وقد مثل لذلك فالفعل أيس فلو لم يكن مقلوبًا عن (يئس) لوجب إعلال عينه بقلبها ألفًا، ولكنه لم يعل لأنه مقلوب عما تصح عينه وهو (يَئِسَ)[3]، وأدلته أقل مما ذكره غيره[4].

والدليلان الثالث والرابع لم يُسْبَقْ إليه ابن جني[5]، وقد تبع ابن الحاجب أبا الفتح في اعتماد هذين الدليلين[6]، ولكن الرضي الاستراباذي يرد على هذين بأن كلاً منهما يعد علامة غير مطردة، فقد تكون الصحة لغير الدلالة على القلب، كعَورَ وحَولَ، واجتْوَرَوا أو الحَيَدَي، وإن عدم الاستعمال ليس دليلاً مطردًا بدليل أَن (رجلة) جمع رجل أقل استعمالًا من (رجال) مع أنها ليست بمقلوبة منها، إلا أنه يعود إلى القول بصحة هذين الدليلين، ثم يعود إلى القول بأن دليل كثرة الاستعمال أو قلته ينتقض بَجَذَبَ وجَبَذَ، فإن (جَذَبَ) أشهر في الاستعمال مع أنهما أصلان[7]، ومع التسليم بما ذكره الرضي بكثرة استعمال (جَذَبَ) عن (جَبَذَ) مع كونهما أصلين، لا يسقط دليل ابن جني، فهذا الدليل وغيره يرجع إليه لإثبات قلب كلمة عن أخرى أو عدم قلبها حين لا تجد دليلاً آخر، وليس بلازم أن تصدق كل الأدلة على قلب كلمة أو عدم قلبها بل يكفي في ذلك دليل أو دليلان، وجَذَبَ وجَبَذَ قد ثبت بأكثر من دليل أن أحداهما

---

(1) المرجع السابق 2/73.

(2) المرجع نفسه 2/74.

(3) الخصائص 2/71- 72.

(4)شافية الرضي 1/23-31.

(5)انظر سيبويه 3/465 -468، 498، 4/377، 380، 381، وتصريف أبي عثمان 2/94 -106، المقتضب للمبرد 2/53 -57.

(6)شافية الرضي 1/21.

(7) المرجع السابق 1/24.

ليست مقلوبة عن الأخرى، فلكل منهما مصدرها (جَذَبَ جَذْبًا) ولكل منهما تصرفها فلك أن تقول:(جاذبٌ ومْجْذَوبٌ) و(جابِذٌ وَمجْبوذٌ)[1]، فإذا ثبت ذلك أنهما أصلان فليس بضائرٍ في ذلك كون إحداهما أكثر استعمالًا من الأخرى، فقد احتكمنا إلى دليلين ثابتين، فلا يسقط القضية ألا تحتكم إلى دليل آخر جديد.

وبذا يكون باب (المجرد والمزيد) قد تم عرضه، ولعله من الملاحظ أن جُلَّ مادة هذا الباب من كتبه الثلاثة (المنصف)و(التصريف الملوكي)و(سر الصناعة) والقليل منها من (الخصائص)أما سائر ما بين أيدينا من كتبه فقد جعلها أبو الفتح مجالًا للتطبيق العلمي ولا يكاد يضيف فيها جديدًا من القواعد إلا نادرًا.

****

(1) الخصائص 2/439.

المصادر

ما ذكره ابن جني من مسائل المصادر قليل، فلم يفرد لها بابًا صرفيًا[1]، ويكاد الباحث يذكر أن ما أورده ابن جني من مسائل هذا الباب إن هي إلا جزئيات وردت عرضًا في ثنايا كتبه.

تعريف المصدر:

يعرِّف ابن جني المصدر بقوله:«المصدر كل اسم دل على حدث وزمان مجهول»[2] ولعله أراد بقوله:«وزمان مجهول» أن يفرق بين مدلول الفعل وهو الحدث والزمان، وبين المصدر الدال على الحدوث دون الدلالة على الزمان، ولو قال: «دون زمان» لكان أدق.

وحتى لا يكون التعريف شاملاً للمصدر واسم المصدر، فإن ابن جني يخرج اسم المصدر بقوله: «وهو وفعله من لفظ واحد»[3].وهو يعني بذلك أن المصدر يكون جاريًا على فعله، إذا لو كان ناقصًا عن حروف فعله لكان اسم مصدر كأعطي عطاء وأنبت نباتًا[4].

ولعل تعريف ابن جني للمصدر أسبق التعريفات الدقيقة الواضحة له، فسيبويه لا يذكر له تعريفًا عند الحديث عنه، بل أخذ يذكر الأفعال ومصادرها، بل ذكر معناه عَرَضًا في باب يسمِّيه (باب الفاعل الذي يتعداه فعله إلى مفعول) فيقول فيه:«واعلم أن الفعل الذي لا يتعدى الفاعل إلى اسم الحَدَثان الذي أخذ منه؛ لأنه إنما يذكر ليدل على الحدث»[5] أي أن المصدر-عند سيبويه- اسم يدل على الحدث الذي أخذ منه، وهذا هو المضمون المفهوم من عبارته، وإن كان هو لا يذكر أن هذا تعريفًا للمصدر، ولا يكفي أن يُقال في تعريف المصدر أنه اسم الحديث أو اسم الحدثان الذي أخذ منه مع إغفال الإشارة نفي الزمان، ولم يذكر المبرد تعريفًا للمصدر[6]، وكذلك الزجاجي،

---

(1) تناوله ابن جني من الناحية النحوية في (باب المفعول المطلق وهو المصدر) وانظر اللمع 131- 133.

(2)اللمع ص131.

(3)المرجع السابق ص131.

(4)أوضح المسالك ص 153-154.

(5)سيبويه 34/1.

(6)انظر المقتضب للمبرد2/ 95-130.

وأبو على الفارسي[1] على الرغم مِن تعرضها للمصادر، أما بعد ابن جنّي فقد اكتفى ابن يعيش ببيان سَبَب تسميته مصدرًا[2]، ثم جاء تعريف ابن الحاجب للمصدر بقوله:المصدر: اسم الحدث الجاري على الفعل[3].ومن الواضح أنه يقترب من تعريف سيبويه، ولم يزد الرضي في شرحه على القول: «ولو قال اسم الحدث الذي يشتق منه الفعل لكان حَدًا تامًا[4] أي أنه يعود إلى نص سيبويه وتتابع الصر فيون على عدم التزام النص على إغفال عنصر الزمان من مدلول المصدر[5]، الذي ذكره ابن جنّي، وإن كنا نلمح إشارة «المصدر أمن» إلى ذلك في قول ابن مالك في مطلع باب المفعول المطلق من ألفيته المشهورة:

«المصدُر اسمُ ما سِوَى الزمان من مدلولِي الفعلِ كأمن من أمِنْ[6]»

المصدر أصل للفعل:

يقرر ابن جنِّي رأيه في هذه المسألة بقوله: «والفعل مشتق من المصدر»[7] وهو رأي البصريين في هذه المسألة، ولم يتعرض ابن جني للخلاف حول هذه القضية اقتصارًا[8].

مصدر الفعل الثلاثي:

قياسه:

ينقل أبو الفتح عن سيبويه أن الأصل في مصدر الفعل الثلاثي المتعدي هو (فَعْلٌ) وهو يؤكد ذلك بشيئين: أولهما، كثرة السماع، وثانيهما: القياس، فإن المرة الواحدة من الفعل الثلاثي تكون على وزن (فَعّلَة) كما تقول في تَمْرَة وتَمْر ونخلة؛ لأن المصدر دال على الجنس كما أن التمر والنخل يدلان على الجنس، فضربة نظير تمرة، وضَرْبْ نظير

(1)انظر التكملة لأبي على ص 162 والجملة للزجاجي ص 354 وما بعدها.
(2)انظر شرح المفصل 6/43.
(3)شرح الكافية للرضي 1/191.
(4)المرجع السابق 2/191.
(5)التسهيل ص87، أوضح المسالك ص99، الأشموني 2/110-111.
(6)ألفية ابن مالك باب المفعول المطلق
(7) اللمع ص 131.
(8)انظر الإنصاف في مسائل الخلاف المسألةرقم 28 وشرح الكافية 2/191.

تَمْر[1].وهذا التعليل القياسي أخذه ابن جني عن سيبويه ثم زاده توضيحًا، فسيبويه يقول: «فكل ما جاء على فَعْلَ أصله عندهم الفعل في المصدر، فإذا جاءوا بها على فَعْلة، كما جاءوا بتَمْرَة على تمر وكذلك قعدت قَعْدَة وأتيت أتْية[2]، وهذه عبارة سيبويه وهي -على ما يرى الباحث- لا تخلو من إبهام وغموض، ويتابع المبرد والفارسي سيبويه في مثل تعبيره واقتباس أمثلته[3]، ولكن ابن جني يكشف غموض المسألة ويبين أن المصدر هو في الحقيقة اسم جنس واحد المرة منه، وهو ما تلقفه الصرفيون من بعده، فابن يعيش ينقل عن ابن جني عبارته وأمثلته فيقول «فالضرب والقتل ونحوهما جمع فَعلَة نحو تَمْرةٍ وتمْر ونَخْلَة ونَخْلٍ؛ لأن المصدر يدل على الجنس كما أن النخل ولتمر يدلان على الجنس فضربة نظير تمرة، وضرب نظير تمر»[4] وقد نقل الرضي فكرة ابن يعيش، ونسب إلى سيبويه غير عبارته فيقول: «واستدل سيبويه على أن أصل مصارد جميع الثلاثي متعديًا كان أو لازمًا فَعْل ببناء الوحدة، قال: لاشك أن الجنس من نحو تمرة وتفاحة بحذف التاء، فكان القياس أن يكون الجنس في نحو خرجة ودخلة كذلك أيضًا، ونعني بالجنس المصدر المطلق»[5].وليست هذه عبارة سيبويه -وقد أوردها الباحث- بل هذا هو المفهوم منها، ذلك المفهوم الذي جعله ابن جني واضحًا جليًا.

وابن جني ينقل عن سيبويه أن ما خالف وزن (فَعْلٍ) فليس أصلاً في مصدر الفعل الثلاثي، كالركوب والظلم والإتيان، فكلها مصادر ثلاثية متعدية، ولكنها لا تطرد اطراد القتل والضرب؛ لأن فَعْلاً لا يمنع من جميعها فهو الأصل وعليه مدار الباب[6].

مجيء اللغات في مصدر الثلاثي:

ويذكر أبو الفتح في موضع آخر أن(فَعْلاً) قد يخرج إلى غيره، فيأتي على (فَعَل) كالحَلْب، والطَّرَد، ويذكر أن على الوزن الأول قراءة الجماعة ﴿ كَانَتَا رَتْقًا ﴾[الأنبياء:

(1)انظر المنصف 179/1.

(2)سيبويه 45/4.

(3)انظر المقتضب للمبرد 127/2، والتكملة لأبي على ص 163.

(4)شرح المفصل لابن يعيش 57/6.

(5) شرح الرضي علي الشافية 179/1.

(6) انظر المنصف 179/1

٣٠]وعلى الوزن الثاني قراءة الحسن وعيسى الثقفي وابن حيوه «كانتا رتقا» وقد يأتي المصدر الثلاثي على (فعل) كالمَثَل، والبدْل والبَدَل من المعتل: القيل والقَال، وقد يتعاقب على المصدر الواحد أوزان ثلاثة، فقَد جاء عنهم الشَّرب والشِّرَب والشُّرْب، والزَّعْم والزَّعْم والزُّعْم، وقالوا أيضًا: شنئته شَنْئًا وشِنْئًا وشُنْئًا، وينقل عن أبي عبيدة: هو قُطْبُ الرَّحَى، وقِطْبَ وقَطْب[1]، وقد ذكر سيبويه خروج الثلاثي إلى أوزان أخرى تزيد كثيرًا عما ذكره ابن جني ومن غيره من الصرفيين، وكذا معاني مصدر الثلاثي التي امتلأت بها كتب الصرف قديمة وحديثة[2] كما لم يذكر ابن جني-فيما بين أيدينا من كتبه- شيئًا منها، ولكنه ذكر بعض الأبنية والأنواع منه كما يلي:

مجيئه على فُعلَي:

ذكر ابن جني أن المصدر الثلاثي يأتي على(فُعْلَي)، وذلك نحو الرَّجْعَى والنَّعْمَى والبُؤْسَي، وجعل منه قراءة﴿وَقُولُواْ لِلنَّاسِ حُسۡنٗا ﴾[البقرة: ٨٣]أي حُسْنًا، وهو يذكر أن أبا حاتم أنكر ذلك، ويرد أبو الفتح بأنه لا وجه لإنكار إياه لما ذكره ابن جني من الأمثلة ومن القراءة[3]، وقد ذكر سيبويه مجيء المصدر مختومًا بألف التأنيث على (فَعْلَى وفِعْلَى وفِعْلَي) وأن ذلك لا يكون مقصورًا على مصدر الثلاثي فهو يذكر منه: رجعته رُجْعَي، وذكرته ذكْري[4].وقد ذكره-مِن اللاحقين لابن جني- ابن يعيش- وذكر أنهم أنثوا هذه المصادر بالألف، كما أنثوا كثيرًا منها بالتاء نحو العدة والزِنَّة[5].وهذه وإن كانت عن الفاء المحذوفة، فإنها تتضمن معنى التأنيث، فلا يشار إليها إلا بالمؤنث، ولايعود الضمير عليها إلا مؤنثًا ونحو ذلك.

مجيئه على فَعَلُوت:

يذكر أبو الفتح مجيء مصدر الثلاثي على(فَعَلُوت)، كالملكوت، وهو فعلوت من

---

(1)انظر المحتسب 2/62-63.

(2)انظر سيبويه 4/5 وما بعدهما، المقتضب 2/95 وما بعدهما والتكملة ص162-167، شرح 6/43-59 وغيرهما من كتب الصرف.

(3) النظر المبهج ص32.

(4)النظر سيبويه 4/40-41.

(5) انظر شرح المفصل لابن يعيش 6/45.

الملك، وقد زادوا الواو والتاء فيه للمبالغة وزيادة اللفظ، ولهذا لا يطلق إلا على الأمر العظيم، ونظيره الجبروت والرغبوت والرهبوت، وهو يذكر أن منه الطاغوت فهو فَعَلُوت من الطغيان، فأصله طَغَيُوت ثم قلبت -قلبًا مكانًا- فصارت طاغوت[1].

وقد ذكره سيبويه من بين أبنية الأسماء التي زيدت فيها التاء خامسة وذكر أنها تأتي اسمًا نحو: رَغَبوت ورَهَبوت، ووصفًا نحو: رجل خَلَبوت وناقة تَرَيَوت وهي الخيار الفارهة[2]، ولم أجد مثل هذا الوزن فيما اطّلعت عليه من كتب الصرف، ولعل مرد ذلك إلى أنهم لم يتعرضوا لذكر أبنية الأسماء المزيدة بل تركوها لأمهات الكتب[3].

مصدر المثال:

يذكر أبو الفتح أن مصدر نحو: وَعَدَ، ووَزَنَ يكون على عدة وزنة؛ لأنها مصدر أن لفعلين محذوفي الفاء، فأجريت على المصدر حكم الفعل، ولو أَنَك بنيت من وَعَدَ، وَوزَن اسمًا لا مصدرًا لم تحذف الفاء؛ لأنه حينئذ ليس جاريًا على فِعْل معتل جريان المصدر على الفعل المعتل، فليس حذف الواو في عدة وزنه؛ لأن الواو مكسورة فحسب-ولو كانت تلك هي العلة لحذفتها في وعدَةَ اسمًا- وإنما مع الكسر جريان المصدر على فعل محذوف الفاء، ودليل ذلك أنها صحت في وعاء ووِشاح ووِجاح؛ لأنها ليست مصادر، وأما لِدَةَ فقد حذفت فاؤها مع أنها صفة؛ لأنها قبل الوصف كانت مصدرًا، ثم وصف به فبقي كما كان، وأما وجْهَةَ فقد نقل عن أبي علي أن الناس في صحة فأنها على ضربين: فبعضهم يذكر أنها مصدر شَذَّ، ومنهم مَن يرى أنها اسم لا مصدر بمنزلة وِلْدَة وإِلْدَة[4]، وما ذكره ابن جني هنا ذكره سيبويه في جملته، وإن زاد عليه ابن جني أن بناء اسم فِعْلَة لا يجيز فيه الحذف وكذلك حين يترك سيبويه لدَةً بالحذف دون تعليل فإن ابن جني يذكر علته وهو كونه مصدرًا من الأصل، وهذا ما فعلاه في وجهة المصدر بلا حذف[5]، وعلى الغم من تعرَّض المبرد لهذه المسألة فإن لم

(1) انظر سيبويه 4/40-41.

(2) انظر سيبويه 4/272.

(3) انظر (الأبنية) للزبيدى، (الممتع) لابن عصفور.

(4) انظر المنصف 1/194-201.

(5) انظر سيبويه 4/337.

يذكر ما قاله ابن جني[1]، وإن كان لم يذكر شيئًا عن مصدر الفعل الأجوف على غرار ما ذكرته عن المثال.

مصدر الفعل غير الثلاثي:

لم يذكر أبو الفتح من مصادر غير الثلاثي إلا أربعة أوزان من أفعاله وهي تنحصر في الفعل الرباعي-واحد من الرباعي المجرد وثلاثة من الثلاثي المزيد بحرف-وهي أَفْعَلَ وفَعَّلَ، وفعْلَل وفَاعَل، فأما أفْعَلَ فقد عرض منه ابن جني لما كانت عينه ألفًا نحو:أقام وأخاف وأبان، فيذكر أن الأصل في مصدره أن يكون:إقوامة وإخوافة وإبيانه، فأرادوا أن يعلوا المصدر لاعتلال فعله، فنقلوا الفتحة من الواو والياء إلى ما قبلها ثم قلبتا ألفين وبعد الألف المنقلبة عن الواو والياء ألف إفْعال فصارا: إقامة، وإبانة، وهو يحكي أن أبا الحسن الأخفش يرى أن المحذوفة هي الألف الأولي، والخليل يرى أنها الألف الثانية الزائدة[2]، وهو لا يذكر احتجاج كل لرأيه؛ لأنه سبق ذكره في نظيره، أعني في حذف إحدى الواوين في نحو مقوول، والباحث يورد في ذلك الموضع ما يستدل به على ما هنا مما هو مشترك بينهما، فيرى ابن جني أن للأخفش أن يحتج لمذهبه بأن ألف المصدر جاءت لمعني، بعكس عين المصدر فليس لها معنى محدد جاءت له فحذف العين أوْلى، وأيضًا فإن هذه العين قد أغفلت في أصل الفعل أي (قام وبان وخاف)، فكما أعلت بالنقل والقلب كذا فُعَل في المصدر بالحذف، وأيضًا فإن العين تحذف في الأمر من أصل هذا الفعل فتقول:قُمْ وخَفْ، وأنه إذا قال الخليل أن الساكنين إذا التقيا في كلمة واحدة حُرّك الآخر منهما، وكذا هذا بحذف الآخر منهما، و للأخفش أن يرد بأنهما إذا التقيا في كلمة واحدة حذف الأول نحو: خف وقل ولاسيما إذا كان الثاني منهما جاء لمعني[3]، ويبدو من خلال هذا الاستدلال الطويل ميل ابن جني إلى رأي الأخفش وبه صرح بقوله: «وقوله في هذا يكاد يرجح عندي على مذهب الخليل وسيبويه»[4].

---

(1) انظر المقتضب 2/129-130.

(2)انظر المنصف 1/291-292.

(3) انظر المرجع السابق 1/289-291.

(4) المنصف 1/289.

والباحث يقدر لابن جنِّي استقلاله في الرأي، ومخالفته سيبويه على حبه له وتعظيمه إياه، وإن كان قوله: بأن الأصل في إقامة وإبانة، يستوجب النظر، فالأصل في مصدر ما كان على وزن أفعَلَ: إفْعَال كما يذكر سيبويه[1]؛ كأعطيت إعطاء وأخْرَجْت إخْراجًا، بلا تاء في آخره، وإنما جاءت التاء عوضًا عن المحذوف -أيًّا كان- كما ذكر ابن جني نفسه في تَفْعِلة عوضًا عن ياء تفعيل أو ألف فعَّال[2]، فكيف يجمع بين ألف المصدر أو ألف الفعل على كلا القولين وبين التاء؟ وهل يجمع بين العوض والمُعوَّض عنه؟ بل إنَّ سيبويه يجيز عدم التعويض فيقول: «وإن شئت لم تعوِّض»[3].مستدلًا بقوله تعالى:﴿ وَإِقَامِ ٱلصَّلَوٰةِ ﴾[النور: ٣٧]وإن كان الفرَّاء قد خص ذلك بحال الإضافة[4] وهو الأَوْلى؛ لأن السَّماع لم يرد إلا مع الإضافة، وقد أغفل ابن جنِّي بعض حجج سيبويه والخليل في أن حذف ألف المصدر له نظير وهو حذف ياء المصدر في نحو تعزية[5].

وأما فَعَّلَ فيذكره ابن جنِّي في (الخصائص)، فيذكر أن الهاء في تَفْعِلَة في المصادر أتت عوضًا عن ياء تفعيل أو ألف فعال، وهو يمثل بنحو: سليته تسلية وربيته تربية، فإن الهاء بدل من تاء تفعيل في تَسلي وتربيي أو ألف سِلاًّءورِبَّاء، ويذكر ما يؤكد هذا الأصل وهو قول الشاعر:

باتَت تَنزَّى دَلْوَها تنزيًّا كما تُنَزِّي شهلةٌ صَبِيًّا[6]

وإن كان لم يذكر ما ذكره سيبويه مِنْ أن التاء في أول (تفعيل) هي بدل من العين الزائدة في (فَعَّل) ولا يتعرض إلى مصدر ما كان الفعل فيه مهموزًا[7].

ويتعرض أبو الفتح لمصدر الفعل الذي على وزن(فَعْلَلَ) في الموضع نفسه من

---

(1) سيبويه 78/4.

(2) الخصائص 302/2.

(3) سيبويه 78/4.

(4) شرح الرضي على الشافية 165/1.

(5) المرجع السابق 165/1.

(6) لم أعثر له على قائل، وهو مِن الرَّجَز، تُنَزِّي: تحرك، الشهلة: المرأة العجوز، الشاهد في مجيء المصدر من تفعَّل الناقص على تفعيل الأصل.

(7) انظر سيبويه 79/4، 83.

كتاب (الخصائص)، فيذكر أن تاء (الفَعْلَلَة) في الرباعي هي عوض من ألف فِعْلال، فنحو هَمَلجة وسَرهَفة-مصدرا هَمْلَج وَسَرْهَفَ- فالتاء عوض الألف في هِمْلاج وسِرْهاف، وهو يستشهد على فِعْلال يقول العجاج:

سَرْهَفْتُه مَا شِئْتُ مِن سِرْهَافِ[1]

وكذا مصادر ما ألحق بَفعْلَلَ نحو:الحَوْقلة والبَيْطَرة والجمهور والسَّلْقَاة، فإن التاء فيها كأنها عوض من ألف حِيقال وبِيطار وجِهوار وسلقاء[2]، وهذه ما ذكره سيبويه[3].

وأما وزن (فَاعَل) فيتعرَّض ابن جنِّي لذكر مصدره في تخريجه لقراءة: «آتينا بها»[4] فهو يذكر في تصريف هذا الفعل أن مصدره(مواتاه) ومن قال: ضاربت ضِرابًا، قال: آتى إتاء، ومن قال: ضاربت ضيرابًا، قال هنا: إيتاء على فيعال[5] أي أن مصدر(فَاعَل) الذي لا ينكسر هو(المُفَاعَلَة)وأنَّه يأتي على فعال أو فيعال: وإن كان سيبويه يذكر فيعالًا قبل فِعَال ومع ذلك فهو يقول:«وجاء فيعَال على فاعلت كثير»[6].

ولم يتعرض ابن جنِّي لبقية مصادر جاوز الثلاثة-فيما بين أيدينا مِنْ كتبه- ولعله تعرض لها فيما فقد منها، إذ إنهمِن المستبعد ألا يتناول ابن جنِّي موضوع(المصادر) الذي لا تكاد تخلو منه كتب التصريف عند المتقدمين أو المتأخرين[7].

المصدر الميمي:

صوغه مِن الثلاثي:

يذكر أبو الفتح أن المصدر من الفعل الثلاثي الذي بابه (فَعَلَ يَفعَل) بفتح العين

---

(1) هو مِن الرَّجَزْ وسرهفته: أحسنت غذاءه، وهو يتحدث عن رؤبة، والشاهد في مجيء مصدر فعلل على فعلال والأصل الفعللة كما يذكر سيبويه بعد ذلك.

(2) الخصائص 302/2.

(3) سيبويه/ 85.

(4) الأنبياء /47.

(5) المحتسب 63/2.

(6) سيبويه 81/4.

(7) انظر سيبويه 78/4. وما بعدها، المبرد95/2-103 التكملة ص164-167، شرح المفصل 56/56 وما بعدها، وشرح الرضي على الشافية 163/1 وانظر التسهيل ص26-27، وأوضح المسالك ص159-161 وغيرها.

فيهما على وزن «مَفْعَل» بفتح العين كَذَهَبَ يَذْهَب مَذْهبًا، وسَأل يسأَل مَسْألًا، ولكن جاء المفعِل بالكسر موضع الفتح-كما يذكر- ومنه المشَرق والمغَرب والمنَسك والمطِلع، ثم يذكر أن هذه المصادر المذكورة كان القياس فيها الفتح؛ لأن المضارع منها على (يفعُل)[1]، ومن هذا يتَّضِح أن المصدر الميمي يأتي-كما يذكر ابن جنِّي- على(مفعَل) إذا كان الثلاثي مفتوح العين أو مضمومها في المضارع، وهو بذلك يغفل مجيئه على الوزن نفسه كما كان على(فَعَل يَفْعِل) أيضًا نحو ضَرِبَ يَضْرَب مَضْرِبا[2]، ويغفل أنه يُكسر إذا كان فعله مثالًا واويًّا محذوفًا فاؤه في المضارع نحو مَوْعِد وَمَوْضِعَ[3]، وأنه قد وردت مصادر بالضم كالمَعذُره، ومثله قوله تعالي:﴿ فَنَظِرَةٌ إِلَىٰ مَيْسَرَةٍ ﴾ [البقرة: ٢٨٠]بضم السين[4] كما يذكر سيبويه ومن بعده المبرد والفارسي وغيرها[5].

المصدر الميمي مِن غير الثلاثي:

يذكر أبو الفتح أنه يكون على وزن اسم المفعول، فتقول من الرباعي: دحرجته مُدَحْرَجًا أي دَحّرَجَةً، وأكرمته مُكْرَمًا أي إكرامًا، وعليه قوله تعالي:﴿ وَمَزَّقْنَٰهُمْ كُلَّ مُمَزَّقٍ ﴾ [سبأ: ١٩]أي: تمزيق، ومثله من الخماسي: تَأَلَّفْتُه مُتَأَلَّفَا، وتَدَهْوَرْتُ مُتَدَهْوَرًا، ومِن السداسي اغدودن مغدودنا، واخرَّوط مخرّوطًا.

سماعه:

يُقَرِّر أبو الفتح أن هذا النوع مِن المصادر قليل سماعه في الرباعي[6]-وإن ذكر من قبل أنه قياس في غير الثُّلاثي وجعل منه قوله:

أقاتل حتى لا أرى لي مقاتلاً وأنجو إذا غُمَّ الجبان من الكرب[7]

---

(1) المحتسب 30/2.

(2)انظر سيبويه 87/4.

(3) المرجع السابق 92/4.

(4) وهي قراءة نافع ووافقه ابن محيص.

(5) المبرد في المقتضب 919/2، التكملة لأبي على ص167، وشرح الرضي على الشافية 168/1-174، والتسهيل ص298-209 وغيرها.

(6) الخصائص 366/1-367.

(7) البيت من الطويل وهو لمالك ابن كعب، والشاهد في مقاتل حيث جاء المصدر الميمي على وزن اسم

وقول الآخر:

كأن صوت الصِّنْجِ في مصَلْصَلِهِ[1]

فإنَّ (مصلصة) يجوز أن يكون مصدرًا؛ أي: في صلصته، ويجوز أن يكون موضعًا للصلصلة-أي اسم مكان- أمَّا (مقاتلاً) في الشاهد السابق فيذكر ابن جنِّي أنه يبعد أن يكون اسم مكان، بل معنى المصدر فيه أقوى وأعلى[2]، وقد أورد سيبويه[3] شواهد ابن جنِّي الذي يبدو أنَّه أخذها منه، وهو يرى في (مقاتلاً) أنه يصلح للمكان والمصدر بخلاف ما يقوله ابن جنِّي، ولقد تناول الصرفيون هذا الموضع-أعني المصدر الميمي- دون أن يطلقوا عليه هذا الاسم بدءًا بسيبويه وانتهاءً بابن مالك وشرح كتبه[4]، ولكن الباحث لاحظ أنَّ ابن يعيش[5] لم يتناول المصدر الميمي إلا من غير الثلاثي، ولم يذكر من الشواهد إلا ما ذكره ابن جني، وهما الشاهدان السابقان وشاهد ثالث يتفق في شطره الأول وما أورده الباحث هنا، وهو قول الشاعر:

أقاتل حتى لا أرى لي مقاتلا وأنجو إذا لم ينجُ إلا الكَيِّس[6]

وإذا قال قائل: إن الشاهدين قد وردا في سيبويه[7]، فالباحث يردُّ بأن الشاهد التالي

المفعول وهو مِن المسموع ويجوز سيبويه أنه يكون للمكان ويرجع ابن جني أن يكون مصدرًا كما سيجيء وهو مِن شواهد سيبويه 96/4، الخصائص 367/1، ابن يعيش 50/6 وغيرها.

(1) لم أعثر له على تتمة ولا قائل ولم يذكره بعد ابن جني سوي ابن يعيش 54/6 والشاهد في (مصلصلة) حيث جاء المصدر الميمي من الرباعي سماعيًّا ويجوِّز ابن جنِّي أن يكون اسم مكان. والبيت من شواهد الخصائص 368/1 المنصف 27/3 واللسان (صلل).

(2) الخصائص 367/1-368.

(3) سيبويه 95/4-96.

(4) سيبويه 87/4-97، المقتضب 119/2، والتكملة ص167، شرح المفصل 53/6. شرح الرضي 168/1-174 التسهيل 208-209 وغيرها.

(5) شرح المفصل 50/6 وما بعدها.

(6) البيت من الطويل، وهو لزيد الخيل، الكَيِّس: المعروف بالكيس وهو العقل والتوقد، والشاهد فيه قد سبق في بيت مالك بن أبي كعب والبيت من شواهد سيبويه 96/4، ابن يعيش 50/6، اللسان (قتل) وغيرها.

(7) سيبويه 96/4.

لم يذكره سوى ابن جني[1]، ولعل ذلك مكرر مع ما ورد قبل يجعلنا نلمح تلميذة علمية من ابن يعيش على كتب ابن جني قد تؤكدها صفحات هذا البحث إن شاء الله.

اسم المَرَّة:

يشير إليه ابن جنِّي عرضًا في سياق حديثه عن مصدر الفعل الثلاثي، وهو لا يزيد فيه على القول بأن كل فعل ثلاثي فالمرة الواحدة منه تكون على وزن(فَعْلَة) نحو ضربته ضَرْبة، وقتلته قَتْلة، وهو يرى أن اسم المرة يعادل الواحد مِن اسم الجنس، فضربة مِن الضرب نظيره تمرة مِن التمر، ونخلة مِن النخل[2].

ولم يتعرض أبو الفتح إلى اسم المرة من غير الثلاثي، أو اسم المرة مما مصدره بالتاء من الثلاثي وغيره أو اسم الهيئة وغير ذلك مما ذكره غيره[3].

تثنية المصدر وجمعه:

يُصَرِّح أبو الفتح بأن المصدر لا تجوز تثنيته ولا جمعه؛ لأنه اسم للجنس، فهو يقع بلفظه على القليل والكثير، فجرى لذلك مجرى الماء والزيت والتراب، ولكن إذا اختلفت أنواع المصدر جازت تثنيته وجمعه، فتقول في تثنيته: قمت قيامين وقعدت قعودين[4]، أما جمع المصدر فقد ذكره في شرحه لبيت المتنبي:

لا تعزل المشتاق في أشواقه حتى تكون حشاك في أحشائه[5]

فالأشواق جمع شوق، وهو مصدر، فإذا جمعته أوقعته على النوع؛ لأن الجنس لا يجوز جمعه لاستحالة ذلك في المعني[6]، والمصدر لا يجمع؛ لأنه عند ابن جني من اسم الجنس الجمعي-وإن هو لا يسميه كذلك- فالضرب والقتل مفردهما ضربة وقتلة-

---

(1) معجم الشواهد العربية لعبد السلام هارون (حرف الهاء) وغيره.

(2) المنصف 179/1.

(3)سيبويه 45.86/4، وشرح المفصل 56/6، وشرح الرضي على الشافية 178/1-181، التسهيل ص205، أوضح المسالك ص161، وشرح الأشموني 310/2 وغيرها.

(4)انظر اللمع ص132.

(5)البيت في ديوان المتنبيوهو مِن الكامل، والشاهد في جمع شوق عليأشواق، وهو مصدر إذا قصد به النوع كما سيذكر.

(6)شرح ديوان المتنبي لابن جني -ق6.

وهو اسم المرة منه- ونظير ذلك نخلة ونخل، وتمرة وتمر[1]، وقد سبقه سيبويه إلى إجازة تثنية المصدر إن قصد أنهما ضربان[2]؛ أي نوعان.

هذا ما ذكره ابن جني عن(المصادر)، وهو قد أغفل الكثير من مسائلها، وعذره الذي نلتمسه له في مثل هذا إما إنه قد ذكر هذه المسائل مستوفاة في بعض كتبه التي لم تقع بين أيدي الدارسين، وإما إنه يترك مألوف الموضوعات والمسائل مكتفيا بعويصها ومشكلها مما يحتاج إلى تمحيص وتحليل وتعليل.

❊ ❊ ❊ ❊

(1) المنصف 1/197.

(2) سيبويه 3/623.

المشتقات

يذكر ابن جنِّي الاشتقاق، ويتناول الكثير من المسائل من مختلف المشتقات إلا أنه لم يحط بكل موضوعات(باب المشتقات) بل أغفل الكثير منها:

مفهوم الاشتقاق وكيفيته:

الاشتقاق عند ابن جنِّي -كما ذكر في كتابه (الخصائص)- كبير وصغير، فالكبير- وهو ما يسميه الاشتقاق الأكبر- أن تأخذ أصلاً من الأصول الثلاثية، فتقعد عليه معنى واحد تجده متحققًا في تقاليبه الستة[1]، وابن جني صاحب السبق فيه بلا منازع[2]، والاشتقاق الصغير-وهو المتعارف عليه عند الصرفيين- يعرفه ابن جني بقوله: «أن تأخذ أصلاً من الأصول فتقرأه، فتجمع بين معاينه وأن اختلفت صيغه ومبانيه»[3] ويجعل ابن جني الاشتقاق عند الصرفيين مقاربًا لعلم التصريف، فهو يعلن «أن بين التصريف والاشتقاق نسبًا قويًّا واتصالًا شديدًا»، وهو يعرف التصريف بقوله: «إنما هو أن تجيء إلى الكلمة الواحدة فتصرفها على وجوه شتي[4]، ثم يقرر التشابه بين التصريف والاشتقاق بقوله: «وكذلك الاشتقاق، ألا ترى أنك تجيء إلى الضرب الذي هو المصدر فتشتق منه الماضي فتقول: ضرب، ثم تشتق منه المضارع فتقول : يضرب، ثم تقول في اسم الفاعل: ضارب، وعلى هذا ما أشبه هذه الكلمة»[5].

وكما يكون الاشتقاق من أسماء المعاني، فإن أبا الفتح يجيز الاشتقاق من أسماء الأجناس الأعجمية-فضلاً عن العربية- فهو يرى أن لفظ (متبطرق) مأخوذ من الفعل (تبطرق) المشتق من (البطريق) وهو يحتج لذلك بأنه ما دام الاشتقاق من العلم الأعجمي جائزًا فالاشتقاق من الجنس الأعجمي أولى «وذلك قولهم: تَفَرعَن الرجل إذا طغى وعلا أمرة، فهذا من فَرعَوَن، وفرعون علم»[6].

---

(1) الخصائص 134/2.

(2) مقدمة الخصائص للأستاذ محمد النجار ص26.

(3) الخصائص 134/22.

(4)المنصف لابن جني 3/1.

(5)المنصف 4/1.

(6) التمام ص230-231.

وعلى كثرة تعرُّض سيبويه للمشتقات فإنه لم يُعَرِّف الاشتقاق، فهو لم يذكر إلا أنَّ الفعل مأخوذ من الاسم[1]، أو أنْ يقول إنَّ هذا المشتق أو ذاك مأخوذ من الفعل كذا على وزن كذا[2]، وكذا صنع المبرد، فقد ذكر أكثر المشتقات ضمن حديثه عن أبنية الأفعال ومصادرها ومشتقاتها، دون إشارة إلى الاشتقاق تعريفًا أو تقسيمًا أو نحو ذلك[3]، وكذا فعل أبو على الفارسي[4]، هذا عن السابقين، أما اللاحقون له فإننا نجد الزمخشري في(المفضل) وابن يعيش شارح كتابه لم يتعرض واحد منهما إلى ذكر الاشتقاق، وإنما دلف كل منهما إلى ذكر المشتقات مباشرة[5]، وكذا ابن الحاجب، بينما تعرض الرضي لنقطة أخرى من نقاط الاشتقاق-وإن قصره على اشتقاق الأفعال من المصدر- فيذكر أن المصدر قد وضعه الواضع للدلالة على الحدث مطلقًا دون نظر إلى ما يحتاج إليه في وجوده، فإذا أريد الدلالة على ما هو أكثر من معتاد-وهو ساذج الحدث- استلزم ذلك ضرورة تغييره، وهذا التغيير يكون إما بتغير الحركات والسكنات فقط كضرب من الضرب، وأما بتغييرهما مع الحذف كاستخرج من الاستخراج، وإما بتغييرهما مع الزيادة كيضرب واضرب[6]، ومن الواضح الشبه بين هذا وما ذكره ابن جنِّي مع ضرورة الإقرار للرضي بتوضيح الفكرة ووضع الصور الدقيقة لها.

وأبو الفتح -كما أسلفت- لم يلم بكل جوانب(المشتقات)، بل إنَّه أغفل بعضها، كصيغ المبالغة، إليجانب إغفاله التعرض الباحث فيما يلي ما عالجه ابن جنِّي منها:

(1)اسم الفاعل:

تعريفه:

يذكر له أبو الفتح ما يشبه التعريف بقوله:«اسم الفاعل–نحو: قائم وقاعد لفظه

---

(1) انظر سيبويه 21/1.

(2) انظر سيبويه 88/4 وما بعدها.

(3) انظر المقتضب للمبرد 71/1-79.

(4) انظر التكملة ص162-167.

(5) انظر شرح المفصل لابن يعيش 68/6-112.

(6) انظر شرح كافية ابن الحاجب للرضي 192/2-193.

يفيد الحدث الذي هو القيام والقعود وصيغته وبناؤه يفيد كونه صاحب الفعل»[1].

ومن الواضح أن ما يذكره ابن جنِّي ليس تعريفًا دقيقًا لاسم الفاعل، فهو لا يذكر أن نسبة الحدث إلى صاحبه(على معنى الحدوث) ليخرج بذلك الصفة المشبهة، وهو أيضًا كالانكسار والانهزام ونحو ذلك، وعلى أي حال فابن جني لم يسبقه إلى تعريف اسم الفاعل سوى أبي علي الفارسي؛ فسيبويه والمبرد والمازني لم يرد عن أحدهم تعريفًا له[2]، وأبو علي الفارسي يُعَرِّفه بأنه ما يدل على الحدث وذات الفاعل[3] وهو ما استوحاه منه ابن جنِّي، أما اللاحقون لابن جني فتعريفاتهم لاسم الفاعل في حاجة إلى شيء من التأمل والمراجعة، فالزمخشري في (المفصل) يعرفه بقوله: «هو ما يجري على يفعل من فعله»[4]، وهو بهذا التعريف لم يتعرض لمضمون معناه، وإنما هو يصف صورته فكأنه قال: هو الاسم الذي تشابه صورته صورة فعله المبني للفاعل من حيث الحركات والسكنات، وهو -كما أسلفت- وصف لهيئته دون التعرض لدلالة مضمونه، وقد تابعه ابن يعيش في تعريفه هذا متابعة سلبية، أقصد بعدم التعرض له بالنقد أو المناقشة، وقد عرفه ابن الحاجب بقوله: «اسم الفاعل ما اشتق مِن فعَل لمن قام به بمعنى الحدث[5]»، والرضي يتابعه على هذا التعريف ولا يخالفه إلا في قوله : (لمن قام به) فيرى أَنَّه الأَوْلَى القول: (لما قام به) لما يراه مِن أن المجهول يعبر عنه بلفظه (ما)، وإن كان الباحث يستحسن مِن ابن الحاجب أن يقول: لمن فعل الفعل أو قام به كما سبق، أما ابن مالك فلم يعرفه في لامية الأفعال [6]، أما في التسهيل فيعرفه بأنه: «هو الصفة الدالة على فاعل جارية في التذكير والتأنيث على المضارع من أفعالها لمعناه أو معنى المضي[7]»، وهذا التعريف على الرغم من إدخاله بعض حدود اسم الفاعل فيه،

---

(1) الخصائص 101/3.

(2) انظر سيبويه 348/4، 356 وما بعدها وانظر المقتضب للمبرد 71/1 وما بعدها، وانظر تصريف المازني في المنصف 28/1.

(3) انظر التكملة ص2.

(4) شرح مفصل الزمخشري لابن يعيش 68/6.

(5) شرح الكافية للرضي 198/2.

(6) حاشية الرفاعي.

(7) التسهيل ص136.

فإنه يغفل عن ذكر نوع تعلق الحدث بالفاعل، وهذا قريب مما ذكره السيوطي في شرحه على الألفية، وكذا ابن هشام والأشموني[1].

صوغه:

مثل ابن جني-في ثنايا تعريفه- لاسم الفاعل من الثلاثي الصحيح، بنحو قاعد وهو مشتق من قعد[2]، وهو يذكر صوغه من الثلاثي الأجوف في نحو قائم وبائع، فيذكر أنه يجب في مثل هذا همز عينه؛ لأن العين قد أعلت في الفعل قام وباع، بالقلب ألفًا- فلما اجتمعت ألف الفعل وقلبها ألف فاعل، فصارت الكلمة (قاام)، ولا يجوز حذف إحداهما لئلا يعود اللفظ إلى (قام)، فحُرِّكَت الثانية التي هي العين -كما تحرَّك راء ضارب- فانقلبت همزة؛ لأن الألف إذا حُرِّكَت انقلبت همزة[3]، ومن الحق أن نعترف لابن جنِّي بوضوح التعبير وقوة التعليل إذا قارن ما ذكره هنا بما ذكره سيبويه والمازني في هذه النقطة، فسيبويه يقول فيها: «اعلم أن فاعلاً منها مهموز العين، وذلك أنهم يكرهون أَنْ يجيء على الأصل مجيء ما لا يعتل فعل منه، ولم يصلوا إلى الإسكان مع الألف، وكرهوا الإسكان والحذف فيه فيلتبس بغيره، فهمزوا هذه الواو والياء إذ كانتا معتلتين وكانتا بعد الألفات»[4]، بينما اقتصر المازني على قوله:«وأما فاعل من قام وباع، فإنه يعتل ويهمز موضع العين منه فتقول : بائع وقائم، وجميع ما أعل فعله ففاعل منه معتل»[5].ولذلك لا يعدو الباحث الحقيقة إذا قال: إن الدور الأكبر الذي اضطلع به أبو الفتح بن جنِّي في مضمار علم التَّصريف هو تحليل وتعليل مسائلة التي تركها سابقوه، وتوضيح ما غمض منها بعبارة دقيقة موجزة.

أما صوغ اسم من الثلاثي الناقص فيمثل له ابن جنِّي بالفعل(سرى) واسم الفاعل منه-كمايذكر-(سار)؛ أي يحذف لامه[6]، أي في حالتي الرفع والجر إن خلت من (ال)،

---

(1) انظر البهجة المرضية للسيوطي ص81، وأوضح المسالك ص155، وشرح الأشموني2/292.

(2) انظر الخصائص 3/101.

(3) انظر المنصف 1/280-281.

(4) سيبويه 4/348.

(5) المنصف (شرح تصريف المازني) 1/280.

(6) انظر تفسير الأرجوزة لابن جني ص 115.

أما صوغ اسم الفاعل من الفعل الثلاثي، فقد أشار إليه ابن جني دون أن يفصل طريقته، فهو يمثل للصحيح منه بلفظ(مُتَبطرق) المشتق مِن الفعل(تبطرق) المشتق من (البطريق)[1]، ويمثل للمعتل الآخر منه بلفظ(مسر) وهو اسم الفاعل من الفعل(أسرى)[2].

(2) الصفة المشبهة:

لم يجعل لها ابن جنِّي موضعًا محددًا، ولم يذكر لها تعريفًا، ولم يذكر اسمها حين تعرَّض لها-فيما بين أيدينا من كتبه- ولكنه تناول بعض أوزنها، دون ذكر للأفعال التي تصاغ منها تلك الأوزان[3]، فهو يذكر من أوزانها:

1-وزن فعيل نحو قولهم رجل جميل، ووضيء.

2-وزن فُعَال-بغير تشديد- وذلك نحو: طُوال وعُراض وخُفاف وسُراع، ويذكر ابن جني أنه معدول إليه من فَعِيل فهي من : طويل وعريض وخفيف وسريع.

3-وزن فَعَل، نحو: حسن.

4-وزن فُعَّال-بالتشديد- ويذكر ابن جنِّي أن الأصل فيه فعيل نحو جميل ووضيء وأنَّهم زاودوا فيه تلك الزيادة معناه[4]، وهو يذكر هذا الوزن الأخير في تخريجه لقراءة: «لشيء عُجَّاب»[5]، فيذكر أن الصفة قد كثر مجيئها منهم على (فَعِيل) و(فُعَال)و (فُعَّال) فيقال: رجل كَرِيم وكُرَام وكُرَّام، ويذكر أنهم زادوا المبالغة فيه بإلحاق التاء له فقالوا: كُرَّامة[6].

(3) اسم المفعول:

لم يذكر له ابن جني تعريفًا، على الرغم من أنه أفرد كتابًا -أوكتبًا على الأصح-

---

(1) انظر التمام في تفسير أشعار هذيل لابن جني ص 230-231.

(2) انظر تفسير الأرجوزة ص 115.

(3) انظر سيبويه 4/18-37، الإيضاح لأبي على ص29 وشرح الكافية للرضي 2/205، التسهيل ص139، أوضح المسالك ص 161 وغيرها ذلك.

(4) انظر الخصائص 3/266-268.

(5) سورة ص5.

(6) انظر المحتسب 2/230.

يضم الكثير من القواعد الصرفية، والمادة اللغوية لاسم المفعول من الثلاثي الأجوف.

صوغه:

يذكر أبو الفتح أن اسم المفعول يصاغ من الفعل الثلاثي الصحيح المبني للمجهول على وزن (مفعول)، وهو يمثل لذلك بنحو: ضُرِب فهو مَضْروب، وقُتِلَ فهو مَقْتول[1].

وهو في كتابه(المقتضب من كلام العرب) الذي يدور-كما أسلفت حول اسم المفعول من الثلاثي المعتل العين خاصة، يذكر قاعدة عامة لاسم المفعول- ثلاثيًا أو غيره صحيحًا أو غيره- وهي أن اسم المفعول من الفعل المتعدي لا يحتاج معه إلى حرف جر وذلك نحو قُدت الفرس فهو مَقُود، وكلت الطعام فهو مكيل، فإن كان الفعل غير متعدٍّ فإنك تحتاج مع اسم المفعول منه إلى حرف جر، وذلك نحو قمت إليه نحو قمت إليه فهو مَقْوم إليه، وملْتُ عليه فهو مَمِيل عليه[2]ولم ينص عليه سيبويه، وإِنْ مَثَّل له بقوله: «وتقول في مفعول من قويت هذا مكان مقوي فيه[3]»، وظاهر عبارة أبي علي يوحي بعدم إجازته صوغ اسم المفعول من الفعل اللازم[4]، ولعله يعني أنه لا يصاغ من اللازم مباشرة، وإنما يقترن حتمًا بجار ومجرور، ولم يتعرض اللاحقون لابن جني لهذه النقطة[5]إلا الرضي وابن هشام اللذين يذكرانها عرضًا[6].

ثم يذكر أبو الفتح أن اعتلال العين أن تكون ياء أو واوا في تصرف الكلمة، فإن كانت العين واوًا ظهرت الواو في اسم المفعول إلا أن المثال ينقص حروفه عن حروف مفعول حرفًا واحدًا، فالخليل وسيبويه يريان أن الحرف المحذوف هو واو مفعول الزائدة، بينما يرى الأخفش أن الحرف المحذوف هو عين مفعول المعتلة ولكل من الرأيين أصول تجذبه ومقاييس تشهد له[7].

---

(1) انظر المنصف 283/1.

(2) انظر المقتضب لابن جني ص6.

(3) سيبويه 407/4.

(4) انظر التكملة ص163.

(5) انظر شرح المفصل 80/6-81، التسهيل ص138.

(6) انظر شرح الرضي على الكافية 205/2 وأوضح المسالك ص162.

(7) انظر المقتضب لابن جني ص6-7.

وهو يذكر تفاصيل القولين في كتابه (المنصف) فبعد أن ينقل قول أبي عثمان المازني عن علة الخليل وسيبويه في حذف واو مفعول في مميل (مبيوع)، وأنها كانت أولي بالحذف؛ لأنها زائدة دون الياء؛ لأنها عين الفعل، وكذا في مقول، فإن الواو الباقية هي عين الفعل والواو المحذوف واو مفعول، وكذا ينقل عن أبي عثمان أن قول الأخفش الذي يرى أن المحذوف هو عين مفعول، ولا يكتفي أبو الفتح بما ورد إليه، وإنما يضيف ما يراه فيرى أن رأي الخليل له يقوِّيه، كقول الشاعر:

سيكفيك ضَرْبَ القومِ لحمٌ مُعرَضٌ وماء قدور في القصاع مشيب[1]

فإن (مشيب) كما ينقل عن أبي علي أصله مشوب؛ لأنَّه من شبت الشَّيء أشوبه إذا أخلطته بغيره، فلو كانت الواو في مشوب واو مفعول لما جاز فيها مشيب؛ لأنَّ واو مفعول لا تقلب، إلَّا أن تكون لام الفعل مُعْتَلَّة نحو رمى فهو مرمي، ولكن الواو في (مشوب) عين الفعل، فقلبها ياء، ومثله قول الراجز:

قد دَرَست غير رماد مكفور مكتئب اللون مريح ممطور[2]

فإنه يريد بقوله(مريح): مَروُح؛ لأنه من الروح، فهذا يشهد بصحة قول الخليل وسيبويه في أن المحذوف من مقول ومبيع واو مفعول[3].

ولكنَّ أبا الفتح يرى ما يمكن للأخفش الاحتجاج به لصحة مذهبه، فيذكر أن للأخفش أن يقول: إنَّ واو مفعول جاءت لمعنى وهو المد، والعين لم تأتِ لمعني، فحذف العين أولي، كما أنك في (مررت بقاضٍ) حذفت الياء؛ لأنها لم تأتِ لمعني، وأبقيت التنوين؛ لأنه أتى لمعني، وهو الصرف، ودليل آخر على صحة مذهب الأخفش وهو أن هذه العين قد اعتلت في: (قال وباع)، فكما أعلت بالإسكان والقلب، كذلك

---

(1) البيت من الطويل وهو للسليك بن السلكة، والضرب: الصمغ الأحمر، واللحم المعرض: الذي لم يبالغ في إنضاجه، كما يروي اللسان البيت دون نسبة وبلفظ (مشوب) بدلًا من (مشيب) والشاهد: في لفظ مشيب فهو من شاب يشوب وهو يدلل على صحة قول الخليل بأن المحذوف هو واو مفعول.

(2) من مشطور الرجز، لمنظور بن مرثد الأسدي، درس الرسم: عفا وانمحي، مكفهر: سفت عليه الريح التراب، ومكان مريح أصابته الريح والشاهد: في مريح فهو من الأجوف الواوي واليائي في اللفظ الياء فهذا دليل على أن المحذوف هو واو مفعول.

(3) المنصف 1/287-289.

أعلت في اسم المفعول بالحذف، بخلاف واو مفعول فلم تنقلب عن شيء فكان تركها وحذف المعتل أوجب، فالإعلال بالقلب يشجع على الإعلال بالحذف نحو قول الشاعر:

تَقُوهُ أيها الفتيان إني رأيت اللَّه قد غلب الجُدودا[1]

فإن (تقوه) أصله: (اتقوه) فأعلت الواو بالقلب تاء، فشجعهم ذلك على حذفها في الشاهد السابق، ودليل ثالث يقوِّي مذهب الأخفش، وهو أن العين في(مقول) و(مبيع) قد حذفت في (قل) و(بع) فكذلك تحذف هنا، كما حذفت في غير هذا الموضع، فإن الآخر الخليل: إن الساكنين إذا التقيا في كلمة واحدة حركت الآخر منهما، فكذا تحذف الآخر هنا- وهو واو مفعول-فإن لأبي الحسن أن يرد هذا بأنه حين يلتقي ساكنان في كلمة واحدة حذف الأول مِنْهُما نحو: (قل وبع)[2] ولاسِيَّما إذا كان الثاني منهما جاء لمعنى كالتنوين في غاز ونحوه، ويشهد لقول الأخفش أيضًا-وهو الدليل الرابع- أن العين قد أُعِلَّت بالقلب مع ألف (فاعل) نحو (قائم). فكذلك أُعِلَّت مع واو مفعول، وإنْ قال الخليل: إنَّ الميم في أوله يدل على أنه اسم المفعول فينبغي حذف الواو لزيادتها، فإن يشبه(مقيلاً ومسيرًا) وهما مصدران[3].

وقد أشار سيبويه إلى مذهبه[4]، ولم يتعرض المبرد أو الزجاجي أو الفارسي إلى هذا الخلاف تعرض ابن جنِّي له[5]، ويذكر المازني الرأيين محتجًّا للخليل وسيبويه بأنهما حذفا واو مفعول؛ لأنها زائدة، ثم يحكي قول الأخفش دون ذكر أدلته، ثم ينتهي إلى القول: «وكلا الوجهين حسن وجميل وقول الأخفش أقيس»[6]، ولم يستوفِ الزمخشري

---

(1) لم أعرف قائله وهو من الوافر، والجدود: الخظوظ جمع جد أو هو أبو أحد الوالدين، والشاهد في تقوه فلما أعلت الفاء بالقلب تاء أعلت بالحذففي البيت.

(2) يقول سيبويه 505/3: «وما يذهب منه الأول أكثر من ذلك نحو قل وخف».

(3) انظر المنصف 289/1-291.

(4) انظر سيبويه 348/4.

(5) انظر المقتضب للمبرد 71/1-79 والجمل للزجاجي ص292 والإيضاح ص21 وما بعدها والتكملة ص163 وما بعدها.

(6) المنصف (شرح تصريف أبي عثمان) 288/1.

وابن يعيش كل ما ذكره ابن جنِّي عن هذا الخلاف ولاسيما أدلة الأخفش فيه[1]، ويذكر الرضي مِن حجج سيبويه أنه حذف واو مفعول؛ لأنه رأى الياء في اسم المفعول اليائي ثابتة بعد الإعلال نحو مبيع فحدث أن الواو هي الساقطة ثم طرد هذا الحكم في الأجواف الواوي، وأنه خالف أصله في التقاء الساكنين؛ لأن حذف الساكن الثاني تصير الكلمة به أخف، وأيضًا ليحصل الفرق بين المفعولين: الواوي واليائي، واو رأيه، فلا يجيز له أن يقول في مبيوع بعد نقل ضمه الياء إلى ما قبلها كسرت الضمة التي على الياء لأجل الياء قبل حذفها، ثم حذفت الياء لالتقاء الساكنين، ثم قلبت الواو ياء لوجود الكسرة قبلها، فيرى الرضي أن في قوله نظرًا؛ لأن الياء تقلب ضمة ما قبلها كسرة إذا كانت مما يبقي، وليس مما يحذف فالأولى -في رأي الرضي- أن يقول الأخفش: حذفت الياء أو لا ثم قلبت الضمة كسرة، فانقلبت الواو ياءً للفرق بين الواوي واليائي، فالرضي لم يعرض حجج الأخفش كما عرض حجج سيبويه ثم يعلن: «وقول الأخفش أولى قياسًا على غيره لما التقي فيه ساكنان»[2]، وهما يتابعان رأي المازني ويتضح من ذلك أن ابن جنِّي يقف مع قول أبي الحسن الأخفش كما ذكرها ابن جنِّي.

ويتضح من ذلك أنَّ ابن جنِّي يقف مع قول أبي الحسن الأخفش، وهو يُصَرِّح بذلك فيقول: «وقوله في هذا يُرَجِّح عندي على مذهب الخليل وسيبويه»[3].

ويذكر أبو الفتح أن هناك ألفاظًا من اسم المفعول الواوي جاءت بالياء لغلبة الياء على الواو، كقولهم: طعام مشيب، وقياسه: مشوب، ومثله: لُمْت الرجل فهو مليم، سيبويه أيضًا: أرض مميت عليها، والقياس مموت؛ لأنه من الموت، وكذلك حكوا: غصن مريح، إذا حركته الريح لقولهم: الروح وأرواح ومروحة، وقد جاء العكس -وهو مجيء اسم المفعول من اليائي بالواو- نحو قوله:

فلاً لا تخطَّاهُ الرفاقُ مَهُوبُ[4]

---

(1) انظر شرح مفصل الزمخشري لابن يعيش 6/80-81.

(2) شرح شافية ابن الحاجب للرضي 3/151.

(3) المنصف 1/289.

(4) هو شطر بيت من الطويل لحميد بن ثور وذكر أوله في شرح المفصل لابن يعيش(10/79)وهو:

وتأوي إلى زغب مساكين دونهم

فقياسه:مهيب؛ لأنَّه الهيبة، وهو يحكي أنَّ البغداديين (حكم) نظيرًا له، وهو(مَسُور به)؛ لأنه من السير[1].

ويروي أبو الفتح عن أبي علي عن أبي العباس عن أبي عثمان عن الأصمعي أنَّ بَنِي تميم يتمون مفعولًا من اليائي، فيقولون: ثَوْبٌ مَخْيوط، وبر مكيول، وأنشدوا:

كأنها تفاحة مطيوية[2]

وأنشدوا أيضًا لعلقمة:

يومٌ رذاذ عليه الدجنُ مغيومُ[3]

وقد جاء شيء من هذا في الواو قال:

والمِسْكُ في عَنْبَرِهِ المدووف[4]

ويحكى عن البغداديين: فرس مقوود، ورجل معوود، وثوب مصوون، وهو يذكر أنَّ أبا العباس المبرد أجاز إتمام مفعول من الواوي في هذا الباب، ويرد أبو الفتح بأن هذا من أبي العباس استحسان لما يدفعه السماع والقياس جميعًا، أما السماع فلأنَّ ما ورد منه محكوم عليه بالقلة والشذوذ، وأمَّا القياس فلاجتماع الواوين والضمة[5].

هذا ما ذكره أبو الفتح عن صوغ اسم المفعول من الثلاثي الأجوف، أمَّا صوغه من الثلاثي الناقص، فقد ذكره عرضًا، فهو يذكر أنَّ واو مفعول تقلب ياء إن كانت لام الفعل مُعْتَلَّة، نحو قولك في اسم المفعول من رمي: مَرْمي، ومن قَضَي: مَقْضِيّ[6].

والشاهد في (مهوب) حيث ورد بالواو مع أنَّ أصله الياء وقياسه: مهيب (ديوانه54).

(1) انظر المقتضب لابن جني ص 7-8.

(2) لم أجد لهذا البيت قائلاً أو تكملة، والشاهد (في مطيوية) فقد جاءت على الأصل دون إعلال بالحذف.

(3) هو عجز بيت من البسيط وصدره:

حتى تذكر بيضات وهيجه

وهو لعلقمة الفحل، ويروي (عليه الريح) والشاهد في (مغيوم) فقد جاءت على الأصل دون إعلال بالحذف.

(4) هو بيت من مشطور الرَّجَز لم يعرف قائله وقد رواه ابن جنِّي في الخصائص 261/1: (مدووف)، وفيه الشاهد حيث أتم مفعول دون حذف إحدى الواوين.

(5) انظر المقتضب لابن جنِّي ص 9/8، والمنصف 285/1.

(6) انظر المنصف 288/1.

/أمَّا صوغ اسم المفعول من غير الثلاثي، فإن ابن جني يذكر طرفا من أمثلته-في سياق حديثه عن المصدر الميمي واسم المكان من غير الثلاثي- فيذكر أنَّ كلاً من المصدر الميمي واسم المكان من غير الثلاثي يكون على وزن اسم المفعول، نحو: مُدَحْرج، ومُقَلْقَل، ومُكْرَم، ومُغَدْودَن في دَحْرجَ وقَلْقَلَ وأكْرَمَ واغْدَوْدَن[1].

(4)، (5) اسما الزَّمان والمكان:

تناول أبو الفتح كثيرًا من مسائل هذين المشتقين، وإنْ لَمْ يُحِط بكل مسائلهما أو يذكر لهما تعريفًا، وكأنَّما كان يقتفي أثر سيبويه والمبرد والزجاجي والفارسي في هذا[2].

صوغهما:

يذكر ابن جنِّي أنَّ كلاً مِن اسم الزمان والمكان يُصاغ من فعلَ يفعَل على مَفْعَل بالفتح، كقولك: ذَهَبَت مَذْهَبًا أي مكانًا يُذْهَب فيه، وهذا مَذْهَبُك أي زمان ذهابك، ومثله: بَعَثَ يَبْعَثُ مَبْعَثًا، فيكون مكانًا، وهذا مَبْعَثُ الجيوش أي زمان بعثها، وهما كذلك يصاغان على مَفعَل بالفتح إذا كان الفعل على فَعَلَ يفعُل نحو طَلَعَ يَطْلُع مطلعًا، ونَسَكَ ينسُك مَنْسكًا، وشرق يشرُق مشرقًا، وإن سُمع فيما سبق المطلع والمنسك والمشرق بالكسر حملاً على نظيره[3].

ويذكر أبو الفتح أن اسمي الزمان والمكان يصاغان على(مَفعَل) أيضًا إذا كان الفعل الثلاثي معتل اللام، وهو يمثل لهما بلفظي: المرْعَى والمَشْتي[4]، الحالات التي يأتي فيها اسم الزمان أو المكان من على(مَفْعِل) بكسر العين[5] ولكنه لا يذكر أما اسم الزمان أو المكان من غير الثلاثي، فيذكر ابن جني أن قياسهما أن يكونا على وزن اسم المفعول، فتقول هذا مُدَحْرجُنا، ومكرمنا، ومُتَدَهوْرنَا، ومُغَدْودنَنُا أي مكان أو زمان

---

(1) انظر الخصائص 366367/1.

(2) انظر سيبويه 88/4 وما بعدها، المقتضب للمبرد 170/1 والجمل للزجاجي ص 354 وما بعدها والتكملة للفارسي ص167.

(3)انظر المحتسب 30/2.

(4) انظر المبهج ص21.

(5)انظر سيبويه 88/4 وما بعدها والتكملة ص167 شرح المفصل لابن يعيش 91/6 وما بعدها، شرح الشافية للرضي 186/1 وما بعدها، التسهيل ص208 وغيرها.

دحرجتنا وأكرامنا وتدهورنا واغدودانا[1].

6- اسم الآلة:

يذكر ابن جني لاسم الآلة ما يشبه التعريف بقوله: «من ذلك قولهم للسلم: مرقاة، فنفس اللفظ يد ل على الحدث الذي هو الرقي، وكسر الميم يدل على أنها مما ينقل ويعتمل عليه وبه»[2]، أي أن اسم الآلة: اسم مشتق يدل على الأداة التي يعمل عليها أو بها الحدث، وسيبويه لم يذكر لإسم الآلة تعريفًا، وهو لا يسميها(اسم الآلة) بل يسميها كما قال في بابها «باب ما عالجت به»[3]، وكذلك أبو علي الفارسي الذي لم يذكرها في كتابيه (الإيضاح) ولا (التكملة)[4]، ولَعل الزمخشري في (المفصّل) قد تأثر بتعريف ابن جني مختلطًا بتعريف سيبويه، فهو يعرف اسم الآلة بقوله: «هو اسم ما يعالج به وينقل»[5]، وابن الحاجب لا يذكر لاسم الآلة تعريفًا والرضي يذكر له ما يشبه التعريف بطريق التمثيل، فيذكر أن المحْلَب ليس موضع الحلب«بل هو آلة يحصل بها الحلب»[6].

ويذكر ابن جني لاسم الآلة أوزانًا ثلاثة هي:

1- مِفْعَل، وهو يمثل له بنحو: مئْزَر ومنْجَل، ومِعْوَل، ومِجْوَل.

2- مِفْعَال، ولم يذكر له أبو الفتح أمثلة.

3- مفْعَلة، وهو يمثل لها بنحو: مرْقاة، وبنحو: مطْرَقة، ومِرْوَحة، ومسْوَرة، ويذكر ابن جني أن الوزنين: الأول والثالث مقصوران من الوزن الثاني (مِفْعَال)[7]، ولم يزد على الأوزان الثلاثة إلا ابن مالك في (التسهيل) حيث يضيف وزن(فعال) دون أن يذكر له مثالًا[8]، ولعله يقصد نحو: خياط ولجام.

---

(1)انظر الخصائص 1/366-367.

(2) الخصائص 3/100.

(3) سيبويه 4/94.

(4) انظر (الإيضاح) له و(التكملة) كلها.

(5) شرح المفصل لابن يعيش 6/111.

(6) شرح الشافية للرضي 1/186.

(7) انظر الخصائص 3/100-101.

(8) انظر التسهيل ص 209.

(7) اسم التفضيل:

معنى التفضيل:

يعرف أبو الفتح التفضيل مبينًا علاقة المفضل بالمفضّل منه، فيذكر أن التفضيل بين شيئين «معناه أنهما قد اشتركا في الصفة وزاد أحدهما على الآخر فيها»[1].

ثم هو يوضح ذلك، فلا يجيز أن يقال: العسل أحلى من الخل، لأنهما لم يشتركا في صفة الحلاوة، وإنما ينبغي أن يقال: العسل أحلى من التمر، لأنهما اشتركا في الحلاوة وزاد العسل على التمر فيها»[2].

وعلى الرغم من أن تعريفه أقرب إلى اللغة منه إلى الاصطلاح، وأنه كان ينبغي أن يربط هذا التعريف اللغوي بالمفهوم الاصطلاحي بأن يُقال -على سبيل المثال- التفضيل: صفة تكون على وزن أفْعَل تدل على أن شيئين اشتركا في الصفة وزاد أحدهما على الآخر فيها، على الرغم من ذلك فإن تعريف ابن جني هو أوضح التعريفات-إن لم يكن أسبقها- وفي إطاره دار تعريف من عَرَّفه من اللاحقين له.

فسيبويه يذكر معنى التفضيل وعلاقته بالتعجب فيقول:«ويتم في قولك: ما أقوله وما أبيعه، لأن معناه معنى أفْعَل منك وأفْعَل الناس، لأنك تفضله على من لم يجاز أن لزمه قائل وبائع كما فضلت الأول على غيره وعلى الناس»[3]، ولا يستطيع أحد أن يزعم أن في هذا تعريفًا، وإنما المستطاع أن يقال أن معنى التعجب ويماثله التفضيل أن يشترك شيئان في صفة-القول أو البيع كما في عبارته- وأن أحد الطرفين قد زاد على الآخر فيها، وهذا المعنى المستخاص من عبارة سيبويه، هو ما ذكره ابن جني في عبارة واضحة لا يلحقها الغموض ولا يعوزها التفسير، ولم أجد عند المبرد تعريفًا للتفضيل، ويجعله أبو على الفارسي تاليًا للتعجب- كما صنع سيبويه ولم يذكر له تعريفًا[4]، وكذا أغفل الزمخشري وابن يعيش ذكر تعريف للتفضيل[5]، فهو يقول: «اسم التفضيل: ما

(1) المنصف1/319.

(2) المنصف 1/319.

(3) سيبويه 4/350.

(4) الإيضاح ص29.

(5) انظر شرح المفضل لابن يعيش 6/91.

اشتق من فعل لموصوف بزيادة على غيره وهو أفعل»[1] وأخذ عليه الرضي أنه لم يقيد الزيادة بأنها في صفة واحدة، ومن الواضح أن ما يذكره ابن الحاجب وما أكمله الرضي إنما يدور -كما أسلفت- في إطارعبارة ابن جنِّي، وإنْ زاد عليهما أسماه الباحث بالمفهوم الاصطلاحي لاسم التفضيل،ولم يذكر ابن مالك أو شرح كتبه تعريفًا لاسم التفضيل، وإنما دلفوا إلى ذكر صوغه وصور استعماله[2]، وكذا عاد بعض المحدثين والكتب المدرسية التي بين أيدي تلاميذنا إلى عبارة ابن جني[3].

صوغه:

يذكر ابن جني بعض شروط صوغ اسم التفضيل- في ثنايا حديثه عن التعجب- ولكنه لا يحيط بكل الشروط، فقد ذكر منها:

1- أن يكون الفعل ثلاثيًا، وهذا الشرط يتضمن شرطًا آخر.

2- وهو أن يكون مما له فعل.

3-ألا يكون الوصف دالا على لون أو عيب ظاهر[4].

يغفل ابن جني بقية الشروط التي يذكرها بعض سابقيه ولا حقيه[5]، وقد ذكر سيبويه أنه سمع مجيء اسم التفضيل مما ليس فعلاً نحو: أحنك الشاتين، وأبل الناس كأنهم قالوا: حنك، وأبل[6]، وهو أيضًا يجيز أن يصاغ مما كان على وزن أفعل-أي الثلاثي المزيد بهمزة في أوله- ويشارك التفضيل في ذلك التعجب نحو: هو أعطاهم للدينار وأولاهم بالخير[7]، وقد أجاز الأخفش والمبرد صوغ اسم التفضيل من الفعل

---

(1) شرح الرضي على الكافية 212/2.

(2) انظر التسهيل ص133، أوضح المسالك ص171، شرح الأشموني 43/3، البهجة المرضية للسيوطي ص90 وغيرها.

(3) انظر شذا العرف ص79، التبيان في تصريف الأسماء 80/1 (القواعد الأساسية في النحو والصرف لتلاميذ المرحلة الثانوية) ليوسف الحمادي وآخرين ص 214.

(4) انظر اللمع ص219-221.

(5) انظر سيبويه 97/4-100، وشرح الرضي على كافية 212/2، والتسهيل ص131، 133 وأوضح المسالك ص 167، 171 وغيرها.

(6) انظر سيبويه 100/4.

(7) انظر شرح الرضي على الكافية 213/2.

الثلاثي المزيد فيه دون التقيد بما ذكره سيبويه[1]، والحق أن تعبير سيبويه في الشرط الثالث ألا يكون دالًا على لون أو خلقه يفضل تعبير غيره ممن عبر بألا يكون دالًا على لون أو عيب ظاهر؛لأن في قوله(خلقه) شمول للعيوب وللحلي، ولأن فيه إخراجًا للعيوب غير الخلقية الظاهرة كالحمق ونحو إذ يجوز أن يتعجب منها أو يفضل فيها، والحق-أيضًا- أن شروط اسم التفضيل لم تكتمل عند أحد كما اكتملت في شرح الرضي على كافية ابن الحاجب[2] وقد ذكر ابن جني كيفية التفضيل مما فقدت شروطه، نحو هو أشد حمرة منك، وهو أقبح حولا منك، وكذا من غير الثلاثي، وهو يذكر ذلك في (باب التعجب)[3].

ويشير ابن جني إلى بعض استعمالات اسم التفضيل في أثناء رده على أبي عثمان الجاحظ، فقد حكي عن الجاحظ أنه استنكر من النحاة أن يقولوا: أن أفعل الذي مؤنثه فعلى يعني اسم التفضيل لا يجتمع فيه التعريف بالألف واللام والجر بمن، وأنه إما بالألف واللام فتقول: الأفضل، وأما بمن فتقول: أفضل منك، وكذا الأحسن، وأحسن من جعفر، بينما يقول الأعشى:

ولست بالأكثر منهم حصى وإنـــما العـــزة للكـــاثر[4]

فيترحم ابن جني على الجاحظ، ويذكر أنه لو علم حقيقة (من) في البيت لترك القول في مثل هذا إلى غيره مما يعلو فيه قوله، ويعون له لسداده فيه خصمه، ثم يذكر أن (من) في بيت الأعشى ليست التي تأتي للمفاضلة، وإنما هي كالتي في قولك: أنت من الناس حر، وهذا الفرس من الخيل كريم، فكأن الأعشى قال: لست من بينهم بالكثير الحصى وليست فيهم بالأكثر حصى[5].

وقد تابع اللاحقون ابن جني في تخريجه لهذا البيت، وإن زاد بعضهم على ما استدل

---

(1) انظر شرح سيبويه المفضل لابن يعيش 6/92-93، شرح الرضي على الكافية 2/213214.

(2) انظر سيبويه 4/97، شرح الكافية 2/212، 213.

(3) انظر شرح الرضي على الكافية 2/212-213.

(4) انظر اللمع ص 219-221.

(5) هو من السريع يعني يحصي: العدد، والشاهد في مجيء اسم التفضيل معرفًا بأل ومجرورًا بمن وقد نبه ابن جني أن من ليست تفضيلية بل تبعيضيه (ديوانه: 106).

به، فقد اكتفى الزمخشري بالقول: «ليست (من) فيه بالتي نحن بصددها، هي نحو من قولك: أنت منهم الفارس الشجاع، أي من بينهم»[1]، وهو تخريج ابن جني ومضمون عبارته.

ويذكر ابن يعيش البيت، مشيرًا إلى تعلق الجاحظ بظاهر، مخرجًا البيت تخريج ابن جني- دون إشارة إلى أنه رد ابن جني على أبي عثمان الجاحظ- وهو يضيف أن المفضل عليه إن كان مجرورًا بمن اقتضى ذلك تفضيل المفضل على المجرور بها، وإن كان اسم التفضيل معرفًا بأل اقتضى تفضيل على المفضل عليه وعلى غيره، وعلى هذا فإنه يرى أن العامل في (منهم) هو (ليس) لا(الأكثر)[2]، وقد نقل الرضي تخريج ابن جني السابق بأن (مِنْ) ليست للتفضيل بل هي للتبعيض، أو على أنّ اللام يعني أل زائدة ومن للتفضيل، أو على تقدير أفعل آخر عاريًا من اللام فيتعلق به (مِنْ) أي لست بالأكثر أكثر منهم حصى[3]، وقد اكتفى بعض الصرفيين بالتخريجين الأخيرين لخفتهما[4]، وإنْ حرص بعضهم على إيراد التخريج الأول-وهو تخريج ابن جني- معهما[5].

8- فعل التعجب:

لم أجد لفعل التعجب مكانًا أصلح من هذا، فهو من المشتقات، وإن كانت هي أسماء، وهو فعل، وأيضًا للعلاقة الوثيقة بينه وبين اسم التفضيل، وقد أشار إليها ابن جني، ومن قبله سيبويه والفارسي ومن بعده الزمخشري وابن يعيش والرضي[6]، وهي تدور-كما يذكر ابن يعيش- حول اتفاقهما لفظًا وتقاربهما معني، أما اللفظ فإن كلاً منهما يتكون من همزة زائدة يليها ثلاثة أصول اتفق فيها وزنهما، وأما المعنى فلأن كلا منهما تفضيل ومبالغة[7].

---

(1) انظر الخصائص 1/185-186.

(2) انظر شرح المفضل لابن يعيش 6/103.

(3) انظر شرح الرضي على الكافية 2/215.

(4) انظر أوضح المسالك ص173.

(5) انظر شرح التصريح لخالد الأزهري 2/104، شرح شواهد الأشموني للعيني 3/47.

(6) انظر سيبويه 4/350، الإيضاح للفارسي ص 21، انظر المنصف 1/219، اللمع ص 220-221، شرح المفصل لابن يعيش 6/91، شرح الرضي على الكافية 2/307.

(7) انظر شرح المفصل 6/91.

وابن جني لم يذكر تعريفًا للتعجب، وهو في ذلك كسيبويه والفارسي من سابقيه[1] وكالزمخشري وابن يعيش وابن الحاجب من لاحقيه[2]، ويعرفه الرضي-في شرحه على الكافية- بأنه: «انفعال يعرض للنفس عند الشعور بأمر يخفي سببه»[3]، وهو تعريف لغوي للفظ(التعجب) وليس تعريفًا اصطلاحيًا يدور حول (فعل التعجب) القياسي بصيغته، أو (أسلوب التعجب) كله، وقد نقل بعض المحدثين تعريف الرضي هذا[4].

صيغتا التعجب:

يقتصر ابن جني على ذكر صيغتي التعجب القياسيتين، فيذكر أن لفظ التعجب يأتي في الكلام على ضربين: أحدهما: ما أفعله، والآخر: أفعل به، فمثال الأول ما أحسن زيدًا، وما أجمل بكرًا، وتقديره: شيء أحسن زيدًا، أي صار ذا حسن، وهو يذكر أن الفعل في (أفعل به) لفظه لفظ الأمر ومعناه الخبر-يعني المضي- وهو يستدل على ذلك بأنك حين تخاطب به المثنى والجمع لا يتغير فتقول: يا زيدان أحسن بعمرو، ويا زيدون أحسن بعمرو[5]، وهو يصف قول مَن قال أنه أمر في اللفظ والمعنى بأن ذلك تعسُّف وتخليط وعدول عن الصواب[6].

هذا ولكن ابن جني يغفل ذكر صيغ التعجب السماعية وقد ذكرها غيره[7].

صوغه:

والكلام في شروط صوغه هو نفسه ما ذكر في(اسم التفضيل)، وهي الشروط الثلاثة التي ذكرها هناك، وأنه يجيز أن نتعجب-يعني بفعل مساعد- مما كان غير ثلاثي أو دالًا على لون أو عيب ظاهري، فتقول: ما أشد حمرته، وأقبح بحوله[8]، ولكنه لا

---

(1) انظر سيبويه 350/4، والإيضاح للفارسي ص 20-21.

(2) انظر شرح المفصل 91/6 وما بعدها، شرح الرضي على الكافية 307/2.

(3) شرح الرضي على الكافية 307/2.

(4) انظر شذا العرف ص 83.

(5) انظر اللمع ص 217-219.

(6) انظر المنصف 316/1-317.

(7) انظر سيبويه 237/2، 293، شرح الرضي على الكافية307/2.

(8) انظر اللمع ص 219-221.

يذكر ما ذكره الرضي من أنه يشترط في التعجب شرط ليس في التفضيل، وهو أنه لا يبني إلا مما وقع في الماضي واستمر، فيقال: أنا أضرب منك غدا، ولا يقال في ذلك تعجب؛إذ لا يتعجب من الحال التي لم تتكامل بعد، والمستقبل الذي لم يدخل بعد في الوجود والماضي الذي لم يستمر[1]، ولكن ابن جني في موضع آخر يذكر أن الفعل الثلاثي الذي يصاغ منه التعجب قد يكون على فَعل أو فُعِل ولكن الوزنين اللأولين يحولان إلى فعُل لتكون له صفة التمكن (والتقدم)[2]، وهذه اللفظة-أعني لفظة التقدم- تجعل الباحث يرجع أن الرضي قد أخذا فكرته- في ضرورة تقدم الفعل ووقوعه في الماضي المستمر - من ابن جني، وقد أشار الرضي أيضًا إلى ضرورة جعل الفعل على فَعُل دون أن يربط بين ذلك وبين أن هذه الصيغة -أعني صيغة فَعُل- تجعل الصيغة في الفعل متمكنة ومتقدمة[3]، وقد ذكرها سيبويه أيضًا دون ذكر هذا الربط[4].

ويؤكّد ابن جنّي أن (أفْعَل) في التعجب إنما هو فعْل كما سبق، وأما ما يدعيه بعض من أنه اسم بدليل تصغيره، كما في قول الشاعر:

يا ما أميلح غزلانَا شدنَّ لنا[5]

فيرد ابن جني بأن تصغير (أفعل) لا يعني أنه اسم، وإنما تصغيره قد حدث لمشابهته للأسماء، وهو يذكر تعليل هذه المشابهة، ففعل التعجب لا يتصرف كما أن الأسماء كذلك، وترتيب على ذلك أنه صحح، ولم يعلل، فيقال: ما أقومه، بخلاف غيره من الأفعال، إذْ يقال: أقوم زيد عمرا، ومن هنا لحقه التحقير دون بقية الأفعال[6]، وسيبويه يذكر تحقير فعْل التعجب مع بقائه على فعليته وكذا المازني ولكنهما لا يذكر ان تعليل ابن جني[7]، ويذكر الرضي في شرحه على الكافية أن الكوفيين عدا الكسائي

(1) انظر شرح الرضي على الكافية 2/307-308.

(2) انظر الخصائص 2/225.

(3) انظر شرح الرضي على الكافية 2/308.

(4)انظر سيبويه 44/100

(5)هو شطر بيت من البسيط وتكملته من هؤليائكن الضال والسمر وهو للعرجي أو كثير عزة، والشاهد في تصغير(أملح) وقداستدل به الكوفيون على أن أفعل التعجب اسم وأجيب بأنه صغر شذوذا.

(6) انظر المنصف 1/316.

(7) انظر سيبويه 3/477478، انظر المنصف (شرح تصريف المازني) 1/315316.

يرون أن (أفْعَل) التعجب اسم وقد أوهمهم هذا ما رأوه من تصغيره[1]، وهو يذكر في شرحه على الشافية أن تصغيرك فعل التعجب نحو: ما أحيسن زيدا، فإنك في الحقيقة صغرت المتعجب منه أي زيدا ولكنك أن صغرته لم يعرف من أي الوجوه جاء تصغيره أمن جهة الحسن أم جهة غيره، فصغرت(أحسن) تصغير التلطف والشفقة ليعلم أ ن تصغير زيد راجع إلى حسنه لا إلى سائر صفاته[2]، وقد جعل ابن هشام والأشموني فعل التعجب مما يصغر من غير المتمكن على غير قياس[3]، ولا يذكر ابن جني دخول كان بين(ما) وفعل التعجب للدلالة على المضي[4].

❊ ❊ ❊ ❊

(1) انظر شرح الكافية للرضي 308/2.
(2) انظر شرح الكافية للرضي 280/1.
(3) انظر أوضح المسالك لابن هشام ص 276، شرح الأشموني على الألفية 174/4.
(4) انظر سيبويه 73/1.

التصغير

أفرد ابن جني للتصغير بابًا خاصًا في كتابه (اللمع) كما ذكر كثيرًا من مسائله في غير موضع من كتبه، وسيكون اعتماد الباحث، في هذا الباب، في المقام الأول على ما أورده أبو الفتح في (اللمع) من المسائل، ليكون ذلك أعون على التعرف على منهج ابن جني في تناوله لهذه المسائل، ثم أضع ما ذكره في غير هذا الكتاب من مسائل في موضعه من هذا العرض.

تعريفه وأغراضه:

لم يذكر أبو الفتح للتصغير تعريفًا جامعًا مانعًا، وإنما أورد في كتابه (التمام في تفسير أشعار هذيل) ما يشبه التعريف، وهو قوله: «التحقير ضرب من الوصف يعرض للاسم»[1]، وهو كما أسلفت ليس تعريفًا كاملاً للتصغير، وهو كذلك لم يذكر أغراض التصغير.

وسيبويه لم يُعَرِّف التصغير ولكنه ذكر بعضًا من أغراضه[2]، وكذا المازني، بل إنه لم يتناول من التصغير إلا بضع ألفاظ متفرقة يذكرها بين مسائل الإعلال[3]، والمبرد كذلك لم يعرفه، ولم يذكر أغراضه برغم أنه وضع له بابا ضم جل مسائله[4]، وكذا الزجاجي[5]، ولا يكاد تعريف أبي على الفارسي يختلف عن تعريف ابن جني السابق فهو يعرفه بقوله: «تصغير الاسم بمنزلة وصفه بالصغير»[6]، ولكنه لا يذكر أغراض التصغير[7]، واللاحقون لابن جني بين للتعريف وذاكر للأغراض[8]، وبين ذاكر لكل

---

(1) التمام في تفسير أشعار هذيل لابن جني ص59.

(2) انظر سيبويه 3/415، 477، 4/4858

(3) انظر المنصف لابن جني 2/83 -88، 100.

(4) المقتضب للمبرد 2/236 -293.

(5) الجمل للزجاجي ص /247.

(6) التكملة لابن على ص 156 -162.

(7) انظر التكملة لأبي على ص156 -162.

(8) انظر الموفور من شرح ابن عصفور، لأبي حيان ق 53، وشرح المفصل.

منهما [1]، وبين تارك لكل منهما[2].

شروط المُصغَّر:

يذكر أبو الفتح للتصغير شروطًا ثلاثة:

أولها: أن يكون المصغَّر اسمًا، ويعلل ابن جني ذلك بأن التصغير في معنى الوصف، إذ أنك حين تقول: هذا رجيل، فأنك تعني: رجل صغير، والأفعال لا توصف، ولذلك لم يجز تحقيرها والعلة في عدم وصفها أن الصفة ذكر الحال الموصوف، والأفعال لا أحوال لها، وكذلك الحروف، ولذلك لم يوصفها، ولم يصغرا[3].

وثانيها: ألا يكون مصغرًا، فما ورد من ذلك يعد تحريفًا[4].

وثالثها: أن يكون معبرًا، فلا يصغر نحوكم وأين وكيف لمضارعتها الحرف[5]، وما جاء مصغرًا من المبنيات فللشبه القوي بينه الاسم[6] ولم يزد السابقون على ابن جني شيئًا على هذه الشروط، بل أن بعضهم أغفل ذكرها كلية، وبعضهم لم يستوف ما ذكره أبو الفتح منها[7]، وكلا الفريقين لم يتتبع ما تتبعه أبو الفتح في تعليله اختصاص التصغير بالاسم وامتناع وصف الأفعال[8]، وقد ذكر بعض اللاحقين هذه الشروط السابقة وأضافوا إليها.

رابعًا: وهو أن يكون المصغر خاليًا مما ينافي معنى التصغير[9]، وأغفلها بعضهم[10].

---

(1) انظر شرح الرضي على الشافية 1/ 189 -192، شرح التصريف على التوضيح 2/317.

(2) التسهيل لابن مالك ص284 -289، أوضح المسالك لابن هشام ص272.

(3) انظر التمام ص207.

(4) انظر المنصف 1/321.

(5) انظر التمام ص58 -59.

(6) انظر المقتضب للمبرد 2/236.

(7) سيبويه 3/478 -481، التكملة لأبي علي الفارسي ص161 -162.

(8) انظر سيبويه 3/478، المقتضب للمبرد 2/236 التكملة ص 156.

(9) التسهيل ص284 شرح 2/317.

(10) انظر أوضح المسالك لابن هشام ص272 وما بعجها.

أوزان التصغير وما تكون له:

يذكر أبو الفتح أوزان التصغير الثلاثية: فعيل، وفعيعل، وفعيعيل[1]، ويصفها بقوله: «أمثلة التحقير المحدودة المفروزة»[2]، والسابقون واللاحقون على الوقوف عندها [3] وأن رجع بعضهم أضافة رابع إليها وهو أفَيْعَال كأجَيْمال في تصغير أجمال[4].

وابن جني يتبع كل وزن منها ما يصغَّر عليه، فيذكر ان وزن (فُعَيْل) يكون لما كان على ثلاثة أحرف نحو كَعْب وكُعَيْب، ووزن فُعَيْعيل لما كان على خمسة أحرف رابعها ألف أو ياء أو واو زوائد كمفتاح ومُفَيتيح ومنديل ومَنُيْديل، وعصفور وعُصيَفْيِر[5].

وهذه الطريقة في -في ذكر الوزن واتباعه ما يكون عليه- اتبعها من قبله سيبويه وحده[6]، ولم يسر على هديها أحد من سابقيه سواه[7]، ومن بعده بعض اللاحقين له[8].

ما لا يكسر ثالثه في التصغير:

يذكر أبو الفتح أن الاسم المصغر إذا كان مختوما بواحد من الأشياء الآتية، فإنك تصغر ما قبلها، ثم تأتي بها بعد فتح ما قبلها، وهي:

1- تاء التأنيث: فتقول في طلحة وفي حَمْزة: حُمَيْزة.

2-ألف التأنيث الممدودة أو المفردة(المقصورة): فتقول في حمراء: حُمَيْراء وفي حالبي: حُبَيْلي.

3-الألف والنون الزائدتان: ويحدد ابن جني أنهما اللتان لا تثبتان في تكسير الكلمة، فتقول في سكران سُكَيْران، لأنك لاتقول في تكسيرها: سكارين، بخلاف

---

(1) انظر اللمع ص 291، المبهج ص 50.

(2) المبهج ص50.

(3) سيبويه 415/3، المقتضب للمبرد236/2، التكملة للفارسي ص156، شرح الشافية للرضي 189/1 وما بعدها، التسهيل لابن مالك ص 284، الموفور من شرح ابن عصفور ق 54، البهجة المرضية للسيوطي ص 134.

(4) انظر هامش سيبويه 415/3، شرح المفصل لابن يعيش 116/5.

(5) اللمع ص 291.

(6) انظر سيبويه 415/3-416.

(7) انظر المقتضب 236/2 والتكملة للفارسي ص 156.

(8) انظر شرح المفصل لابن يعيش 115/5 -116، أوضح المسالك لابن هشام ص272-274.

سرحان، فإنك تقول فيه سُرَيْحِين بالكسر؛لأنك تقول في تكسيره: سَراحين[1]، وقد أغفل ابن جني- مما يفتح ما قبله من التصغير عجز المركب المزجي كبُعَيْلَبَك، وما جمع على أفْعَال نحو أجَيْمَال[2].

تصغير ما ثانيه حرف لين:

يذكر أبو الفتح أن الثلاثي مما عينه واو أو ياء تظهر واوه أو ياؤه في التصغير، فتقول في جوزة: جَويزة، وفي بيضة: بُيَيْضَةَ، وإن كانت الياء منقلبة عن واو رددتها التحقير إلى أصلها فتقول في ريح وديمة: رُوَيْحَة، ودُوَيْمَة، إلا أن يخشى اللبس فلا ترد، نحو: فتصغيره على عُيَيْد، وتجمعُه على أعياد، والقياس فيه، عويد وأعواد، لأنه من عاد يعود[3]، ولكنه يغفل ذكر ما ترد ياؤه المنقلبة إلى أصلها الواو نحو موقن وموسر فتقول: مُيَيْقِن ومُيَيْسِر، وما ترد فيه الياء إلى أصلها من الحروف الصحيحة، كردها إلى الراء في قيراط: وَقُرَيْرِيْط، وإلى النون في دينار ودُنَيْنِير[4].

أما ما كانت عينه ألفًا فأنها ترد إلى أصلها الواو أو الياء، فالواو كقولك في تصغير ما: مُوَيَلْ، وفي حال: حُوَيَلْ، والياء كقولك في تصغير عاب: عُيَيْب وناب: نُيَيْب، فإن كانت الألف مجهولة الأصل حملتها على الواو، لكثرة الواو هنا، فتقول في صاب: صُوَيَبْ، في آءة: أوَيَأْة[5]، ويذكر أن لك فيما كانت عينه ياء أصلية أو منقلبة ألفا أن تكسر أوله في التصغير بدلًا من ضمه، فلك أن تقول في عاب: عييْب، وفي تصغير قائم وصائغ: قُويْئم وصُوَيْئِغ[6].

وسيبويه يجعل تصغير عيد على عُيَيْد للزوم هذا البدل[7]، ولم يقل بخوف اللبس

---

(1) انظر اللمع ص 291-292.

(2) انظر سيبويه 418/3 -475، شرح المفصل 116/5 الموفور من شرح ابن عصفور ق54، وشرح الشافية 89/1 وما بعدها، التسهيل لابن مالك ص284.

(3) انظر اللمع ص 293.

(4) انظر سيبويه 459/3-461.

(5) الصاب:عصارة الصبر وقيل هو شجر مر، الآءة: شجر تأكله الأنعام كثيرًا. انظر (اللسان) في المادتين.

(6) انظر المنصف 155/3.

(7) سيبويه 458/3.

الذي ذكره ابن جني، ولم يتعرض له المبرد ولا الزجاجي، ولا الفارسي من السابقين[1]، ويعلل ابن الحاجب بقاء الياء بالحمل على التكسير[2] وتابعه السيوطي، ولكن الرضي يذكر علة ابن جني بخوف اللبس ومعه الأزهري والأشموني والصبان[3].

تصغير ما ثالثه واو:

يذكر ابن جني أن هذه الواو إن وقعت لامًا في نحو: عُرْوَة وقَشْوَة، فإنها تقلب في التصغير ياء، فتقول فيها، عُرَيَّة، وقُشَيَّة[4].

وإن كانت الواو عينًا متحركة في(أفْعَل) ووقعت قبلها ياء التصغير، فإنك تقلبها ياء، فتقول في أسود وأحوال: أسَيّد وأحَيّل، والأصل: أسيْوِدَ وأحَيْول، فلما اجتمعت الياء والواو وسبقت الأولى بالسكون قلبت الواو ياء وأدغمت في الياء قبلها، ويجيز ابن جني على قلة الإظهار، فتقول فيها: أسيْوِد وأحَيْول، حملاً للتحقير على التكسير في قولك: أساود وأحاول[5]، والإعلال فيه أقوى، والإظهار له وجه لصحة الواو في الواحد وظهورها في الجمع[6].

ويلحق ابن جني بهذا–وإن لم يكن عينًا– الواو الزائدة المتحركة في جواز الأمرين السابقين، فتقول في جَدْولَ وقَسْور: جَدَيُول وقُسَيْور، لقولك في الجمع: جداول وقساور، وجُدَيَّل وقسيَّر وهو الوجه الجديد[7].

فإن كانت الواو ساكنة وقبلها ضمة قلبتها ياء لضعفها، فتقول في عَجُوز وعَمُود: عُجَيَّز وعُمَيَّد[8]، وقد علّل ابن جني ضرورة الإعلال في هذا ونحوه بأن الإظهار في نحو أسود وجدول إنما كان الحركة الواو في الواحد وظهورها في الجمع، أما عجوز

---

(1) انظر المقتضب للمبرد 2/ 281، الجمل الزجاجي ص248، التكملة للفارسي ص157.

(2) شرح الشافية 1/ 205، البهجة المرضية للسيوطي ص 134.

(3) شرح الشافية 1/ 112، شرح التصريح 2/ 222، شرح الأشموني 4/ 166، حاشية الصبان 4/ 166.

(4) انظر اللمع ص296، التمام ص187.

(5) انظر اللمع ص294-295.

(6) انظر الخصائص 3/ 84.

(7) النظر اللمع ص295.

(8) انظر اللمع ص296.

ونحوه فلا حَظّ لواوه في الحركة في الواحد، ولا تظهر عند الجمع، فإنك تقول: عجائز لا عجاوز[1] وما ذكره ابن جني هنا سبقه إليه سيبويه[2]، وكذا المبرد، وإن كان لم يذكر علة سيبويه- التي نقلها ابن جني لقلب واو عجوز وعمود[3]، ويذكر أبو علي ما سبق ولكنه يغفل ما ثالثه واو متحركة في أفْعَل كأسود وأحول[4]، ويرد الرضي حجة مَن أجاز إظهار الواو في أسيود وجديول على أنه حمل على إظهارها في الجمل- بأن ذلك لو كان جائزًا إظهارها في مقام ومقال ولقيل: مُقَيْوم ومقُيْوِل إذْ إنها ظهرت في الجمع فقيل: مقاوم ومقاول[5].

تصغير الاسم المقصور:

يذكر أبو الفتح من تصغير المقصور قولهم: حجَيّ: فيما كانت ألفه ثالثه- فإن يصغر على حُجَيَّ، وأن أطلقته على مؤنث قلت: حُجَيَّة[6] بقلب ألفه رابعه للتأنيث- فتقول فيها: حُبَيْلي وسعُيَدْي[7]، ببقاء الألف دون قلب أو حذف[8]، وإن كانت لغير تأنيث تقلب ياء نحو أحْوَيفيقول أحِيّبحذف الياء الأخيرة، وهو يذكر -في موضع آخر- ما كانت ألفه خامسة نحو حبنطي ودلنطي، وأنك تقول فيها: حُبَيْط ودلَيْنِيظ أو حبيط ودليط[9]، أي بحذف ألفه كما سيجيء ولا يذكر ابن جني ما ذكره غيره من تصغير المقصور المذكر، مما ليست عينه واوا كأعمى ومَهْلَيَ[10]، وما ألفه سادسة أو سابعة[11].

---

(1) انظر الخصائص 3/84-85.

(2) سيبويه 3/486 - 470.

(3) انظر: المقتضب للمبرد 2/281- 283.

(4) انظر التكملة لأبي علي الفارسي ص 157.

(5) انظر: شرح شافية ابن الحاجب للرضي 1/230.

(6) انظر: المبهج لابن جني ص 53.

(7) انظر: اللمع ص 292.

(8) انظر: المبهج ص 34، والتمام ص 187.

(9) انظر اللمع ص 299.

(10) سيبويه 3/472.

(11) انظر أوضح المسالك لابن هشام ص 275، وشرح التصريح 2/320-321، شرح الأشموني

تصغير المنقوص:

يمثل له ابن جني بلفظ(غاو)-كقاض مِن الغواية- وهو يذكر أن تصغيره يكون غُويَ، ويجوز أن تلحقه تاء التأنيث فتقول: غوية، وإنما جاز لحاق التاء له وإن كان رباعيًا، لأنه بعد حذف لامه صار ثلاثيًا، فلحقته التاء كما تلحق الثلاثي عند تصغيره[1] وسيبويه يجيز في غاو: غويَّ وغَوْيوٍ فيمن قال: أَسَيْود، لأنها كانت تستثقل لوقوعها بعد كسرة في غير المعتل، فإذا وقعت بعد كسرة في ياء، وقبل تلك الياء ياء التحقير ازدادوا لها ثقلاً فحذفوها[2]، وقد ذكره بعض اللاحقين لابن جني[3].

تصغير ما آخره ياء مشددة:

يذكر ابن جني لهذا النوع ضربين: الأول: ما وقعت فيه الياء المشددة بعد حرف واحد، نحو حي فتقول في تصغيره: حُيَيْ[4]، أي حذف، والثاني: ما وقعت فيه الياء المشددة بعد حرفين نحو: أبي، وتصغيره يكون: أبَيّ، وأصله: أبَيْى، بثلاث ياءات: الوسطي منها مكسرة مثل كسرة الياء الثانية من ظريف تصغير ظريف، فحذفت تلك الياء الثانية المكسورة، إلا عند أبي عمرو[5]، وما ذكره أبو الفتح هنا من حذف الياء الثانية مخالف لما ذكره قبل من أن الحذف عند اجتماع الياءات إنما يكون للأخيرة، وأن الأخفش حكي أن قوما يحذفون من هذه الياءات الثلاث الوسطي[6] وسيبويه يحذف الأخيرة ويتابعه عليه جميعهم[7].

تصغير ماآخره همزة:

يذكر أبو الفتح أن الاسم المنتهي بهمزة على أربعة أضرب: أصلي الهمزة، وما همزته

.160/4

(1) انظر المبهج لابن جني ص46.

(2) انظر سيبويه 471/3.

(3) انظر شرح الشافية للرضي 234/1.

(4) انظر المنصف 129/3.

(5) انظر المبهج ص34.

(6) انظر التمام ص187.

(7) انظر سيبويه 471/3، والمقتضب للمبرد 260/2- 268، التكملة لأبي على الفارسي ص158، شرح الرضي على الشافية 23/1.

زائدة للتأنيث، وما همزة زائدة للإلحاق، وما همزة منقلبة عن أصل، فما كانت همزة أصلية- أو زائدة للتأنيث، فإنها تبقى بعد التصغير فتقول في سلاء وخلاء- مما همزته أصلية سكيَّيء وخُلَيَّيء، سُلَيّيء، وتقول في صحراء وحمراء-مما همزته زائدة للتأنيث- حُمَيْراء وصُحَيْراء[1].

وما كانت همزته زائدة للإلحاق أو منقلبة عن أصل فإنها تقلب ياء، فتقول في علياء -مِن الأول- عليْيّ[2]، وفي قضاء وكساء- من الثاني- قضي وكسيّ[3]، وهو ما ذكره سيبويه[4]، ولا يذكر المبرد ما همزته أصلية أو منقلبة عن أصل، ولكنه يذكر علة بقاء همزة التأنيث وهي أن الآخر متحرك لإجراء التقى التأنيث مجرى الهاء[5]، ولا يذكر الفارسي الهمزة المنقلبة عن أصل[6]، ولا يضيف الرضي إلا بعض التفاصيل عن الهمزة المنقلبة عن أصل[7].

تصغير ما زاد على أربعة أحرف:

قصدت من هذا العنوان أن يشمل الثلاثي المزيد بحرفين أو ثلاثة، والرباعي المزيد والخماسي: مجرده ومزيده، فإن كان الاسم خماسيًا مجردا فإنك حين تريد تصغيره تحذف حرفه الأخير، لتناهي مثال التصغير دونه، فكما تحذفه في التكسير فتقول في سفرجل وفرزدق: سفارج وفرازد، فإنك تقول فيهما في التصغي: سفيرج وفريزد[8]، فإن كان الاسم رباعيًا مزيدًا بحرف، ولم يكن الزائد حرف لين رابعًا حذفت هذا الزائد فتقول في مُدَحْرِج وجَحَنْفَلَ وفَدْوكس[9]: دُحَيْرِج وجُحَيفل وفدْيكس، حملاً على لين رابعًا لم يحذف فإن كان ياء بقيت، وإن كان واوًا أو ألفًا قلبت ياء لانكسار ما قبلها، فتقول في

(1) انظر الخصائص 353/1، 26/2، واللمع ص292.
(2) انظر الخصائص 26/2.
(3) انظر الخصائص 353/1، التمام 111 والمنصف 87/2.
(4) انظر سيبويه 420/3، 421، 427.
(5) انظر المقتضب للمبرد 260/2- 261، 268.
(6) انظر التكملة ص158.
(7) انظر شرح الرضي على الشافية 23/1.
(8) انظر اللمع ص297.
(9) الجحنفل: الغليظ، الفدوكس: الغليظ الجاف والأسد.

دهليز وجرموق وقرطاس: دهليز، وجريميق، وقريطيس[1] وإن كان الاسم ثلاثيًا مزيدًا بحرفين، وكان الحرفان متساويين في الدلالة فاحذف أيهما تشاء، فتقول في تصغير حبنطى ودلنظي[2] حبيظ ودلينظ بحذف الألف أو حبيط ودليظ بحذف النون، أما إن كانت إحداهما لمعنى والأخر لغير معني، أبقيت التي لمعنى وحذفت الأخرى نحو مقتطع، فإنك تبقي الميم لأفادتها معنى وتحذف التاء فتقول: مقطيع كما تقول في التكسير: مقاطع، ويذكر معه حبارى فيذكر أنك بالخيار، وأن شئت حذفت الأولى فتقول: حبيري، وأن شئت حذفت الأخيرة فقلت: حبير[3]، وكان حق هذا أن يوضع مع حبنطى ودلنظى مما زيادتاه متساويتان.

فإن كان الاسم في زيادتان، متى إحداهما لزمك حذف الأخرى، ومتى حذفت الأخرى لم يلزمك حذف صاحبتها، كقولك: عيطموس، فإنك من اللازم لك أن تحذف التي تأمن مع حذفها حذف صاحبتها، كقول عيطموس، فإنك تحذف الياء والواو، إذ إنك لو حذفت الواو للزمك حذف الياء وليس العكس[4].

ويشير ابن جني في (الخصائص) إلى ثلاثي المزيد بثلاثة أحرف، ولأحدهما فضل على صاحبيه، وذلك نحو مُقْعَنسس، فحين تصغيره تبقي الميم، وتحذف النون وإحدى السينين، فتقول: مُقَعْيس، وفاقًا لرأي سيبويه[5]، وخلافًا للمبرد الذي يرى حذف الميم والنون فتقول: قُعَيْسس[6]، وهو يعلل ذلك بأن السين ملحقة فهي كالأصل والميم غير ملحقة فتحذف[7]، وقد رد عليه أبو على بأن الميم لمعنى الفاعلة[8].

ويذكر أبو الفتح أنه يجوز لك في كل ما حذفت منه حرفا أن تعوض من هذا

---

(1) انظر اللمع ص297299.

(2) الدلنظي: السمين وقيل الصلب الشديد.

(3) انظر اللمع ص 297.

(4) انظر اللمع ص 300، المقتضب للمبرد 2/302.

(5) انظر سيبويه 3/429.

(6) انظر الخصائص 2/478.

(7) انظر المقتضب للمبرد 2/253-254.

(8) انظر التكملة ص 161.

الحرف ياء قبل الطرف، فتقول في مُغَتسل، مُغَيْسل دون عوض ومُغَيْسيل-بالتعويض- وفي حَبَنْطَي: حُبَيْطي بحذف النون مع العوض، وحبيينيط بحذف الألف مع العوض، كما تقول في تكسيرها: حباط وحبانط بلال عوض، وحباطي وحبانيط بالتعويض[1].

ويحق لابن جنِّي أن نذكر له أنه-بحسه المرهف ولطف إدراكه- يرأن الكلمة التي يحذف منها حرف أو أكثر، تصير بعد الحذف على صورة لا يقبلها كلامهم، وليست موجودة في أمثلتهم، ومن ذلك لفظ(منطلق) فإنك حين تعتزم تصغيره- أوتكسيره- تحذف نونه، فيصير قبل التصغير: مُطَلِق، ومثاله مُفَعل، و هذا ليس من أوزان كلامهم فلا بد من نقله إلى أمثلتهم، فينبغي أن ينقل في التقدير إلى أقرب المثل منه ليقرب المأخوذ ويقل التعسف، فتقدره قد صار بعد حذف نونه إلى مُطْلق، لأنه أقرب إلى مُطَلق من غيره، ثُمَّ ذلك تصغيره-أو تكسره- فتقول: مُطَيْلق، ومطالق- كمكيرم ومكارم[2]، وقد تلقف بعض اللاحقين له هذه اللفتة وذكرها، بعضهم في كتبه دون نسبتها إلى ابن جني، وهو ابن يعيش[3]، وذكرها بعضهم الآخر ونسبها إليه، وهو الأشموني[4].

بين التصغير والتكسير:

يذكر ابن جني أن بين التصغير والتكسير علاقة وثيقة، فكلاهما يحمل على الآخر، ويحدد ابن جني علة ذلك بقوله: «وذلك أن المحقر أشبه بالمكسر من المكسر بالمفرد»[5]، وإن كان أبو الفتح بين أن حمل التصغير على التكسير أكثر وأقوى وذلك أن التكسير أقوى التغييرين[6]، لأن صورة المصغر بعد التصغير- معك، وكل الفرق بين المكبر والمصغر أن أحدهما كبير، والآخر صغير، وليس كذلك الجمع، لأنه رتبة غير رتبه الآحاد، فهو شيء آخر، ولذلك فقد سقطت فيه حرمة الواحد[7].

---

(1) انظر اللمع ص 300-301، الخصائص 302/2.

(2) انظر الخصائص 112/3.

(3) انظر شرح المفصل لابن يعيش 117/5.

(4) انظر شرح الأشموني 159/4.

(5) التنبيه ق 3أ.

(6) انظر المرجع نفسه ق3ب.

(7) انظر الخصائص 354/1، 268/3.

وهو يؤكد تلك العلاقة الوثيقة بين التصغير والتكسير بعقد مقارنة بين صوتيهما فدريهم يجري مجرى دراهم، لأن ثالثة ياء كما أن ثالث الجمع ألف، والياء ساكنة، كما أن الألف ساكنة، وقبل الياء حرف مفتوح كما أن الألف كذلك، وبعد الياء حرف مكسور كما أن ما بعد الألف كذلك[1]، وعلى كثرة تعرض السابقين على ابن جني واللاحقين له لهذا الموضع فإن أحدًا منهم لم يتعمق في تحليله وتعليله تعمق ابن جني[2].

ما لا يحذف من اللفظ عند التصغير:

ذكر أبو الفتح هذه الحالات الآتية في غير موضعها من (باب التصغير) في (اللمع) بل ذكرها في كتابه (الخصائص)في معرض الاستدلال على أن التحقير لا يخرج لاسم عن رتبته الأولي- وهي الإفراد- ولذلك فقد أبقي في المصغر بعض لفظه بخلاف المجموع، فلم تحذف منه هذه الأشياء وهي:

(1)تاء التأنيث.

(2) ألفا التأنيث المقصورة والممدودة.

(3) علامة التثنية والجمع السالم.

(4) ياء النسب[3]، وابن جني لم يكن-في هذا الموضع- في معرض الاستقصاء لكل الحالات، وإنما كان يذكرها تدليلاً على الفارق بين أثر التكسير والتحقير على اللفظ، ولذا فقد ترك مما لا يحذف في هذا الموضع: عجز المركب والألف والنون الزائدتين في آخر الاسم[4].

تصغير ما حذف أحد أصوله:

يذكر أبو الفتح من ذلك نوعين: ما حذفت عينه، وما حذفت لامه، وهو لا يذكرهما حيث يجب أن يكونا في(باب التصغير) الذي وضعه في كتابه(اللمع)، وإنما يذكرهما مفرقين في كتابين آخرين، فهو في (المنصف) يتعرض لما حذفت عينه نحو مذ،

---

(1)انظر المنصف 88/2.

(2) انظر سيبويه 416/3 وما بعدهما، المقتضب للمبرد 237/2، التكملة للفارسي ص 159، شرح المفصل 118/5، التسهيل ص284-286.

(3) انظر الخصائص 227/1.

(4) انظر سيبويه 418/3-476، التكملة للفارسي ص158-159، والتسهيل ص 285.

فيذكر أنك حين تصغيره ترد إليه العين المحذوفة؛لأنه من(منذ) فتقول في تصغيره: مُنَيْذ[1]، أما ما حذفت لامه فيذكر منه في كتابه(المبهج)(أبًا)، ولم يذكر طريقة تصغيره، وإنما ذكر أنه يصغر على: أبي[2] أي أن لامه-الواو- ترد إليه ثم تقلب ياء للياء قبلها، ثم تدغم في الياء فتصير كما قال، وهو في(المنصف)يذكر ما حذفت لامه-وهي حرف التضعيف-تخفيفًا نحو رُبَ وبَخ المخففتين من رُبَّ وبَخَّ فيذكر أنك عند تصغيرهما ترد إليهما حرف التضعيف المحذوفَ فتقول: ربُيَبْ وبُخَيْخٌ، ولكنه لا يذكر ما حذفت لامه وعوض عنها همزة وصل، ولا ما حذفت فاؤه نحو عدة وزنة، ولا علة هذا الرد مما ذكره غيره[3].

تصغير الثنائي وضعًا:

يذكره أبو الفتح في المسألة التاسعة من كتابه(المنصف)، وهو يذكر ما كان منه صحيحًا وما كان معتلاً، فمن الصحيح تصغيرك (إن) الشرطية (وكمْ)و(منْ)و(منْ): أني وكُمي ومُنَيّ، فتزيد حرفًا من حروف اللين حملاً على الأكثر، لأن الأَشهر مَن أمر هذه الألفاظ الناقصة أن يكون المحذوف حرف لين، وهذه لا أصل لها فترد إليه[4]، فإن كان الحرف معتلاً نحو كَيْ وأيْ فإنك تقول فيه: أُيَيّ وكُيَيّ، إذ إنك زدت على الياء ياء أخر ليكتمل الاسم- ويصير على مثال التصغير ويجري مجرى مضاعف الياء، وكذا تقول في لَوْ: لَوّ فتزيد على الواو واوًا مثلها قبل التصغير[5]، وقد ذكر سيبويه هذا كله وذكره- مما أغفله ابن جني- علة زيادة الحرف وهو عدم وجود دليل على ما نقص من الكلمة، وأنك زدت الياء كأكثر ما يكون عليه هذا الباب كابن واسْم ويد[6]، وقد أغفل بعض السابقين على ابن جني ذكر هذا الموضع[7]، وإن ذكره بعض اللاحقين[8].

---

(1)انظر المبهج ص34

(2)انظر المنصف 129/3.

(3) انظر سيبويه 449/3-452، المقتضب للمبرد 269/2، التكملة للفارسي ص158-159 شرح المفصل 118/5-119، التسهيل ص 285.

(4) انظر المنصف 125/3-129.

(5) انظر المرجع السابق 129/3-130.

(6) انظر سيبويه 254/3.

(7) انظر المقتضب للمبرد 236/2-293، التكملة للفارسي ص256-162.

(8) انظر التسهيل ص 285، أوضح المسالك ص 275.

تصغير ما يدل على الجمع:

يذكر ابن جني أن جمع التكسير إن كان للقلّة فإن تصغيره يكون على لفظه، فتقول في تصغير أكلب: أكَيْلِب[1]، وإن كان للكثرة فلا يجوز على لفظه لتنافر الحالين وتدافعهما، إذ إنَّ وجود ياء التصغير يقتضي كونه دليلاً على القلة، وكونه مثالا موضوعًا للكثرة دليل على الكثرة، وهذا يعني أن يكون الشيء الواحد في الوقت الواحد قليلاً كثيرًا، وهذا ما لا يجوز لأحد اعتقاده[2]، نعم يجوز لك أن تصغر جمع الكثرة على لفظه أن جعلته علمًا، أما مع دلالته على الجمع، فعندئذ ترده إلى جمع القلة، ثم تصغر جمع القلة، فتقول في تصغير كلاب- جمعًا- أكيلب، فإن لم يكن لجمع الكثرة جمع قلة، رددته إلى واحده ثم صغرت الواحد، ثم تجمعه جمعًا سالمًا، فإن أردت تصغير(قبائل) قلت: قبيَّلات فقد رددته إلى واحده (قَبيلة) لأنه لا جمع قلة له، ثم تصغر المفرد فيصير: قُبَيَّلة[3]، ثم جمعته بالألف والتاء؛لأنه غير عاقل، فإن كان عاقلاً كشعراء مثلا، فإنه بعد تصغيره مفرده، فيصير: شُوَيْعر، تجمعه بالواو والنون فتقول، شُويْعرُون[4].

وما ذكره ابن جني تعليلاً لمنع تصغير جمع الكثرة على لفظة قد ذكر الخليل فكرته وإن لم يمكنها ويحكمها تمكين ابن جني وإحكامه، فالخليل يقول: «لأني إنما أريد تقليل العدد فإذا أرادت أن أقلله وأحقره صرت إلى بناء القلة[5]» ويغفل ابن جني ما ذكره سيبويه من أن تصغير الجمع الذي ليس مفره من لفظة يكون على واحده القياس فنحو عباديد تقول فيه: عُبْيديدون، وعبيديدات[6]، ولم يزد المبرد عما ذكره سيبويه[7]، وكذلك الفارسي الذي يذكر علة منع تصغير جمع الكثرة على لفظة إجمالًا بقوله:

---

(1) انظر المنصف 82/2.

(2) انظر الخصائص 342/1.

(3) هذا على قول يونس أما سيبويه فيقول: قبيئل لأن الألف أولي بالطرح من الهمزة لأن الهمزة كلمة حية كجيم مساجد، انظر سيبويه 439/3.

(4) انظر المنصف 100/2.

(5) سيبويه 490/3.

(6) انظر المنصف 493/3.

(7) المقتضب للمبرد 276/2 وما بعدها.

«لتدافع ذلك»[1]، ولكن بعض اللاحقين على ابن جني نقلوا الفكرة عنه كما فصلها وأحكمها[2].

وأما اسم الجمع فإن أبا الفتح يصرح بأنه يصغر على لفظة، فتقول في تصغير ركب ورجال -وهما اسما جمع بمنزلة رُكاب ورجالة- ما قاله الشاعر:

بنيتــه بعصــيبة مــن ماليــا أخْشَى ركُيَبْا أو رُجيْلاً عاديا[3]

وهو يحكي أن أبا الحسن الأخفش يقول في تصغير ركب: رويكبون، لأن ركبا عنده جمع تكسير لراكب، ويذكر أبو الفتح أن الشاهد السابق يدل على خلاف ما ذهب إليه الأخفش، ويثبت قول سيبويه وهو الصواب[4]، وقد نقل عنه بعض المتأخرين هذا الرأي[5]، ولم يذكر ابن جني-فيما بين أيدينا من كتبه- تصغير المجموع جمعًا سالمًا، وربما جعله متضمنًا في حديثه عن جمع القلة، ولا تصغير اسم الجمع لغير العاقل بالتاء نحو: أبيلة وغنيمة، ولا تصغير اسم الجنس الجمعي[6].

تصغير المؤنث:

يذكر أبو الفتح أن الاسم المؤنث الثلاثي تلحق به عند تصغيره هاء، فتقول في شمس وقدر ودار: شَمْيسَه و قديره ودُوَيرة[7]، وكذلك لو كان الاسم مذكر اسمي به مؤنث كما لو سميت امرأة ببكر لقلت في تصغيره: بُكَيْرة وعُمَيْرة[8]، و إن وردت بعض الألفاظ المؤنثة بلا تاء كقولهم في قَوْس ونَعْل وفَرَس:قُويْس ونُعَيْل وفُرَيْس، والجيد

(1) التكملة لأبي على ص 161.

(2)انظر شرح المفصل 133/5، شرؤح الرضي على الشافية 2677/1.

(3)البيتان من مشطور الرجز وهما لأحيحة بن الجلاح وكان سيد الأوس في الجاهلية، الرجيل تصغير رَجْل بمعني الرجالة والركيب تصغير ركب بمعني الركاب وهو محل الشاهد وعاديًا أي سائرًا في الغداة (اللسان رجل).

(4) انظر المنصف 101/2.

(5) انظر الأشباه والنظائر 170/2.

(6) انظر سيبويه 489/3-496 والمقتضب للمبرد 292/2، التكملة ص 161، شرح الرضي على الشافية 265/1.

(7) انظر اللمع ص 301.

(8) انظر المبهج ص53.

تأنيثها[1]، ومنها كذلك: ذَوْدُ وجَرْبٌ وعَرْس، وهو يعلل ورود ذلك بلال تأنيث في تصغيرها بأنها كثرت في كلامهم فاستخفوا بطرح التاء فتقول في تصغير عَنَاق وعَقْرَب وزَيْنَب: عُنَيْق و عُقَيْرب، وزَيِينْب، وهو يعلل ترك التاء في المؤنث مما كان على أربعة أحرف في كتابه(سر الصناعة) فيذكر أن الحروف الرابعة في نحو عناق وعقرب وزينب شبهت-وإن كن لا مات أصولًا- بهاء التأنيث في طلحة وحمزة، إذ كانت هذه الحروف قد تجاوزت الثلاثة التي هي أول الأصول وأعدلها وأخفها وأعمها تصرفًا، كما تجاوزت الهاء في طلحة وحمزة للثلاثة، فكما أن هاء التأنيث لا يدخل عليها هاء أخري، فكذلك منعوا أن يدخل علي تلك الحروف الرابعة هاء فيقولوا: عُقَيربه وعُنَيقة[2].

وتعليل ابن جني هنا لمنع لحاق التاء للمؤنث الرباعي قد أخذ طرفه من الخليل الذي يعلل منع ذلك باستثقالهم الهاء حين كثر العدد فصارت القاف في عناق بمنزلة الهاء فصارت فعيلة في العدد والزنة[3]، وإن علل بعض اللاحقين لابن جني بغير ذلك وهو أن بناء التصغير قد قصد منه الاختصار فتوخوه ما أمكن، وأيضًا فإن هذه التاء لو لحقته لجاءت في موضع يحذف فيه الأصلي للتصغير[4]، وهو ما يرجحه الباحث لوضوحه.

ويذكر ابن جني أنه وردت ألفاظ من المؤنث الزائد على الثلاثة بالتاء في التصغير كقولهم في تصغير وراء وقدام وأمام: ورئية وقَدَيدمة وأميَّمَة، وهو يستشهد على ذلك بقول القطامي[5].

قُدْيدمِةِ التجريب والحلم أنني أرى غَفَلاتِ العَيْش قبلَ التجاربِ[6]

وهو يذكر علة إلحاقهم التاء في هذه الظروف الثلاثة مع أنها زائدة عن الثلاثة، بأن

---

(1) انظر اللمع ص 301.

(2) انظر سر الصناعة (حرف الهاء).

(3) انظر سيبويه 481/3.

(4) النظر شرح الرضي على الشافية 238/1.

(5) البيت من الطويل، والشاهد: في تصغير قدام على قديدمة بالتاء مع أنه رباعي لئلا يلتبس بالمذكر مع الظروف، انظر المفصل 128/5 والمقتضب 273/2.

(6) انظر اللمعص 303

جميع الظروف مذكرة، وهذه الظروف الثلاثة مؤنثة، ولو أنهم صغروها بطرح الهاء منها لأوهم ذلك أنها مذكرة كسائر الظروف[1].

فإن كان في الاسم المتجاوز ثلاثة أحرف هاء في حال التكبير فإنها تثبت في التصغير فتقول في سفْرجلة وسلْسِلَة: سَفيْرِجة وسُلَيْسلة[2].

وإلحاق التاء للفظ(أمام) مع قدام ووراء، لم يذكره سابقوه[3]، ولم يتابعه فيه إلا بعض المتأخرين عليه[4]، ولم يذكر ابن جني حكم تصغير ظروف المكان الأخرى ولا ظروف الزمان[5]، وقد ذكره غيره.

تصغير المبهمات:

يذكر أبو الفتح أسماء الإشارة والأسماء الموصولة، أما أسماء الإشارة فيذكر أن تصغير ذا: ذَيا، وذهْ: تَيّا، وفي ذلك:ذيا لك[6]، وقد أشار-في كتابه (التمام)-إلي تصغير ألا، وأولاء فتقول: أليّا وأليّاء[7]، ويذكر من الأسماء الموصولة تصغير الذي فتقول: اللذيّا، وفي التي: اللتيَّا[8]، وإن أغفل مثني الذي والتي وجمعهما[9].

وهو يذكر علة جواز تصغير هذه الأسماء، بأن الأصل فيها ألا تصغر لبنائها؛لأن البناء يلحقها بضعف الحرف، بينما التصغير يبقي عليها قوة الاسم، فتنافت الحالان، ولذلك قل الجمع بينهما، ولكن هذه الأسماء-يعني المبهمة- ليس لها أصل في الإعراب، فلما دخلها التصغير-الذي يقوي الاسمية فيها- لم يجذبها إلى تمكن المعرب،

---

(1) انظر المذكر والمؤنث لابن جني ص 202.

(2) انظر المرجع السابق ص 202.

(3) انظر سيبويه 478/3- وما بعدها، المقتضب للمبرد 272/2 وما بعدها، التكملة للفارسي ص 156 وما بعدها.

(4) انظر أوضح المسالك لابن هشام ص 276.

(5) انظر سيبويه 478/3- المقتضب 271/2-275، التكملة ص56-157.

(6) انظر اللمع 303.

(7) انظر التمام لابن جني ص58.

(8) انظر اللمع ص 303.

(9) انظر سيبويه 487/3 وما بعدها، المقتضب 287/2 وما بعدها والتكملة ص 161-162، شرح المفصل 139/5-141، الموفور من شرح ابن عصفور ق 55.

فاحتمل التصغير على الرغم من بنائها كما يحتمل وصفها، فإنك تقول: مررت بهذا العاقل، ومررت بالذي في الدار الظريف والتحقير ضرب من الوصف للاسم[1].

ولا يذكر سيبويه شيئًا عن علة جواز التصغير في هذه الأسماء، وإنما يذكر علة اختلافها عن غيرها في تصغيرها وأن ذلك سببه أن لها نحوًا من الكلام ليس لغيرها[2]، كل ما أومأت إليه، ولفظًا، لأن الاسم منها على حرفين أحدهما حرف لين[3]، ويكتفي الزجاجي بتعليل سيبويه[4]، واللاحقون لابن جني يميلون إلى تعليله[5]، ويغفل ابن جني حكم تصغير غير ذلك من البهمات كمن وما وأيّ، وكم وكيف وأين وغيرها[6]، وإن ذكر تصغيرها إذا سمي بها[7].

تصغير الترخيم:

ذكر ابن جني هذا النوع من التصغير في غير موضع من كتبه، وإن لم ينص عليه في (باب التصغير) الذي عقده في كتابه(اللمع)، فهو يذكر أنك تقول في تصغير عالية وفاطمة على الترخيم عليَّة وفطيمة[8]، ويذكر في موضع آخر أن طاهية يصغر تصغير ترخيم فيصير: طهيَّة[9]، ومنه قول الأعشى:

أتيـت حُرَيْثًـا زائـرًا عـن جنايـةٍ فكان حُرَيْثٌ عن عطائي جامدًا[10]

بتصغير حارث على حريث تصغير ترخيم، وهو يذكر أن تصغير الترخيم لا يقتصر

---

(1) انظر التمام ص 58-59.

(2) انظر سيبويه 487/3.

(3)انظر المقتضب للمبرد 287/2.

(4)انظر الجمل لزجاجي 252.

(5)انظر شرح المفصل لابن يعيش 139/5، وشرح الشافية للرضي 284/1.

(6) انظر سيبويه 489/3، المقتضب 288/2، التكملة ص 161-162، شرح الشافية 284/1 وما بعدها.

(7) انظر ص 162 من هذا البحث.

(8) انظر التمام لابن جني ص 187.

(9)انظر المبهج ص 16.

(10) البيت من الطويل والشاهد فيه تصغير حارث تصغير ترخيم على حريث(انظر همع الهوامع 74/1).

على الأعلام كما ذهب الفراء بل يجوز في غيرها[1].

ومن الواضح أن ابن جني لم يعرف(تصغير الترخيم) كما عرفه غيره من السابقين واللاحقين[2]، ورفض ابن جني اقتصار تصغير الترخيم على الأعلام يسبقه إليه المبرد وأبو على[3]، ويؤكد من بعده بعض اللاحقين[4]، ويذكر بعضهم علة الفراء بأن ما يبقي من علم دليل على ما ألقي منه لشهرته، ويصرح برد البصريين له مستشهدًا بقولهم «عرف حميق جمله»[5].

شواذ التصغير:

يذكر ابن جني بعض شواذ التصغير مما يحفظ ولا يقاس عليه في نهاية الباب الذي عقده للتصغير في كتابه (اللمع)، فمن ذلك قولهم في: عُشَيَّة، عُشَيْشِية[6]، وفي مغرب: مَغَيْرِيان[7] وفي إنسان: أنيسيان[8]، وفي أصيل: أصَيْلان، وأنهم أبدلوا من نونه لامًا، فقالوا: أصَيْلال[9]، ثم يقول في نهاية هذا«فاعرف هذا ولا تقسه»[10].

وهو يحكي في كتابه (المبهج) أن أبا الحسن أو غيره سأل أعرابيًا: كيف تصغر لفظ (حبارى) فقال الأعرابي: حُبْرور[11]، ويعقب ابن جني بأن ذلك تصغير على المعني، وليس على طريقة الصنعة القياسية[12]، ويذكر الصرفيون مِن شواذ التصغير فوق ما ذكره ابن جني منها[13].

---

(1) انظر المبهج ص 45.
(2) انظر سيبويه 476/3، التكملة ص164، شرح المفصل 137/5، التسهيل ص289.
(3) انظر المقتضب للمبرد 293/2، التكملة للفارسي ص 162.
(4) انظر شرح المفصل 137/5، التسهيل ص 289.
(5) انظر شرح الشافية للرضي 283/1-284.
(6) قياسه: عشية كعلية. انظر شرح الشافية السابق 275/1.
(7) قياسه: مغيرب. وانظر المرجع نفسه 276/1.
(8) قياسه: أنيسان كأُخيْراج.انظر المرجع السابق 274/1.
(9) قياسه: أُصَيِّل كظريف .انظر المرجع السابق 277/1.
(10) اللمع لابن جني ص 304.
(11) قياسه: حبير أو حبيري.
(12) انظر المبهج ص 50.
(13) انظر سيبويه 484/3، المقتضب للمبرد 278/2، شرح المفصل 133/5، شرح الشافية 273/1-

هذا وقد أغفل ابن جني -فضلاً عما ذكرناه في موضعه- من موضوعات هذا الباب تصغير ما وقع فيه إبدال مما نحوم فَمْ وماء وشاء، ومما لا يرد نحو قائم وأدؤر وتراث[1] وكذلك تصغير ما وقع فيه قلب مكاني[2]، وما وقع مصغرًا لا مكبر له[3].

* * * *

.278

(1) انظر سيبويه 458/3، شرح المفصل 123/5، شرح الشافية 205/1-217.

(2) انظر سيبويه 465/3-468، شرح الشافية 294/1.

(3) انظر سيبويه 477/3، شرح المفصل 136/5.

النسب

لعل باب النسب من الأبواب التي يكاد ابن جني يوفيها حقها-فيما بين أيدينا من كتبه- فقد خصَّص لها بابًا في كتابه(اللمع) ذكر فيه كثيرًا من جزئيات هذا الموضوع، وهو ما يعتمد الباحث في المقام الأول، ثم يستعين بما ذكره في كتبه الأخرى على استكمال صورة هذا الباب عند ابن جني.

تعريفه:

يذكر ابن جني للنسب ما يمكن اعتباره تعريفًا علميًّا، فهو يقول: «النسبُ إلى كل اسم بزيادة ياء مشدَّدة مكسور ما قبل[1]»، وهو وإن افتقد التعريف العلمي الدقيق فهو أول تعريف يصلنا، فالسابقون له إنما يبتدئون هذا الباب بذكر طريقة النسب، ولم يذكر أحدهم تعريفًا له[2]، وهو ما سار عليه بعض اللاحقين[3]، وإن كان بعض التالين لابن جني يذكرون له تعريفًا أقرب إلى تعريف ابن جني، فيعرفه الزمخشري بقوله عن لمنسوب: «المنسوب الملحق بآخره ياء مشددة ليدل على نسبته إلى مكسور ما قبلها علامة للنسب إليه»[4]، وهو لم يزد تعريف ابن جني إلا إشارته إلى هدف هذه الياء، ويعرفه ابن الحاجب بقوله: «المنسوب الملحق بآخره ياء مشددة ليدل على نسبته إلى المجرد عنها»[5]، ويكاد التعريفان ينطقان بتأثر كل من الزمخشري وابن الحاجب بتعريف ابن جني، ولا غرابة في ذلك فهما من أقرب الصرفيين له عهدًامن غيرها مما يتيح لهما الاطلاع على كتبه ومباحثه.

ولا يذكر ابن جني التغيرات غير اللفظية التي تطرأ على اللفظ بعد النسب، ولا يذكر كذلك ما ينسب إليه من الإباء أو المهن أو القبائل أو البلاد أو غيرها[6].

---

(1) اللمع لابن جني ص 279.

(2) انظر سيبويه 3/ 133 والمقتضب للمبرد 133/3، الجمل للزجاجي ص 253، التكلة للفارسي ص 82.

(3) انظر التسهيل ص 335، أوضح المسالك لابن هشام 277 وشرح التصريح للازهري 327/2.

(4) شرح المفصل 141/5.

(5)شرح الرضي على الشافية 4/2.

(6) انظر سيبويه 3/ 335، المقتضب للمبرد 3/ 133 التكملة للفارسي ص 82- 83، شرح المفصل

وهو يضع للتعريف السابق تطبيقًا عمليًّا بالأمثلة فيذكر أنك تقول في النسب إلى زيد: زَيْدِي، وإلي عمرو: عَمْرِيّ، وإلي محمد:محمديّ[1]، ثم يبدأ عقب ذلك في ذكر التغيرات التي تلحق أنواع الأسماء عند النسب.

النسب إلى الثلاثي المكسور العين:

يذكر أنك تبدل مِن كسرة العين فيه فتحة، وهو يعلل ذلك بأنه هرب من توالي الكسرتين والياءين، وهو يمثِّل لذلك بنَمَرِيّ في نَمِرٍ، وشَقَرِيّ في شَقِيرة فإن جاوز الاسم الثلاثة لم تغير كسرته، بل تبقي فهذا هو القياس، نحو تَغْلبِيّ في النسب إلى تَغْلِب ومَغْرِبيّ في النسب إلى المَغْرِب، وهو يعلّل ذلك بأن الكسرة قد سقط حكمها لغلبة كثرة الحروف لها[2]، ولا يذكر ابن جني بقاء العين إن كانت مضمومة كقولك في سَمر: سَمُرِيّ، ولا يذكر سماع فتح العين في تَغْلب[3]، وإجازة المبرد له فيما كان ساكن الثاني نحو تَغْلِب ويَثْرِب[4].

النسب إلى المقصور:

يذكر أبو الفتح أن المقصور إن كان ثلاثيًا أبدلت ألفه واوًا، وذلك لوقوع ياء النسب بعدها، ومثال ذلك-كما يذكر- قولك في قنا: قَنَوِيّ، وفي رَحَا: رَحَوِيّ، وإن كانت ألفه رابعة، فإمَّا أن تكون مبدلة غير زائدة، وإما أن تكون زائدة؛فإن كانت مبدلة غير زائدة فالوجه قلبها واوًا، فتقول في مَغْزيَ: مغزَويّ، وفي مرمي: مَرمْوِيّ، ويجوز الحذف فتقول فيها: مَغزِيّ ومَرمْيّ[5]، وهو يذكر أن الحذف في المبدلة إنما هو بالحمل على الزائدة[6]، فإن كانت الألف زائدة، فالوجه الحذف، فتقول في سَكْرَى وحُبْلَى: سَكْرَى وحُبْلِيّ، ويجوز البدل فتقول: سَكْرويّ وحُلْبوِيّ[7]، وهو يذكر-في موضع

143/5 وما بعدها.

(1) انظر اللمع ص279.

(2)انظر اللمع ص 279-280.

(3)انظر سيبويه 343/3، شرح الشافية 18/2.

(4) انظر المقتضب للمبرد 133/3 وما بعدها وشرح الرضي على الشافية 19/2.

(5) انظر اللمع ص 280-281.

(6) انظر الخصائص 310/1.

(7)اللمع ص 281.

آخر- أن الألف الرابعة إن كانت في اسم مُحرَّكَ ثانيه، وجب حذفها فتقول في جَمْزَي وبَشَكي: جَمَزِيّ وبَشَكِيّ، مستدلًّا بذلك على أن الحركة قد أوجبت الحذف كما أوجبه الحرف الخامس[1]-كما سيجيء-.

وإن تجاوزت ألف المقصور الأربعة وجب حذفها، وهو يجعل علَّته الطول لا غير، فتقول في مَرامَي ومَرْتَجَي: مراميّ ومرتجيّ، وكذلك ما زاد على الخمسة[2].

ولا يذكر أبو الفتح وجهًا ثالثًا في المقصور الرباعي نحو حُبْلَي ودُنْيا وهو زيادة ألف قبل ألفه المنقلبة واوًا فتقول: حُبْلاويّ ودُنْياوِيّ[3].

النسب إلى المقصور:

يذكر أبو الفتح أن المنقوص إن كان ثلاثيًّا، فإنك تبدل كسرة ما قبل آخره فتحه فتصير ياؤه ألفًا-لتحرُّكها وانفتاح ما قبلها- ثم تبدل ألفه هذه واوًا- على ما مر في المقصور الثلاثي- فتقول في عَمٍ وشَجٍ: عَمَويّ وشَجَويّ، وإن كان المنقوص رباعيًّا، فيذكر أبو الفتح أن المختار حذف يائه فتقول في مُعْطِي وقاضِي: مُعْطِيّ وقاضِيّ، ويجوز ألا تحذف الياء بل تقبلها واوًا فتقول: مُعْطَوِيّ وقاضَوِيّ، فإن تجاوزت ياء المنقوص أربعة حذفت البتة فتقول في المشتري والمستقصِي: المُشْتَرِيّ والمُستقَصَى[4].

النسب إلى ما آخره ياء مشددة:

يذكر ابن جنِّي أنك تنسب إلى ما آخره ياء مشددة نحو صَبِيّ وعَدِيّ، فإنك تحذف ياءه الأولى الزائدة، وتبدل الكسرة التي قبل الياء الثانية فتحة، فتنقلب الياء ألفًا- لتحريكها وانفتاح ما قبلها-ثم واوًا- لوقوع ياء النسب بعدها- فتقول في صَبِيَ وعَدِيَ: صَبَوِيّ وعَدويّ[5].

هذا ما ذكره ابن جني في(اللمع)، وقد اقتصر فيه على ما كانت الياء المشددة فيه

---

(1) انظر الخصائص 319/2.

(2) انظر اللمع ص 280-281 وتفسير الأرجوزة لابن جني ص 65.

(3) انظر سيبويه 352/3-354، المقتضب للمبرد 136/3، والتكملة لأبي علي ص 84، شرح المفصل 150/5، شرح الرضي على الشافية 44/2-45.

(4) انظر اللمع ص 282، الخصائص 436/2.

(5) انظر اللمع ص 283.

بعد حرفين، وإحدى الياءين زائدة والأخرى أصلية، نحو(نَيّ) فيذكر أنك تقول فيه في النسب: نَوَوِيّ، ويفسّر ذلك بأن العين التي هي واو قد طهرت حين تحركت، وأن لام الفعل التي هي ياء قد قلبت ألفًا لتحركها وانفتاح ما قبلها ثم قلبت الألف واوًا-كما في المقصور الثلاثي- فتصير: نَوَوِيّ[1]، ومن ذلك(حَيَّة) فإن كانت من حَوَيْت قلب فيها: حَوَوِيّ، وإن كانت من حَيِيتَ قلت: حَيَوِيّ[2]، وقد تكون الياء المشددة أصلية كالياء من نحو تَحِيّة، فتعامل معاملة ما ياؤه الأولى زائدة فتقول في النسب إليها: تَحَوِيَ حملاً لها على ياء شَقِيَة وغَنِيَة[3]، وقد تكون الياء المشددة زائدة للنسب نحو أن تنسب إلى بَصْرِى وكوفى، فإنك تحذف الياء المشددة البتة ثم تلحق ياء النسب فتقول فيهما: بَصْرِيّ وكُوفِيّ، وكذلك لو كانت زائدة لغير النسب نحو كُرْسيّ وبَخْتِيّ، فإنك تحذف الأوليين للأخريين[4]، أي تحذف الموجودة في الأصل ثم تأتي بياء النسب.

ولا يذكر ابن جنِّي علة حذف الياء، من نحو عَدِيّ، وهي كراهية توالي أربع ياءات في الاسم فحذفوا الياء الزائدة التي تحذف من نحو ثقيف وسليم حيث استثقلوا تلك الياءات، وأبدلوا الياء الأخيرة واوًا، لئلا تنقلب ألفًا[5] وكذلك علة القلب في حَيَوِيّ في النسب إلى حَيَّة وهي كراهية اجتماع الياءات[6]، وكذلك تَحِيَّة فعلة حذف الياء الأولى منها أنه أشبه ما فيها بالمحذوف من نحو عَدِيَ[7].

النسب إلى ما قبل آخره ياء مشددة:

يذكر ابن جني أن الياء المشددة إنْ وقعت قبل الطرف، فإنك تحذف المتحركة وتبقي الساكنة، فتقول في أسيَّد وحَمَيَّر، أَسَيْدِيّ وحَمَيْرِيّ[8]، وهو يذكر في كتابه

---

(1)انظر تفسير الأرجوزة لابن جني ص 65.

(2) انظر المبهج ص 57.

(3)انظر الخصائص 310/1.

(4) انظر المرجع السابق 63/3.

(5) انظر سيبويه 344/3، المقتضب 137/3.

(6) انظر سيبويه 345/3، شرح المفصل 150/5.

(7) انظر سيبويه 346/3.

(8) النظر اللمع ص 283-284.

(الخصائص) علة حذف الياء المتحركة من نحو أسيِّد وحُمَيِّر، وهي كراهيتهم الجمع بين أربع ياءات بينها حرف صحيح، وليس الجمع بين الياءات هو العلة، وربما استكراه العرب بسبب أن أسيدي لما كانت متحركة وبعدها حرف متحرك، قلقلت لذلك وجَفَتْ، ولذلك فقد جمعوا في النسب إلى مُهَيِّم بين خمس ياءات، ولم يستكرهوا ذلك إذ أنَّ ياء المد وقعت بعد الحرف الثاني المكسور فلانت الكلمة ونَعُمَت[1].

وهو يذكر أن الأصل في طَيِّيء-وهو كسيِّد وميَّت- أن يكون بعد النسب إليه على طَيْئِيّ كطَيْعِيّ، ثم أبدلت الياء ألفًا استحسانًا استمر لا وجوبًا عن قوة علة[2].

وعلة ابن جني في هذا الموضع أميل إلى علل البلاغيين مِمَّن يتذوقون الملمات ويتتبعون جرس الألفاظ والنأي باللفظ عن الجفاء والميل به إلى الليونة والنعومة، وفيه يقول سيبويه: «فكان ترك هذه الياء- يعني ياء مهيمي- إذ لم تكن متحركة كياء تميم، وفصلت بين آخر الكلمة والياء المشددة فكان أحب إليهم كما ذكرت لك، وخف عليهم تركها لسكونها تقول: مهيمي فلا تحذف شيئًا[3]» وإذا قرأت ما قاله بعض اللاحقين في هذه المسألة[4] فلا تملك نفسك من أن تعترف لأبي الفتح بالتقدير والإعجاب لرقة حسِّه ولطف مأخذه، فهو لا يتعامل مع اللغة بقواعد جامدة ومعايير صَمّاء، وإنما يعاملها بعقله وحسّه في آن واحد.

النسب إلى فَعِيلَة وفُعيلة:

يجمع ابن جنِّي بين الوزنين بتغيره عنهما بقوله بأنهما:ما «كانت قبل الطرف ياء ساكنة زائدة، وفي الكلمة تاء التأنيث»[5]، وإن لم ينص على أن عين الفعل يجب أن تكون حرفًا صحيحًا، ولعله اكتفي بالأمثلة عن ذكر ذلك، وحكم ما كان كذلك أن تحذف منه التاء، ثم تحذف-لحذف التاء- الياء الزائدة، وإن كانت الكلمة على فعيلة-بفتح فكسر- أبدلت من الكسرة فتحة، فتقول في حَنِيفَة وربيعَة: حَنَفِيّ ورَبَعيّ، وتقول في

(1) انظر الخصائص 232/2، 185/3.
(2) انظر المبهج ص 21.
(3) سيبويه 372/3.
(4) انظر شرح المفصل لابن يعيش 105/5 وما بعدها، شرح الرضي على الشافية 33/2-34.
(5)اللمع ص 284.

جَهَيْة وقُرْيظة: جُهَنِيّ وقُرَظِيّ»[1].

وهو يضيف إلى مزيدًا مِن التفسير في غير موضع من كتبه الأخرى، فيذكر أنهم لما حذفوا التاء من فُعيْلة شجعوا أيضًا على حذف الياء[2]، ولما لم يكن في حَنيف ونحوه- من المذكر- هاء تحذف، فتحذف لها الياء، قالوا فيه: حنيفي[3]، وسيأتي ذكره.

ولا يكتفي ابن جنِّي بهذا التعليل الذي ورثه عن السابقين عليه، بل يضيف إلى المسألة علة خاصة، لعلة السابق بها، وهي الاحتكام إلى قانون يسميه(ترافع الأحكام) وهو يقول عنه: « هذا موضع من العربية ليطف لم أرَ لأحد من أصحابنا فيه رسمًا، ولا نقلو إلينا فيه ذكرًا»[4]، وينص هذا القانون على أن الأمرين إذا أفرد أحدهما في كلمة ألزمه حكمًا ما، ولكنهما إذا اجتمعا في كلمة واحدة، أَلْغَي كل منهما تأثير الآخر، وكل منهما يرفع حكم الآخر، واستنادًا إلى هذا القانون فإن تاء التأنيث وياء المد تعاقب كل منهما الأخرى، كما في فرازين وفرازنه وزناديق وزنادقة[5]، فلما نسبوا إلى حَنيفَة وبجِيلة إلى أنهما كأنهما حَنِيفَ وبَجِيلَ، فجريا مجرى نَمر وشَقرة من حيث فتح العين، فكما تقول: نَمَرِيّ وشَقَرِيّ، فكذلك تقول: حَنَفِيّ وبَجَلِيّ[6]، ويؤكد لك ذلك أيضًا أنه إذا خلت الكلمة من التاء كان القياس إقرار الياء، ثم يختم ابن جني هذا الموضع بقوله: « فهذا طريق آخر من النجاح في باب حَنَفِي وبَجَلِي مضاف إلى ما يحتج به أصحابنا في حذف تلك الياء»[7].

وسيبويه يعلل هذا الحذف بأنه اجتمع مثل ربيعة وجهَيْنة أمران يقتضيانه وهما: أنهم قد يحذفون الياء حين يتغير آخر الاسم، وحذف الهاء منه، فإذا كانوا يحذفون لأمر واحد، فكلما ازداد التغير كان الحذف ألزم، وهو ينقل عن الخليل الإثبات في (شديدة)

---

(1) المرجع السابق ص 284.

(2) انظر الخصائص 232/2.

(3) انظر المحتسب 262/1.

(4)انظر الخصائص 108/2.

(5) انظر الخصائص 108/2-113 هامش 108/2.

(6) المرجع السابق 109/2-110.

(7) المرجع نفسه 110/2.

للتضعيف كراهية التقاء الدالين، و(طَويلة): لكراهيتهم تحريك الواو[1]، وقد تبعه في ذلك السابقون على ابن جني[2]، وبعض اللاحقين ممن يذكرون العلل[3].

النسب إلى فَعُولة وفَعَالة:

يذكره ابن جني في (الخصائص) في(باب في جواز القياس على ما يقل ورفضه فيما هو أكثر منه)، فيمثل للقياس على القليل بالنسب إلى شَنُوءة على: شَنَئِيَ، فيذكر أن لك أن تقيس عليها فتقول في قَتُوبة وحَلُوبة ورَكُوبة: قَتَبيّ وحَلَبِيّ ورَكَبيّ، أما علة إجرائهم فَعُولة مجرى فَعِيلةَ، فإن ذلك لمشابهتهما إياها من وجوه عدة: فكل منهما ثلاثية، وأن ثالث كل منهما حرف لين يجري مجرى صاحبه في جواز الوقوع رِدفًا في القصيدة، وفي جواز تحريكهما دون الألف، وأن في كل من فعولة وفعيلة تاء تأنيث، واصطحاب فَعُول وفَعِيل على الموضع الواحد كأثيم وأثُوم، ورَحِيم ورَحُوم، ومَشِيَ ومَشُو، ونَهِي عن الشيء ونهُي فلأجل هذا الوجوه من التشابه جرت واو فعُولة كشَنُوءة مجرى ياء فعيلة كحنيفة، فكما قالو: حَنَفِي، قالوا شنَئَيَ أيضًا على القياس [4] أما من زعم أنه لم يأت عن العرب إلا هذا اللفظ، فإن ابن جني يوردرد أبي الحسن الأخفش عليه وهو أن هذا جميع ما جاء عن العرب، ويفسره ابن جني بأنه مادام هذه هو جميع ما جاء، والقياس قابل له، ولم يأت ما ينقضه فلا لوم على من قاس عليه[5].

ويُحَدِّد ابن جنِّي بعض شروط حذف الياء مِن فَعيلَة والواو من فَعُولَة حين يذكر أنه لا يجوز لك أن تقول في حَرَورة: حَرَرِيّ، ولا في قوُولة: قَولِيّ: إذ أن فَعُولَة محمولة على فعولة، وفَعيلَة لا يجوز فيها ذلك، فلا تقول في شديدة: شَدِدِيّ، ولا في طويلي: طَوَلِيّ، وإنما تقول فيهما: شَدِيديّ وطَوِيليّ[6].

أما النَّسب إلي(فَعَالة) نحو جَرادَةَ وسَعَادَة، فلا يجوز فيه إلا الإتمام، فتقول:

---

(1) انظر سيبويه 339/3.

(2) انظر المقتضب للمبرد 134/3، التكملة لأبي علي ص 85.

(3) انظر الرضي في شرحه على الشافية 21/2-23.

(4) انظر الخصائص 115/1، 346/2.

(5) انظر المرجع نفسه 116/1.

(6) انظر المرجع السابق 116/1-117، اللمع ص 286.

جَراديَّ وسعادِيّ، ولا تحمل على فَعِيلة-بحذف الألف- لبعد الألف عن الياء، ولخفتها عن الياء أو الواو، ولو جاز حذف الألف، فقلت: حَردَيَ، لم يجز في المضاعف والمعتل.

فلا تقول في حمامة وعَجَاجة: حَمِميّ وعَجِجيّ، استكراهًا لحركة المعتل في هذا الموضع[1]، ويذكر ابن جنِّي فَعِيْلة قد تأتي بالإتمام نحو سَلِيقِيّ وخريبيّ[2] ولم يذكر أبو الفتح أنَّ امتناع القياس على فَعُولة هو رأي المبرد وقد أيَّده بعض الصرفيين[3] ولكن ابن جنِّي-كما ذكرنا- يؤيِّد مذهب سيبويه والأخفش، ولم يتعرَّض سابقوه للنسب إلى(فَعَالة)، وكذا أغفلها اللاحقون، وربما لوضوح أمرها، ولكنها العقلية القياسية عند ابن جنِّي التي تجعله حريصًا على ضم الأشياء والنظائر إلى بعضها وتحديد العلائق بينهما.

ويأخذ الرضي وجوه الشبه بين فَعيلة وفَعُولة دون ما إشارة إلى صاحبها، فيقول: «تشبيهًا لواو المد لتساويهما في المد، وفي المحل أعني كونهما بعد العين، ولهذا يكونان ردفًافي قصيدة واحدة كما تقول مثلاً في قافية غفور وفي الأخرى كبير»[4]، أليس هذا ما قاله ابن جني؟ بل إن وجوه الشبه عند ابن جني أكثر وأوضح.

النسب إلى فَعِيل وفُعَيْل:

يذكر أبو الفتح أنَّ ما كان كذلك لم تَحْذف منه شيئًا، فتقول في سعيد: سَعِيديّ وفي عُقَيْل ونُمَيْر: عُقَيْليّ ونُمَيْرِيّ[5]، أمَّا علة بقاء الياء فقد سبقت في الحديث عن فَعِيلة وفُعَيْلة، فليس هنا تاء تشجع بحذفها على حذف الياء كما ذكر السابقون، وعلى علة ابن جنِّي يترافع الأحكام فحين اجتمعت التاء والياء-في فَعيلة وفُعَيلة- ترافعتا أحكامها وهنا لا تاء ترفع حكم الياء وتزيلها[6]، ويذكر أبو الفتح أنه قد جاء من ذلك الشيء

(1) انظر الخصائص 117/1.
(2) انظر اللمع ص 286.
(3) انظر شرح المفصل لابن يعيش 147/5، وشرح الرضي على الشافية 24/2.
(4) شرح الرضي على الشافية 23/2.
(5) انظر اللمع ص 286.
(6) انظر الخصائص 232/2، 109/2-110، المحتسب 262/1.

اليسير، فقالوا في ثَقِيف وقُرَيْش: ثَقَفِي وقُرَشِيَ، وهو يصرح بأن الوجه، فإنه يصرح في(الخصائص) بشذوذه حيث يقول: «فأما ثَقَفي فشاذ عنده»[1] أي عند سيبويه، ولم يصرح هناك بمخالفته له، ولعلة قيَّد هذا الرأي بأنه لسيبويه؛ لأن المبرد يراه قياسيًا ويعلله بأن الياء حرف ميت وآخر الاسم منكسر لياء الإضافة فيجتمع ثلاث ياءات مع الكسرة فحذفوا الياء الساكنة لذلك[2]، والصرفيون على قول سيبويه[3].

النسب إلى الممدود:

يذكر أبو الفتح أن الممدود قسمان: منصرف وغير منصرف، وهو يعني بالمنصرف ما ليست همزته زائدة للتأنيث، فيشمل ما كانت همزته أصلية أو منقلبة عن أصل أو زائدة للإلحاق، وهو يذكر أن ما كان من الممدود منصرفًا أقررت همزته بحالها عند النسب، فتقول في كساء: كِسائِيّ، وفي قضاء: قضائيّ، قُرائِيّ، وفي علْياء: علياءيّ، وإن كانوا قد قلبوا في هذا القسم أيضًا، فقالوا في علياء: علياويّ، وفي كساء: كساويّ، وفي قرَّاء: قُراويّ، ثم ينص على أن القول الأول-بإقرار الهمزة- أجْودَ[4]، أما غير المنصرف-هو ما همزته زائدة للتأنيث- فإن همزته تقلب عند النسب واوًا، فتقول في حمراء وصحراء: حمارويّ وصحراويّ[5].

ويلاحظ أن ابن جنِّي قد رتب الأشياء التي يجوز قلبها واوًا من المنصرف ترتيبًا يفهم منه درجة إجازتها، فهو يذكر ما همزته للإلحاق أوَّلًا، وهذا يعني أنها أولى بالقلب من غيرها، ثم ما همزته منقلبة عن أصل، أي أنها تلي السابقة في هذا الجواز، ثم ختمها بما همزته أصلية، أي أنه يعني أن القلب فيها بعيد بخلاف سابقتيها، ولعله كان يعني هذا الترتيب، وهو ما يرجحه الباحث لما يأتي.

وسيبويه يذكر أن الممدود غير المنصرف تقلب همزته واوًا تفريقًا بينه وبين المنَّون

---

(1) الخصائص 110/2.

(2) انظر المقتضب للمبرد 143/3.

(3) انظر التكملة لأبي علي ص 85، شرح المفصل لابن يعيش 147/5 وما بعدها، شرح الرضي على الشافية 29/2، التسهيل ص263، أوضح المسالك ص 280.

(4) انظر اللمع ص 287-288.

(5) انظر المرجع السابق ص 288.

من هذا النوع[1]، أما المنصرف فيذكر أنه القياس والوجه أنْ تقره على حاله، معللاً ذلك بأن الياءات لم تبلغ غاية الاستثقال، ولأن الهمزة تجري على وجوه العربية بغير إبدال، وأن الهمزة إذا كانت من أصل الكلمة-يعني غير الزائدة للإلحاق- فإن الإبدال فيها جائز كما فيما كانت منقلبة عن واو أو ياء، وقد يجوز فيما كانت همزته أصلية[2]، وهذا ما قاله ابن جني في غير عناء أو غموض، والمبرد يذكر الشيء نفسه في عبارة غامضة وغير مُحْكَمة إحكام عبارة ابن جنّي[3]، ولعل أوضح العبارات وأقربها إلى وضوح عبارة ابن جني عبارة أبي الفارسي[4]، وإن لم تبلغ وضوح وبساطة عبارة تلميذه أبي الفتح-وسيأتي لهذا مزيد بيان-إن شاء الله- واللاحقون على هذا الترتيب السابق[5].

ولا يفوت ابن جني الباحث في علل العربية أن يتلمس علة لهذا القلب الواجب فيما همزته زائدة للتأنيث والجائز في غيرها، فأما ما همزته زائدة للتأنيث نحو حمراء، فإنما قلبت واوًا لئلا تقع علامة التأنيث حشوًا، وأما الثاني ففيه تفصيل، وإن عاد كله إلى الشبه الفظي، فقد قلبوا في نحو علْياء-مما همزته زائدة للإلحاق- لأنها شابهت همزة حَمْراء مشابهة لفظية في أن كلاً منهما زائدة، فحملت عليها لذلك فقلبت، وأنهم قلبوا في كساء وقضاء-مما همزته منقلبة عن أصل- حملاً على همزة علياء، فقد جاز فيها القلب لشبهه بهمزة كساء في أن كلاً منهما همزة غير زائدة، فالعلل مختلفة، وليس كل مما سبق محمولًا على ما قبله لمماثلته علَّة على الحقيقة، وإنما هي-كما يقول ابن جني- «أشباه لفظية يحمل أحدها على ما قبله تشبثًا به وتصورًا له، وإليه وإلي نحوه أو ما سيبويه بقوله: وليس شيء يضطرون إليه إلا وهم يحاولون به وجهًا»[6].

وعلى الرغم مما يبدوا مِن وَهَن العلائق بين هذه الأنواع، إلا أن الباحث لا يملك

---

(1) انظر سيبويه 357/3.

(2) انظر المرجع السابق 351/3-352.

(3)انظر المقتضب للمبرد 149/3.

(4) انظر التكملة لأبي على ص 86.

(5) انظر شرح المفصل لابن يعيش 149/5 وشرح الرضي على الشافية 56/2، والتسهيل ص 261.

(6) انظر الخصائص 213/1-214، وانظر عبارة سيبويه الكتاب 32/1.

إلا التنويه بدقة فكر الرجل، ونظام عَقْله، وعمْق غَوصِه، والقدرة على تتبع أوهن الخيوط وأدق الصلات بين الكلام، والرغبة الأكيدة والحرص الشديد على تعليل أحكام اللغة وبيان مدي إحكامها وتماسك أبنية قواعدها، ولم يذكر أبو الفتح ما كانت همزته بعد ألف أصلية كماء وشاء[1].

النسب إلى ما ختم بتاء التأنيث:

يذكر أبو الفتح أنه كان في الاسم تاء تأنيث حذفتها النسب، وهو يعلّل ذلك بأن علامة التأنيث لا يقع حشوًا، فتقول في طلحة: طَلْحِيّ وفي حَمْزة حَمْزِيّ[2]، وقد اكتفي ابن جنِّي بذكر ما كانت تاء التأنيث فيه بعد حرف صحيح، ولم يذكر حكمها إذا وقعت التاء بعد واو نحو شقاوة، أو ياء سقاية، أو بعد ألف مفتوح ما قبلها نحو قناة[3].

إلا أن أبا الفتح يذكر من النسب إلى ما ختم بتاء التأنيث في كتابه(الخصائص)في (باب في العدول عن الثقيل إلى ما هو أثقل منه لضرب من الاستخفاف)، فهو يذكر أنهم قالوا في النسب إلى آية ورواية: آئيّ ورَائِيّ، وأصلهما آيَيَّ ورايِيّ، ولكن بعضهم كره ذلك فأبدل الياء همزة لتختلف الحروف، ولا تجتمع ثلاث ياءات، برغم أن الهمزة أثل من الياء وبعضهم يبدل الياء واوًا، فيقول: آويّ وراويّ، والواو أيضًا أثقل من الياء، ولكن ذلك الضرب من الاستخفاف باختلاف الحروف[4]، وهو يذكره غيره.

النسب إليما يدل على الجمع:

يذكر ابن جني أنك إذا نسبت إلى جماعة أوقعت النسب على المفرد منها، فتقول في النسب إلى الرجال: رَجُلِيّ، وإلي غلمان: غُلامِيّ، وإلي الفرائض: فرْضِيّ، فإن سميت بالجمع واحدًا نسبت إليه على لفظة، فتقول في النسب إلى المدائن: مَدَائِنِيّ، وإلي أنْمار: أنمارِيّ[5]، ولم يشر ابن جني إلى حكم النسب إلى اسم الجمع، وإلي اسم الجنس

(1) انظر سيبويه 3/367-368، المقتضب للمبرد 3/125-155 وشرح الرضي على الشافية 2/56-57.
(2)انظر اللمع ص 28 والخصائص 1/213، 3/62.
(3) انظر سيبويه 3/348-349 وشرح الرضي على الشافية 2/59والتسهيل ص 264.
(4) انظر الخصائص 3/19.
(5) النظر اللمع ص289.

الجمعي، وإلى الجمع السالم مذكرًا أو مؤنثًا، وإلى المثني[1].

النسب إلى ما حذف أحد أصوله:

أشار ابن جني إلى شيء من هذا، وهو النسب إلى ما حذفت لامه، فهو يذكر أنك متى أردت النسب إلي(هَنَت)، فإن كنت ممن يقول في جمعه: هنات-دون رد الكلام- جاز لك أن تقول: هَنَويّ-برد اللام- وأن تقول:هَنيّدون رد وأما من يجمعها على(هَنَوات) برد اللام، فإنه في النسب يرد إليها اللام حتمًا، فيقول: هَنَويَ، وما ذكره ابن جني هنا قليل، فهو لم يذكر ما حذفت فاؤه، ولا حذفت عينه، ولا يذكر قسمي محذوف اللام، ما عوض عنها كابن واسم وما لم يعوض كيد ودم[2].

زيادة ياء النسب:

يذكر أبو الفتح أنَّ العرب يزيدون ياء النسب في الصفة، وفي الاسم، أمَّا زيادتها في الصفة فيذكر أنها تكون ضربًا من الاحتياط في إشباع الصفة كقول العجاج:

والدهر بالإنسان دواريُّ[3]

وقوله:

غَضَفٌ طواها الأمس كلابيُّ[4]

أي دوّار وكلاب[5].وأمَّا الاسم فيذكر أبو الفتح أن الياء وردت فيه زائدة أيضًا نحو قول الصلتان عن نفسه:

أنا الصلتانيّ الذي.....[6]

---

(1) انظر سيبويه 3/332-379، المقتضب للمبرد 3/160 والتكملة لأبي علي ص 88، شرح الرضي على الشافية 2/87-81، التسهيل ص 265.

(2) انظر سيبويه 3/357-361، المقتضب للمبرد 3/152-155، التكملة ج ص 86-87، وشرح المفصل 6/2-6، شرح الرضي على الشافية 2/60-71.

(3)البيت من مشطور الرجز، من أرجوزة طويلة له، وهو في الديوان ص 66، والشاهد في(دواري) فهو له يقصد دوار، فزاد الياء مبالغة في الصفة. (انظر المنصف 2/179).

(4) البيت للعجاجمن الأرجوزة نفسها ص70 من الديوان، ورواية الديوان غضفًا طواها وهي الكلاب المسترخية الآذان، والشاهد في إلحاق ياء النسب زائدة في(كلابي) للمبالغة في الوصف (انظر المحتسب 1/113).

(5) انظر الخصائص 3/104.

(6)تمامه:

وهو أيضًا يخرج قراءة:﴿حَتَّىٰٓ إِذَا كُنتُمۡ فِي ٱلۡفُلۡكِيِّ﴾[يونس: ٢٢] على زيادة ياء النسب في الاسم[1] وهو يذكر في موضع آخر أن زيادة هذه الياء في الصفة أكثر منها في الاسم؛لأن الغرض فيها توكيد الوصف[2]، وقد أشار إلى ذلك بعض الصرفيين[3].

من شواذ النسب:

يذكر ابن جنِّي كثيرًا من شواذ هذا الباب في غير موضع من كتبه، فهو يجعل لها موضعًا في نهاية(باب النسب) في كتابه(اللمع)، ويتناول بقيتها متناثرة في كتبه الأخرى، فيذكر منها في(اللمع) قولهم في النسب إلى (الحَيْرة): حارَّي[4]، وإلي طَيِّئ: طائي[5] وإلي زَبِينَة: زَباني[6] وفي أمسَ: إمْسِي[7]وفي الحرم: حرْمِيّ[8] وفي بني الحُبْلَى حي من الأنصار: حُبَلِي [9]وفي بني عَبَيْدة بضم ففتح -عُبيْدى[10]، وفي جُذيْمة بضم ففتح جُذيمي[11]، وما ذكره في (الخصائص) قولهم في النسب إلى اليمن والشام وتهامة: يَمانَ وشَئام وتهام، وهو يذكر أن القياس فيها: يَمِنِيّ وشَامِيّ وتهامِيّ، ولكنهم حذفوا إحدى ياءي النسب وعوضًا عنها بألف[12] وهو يضيف-في موضع آخر- بعض هذه الشواذ،

.....قد علمت متى ما تحكم فهو في الحق صادع

وهو من الطويل، ويروي:

متى ما تحكم فهو في الحكم صادع

والشاهد في الصلتاني حيث زاد ياء النسب في الاسم (انظر الأشموني 4/ 203).

(1) انظر المحتسب 1/310-311.

(2) انظر الخصائص 3/205-206.

(3) انظر التسهيل ص 266 وشرح الأشموني 4/202-203.

(4)والقياس: حيرى بحذف التاء فقط.

(5) القياس: طيئي ولكنهم قلبوا الياء ألفًا للكسرات والياءات.

(6) القياس: زبني كحنفي.

(7) القياس: أمس بفتح الهمزة.

(8) حرمي بفتح الحاء والراء.

(9) القياس: حلبي بسكون الياء ويجوز حبلوي وحبلوى.

(10) والقياس: عبدي تهجني.

(11) القياس: جذمى، وانظر اللمع ص 289-290.

(12) انظر الخصائص 2/305.

كقولهم في أُفُق: أَفَقِيَّ[1]، وفي جَلَولاء: جَلُولِيّ[2]، وفي خراسان: خراسيّ أو خُرْسِيّ[3]، وفي دَسْتواء[4]: دَسْتِواني[5] ولم يذكر ابن جنِّي علّة وورد هذه الألفاظ كما وردت عليه وهو ما ذكره غيره[6]، وقد أغفل ابن جنِّي -فضلاً عما أشرنا إليه في موضعه- النسب إلى المركبات[7]، والصيغ الأخرى الدالة على النسب[8].

❊ ❊ ❊ ❊

(1) القياس: أفقي بضمتين.

(2) القياس: جلولاوى والهمزة للتأنيث.

(3) والقياس خراساني.

(4) قرية بالأهواز وقيل في النسب إليها دستوائي والقياس دستواوي فهربوا من الواوين بعدها ياء النسب.

(5) انظر الخصائص 436/2.

(6) انظر سيبويه 335/3-338، 340-342 والمقتضب للمبرد 145/3 وما بعدها شرح المفصل لابن يعيش 10/6 وما بعدها، شرح الرضي على الشافية 58/2، 81- 84، شرح التصريح الأزهري338/2.

(7) انظر سيبويه 374/3-377، المقتضب للمبرد 141/3- 143، التكملة لأبي على ص 8788، شرح المفصل لابن يعيش 6/6-9، شرح الرضي على الشافية 73/2.

(8) سيبويه 381/3-15 وشرح الرضي على الشافية 84/2-86، التسهيل ص 266، شرح التصريح الأزهري337/2.

نونا التوكيد

أفرد ابن جنِّي لهذا الموضوع بابًا خاصًّا في كتابه (اللمع) أسماه (باب النونين) وقد وجد الباحث أن هذه تتعلق بالصرف تعلقًا واضحًا لما لاتصال النونين من أثر في بنية الفعل الصحيح أو المعتل على السواء، وهو الصرف، ولقلة التعلق النحوي بهما، فآثرت ضم هذا الباب إلى تصريف ابن جني متخطيًا أو مجملا ما يعرض من مسائل النحو فيه، برغم أني وجدت جلة علمائنا بين فريقين، فريق لم يحدد موضعها من النحو أو الصرف لاشتمال كتبه على العلمين معًا دون فصل بينهما، ومن هؤلاء سيبويه والمبرد وابن جني والزمخشري وابن يعيش والسيوطي[1]، والفريق الآخر لم يعتبره من الصرف، كالمازني الذي لم يجعله في كتابه(التصريف)، وأبي على الفارسي الذي جعله في(الإيضاح) الذي يضم مسائل النحو، ولم يضعه في (التكملة) الذي خصصه لموضوعات الصرف[2]، ومثله ابن عصفور فقد وضعه في(الشرح الكبير) ولم يضعه في(الممتع)[3]، وابن الحاجب-ووافقه الرضي الذي جعله في (الكافية) لا في (الشافية)[4]، وابن مالك الذي وضعه بين موضوعات النحو في ألفيته و(أسماء الأصوات) قبله و(مالا يتصرف) بعده، ولم يجعله في النهاية حيث وضع موضوعات الصرف بدءًا من (التأنيث) و(المقصور والممدود)، وانتهاء بـ(الإعلال)و(الإبدال)و(الحذف)و(الادغام)[5] وتبعه في ذلك - دون اعتراض- شارحو كتبه[6].

النونان والفرق بينهما:

يذكر ابن جني أن نون التوكيد نوعان: خفيفة وثقيلة، والتفرقة بينهما معني بأن النون الثقيلة أشد توكيدًا من الخفيفة[7]، وهو بهذا الفصل بين النونين، وبالعنوان الذي

---

(1) انظر سيبويه 508/3 وما بعدها، والمقتضب للمبرد 11/3 وما بعدها، اللمع لابن جني ص 272، المفصل 39/9 وما بعدها، جمع الهوامع 78/2-79.

(2) انظر الإيضاح لأبي على ص 63.

(3) انظر الموفور من شرح ابن عصفور ق 52.

(4) انظر شرح الكافية للرضي 402/2.

(5) انظر (نونا التوكيد) في الألفية.

(6) انظر أوضح المسالك ص 215، شرح التصريح 203/2، شرح الأشموني 212/3.

(7) انظر اللمع ص 272.

اختاره(باب النونين) متبع الأصول البصرية التي تري أنهما نونان، لا نونًا واحدة هي الثقيلة وأن الخفيفة فرع لها كما يذكر الكوفيون[1].

ما يؤكد بهما من الأفعال:

لا يذكر ابن جنِّي ذلك تصريحًا، وإنما هو مفهوم من لازم عباراته، ومن أمثلة، فهو يذكر أن النونين تدخلان على الفعل المضارع الدال على المستقبل، وهو ما يفهم من قوله: «والفعل المستقبل قبلهما[2]»، وهو أيضًا يجعلهما تدخلان على الأمر، ويفهم ذلك من صريح عبارته وهي «وقد تدخلان في الأمر والنهي[3]»، وأما أمثلة فإن كل ما ذكره في هذا الباب من أمثلة مقصور على دخولهما على المضارع الدال على المستقبل، وعلى فعل[4]، فضلاً عن أن تعبيره (بالفعل المستقبل) شامل لهما، فالأمر مختص بالمستقبل إذ هو طلب حصول فعل عقب الأمر زمن التكلم، وهو ما يفهم من حديث سيبويه[5]، وإن كان المبرد والفارسي أوضح تصريحًا بهذا[6]، وهو ما تمسك به بعض اللاحقين[7]، وإن أوضح بعضهم ذلك وبين حدوده[8].

مواضع دخول النونين وأحكامها:

يذكر ابن جنِّي بعض المواضع التي تدخلها النونان، وهو يحدد-أحيانًا- حكم دخول النونين في هذه المواضع، ويغفل-في أكثر الأحيان- ذكر هذا الحكم، ومن هذه المواضع:

(1)القَسَم:

يذكر ابن جنِّي أنه أكثر ما تدخله النونان، وهو يمثل له بنحو قولك: واللَّه لأقومن

---

(1) انظر جمع الهوامع 78/2 وسيبويه 524/3.

(2) انظر اللمع ص 272.

(3) المرجع السابق ص 273.

(4) انظر (باب النونين) في اللمع ص 272-278.

(5) سيبويه 508/3-506.

(6) انظر المقتضب للمبرد 11/3-24 الإيضاح لأبي علي ص 63.

(7) انظر شرح الرضي على الكافية 402/2-403.

(8) انظر التسهيل ص 217، أوضح المسالك ص 215-216، جمع الهوامع 78/2-79.

وتاللَّه لأذهبن، وبقوله تعالي:﴿ لَنَسۡفَعَۢا بِٱلنَّاصِيَةِ ﴾[العلق: ١٥]، وقوله سبحانه:﴿ لَأَرۡجُمَنَّكَۖ وَٱهۡجُرۡنِي مَلِيًّا ﴾[مريم: ٤٦].

(2) الأمر والنهي:

يجعله ابن جنِّي قليلاً، وهو ما يفهم من قوله: «وقد تدخلان في الأمر والنهي»[1] فإن (قد) الداخلة على المضارع في عبارته تشعر بما نقلناه له من الحكم، وهو يمثل الدخول النونين في الأمر بنحو: اضربنَّ زيدًا، ويقول الأعشى:

ولا تعبد الشيطان واللَّه فاعبُدَا[2]

وفي النَّهي بقولك: لا تشتمنَّ بكرًا، ويقول الشاعر:

فلا تضيقنَّ أن السلمَ أمنةُ ملساءُ ليس بها وَعَثٌ ولا ضيق[3]

(3) الاستفهام والنفي:

يذكره ابن جنِّي ولا يحدد حكم دخولها، وقد مثَّل لدخول النون الثقيلة على الاستفهام بقول الشاعر:

هل تَرْجِعن ليال قد مَضَيْن لنا والدهر منقلبٌ إذْ ذاك أفنانا[4]

ولكنه لم يذكر لدخول النونين على النفي مثالًا ولا شاهدًا[5].

هذه هي المواضع التي ذكر ابن جني دخول النونين فيها، ثم هو يقول في نهاية الباب: «وقد تدخل النونان في غير هذه المواضع، وليس ذلك بقياس، فتر كناه»[6].

---

(1) اللمع ص 263.

(2) هو شطر بيت من الطويل وشطره الآخر:

وإياك والميتات لا تقربنها

والشاهد في (اعبدا)حيث دخلت النون الخفيفة .

(3) لم أعثر عليه، والوعث: الوعورة والخشونة، والشاهد في (فلا تضيقن) حيث دخلت النون الثقيلة على الفعل في النهي.

(4)البيت من البسيط، وقد نسب إلى الأعلم بن جوادة السعدي، وإلي عبد الله بن المعتز وقد نفاه شيخنا الأمير في حاشيته على المغني والمقصود بالأفنان: ضروب الحياة ومتعها والشاهد في (ترجعن) حيث دخلت النون الثقيلة في الفعل المستفهم عنه(انظر مغني اللبيب لابن هشام وحاشية الأمير عليه 78/1).

(5) انظر اللمع ص 275.

(6) المرجع السابق ص 278.

والحق أن هذا المواضع أقل مما ذكره العلماء السابقون واللاحقون[1]، وما ذكره ابن جني من أحكام دخول النونين على بعض المواضع في حاجة إلى مراجعة، فهو-كما سبق- يجعل دخول النونين في القسم من الكثير، بينما هو من الواجب اللازم كما يذكر سيبويه وغيره[2]، وكذلك دخول النون على الأمر والنهي والاستفهام وسائر أنواع الطلب يراه سيبويه كثيرًا لا قليلاً كما ذكر ابن جني[3]، كما أن سيبويه يري أن دخول النونين على النفي مقصور على الاضطرار[4]، وقد وضعه ابن جني مع الاستفهام في مرتبة واحدة.

ما يلحق الفعل من تغيير للنونين:

يذكر أبو الفتح ما يلحق صورة الأفعال من تغيير بعد لحاق النونين لها بالتفصيل، وسيقوم الباحث بوضعها منظَّمة، وفق ترتيب ابن جني- مع بيان حالة الفعل:

1-الفعل المسند إلى ضمير الواحد والاسم الظاهر:

يذكر ابن جنِّي أنَّ الفعل المستقبل-وهو يشمل المضارع والأمر كما أوضح الباحث آنفًا- يبني على الفتح عند اتصال إحدى النونين به، وهو يمثل لذلك مع الفعل المسند إلى ضمير الواحد المتكلم بقوله: واللَّه لأقومنَّ، وتاللَّه لأذهبنَّ، وقوله تعالي:﴿لَأَرۡجُمَنَّكَۖ وَٱهۡجُرۡنِي مَلِيّٗا ﴾[مريم: ٤٦]، والمتكلم المعظِّم نفسه-وهو في غير الآية صالح لجماعة المتكلمين- يمثل بقوله تعالي: ﴿لَنَسۡفَعَۢا بِٱلنَّاصِيَةِ ﴾[العلق: ١٥].

وذلك هو حكم الفعل أيضًا مع الواحد إن كان مخاطبًا، ويمثل له أبو الفتح بقوله: اضربن زيدًا، ولا تشتمنْ بكرًا، وبقول الأعشى:

ولا تعبد الشيطان واللَّه فاعبدَا[5]

---

(1) انظر سيبويه 3/509-518، المقتضب للمبرد 3/12-16 الإيضاح لأبي على ص 63، شرح المفصل 9/39 وما بعدها، شرح الرضي على الكافية 2/402-404، الهمع 2/78-79.

(2) انظر سيبويه 3/509، والمقتضب للمبرد 3/11، والإيضاح ص 63 وغيرهم.

(3) انظر سيبويه 3/515-516.

(4) انظر المرجع السابق 3/516.

(5) سبق في ص 186 من هذا البحث، والشاهد فيه هنا: بناء الفعل المسند إلى ضمير الواحد المخاطب على الفتح مع النون.

ويقول الآخر:

فلا تضيقن إن السلم آمنةٌ ملساءُ ليس بها وعثٌ ولا ضيقٌ[1]

وما قيل عن الفعل الصحيح فيما سبق-من البناء على الفتح مع النونين يقال عن المعتل لقول ابن جني: «وكذلك المعتل أيضًا»[2]، فتقول: ارمينَّ زيدًا، ولا تغزونَّ جعفرا، ولا تخشين سوءا، وكقول الشاعر[3]:

استقدر اللَّه خيرًا وارضين به فبينما العسر إذ دارت مياسير[4]

وأمَّا استشهاد ابن جنِّي على بناء الفعل على الفتح عند إسناده إلى الاسم الظاهر ففي قول الشاعر[5]:

هل ترْجِعَنَّ ليال قد مَضَيْن لنا والدهرُ منقلبٌ إذ ذاك أفنانا[6]

2- الفعل المسند إلى ضمير المثني (ألف الاثنين):

يمثل له أبو الفتح بنحو قولك: لا تضربان، ولتضربانّ، فتحذف النون لزوال الرفع، ولا تحذف الألف لسكونها وسكون النون الأولي بعدها، لئلا يشتبه بالواحد[7]، وإن كان لا يذكر أنَّ النون الثانية قد كسرت تشبيها لها بنون الرفع، وأنَّ الفعل إنْ كان معتل الآخر لم يحذف منه شيء فتقول: لتقضيان ولتغزوان ولتسعيان، وهو ما ذكره

---

(1) سبق البيت في ص 187 من هذا البحث، والشاهد فيه هنا: بناء الفعل المضارع المسند إلى ضمير المخاطب على الفتح مع النون المؤكدة.

(2) اللمع ص 274.

(3)البيت من البسيط ونسبه بعضهم لعثير بن لبيد العذري وقيل لعثمان بن لبيد العذري(فاستقدر) والشاهد هنا: في بناء الفعل(أرضين) على الفتح وهو معتل حين اتصلت به نون التوكيد (وانظر المغني لابن هشام 77/1).

(4)انظر اللمع ص 274.

(5) سبق البيت ص 187 من هذا البحث والشاهد فيه هنا: بناء الفعل(ترجعن) على الفتح حيث أسند إلى الاسم الظاهر مع نون التوكيد.

(6) انظر اللمع ص 275.

(7)انظر المرجع نفسه ص 275.

غيره[1].

وابن جنِّي -في(الخصائص)- لا يرجح مذهب يونس في إلحاق النون الخفيفة للتوكيد في التثنية وجماعة النساء، وجمعه بين ساكنين في الوصل، نحو اضربان زيدًا، واضربان عمرًا، ويرى أن غيره أسوغ منه-وهو توكيده بالثقيلة- ولكنه لا يري أن ما ذهب إليه يونس غير ممتع في الحس معللاً ذلك بأن الألف إذا أشبع مدها صار ذلك فيها بمنزلة الحركة، ولذلك اطرد نحو شابة ودابة، والضالين، وإذا قيل أن ذلك قد جاز في الحرف المدغم لخفائه فيجري مجرى الحرف الواحد، فإنه يرد بأن النون الساكنة أيضًا خفيفة، فجرت لذلك نحوًا من الحرف المدغم وأيضًا فقد قرأ نافع﴿ وَمَحْيَايَ وَمَمَاتِي ﴾[الأنعام: ١٦٢]بسكون ياء (محياي) لخفاء الياء، فأشبهت الحرف المدغم، ولكن الضعيف المستنكرة هو إبدال يونس هذه النون ألفًا في الوقف، فيصير الفعل: اضربا، واضربنا[2]، فابن جني-كما هو واضح- لا يرجع رأي يونس ويري غيره أسوغ منه، وإن لم يتبع قوله لعدم امتناع ذلك في الحسن لوجود شيء من المسوغات له، وقد نقل الرضي بعضا منها[3]، وسيبويه والخليل ومن بعدهما علي عدم جواز النون الخفيفة مع الضميرين المذكورين[4]، وذكر الرضي وابن عصفور أن ذلك مقيس عند الكوفيين[5].

3- الفعل المسند إلى ضمير الجمع(واو الجماعة):

يذكر ابن جني أنك تقول فيه: لا تذهبُن معه، ثم يوضح ما لحقه من تغيير، فيقرر أنك قد حذفت منه الواو لسكونها وسكون النون الأولي بعدها، وقد بقيت ضمته للدالة على الواو المحذوفة[6]، هذا إذا كان الفعل صحيحًا أو معتل الآخر، وعينه مكسورة، أو مضمومة، أما إن كان الفعل معتل الآخر مفتوحة، فإنك تحذف لامه كما في مكسور العين أو مضمومها ولكنك لا تضمه كالسابق، وإنما تبقي فتحته، ولا تحذف

(1) انظر سيبويه 524/3، المقتضب 23/3، الإيضاح ص 63 وشرح الرضي على الكافية 405/2.
(2) انظر الخصائص 92/1-93.
(3) شرح الرضي على الكافية 405/2
(4) انظر سيبويه 527/3، المقتضب للمبرد 24/3، شرح الرضي على الكافية 405/2-406.
(5) انظر كافية الرضي 406/2، الموفور من شرح ابن عصفور ق 53.
(6)انظر اللمع ص 275.

واو الجماعة، بل تحركها بالضم لالتقاء الساكنين، وهذا هو مفهوم كلامه في هذا الموضوع، ويمثل له ابن جنِّي بنحو: اخْشَوُنَّ زيدًا، وبقوله تعالى: ﴿لَتُبْلَوُنَّ فِيٓ أَمْوَٰلِكُمْ وَأَنفُسِكُمْ﴾[1][آل عمران: ١٨٦].

4- الفعل المسند إلى ضمير المخاطبة(ياء المخاطبة):

يذكره ابن جنِّي مرتبطًا بالفعل المسند إلى واو الجماعة، لتشابه أحكامهما، وربما كان ذلك هو السبب في أنه لم يضعه في موضعه بعد ضمير الواحد، وتكاد أحكام الفعل المسند إلى واو الجماعة تنطبق عليه، ويمثل له ابن جنِّي بنحو قولك: لا تضربن زيدًا، فتحذف منه النون لزوال الرفع، وتحذف الياء لسكونها وسكون النون الأولى بعدها، وتبقي الكسرة دلالة على الياء المحذوفة، وهذا مع الفعل الصحيح-كما سبق- أمَّا الفعل المعتل الآخر بالواو أو الياء وهو مكسور العين أو مضمومها، فإنك تحذف لامه ولكنك لا تكسر ما قبلها بل تفتحه ولا تحذف اللام بل تبقيها وتحركها الكسر لالتقاء الساكنين، وهذا مفهوم كلامه، فتقول إلا تَرْضَينَّ عن عمرو، وكقوله تعالى:﴿تَرَيِنَّ مِنَ ٱلْبَشَرِ أَحَدًا﴾[مريم: ٢٦].

5- الفعل المسند إلى جماعة المؤنث (نون النسوة):

يذكر أبو الفتح إنك تقول في جماعة المؤنث: أضربنان زيدًا يانسوة، ولا تخشينان عمرًا، فتفصل بين النونات-يقصد نون النسوة ونوني التوكيد- بالألف تخفيفًا، وهو يستشهد على ذلك بقول أبي مهدية[2]: «أخسانانّ عني أخسأنان عنِّي»[3]، ولا يذكر ابن جنِّي تحريك النون الثانية بالكسر لوقوعها بعد الألف وكأنما شبهت بنون الرفع[4].

ويفهم من قول ابن جني هنا «بين النونات»[5] أن هذا الموضع لا تدخله إلا النون

---

(1)انظر المرجع السابق 276-277.

(2) هو أعرابي كان يقيم بالبصرة، وكانت تؤخذ عنه اللغة، وفي اللسان (خسأ) أن الخاسء من الكلاب والشياطين: البعيد الذي لا يقبل دنوه من الإنسان، والمخاطب في عبارة أبي مهدية راجع إلى خيالات كانت تعرض له في صلاته، وقال الأصمعي: أظنه كان يعني الشياطين.

(3) انظر اللمع ص 277.

(4) انظر سيبويه 3/526-527، والمقتضب 3/23، والإيضاح ص63، شرح الرضي على الشافية 2/405، والتسهيل ص 216- 217.

(5) انظر الخصائص 1/92.

الثقيلة إذ لو دخلته النون الخفيفة لالتقت ساكنة مع الألف الفاصلة قبلها، وحذف أحداهما يُخِلُّ بالعرض الذي جاءت له، وتحريك النون بغير صفتها، وهذا القول من ابن جنِّي هنا يؤنس بصحة ما ذكره الباحث-في التثنية- من عدم ترجيح ابن جنِّي مذهب يونس السابق ذكره[1].

بعض أحكام النون الخفيفة:

يذكر ابن جنِّي اختصاص النون الخفيفة ببعض الأحكام، والباحث يجمع ما ذكره منها آنفًا مع ما سيذكره، ليكون ذلك أعون على وضوحها، هذه الأحكام هي:

1-أنها لا تقع توكيدًا للفعل المسند إلى ضمير المثني، على ما رجَّحه ابن جنِّي، ووصف مذهب يونس فيه بأن «غيره أسوغ منه»[2].

2-أنها لا تقع توكيدًا للفعل المسند إلى جماعة النساء، لئلا تلتقي ساكنة مع الألف الفارقة بينهما وبين نون النسوة، وقد ذكر الباحث هناك أن ابن جنِّي قال إن هذه الألف: « تفصل بين النونات»[3]، فإنَّ تعبيره بالجمع يوضح أنه لا يجيز وقوع النون الخفيفة هذا الموقع، وإلا لقال: «بين النونين»، وهو ما لم يقله.

3-أنها تبدل في الوقف ألفًا إذا فتح ما قبلها، وهو يمثل لذلك بنحو: يازيد اضربا، ويا عمرو قوما[4]، وإن أغفل ابن جنِّي الوقف علة هذه النون إنْ كان قلبها ضمة أو كسرة نحو: هل تضربن ياقوم؟ وهل تضربن ياهند؟ وأن حكمه كما يذكر الصرفيون أنها تحذف، ويرد ما كان محذوفًا لأجلها، وهو الواو أو الياء، فتقول هل تضربوا؟[5] ويلاحظ أنَّ ابن جنِّي مثل للوقف على النون الخفيفة بالأمر فقط، وهو ليس مقصورًا عليه، ولذا فقد اختار الباحث أمثلة الوقف على ما قبلها ضمة أو كسرة من الفعل المضارع.

---

(1) انظر ص 190 من هذا البحث.

(2) الخصائص 92/1.

(3) اللمع ص 277.

(4) انظر المرجع السابق ص 278.

(5) انظر سيبويه 523/3، المقتضب 17/3، الإيضاح ص 63، شرح المفصل44/9، التسهيل ص 217 وغيرهم.

4- أنها تحذف إذا لقيها ساكن، لالتقائهما كقول الشاعر:

ولا تهـين الكـريم علَّـك أن تـر كـعَ يومًـا والـدهرُ قـد رفعـهْ[1]

فقد أراد: تهينن، فحذف النون للساكنين[2]، ولم يذكر أبو الفتح الوقف على نون التوكيد الثقيلة وهو-كما يذكر الصرفيون- كالوقف على غيرها من الحروف[3]، وكذلك لم يذكر الوقف على النون الخفيفة المتصلة بنون الرفع وعودة نون الرفع عندئذ[4]، وهو كذلك لم يذكر منع اتصال نوني التوكيد بأسماء الأفعال إلا (هلم) عند تميم[5].

❊ ❊ ❊ ❊

(1) البيت من المنسرح وهو للأضبط بن قريع، ويروى (الفقير) والشاهد (تهين) حيث حذف نون التوكيد الخفيفة في الوصل للساكنين(ا نظر شرح الأشموني 225/2 وشرح المفصل لابن يعيش 9/43-44).

(2)انظر اللمع ص 278.

(3) انظر سيبويه 523/3 والمقتضب للمبرد 17/3، انظر شرح الرضي على الكافية 406/2.

(4) انظر سيبويه 522/3 وغيره.

(5) انظر سيبويه 529/3، المقتضب للمبرد 25/3.

التأنيث

لم يتناول ابن جنِّي جميع مسائل هذا الباب كما تناولها غيره[1]، وإنما ذكر-فيما بين أيدينا من كتبه- كثيرًا من هذه المسائل، ومنها:

علامات التأنيث:

1-التاء:

ذكر أبو الفتح أنها قد تأتي في آخر الاسم، ومَثَّل لها بنحو صَعْبَة وفَخْمَة[2]-وإن كان كلامه عنها غير مقصود لذاته-، وقد تأتي في آخر الفعل، وقد مَثَّل لها بقوله: «ضربت الناقة ورضيت العيش»[3].وإن كان تمثيله بهما مسبوقًا بنفي ذلك، لا لنفي دخول التاء على آخر الأفعال عامة، بل لأن المعني أن فاعلاً بهما أي (راضية وضاربة) جاء للمبالغة فلا تدخل التاء على الفعل فيهما، وإنما يجوز مع غير هذا المعني دخول التاء فيهما فتقول: رضيت الفتاة وضربت الطفلة.

ثم ذكر أن من الصفات ما لا تدخله التاء الفارقة بين المذكر والمؤنث، فمن ذلك فاعل مما يختص بالمؤنث نحو: طالق وحائض وطامث؛لأن هذه الألفاظ ليست جارية على الفعل، ولأن معناها ذات طلاق وحيض وطمث[4].

وما ذكر ابن جني من التعليل يوافق رأي الخليل والفارسي[5]، ويرد على ذلك بترك التاء من مرضع ومَنْفَطِر، وليستا من باب النسب، وبلحاق التاء في ﴿ عِيشَةٍ رَّاضِيَةٍ ﴾[القارعة: ٧]وهي من باب النسب[6].ويري سيبويه أن هذه الصفات لم تؤنث؛ لأنها صفات لمذكر مُقَدَّر، أي إنسان حائض وشيء طالق، كما أن رَبْعَة وبَهْمَة أُنِّثَا بالتاء، وهما مذكران لتقدير موصوف مؤنث أي نفس ربعة وبهمة[7]، بينما يري الكوفيون أن

---

(1) انظر: سيبويه 3/210 وما بعدها4/225 وما بعدها، والتكملة ق 97-111، وشرح المفصل 5/88-113، وأوضح المسالك ص 254- 258، والأشموني 4/94-1055.

(2) انظر: الخصائص 2/205.

(3) المرجع السابق 1/53.

(4)المرجع السابق 1/153.

(5) انظر: سيبويه 3/383، والتكملة ق 119.

(6) انظر: شرح الكافية للرضي 2/165.

(7) انظر: سيبويه 3/383.

التاء تأتي فارقة بين المذكر والمؤنث، وهذه الصفات ليست إلا للمؤنث فلا تحتاج إلى التاء الفارقة، ويرد عليهم بترك التاء من الصفات المشتركة كضامر وباز[1]، وهذا الرد لا ينفي أن نحو طالق وحائض مما هو مختص بالإناث فلا حاجة لمجيء التاء الفارقة.

ويري الرضي أن هذه الصفات يقصد منها أحيانًا الحدوث في الحال فتلزمها التاء، ولا يقصد منها الحدوث أحيانًا أخري فلا تلزمها التاء، فالتاء-عنده- ليست فارقة بين المذكر والمؤنث بل بين قصد الحدوث وعدمه[2]، وإن كان الرضي يقول في باب (غير المنصرف): «ولو سميت بحايض وطالق مذكرًا انصرف؛لأنه في الأصل لفظ مذكر وصف به المؤنث إذ معناه في الأصل: شخص حايض[3]، فقد انعطف إلى رأي سيبويه، وإن كان بعض المحدثين يرجع رأي الرضي[4]، والباحث يختاره استنادًا إلى المفهوم من قوله تعالي:﴿ يَوْمَ تَرَوْنَهَا تَذْهَلُ كُلُّ مُرْضِعَةٍ عَمَّآ أَرْضَعَتْ وَتَضَعُ كُلُّ ذَاتِ حَمْلٍ حَمْلَهَا ﴾[الحج: ٢]فالمقصود-كما هو واضح- أن (المرضعة) من تمارس الرضاع في الحال، بدليل عطف «ذات حمل» عليها، وسياق الآية كله يوحي بالتباسهما بالحدث، وليس مجرد اتصافهما به.

ويذكر ابن جني مما لا تدخله التاء: الوصف بالمصدر نحو: رجل خصم، ورجل عدل، وامرأة عدل، وهو يعلل لذلك-على عادته- بأن الوصف بالمصدر كأنه وصف بجميع الجنس على سبيل المبالغة، كما تقول استولي على الفضل، وحاز جميع الرياسة والنبل، فلما كان الغرض في رجل عدل وامرأة عدل هو إرادة المصدر والجنس، جعل الأفراد والتذكير أمارة للمصدر والمذكر[5]، وما ذكره ابن جني مما لا تدخله التاء مِن الأوزان أقل ذكره غيره[6].

أمَّا الأغراض التي تأتي لها التاء غير فارقة بين المذكر والمؤنث فلم يذكر منها أبو

---

(1) انظر التكملة ق 119.

(2) انظر شرح الكافية للرضي 166/2.

(3)المرجع السابق 51/1.

(4)انظر التبيان في تصريف الأسماء ص 96.

(5)انظر الخصائص 202/2-204.

(6) انظر أوضح المسالك ص 255، شرح الأشموني 95/4-96.

الفتح سوي القليل، فمن ذلك: المبالغة، وهو يمثل لها بنحو: فَرُوقُة وَصرُورة وداهية وراوية وغير ذلك «مما لحقته التاء للمبالغة والغاية»[1]، وكذا مجيئها لتأكيد المبالغة كعلامة ونسابة[2]، وذكر من أغراضها -كذلك- مجيئها فارقة بين الواحد وجنسه، وقد مَثَّل له بنحو: رطبه وعنبه[3]، ومن أغراضها أن تأتي عوضًا عن ياء فَعَاليل كفرازنة وزنادقة وجحا جحة[4]، أو عوضًا عن مدة (تفعيل) نحو: سليتة تَسْلِية، ورَبَّيْته تَرْبية[5]، أو عوضًا عن فاء الفعل نحو عدة وزنة[6]أو عوضًا من ألف فعلال نحو السرهفة والسرهاق والهَمْلَجة والهِمْلاج[7] وعوضًا من ألف فيعال كالحوقلة والحيقال والبَيْطَرة والبيطار [8] وما ذكره أبو الفتح من أغراض التاء يقل عما ذكره غيره[9].

وابن جني يتابع رأي سيبويه في أنَّ تاء (بِنْت)و(أخْت) للتأنيث، وهو مالا ذكره في غير موضع من كتابه[10]، وحين يذكر سيبويه في موضع آخر أنها ليست للتأنيث معللاً ذلك بأن ما قبل التاء في (بنْت) و(أخْت) ساكن بينما تاء التأنيث لا يكون ما قبلها إلا متحركًا، إلا إن كان ألفًا كقنَاة وفتاة[11]، ويبرر ابن جنِّي هذا التضارب الظاهر في قولي سيبويه بأن هذه التاء لما لم توجد في الكلمة إلا في حال التأنيث استجاز سيبويه أن يقول فيها إنها للتأنيث؛لأنك إن أردت تذكير اللفظ قلت: ابن، فزالت التاء كما تزول عند تذكير لفظ(ابنة)، فلما تساوق اللفظان (ابنة) و(بنت) اعتبر تاء (بنت) للتأنيث على

---

(1) الخصائص 1/153.
(2) انظر المرجع السابق 2/201.
(3) انظر المرجع نفسه 1/200.
(4)انظر المرجع السابق 2/302.
(5) انظر المرجع نفسه 2/302
(6)انظر المرجع السابق 2/285.
(7) انظر الخصائص 2/302.
(8) انظر المرجع السابق2/302.
(9) انظر التكملة ق 120-124 وأوضح المسالك ص 255- 256.
(10) انظر سيبويه 3/362، 4/317.
(11) المرجع السابق 3/221.

سبيل المجاز فقط[1].

ولعل في تعبير سيبويه بأن تاء (بنت) للتأنيث فيه بعض التسامح، فإنه يذكره في (باب ما ينصرف في المذكر البتة ما ليس في آخر حرف التأنيث)، فقد ذكر أن تاء (بنت) زيادة بني عليها الاسم فينصرف[2].

2- الألف :

ويجعلها أبو الفتح مقصورة على الدلالة على تأنيث ما كان نحو: (بُشْرَى) و(شعْرَى) وهو ما لا ينون نكرة ولا تدخل علية علامة التأنيث[3] ولكنه لم يذكر أقسام ما تدخله الألف من أسماء وصفات ومصادر[4].

وهو يفرق بين هذه الألف وبين ألف نحو: (أرْطَى)و(مِغْزَى) مما يُنوَّن وتدخل عليه علامة التأنيث فإنَّ ألفه لغير التأنيث[5].

3- الهمزة:

وهي علامة التأنيث فيما كان نحو: حَمْرَاء وصَفْرَاء، يقول ابن جني: «وأما الهمزة التي للتأنيث فلا تكون إلا زائدة بعد لام الفعل نحو: حمراء وصفراء فوزنها فعلاء ولام الفعل هي الراء»[6] وكان الأولي أن يقول: إنها الهمزة التي تأتي بعد ألف زائدة[7].

وهو يفسر كيف صارت الهمزة علامة التأنيث حين يناقش قول سيبويه في نحو: حمراء وأصدقاء وعشراء: أنَّ الألفين للتأنيث[8]، فيرد ابن جني: «أنَّ صاحبة التأنيث منهما الأخيرة التي قلبت همزة لا الأولي، وإنما الأولي زيادة لحقت قبل الثانية التي هي كألف(سكرى) و(عَطْشَى) فلما التقت الألفان وتحركت الثانية قلبت همزة»[9]، وهو

---

(1) انظر الخصائص 1/200.

(2)سيبويه 3/220-221

(3) انظر المذكر والمؤنث لابن جنيص194-195.

(4) انظر التكملة ق 101-102.

(5) انظر المذكر والمؤنث ص 194.

(6)المرجع السابق ص 195.

(7) انظر التكملة ق 104، شرح الأشموني 4/106.

(8)انظر سيبويه3/214.

(9)الخصائص 1/201.

يستدل على أن الثانية-أي الهمزة المنقلبة عن الألف- هي علامة التأنيث بأنك لو اعتزمت إزالة علامة التأنيث لغيرت الثانية وحدها، ولم تعرض للأولى، في التثنية نحو: حمراوان، أو الجمع نحو: عشراوات، أو النسب نحو: صَحْراوِي[1]، وهو يعود أحيانًا إلى التعبير عن هذه الهمزة بأنها (ألف) وذلك حين يبين أصالة التاء التي هي علامة للتأنيث، وتفرع العلامتين الأخريين عنها بقوله: «وأمَّا ألف التأنيث المقصورة والممدودة فمحمولتان على تاء التأنيث»[2].

4- الصيغة:

وهي علامة غير مطردة انفرد ابن جنِّي عن سابقيه بذكرها، وجعلها مقصورة على لفظي (بِنْت)و(أخْت)، فأصلهما (بَنَو) و(أَخَوٌ) ووزنهما: فَعَلٌ، بدليل تكسيرهما على أفعال فتقول: أبناء وآخاء، قال بشر بن المهلب:

وجدتم ببنيكم دوننا إذ نسبتم وأيَّ بني الآخاء تنبو مناسبُهْ[3]

فلما عدل بهما عن(فَعَل) و(فُعْل) وأبدلت لام كل منهما تاء فصارتا: بِنْتًا وأخْتًا، كان هذا العمل، هذه الصيغة فيهما عَلَمًا على تأنيثهما[4].

وهو يستدل على أن الصيغة هي علامة التأنيث فيهما بأنك لو أردت إزالة التأنيث عنهما تركت هذه الصيغة، كما في النسب مثلا، فإنك تعود بهما إلى صيغتهما السابقة فتقول: بَنَوِي وأخَوِي، كما تزيل علامات التأنيث الأخرى عند النسب فتقول: طلحي وحمراوي وحبلوي[5].

ويرد على اعتراض يتصوره عن هذه العلامة بأن يقول قائل: إننا لم نجد في العربية نظيرًا لما تقول فليس في المؤنثات ما تكون علامته معنوية لا لفظية، فيرد أبو الفتح بأنه إذا قام الدليل لم يلزم النظير[6].

---

(1) انظر المرجع السابق 1/201.

(2) انظر المرجع السابق 1/227.

(3) البيت من الطويل والشاهد: في جمع (أخ) على (آخاء)؛ لأنه على فعل فيجمع على أفعال.

(4) انظر الخصائص 1/201.

(5) المرجع السابق 1/201.

(6) المرجع السابق 1/201.

وكعادة ابن جنِّي -الباحث في فلسفة العربية- فإنه يبحث عن سبب تأخر علامة التأنيث إلى آخر اللفظ دون مجيئها أوَّلًا أو وسطًا، وهو يجد هذه العلة المقنعة حين يذكر أنها جاءت آخرا في نحو طلحة وغيره؛لأنهم أرادوا أن يعرفونا تأنيث ما هو، وليعرفونا صورة مذكره قبل لحاق علامة التأنيث به، فجاوزا بصورته المذكر كاملة مصححة، ثم ألحقوها تاء التأنيث، فجمعوا بين الأمرين، ودلوا على الغرضين، ولو جاءوا بعلم التأنيث أولًا حشوا لانكسر المثال، ولم تأنيث أي شيء هو[1].

ويذكر أبو الفتح أن علامة التأنيث لا يدخل بعضها على بعض، فما كان نحو حمراء وصفراء فلا تدخل عليها تاء التأنيث مثلا فلا يقال: حمراءة وصفراءة كما تقول: صلاءة وعباءة[2]، وأما ما توهمه أبو عبيدة من اجتماع علامتي التأنيث في قولهم: (علقاة)، باجتماع الألف والتاء، بينما الألف للتأنيث بدليل قول العجاج:

فكَرَّ في عَلْقَي وفي مُكْوِر[3]

ولم يصرف(عَلْقَي) للتأنيث، وهو ينقل عن أبي عثمان قوله: كان أبو عبيدة أجفي من أن يعرف هذا، ثم يوضح ابن جني سر هذه المسألة، فمن قال: (عَلْقَي) دون تاء- كما في بيت العجاج- كانت الألف عنده للتأنيث، ومنم قال: (عَلْقاة) كانت الألف عنده للإلحاق بباب جَعْفَر كَأرطَي، فلم تجتمع علامتا التأنيث في اللفظة الواحدة أبدًا، ولهذا نظائر نحو: بَهْمَي وبَهْمَاة، وشُكَاعَاة، ومثله نحو (طَرَفاء)و(طَرْفَاءة) و(قَصْبَاء) و(قَصْبَاءة)، فمن قال (طرفاء) و(قصباء) فالهمزة فيه للتأنيث، ومن قال (طرفاءة) و(قصباءة) كانت التاء للتأنيث، والهمزة زائدة لغير التأنيث[4].

أوزان ألف التأنيث:

لم يحدد ابن جنِّي أوزانًا مُعَيَّنة لألف التأنيث المقصورة غير أمثلته التي جاءت على

---

(1)انظر الخصائص 266/1.

(2) انظر المرجع السابق 272/1.

(3) في سيبويه 212/3 جاء(يشتن) بدلًا(فكر)، والعلقي: شجر وذو أغصان طويلة، والمكورة جمع مكر وهو نبتة تميل إلى الغبرة- انظر اللسان(علق) والشاهد في علقي جاءت غير مصروفه للتأنيث وعلامته الألف (ديوانه 29).

(4) انظر الخصائص 272/1-273.

تلك الأوزان، ومنها:

1- فُعْلَى:وقد أتى له بلفظ(بُشْرَى).

2- فِعْلَى:وقد أتى له بلفظ(شِعْرَى).

3-فَعْلَى: وأتى له بلفظي (سكْرَى) و(عَطْشَى)[1].

4-فُعَالَى: وقد أتى له بلفظي: (شُكاعى) و(تُقَاوَى)[2].

وهي أقل مما ذكره الصرفيون من أوزان الألف المقصورة للتأنيث[3].

وهو-كذلك- لم يذكر من أوزان ألف التأنيث الممدودة سوي سبعة أوزان فقط، وهي:

1- فَعْلاء:كحَمْراء وصَفْراء.

2- فُعَلاء: نحو الرُحضاء والنُفَساء والكُرَماء.

3- فِعَلاء نحو: السيَراء والعِنبَاء.

4- فَعَلاء: نحوقَدَماء وحَنَفاء.

5- أفْعِلاء: نحو أرْبِعاء وأصْدِقاء.

6-فَاعِلاء: نحو القاصِعاء والراهِطاء.

7- فاعُولاء: نحو عَاشوراء[4].

وهو أيضًا لم يستوفِ الأوزان المشهورة أو غير المشهورة لألف التأنيث الممدودة[5].وهو يذكر أنَّ مَا كان بوزن(فِعْلاء) نحو: حِرْباء وعِلْباء، و(فُعْلاء) نحو قُوباء فإن همزته ليست للتأنيث بل هي للإلحاق[6].

وابن جنِّي فليسوف العربية-حين يترك بعض كليات المسائل أو جزئياتها اعتمادًا على شهرتها- لا يفوته البحث في تفاصيل الجزئيات عن فكرة خفيَّة يوضحها، أو

---

(1)انظر المذكر والمؤنث ص 195.

(2) انظر الخصائص 1/201.

(3) انظر الخصائص 1/272.

(4) انظر سيبويه 3/210-213، 4/225، التكملة ق100-104، أوضح المسالك ص 256-257، الأشموني 4/98-102.

(5) انظر المذكر والمؤنث ص 195.

(6) انظر سيبويه 3/213-215، 4/257، 264، التكملة ق 104-109.

ظاهرة تبدو عفوية أو محيرة يعللها، فهو في هذا الباب يجد أن المذكر والمؤنث قد يجتمعان في الصفة المؤنثة نحو: رجل فَرُوقة، وامرأة فَروقة، ورجل علاَّمة أو نسَّابة وامرأة علاَّمة أو نسَّابة، فيعلل ذلك بأن الوصف المؤنث هنا في الواقع ليست تاؤه للتأنيث وإنما تاؤه للمبالغة أو لتأكيدها[1].

وقد يجد المذكر والمؤنث قد اجتمعا في الصفة المذكرة نحو: رجل خصم، وامرأة خصم، ورجل عدل أو رضا، وامرأة عدل أو رضا، فيعلل ذلك بأن التذكير قد أتاها من جهة المصدرية ودلالتها على الجنس، فكأنك وصفته بأنه استولى على جميع العدل أو الرضا وبلغ الغاية فيهما، ولم يترك لأحد نصيبًا منهما، فلما كان غرضهم إرادة المصدر والجنس جعل الإفراد والتذكير أمارة للمصدر المذكر[2].

وبعد أن يثبت أن التذكير من أمارات المصدر المذكر يجد أن هناك مصادر قد جاءت مؤنثه كالزيادة والعبادة والضُئُوله والجُهُومة، فقد يعترض عليه بأن ما هو في معني المصدر ومحمول بالتأويل عليه-يقصد الوصف الذي على هيئة المصدر كعدل ورضا- أولي بالتأنيث بأن يُقال: رجل عَدْل وامرأة عَدْلة وهكذا[3].

فيرد هذا الاعتراض مبيِّنًا العلة-وما أدقها- في ذلك، بأن المصدر-وهو الأصل- لقوته، أقوي على حمل معني التأنيث من الفرع-وهو الوصف الآتي على هيئة المصدر- لضعفه، فالزيادة والعبادة ونحوهما مصادر غير مشكوك فيها فلحاق التاء لها لا يخرجها عما ثبت لها من المصرية، وليس كذلك نحو عَدْل ورضا، إذ هي في الحقيقة ليست مصادر، وإنما هي متأولة عليه، ومردودة بالصنعة إليه، فلو أنثت فقيل: رجل عدل، وامرأة عدلة، لم يؤمن أن يظن أنها صفة حقيقية كصعْب وصَعْبة، فلم يكن فيها من قوة الدلالة على المصدرية ما في نفس المصدر، كالعبادة والزيادة والجهومة والشهومة وغيرها، فالأصول لقوتها يتصرف فيها دون خوف ليس، والفروع لضعفها، يتوقف بها، ويقصر بها عن بعض ما تتيحه القوة للأصول[4]، فإن رد على أبي الفتح بأنه قد

(1) انظر الخصائص 2/201.

(2) المرجع السابق 2/203-204.

(3) الخصائص 2/204.

(4)المرجع نفسه 2/204-205.

سمع: رجل عدل، وامرأة عدلة، وفرس طوعة القياد، ويقول أُمَيَّة:

والحَيَّـــةُ الرقشـــاءُ أخْرَجَهـــا من جُحْرِها آمناتُ اللَّه والكلمُ[1]

فإن أبا الفتح يرد بأن ذلك قد خرج صورة الصفة، لئلا يبعدوا كل البعد عن أصل الوصف الذي بابه أن يقع فيه الفرق بين المذكر والمؤنث، فأنت مثل هذا تنبيهًا على الأصل، كما صححوا بعض ما يجب إعلاله وفكوا بعض ما يجب إدغامه نحو: اسْتحْوذ وضَننُوا تنبيهًا على الأصل[2].

واستطرادًا وراء البحث والتعليل يتصوَّر ابن جني سائلاً يسأله: إذا كان المصدر فيه معني العموم والجنس، وكلاهما أنسب إلى التذكير، فلِمَ جاز أن يأتي مؤنثًا كالضئولة، والجهومة والموجدة؟ فيرد أبو الفتح بأن المصادر أجناس للمعاني، كما أنَّ غيرها-يعني أسماء الذوات- أجناس للأعيان، فكما جاز في أسماء الأعيان التأنيث، ولا حقيقة للتأنيث فيها نحو غُرفْة، ومَشْرُفَة، ومِرْوحَة، فكذلك جاءت أجناس المعاني مؤنثًا بعضها في اللفظ دون المعني كالمَحْمِدَة والمَوْجِدة، والرَّشاقة، والجُهُومَةِ، والضُئُولَة[3].

وابن جنِّي يضع قانونًا يرجع إليه من يتشكك من لفظة: أمذكرة هي أم مؤنثة؟ فإنه يرى تذكيرها، فتذكير المؤنث أسهل من تأنيث المذكر، وذلك أن التذكير هو الأصل، والتأنيث هو الفرع[4].

* * * *

(1)البيت لأمية بن أبي الصلت وهو من البسيط وقد ذكر البيت في الخصائص 154/1، وذكر فيه(بيتها) بدلًا من (جحرها) والتف في الأصل: الهلاك، ويطلق على ما يكون منه الهلاك، والشاهد في لحاق التاء في حتفه لكثرة استعماله وصفًا انظر اللسان(حتف)و(ديوان 57).

(2) الخصائص 205/2.

(3) انظر الخصائص 206/2.

(4) انظر(ما يحتاج إليه الكاتب) ص 48.

المقصور والممدود

لم يذكر ابن جنِّي تعريفًا لأي منهما، وتكاد تقول: أنه يذكر شيئًا من المواضع القياسية والسماعية التي أوردها السابقون عليه أو اللاحقون به[1].

وكل ما ذكره ابن جني في هذا الباب-مما هو مثبت فيما بين أيدينا من كتبه- متفرقات يجمعها الباحث فيما يلي:

1-ما سمع فيه المد: ولا يعرف له تصرف، ولا مانع من الحكم بجعل همزته أصلاً، فيري ابن جني أنه ينبغي اعتقاد كونه أصلاً، وهو يمثل لذلك بهمزته(قساء)[2] فهمزته أصلية على القياس الذي ذكره ابن جني، إلا إن كان قد سمع فيه القصر، أي (قُسَي) الذي ذكره الشاعر في قوله:

يجـوُ مـن قُسَـى ذَفِـر الخُزَامَـي تـداعى الجِرْبِيـاءُ بـه الحَنِينَـات[3]

فإن ثبت أنهما بمعني واحد، فإن الهمزة إذن ليست أصلاً بل هي بدل حرف العلة الذي أبدلت منه ألف (قُسَي) ويرجع ابن جني كون هذا الحرف الأصلي ياء لا واوًا، أما التعليل لذلك فلم يذكره هنا؛لأنه ذكره-كما يقول- في (شرح المقصور والممدود) ليعقوب بن السكيت[4].

وكعادة ابن جنِّي فإنه يرد اعتراض يتصوره من قارئه بأن تكون الهمزة هي الأصل في (قُسَاء)، وأن ألف (قُسَي) مبدلة منها، فيرد ابن جنِّي بأن ذلك حمل على الشذوذ؛لأن إبدال الهمزة شاذ، والأول أقوى؛لأنَّ إبدال حرف العلة همزة إذا وقع هذا الحرف بعد ألف زائدة هو الأساس[5].

2-فيما حكاه سيبويه عن العرب: «لا أخًا - فاعلم- لك»، مكن أن (فاعلم)

---

(1) انظر سيبويه 386/3 وما بعدها، المقتضب للمبرد 79/1-88، التكملة ق 92-93 وشرح المفصل ص 759- 801 والرضي 324/2-330، أوضح المسالك ص 258- 261.

(2)وهو اسم جبل.

(3) البيت من الوافر وهو لابن أحمر و(يجو) تروي (بهجل)وهو المطمئن من الأرض، والجربياء من الرياح: النكباء التي تجري بين الشمال والدبور، ذفر الخزامي: ذكي رائحة هذا النبي و(انظر الكامل 109/6).

(4) انظر الخصائص 254/1-255.

(5) انظر الخصائص 254/1-255.

اعتراض بين المضاف والمضاف إليه[1]، فإن أبا الفتح يحكي عن أبي علي الفارسي جواز كون(لك) خبرًا، وأن يكون(أخا اسمًا مقصورًا تامًّا مضاف كقولك «لا عصا لك»، ويستدل أبو الفتح على صحة قول أبي علي بأنهم كسروا(أخَا) على أفعال، فقالوا: آخاء، فيما حكاه يونس عنهم، ويستشهد على هذا الجمع بقول بعض آل المهلب:

وجدتم بينكم دوننا إذا نسبتم وأيَّ بني الآخاءِ تَنُبو مناسُبهْ[2]

إذا فلا يستنكر-وقد جاء الجمع على الأصل- أن يذكر الواحد(أخا) على أصله، كما جاء عنهم واحد الإباء على أصله في قولهم: هذا أبًا، ورأيت أبًا، ومررا بأبًا[3].

3-يحكي أبو الفتح أن هذا الموضع الذي سيذكره لم يسمع فيه لأحد شيئًا إلا لأبي علي، وهو أن ما جاء ممدودًا نحو: أجمع وجمعاء، وما يتبعه نحو: أكتع وكتعاء وبقيته، ليس من المد القياسي، وإنما ذلك توافق وتوارد وقع في اللغة على غير ما كان ينبغي لهذه الألفاظ من أوزان، وذلك أن الممدود القياسي في مؤنث أفعل-أي فعلاء- إنما هو في الصفات النكرات كأحمر وحمراء، وأصفر وصفراء، وأبلق وبلقاء، أما أجمع وجمعاء فاسمان معرفتان[4]، ويؤكد أبو الفتح صحة قول أبي علي، ويعلن أنه يذكر ما هو أوضح منه دلالة على هذا الرأي فإنَّ ما ورد من العلم نحو:سَلْمَان وسَلْمَى-وهويقصد بِسَلْمَى المقصور الذي هو مؤنث فَعْلان صفة- فليس ذلك بموضع قياسي للمقصور؛لأنَّ سلمان ليس من سلمي بمنزلة سَكْران من سَكْرى، وذلك لأن فعْلان الذي مؤنثه فَعْلي-المقصور- إنما بابه الصفة النكرة، وسلمان وسَلْمي ليسا بصفتين ولا نكرتين، ومثل ذلك أيضًا أسْلم وسَلْمي، فليس هذا أيضًا من المقصور القياسي-وهو مؤنث أفَعْل التفضيل- كالأكبر والكبرى؛لأنه ليس وصفًا[5].

---

(1) انظر سيبويه 280/2.

(2)سبق البيت بشاهده هنا ص 198 من هذا البحث.

(3) انظر الخصائص 338/1- 339.

(4) انظر التكملة ق 108، والخصائص 321/1.

(5) انظر الخصائص 322/1-323.

ويتضح من خلال ذلك أن ابن جنِّي ذكر بعض مواضع المقصور والممدود، فقد ذكر للمقصور:

أ-مؤنث فَعْلاَن صفة نحو سَكْرَان وسَكْرى وغَضْبان وغَضْبَى.

ب-مؤنث أَفْعَلَ التفضيل نحو الأكبَرَ والكُبْرى.

وذكر للممدود موضعًا واحدًا، وهو:

أ-الصفة من الألوان والعيوب والحلي: كأَصْفَر وصَفَراء، وأَبْلَق وبَلْقاء.

ويرى ابن جنِّي أنه إذا وردت عليك لفظة لم تَدْرِ أمقصورة هي أم ممدودة فاقصرها وذلك أن قصر الممدود جائز، ومد المقصور خطأ، فإن القصر هو الأصل، والمد هو الفرع[1]، ورأيه في خطأ مد المقصور قد يكون متابعة منه لجمهور البصريين الذين يمنعونه ولو في الضرورة ويؤولون ما ورد منه[2]، وقد يكون قاصدًا تلك اللفظة في غير الاضطرار وهو خطأ عند الجميع[3].

هذا كل ما ذكره أبو الفتح عن(باب المقصور والممدود) وهو-كما هو واضح- لم يحط بجانب واحد من جوانب هذا الباب، فهو لم يعرفه، ولم يتحر مواضعه القياسية، ولم يذكر بعض ما سمع فيه، وكل ما ذكره بعض المسائل الجانبية التي لا تتصل اتصالًا قويًّا بأسس هذا الباب.

ولعل السبب في نقص ما جاء في كتب ابن جنِّي الموجودة بين أيدينا حول هذا الموضوع أنَّ لابن جني كتابًا في (شرح المقصور والممدود ليعقوب بن السكيت)[4]، ولعل ابن جنِّي قد أودع في ذلك الكتاب المفقود كل محصوله مما يتصل بالمقصور والممدود، حتَّى غدا غير محتاج إليإعادة ذكرها في كتبه الأخرى، ومنها ما بأيدينا الآن.

* * * *

(1) انظر (ما يحتاج إليه الكاتب) ص 48.

(2) انظر الأشموني 111/4.

(3)انظر أوضح المسالك ص 261.

(4) انظر الخصائص 255/1، معجم الأدباء 110/12، البغية 132/2، الفصل الأول من هذا البحث.

التثنية والجمع

أولًا التثنية:

لم يُحِطْ ابن جنِّي بكل جوانب هذا الموضع-فيما بين أيدينا من كتبه- فهو لم يذكر من تثنية المقصور إلا بعض ما شذَّ منه، بينما يكاد ما ذكره يغطي جوانب تثنية الممدود إلى حد ما، فهو لم يشر إلى كيفية تثنية المقصور ممالا ألفه ثالثة: أصلية أو مبدلة أو مجهولة الأصل، وكذا لم يذكر تثنية المقصور مما تجاوزت ألفه الثلاثة مما ذكر حكمه في كتب الصرفيين ممن سبقوه أو لحقوه[1].وكل ما ذكره هو أحد شروط التثنية: وهو ألا يكون ذلك الاسم مثنى، وهو يعلل لذلك بأن ما حصل غير هذا النوع من علم التثنية مؤذن بكونه اثنين، وما يلحقه من علم التثنية ثانيًا يؤذن بكونه في الحال الأولي مفردًا، وفي هذا انتقاض وانتكاث[2].

ثم يذكر بعض ما شذ في التثنية نحو (خُصْية)، فقد ذكر أنها تثني على (خُصْيان)؛لأنه قد بني على التأنيث في أول أحوالها، وإن كان التأنيث فرعًا للتذكير، فلم تَصَل الياء بقلبها همزة؛لأنَّها صارت حشوًا لا طرفًا[3]، وهو يوافق سيبويه وأبا علي الفارسي في هذا[4].

ثم يحكي عن المبرد أنه يقال (خُصْية وخُصْي) و(أُلْيَة وأُلْي)، فمن قال بالتأنيث كان له أن يثنيها بالتأنيث، فيقول(خُصْيَتان وأُليتان)، ومن قال بالتذكير كانله أن يثنيها مذكّرين، فيقول: (خُصْيان وأُلْيان)[5].

وكأن ابن جنِّي ينعطف إليرأي المبرد حين يذكر من الشواهد على مجيء التذكير والتأنيث في (خُصية وألية) فمن شواهد التذكير، قول الراجز:

يرتج ألياه ارتجاج الوطب[6]

---

(1) انظر سيبويه 3/386-3901، المقتضب 3/39-42، التكملة ص 78- 81، شرح الكافية للرضي 2/171-177 وشرح الأشموني 4/111- 112، وأوضح المسالك 261-262.

(2) انظر الخصائص 3/235و238.

(3)انظر المنصف 2/313.

(4) انظر سيبويه 4/387، والتكملة ق 120.

(5) انظر المقتضب للمبرد 3/41.

(6) لم تعرف نسبته والارتجاج: الاضطراب، والوطب: سقاء اللبن والشاهد في تثنية(ألي)على قول المبرد

وقول الآخر:

كـــأن خُصـــيَيْهِ مـــن التَدلـــدل ظَرْفُ عجوزٍ فيه ثِنْتا حَنْظَلِ[1]

ومن شواهد التأنيث في(خصية) قول الراجز:

لســـتُ أبـــالي أن أكـــون مُحْمَقَـــةٌ إذا رأيـــت خُصْـــيةٌ مُعَلَّقَـــةُ[2]

ولكنه لم يأتي بالمذكر (خُصْي) و(ألي) إلا في حال التثنية، وبذا يكون الرأي الأرجح هو رأي سيبويه والفارسي السابق ذكره.

وأمَّا ما شذ من المقصور فلم يذكر منه ابن جني سوى (مذْروان) فيذكر أنه لم يسمع له مفرد، ولو سمع لكان(مَذْرَى) مثل (مغْزَى)، فلو ثنيته على القياس لكان (مذْريَان) ولكنه لم يُسمع لهمفرد فجرت الألف فيه للزومها مجرى الألف في (عَنْفُوان) في منعها انقلاب الواو[3]، وهو يقصد بالألف ألف (مِذْرَى) مفرد (مِذْرَوان) الذي لم يسمع.

أما تثنية الممدود فقد أشار إليها في كتابه (التمام في تفسير أشهار هذيل)، فقد ذكر فيه أنواع الاسم الممدود، وتثنية كل نوع منها، فيمثل للهمزة الزائدة للتأنيث بنحو: حمراء وصفراء، ويقرر أن همزة تقلب واوًا في التثنية، فيصير حمراوان وصفراوان، ثم يضطرب كلامه في عرض باقي الأنواع، فيذكر ما همزته زائدة لغير التأنيث–وهو يقصد به زيدت همزته للإلحاق– وهو يذكره ثانية بأنَّه ما همزته منقلبة عن ياء زائدة، وهو يشبهه بما همزته زائدة للتأنيث في أن همزته تقلب واوًا عند التثنية فتقول: عِلْياوان وحِرْباوان[4].

بالتذكير على (خصيين) على رأي المبرد، وانظر المقتضب3/41.

(1) لم يعرف قائله، والحنظل: نبات مر، والشاهد: في تثنيه (خصي) على قول المبرد بالتذكير على (خصيين)– انظر (إصلاح المنطق) ص 189.

(2) الراجز: امرأة من العرب ذكرها في (إصلاح المنطق ص 89)، وقد حكي فيه عن أبي عمرو الشيباني أن الخصيتان– بالتاء– البيضتان، والخصيتان–بلا تاء– الجلدتان اللتان فيهما البيضتان.

(3) انظر المنصف 2/132–133.

(4) انظر التمام ص 18.

ثم يشبه ما همزته منقلبة عن الياء والواو، وما همزته أصلية بما همزته منقلبة عن ياء زائدة-وهو ما همزته للإلحاق-في القلب واوًا، فتقول: عَطَاوان، كما قلب: علْباوان وحرباوان، ثم يقول: «ثم يشبه ما همزته بدل من أصل فيقال في قُرَّاء ووَضَّاء: قُرَّاوان ووُضَّاوان، كما قيل عَطَاوان وسقاوان»[1].

وما ذكره هنا يحتاج إلى توضيح ومراجعة، فالجميع على أن الهمزة الزائدة للتأنيث تقلب واوًا في التثنية، وأن ما همزته بدل من أصل كعطاء وكساء وما همزته منقلبة عن ياء الإلحاق كحِرْباء وعلْباء يجوز في تثنيتها أن تبقي همزته فيقال: عطاءان وكساءان، وحرباءان وعلباءان، وأن تقلب واوًا فيقال: عطاوان وكساوان، وحرباوان وعلباوان، مع ترجيح بقاء الهمزة فيما كانت همزته منقلبة عن أصل، وترجيح القلب واوًا فيما كانت همزته منقلبة عن ياء للإلحاق،وهو لم يوضح ذلك، وأما ما همزته أصلية نحو قراء ووضاء، فقد ذكر الجميع أن القياس فيها تصحيح همزتها في التثنية[2]، ولم يخرج عن ذلك إلا أبو علي الفارسي-فيما يذكر الرضي- حيث حكي عن بعض العرب قلبها واوًا فتقول: قَرّاوان[3] ولكني وجدت المبرد يقول: « وقد يكون: قراوان على بعد»[4]، وقد أطلق ابن جنِّي الرأي بجواز ذلك-دون أن يحدد أنه مسموع قليل أو جائز على بعد- فشبه ما همزته أصلية بما همزته للتأنيث أو للإلحاق أو منقلبة عن أصل فجعلها كلها بالواو عند التثنية[5].

وذكر أبو الفتح من شواذ الممدود قولهم: «عقلته بِثِنَايَيْنِ» فيرى أنه بُنِيَ في أول أحواله على التثنية، ولولا ذلك لوجب أن يُهْمَز فيُقَال: عقَّلته بثناءين، كما تقول: التحفت بكساءين[6].ورأيه في (ثناء) يوافق فيه المبرد[7]، ولكنه في تشبيهه(عقلته

(1) المرجع السابق ص 18.

(2) انظر سيبويه 3/391-393، المقتضب للمبرد 3/39، شرح الكافية للرضي 2/174- 175، وأوضح المسالك ص 262، شرح الأشموني 4/112-113.

(3) انظر شرح الكافية للرضي2/175.

(4) المقتضب للمبرد 3/39.

(5)انظر التمام ص 18.

(6)انظر المرجع السابق ص 18.

(7) انظر المقتضب للمبرد 2/164.

بثناءين) بـ(التحفت بكساءين) يخالف ما ذكره قبل في كتاب(التمام) حين جعل تثنية ما همزته منقلبة عن أصل بالواو فقط كعطاوين وسقاوين في تثنية عطاء وسقاء[1].

ومما أغفله ابن جني في هذا الباب تثنية ما حذفت لامه اعتباطًا[2].

ثانيًا: الجمع:

تناول ابن جنِّي ضروب الجمع في أكثر صورها، وإن لم يستوعب تفاصيل كل منها وجزئياتها.

أ-جمع المذكر السالم:

يُعَرِّفُه ابن جنِّي بأنه: «الذي يكون في الرفع بالواو والنون، وفي الجر والنصب بالياء والنون»[3] ويذكر أنه يكون للمذكر ممن يعقل[4] ولم يُشِر ابن جنِّي لدى حديثه عن هذا الجمع إلا إليجمع الاسم المقصور، وقد ذكره في معرض حديثه عن بيت عمرو بن كلثوم:

متى كُنَّا لأمِّك مُقْتَوِينَا[5]

فيذكر أن الواحد من(مقتوين): (مُقْتَويّ)، وأنه منسوب إلي(مُقْتَى) وهو (مَفْعَل) من القتو، فكان قياس جمعه-كما يذكر- أن يُقَال: مُقْتَوِيُون، كما يجمع نحو: بَصْرَيّ، وكُوفِيّ على: بَصْرِيِّين وكُوفِيِّين، ثم يذكر أنَّ (مقتوين) قد جعلت علامتا الجمع فيه معاقبتين لياءي النسب بعد حذفهما، فنقل من(مقتويين) إلى (مقتوين) ولذلك صحت لام الكلمة في الجمع، كما تصح مع ياءي النسب، وأنه لولا ذلك لوجب حذفها لالتقاء الساكنين، فكان يقال: مُقْتَون، ومَقْتِينَ، كما يُقَال: هم الأعلون، وهم المصطفون، مستشهدًا على ذلك بقوله عز وجل:﴿وَأَنتُمُ ٱلْأَعْلَوْنَ﴾[آل عمران: ١٣٩]، وقوله جل

(1)انظر التمام ق18.

(2)انظر شرح الكافية للرضي2/175.

(3) اللمع ص 105.

(4) المرجع السابق ص 105.

(5) البيت لعمرو بن كلثوم وهو من الوافر، وصدره

* تهدنا وتوعدنا رويدًا*

ومقتوين: من القتو وهو الخدمة، والشاهد في حذف ياء النسب وتعويض علامة الجمع عنهما.

وعلا: ﴿ وَإِنَّهُمْ عِندَنَا لَمِنَ ٱلْمُصْطَفَيْنَ ٱلْأَخْيَارِ ﴾[ص: ٤٧]، ثم ينتهي إلى قاعدة يقول فيها «فقد ترى إليتعويض علم الجمع من ياءي الإضافة والجميع زائد»[1].

وما ذكره أبو الفتح عن كيفية جمع المذكر السالم أقل مما ذكرته كتب التصريف الأخرى، بل يجوز للباحث أن يقول: إن ما ذكره هنا ليس شيئًا ذا بال[2].

ب- جمع المؤنث السالم:

لا يذكر ابن جنِّي -فيما بين أيدينا من كتبه- كثيرًا من مسائل هذا الباب، وإنَّما يدور ما ذكره فيه حول نقتطين فقط، الأولي: عدم جواز إثبات تاء التأنيث التي في المفرد عند الجمع، والثانية حركة عين جمع المؤنث السالم.

وعن النقطة الأولى: فإن أبا الفتح يوضِّح أنهم في جمع نحو: مسلمة قالوا: مسلمات ولم يقولوا مسلمتات، وذلك أنهم لو قالوا: مسلمتات لكان في ذلك إدخال علامة تأنيث على مثلها، وكان معني ذلك أنك اعتبرت الأولي -أي لفظ مسلمة- اسمًا مذكرًا حتى اضطررت إلى إدخال علامة التأنيث عليه[3].

ثم يردُّ على اعتراض يتصوره، وهو: لماذا لا يؤنث المؤنث، فيقال: في مسلمة: مسلمتات فيدخل التأنيث على التأنيث، وقد جوَّزُوا جمع الجمع فقالوا في جمع أكلب: أكالب، وفي جمع أسقية: أساق؟فيرد أبو الفتح بأن الجمع الأول في أكلب أفاد أنه دون العشرة، وأكالب أفاد أنه لجمع الكثرة التي أول رتبتها ما فوق العشرة، فهما معنيان كما ترى، بينما علامة التأنيث واحدة في مسلمات، وفي مسلمتات، فلم تزد التاء الزائدة معنى فوق التأنيث، بعكس أكلب وأكالب، فالأول للقلة والثاني للكثرة[4].

ثم يفترض اعتراضًا آخر بأن يقول قائل: لِمَ لا يجمع بين التاءين في مسلمتات على أن تكون التاء الأولي لتأنيث الواحد، والثانية لتأنيث الجماعة؟ ويرد أبو الفتح بأنه كيف

---

(1) الخصائص 2/303-304.

(2)انظر سيبويه 3/390 وما بعدها، المقتضب 1/259، التكملة ص 80-81 وكافية الرضي 2/179-186، أوضح المسالك ص 262، شرح الأشموني 4/114-115.

(3) انظر الخصائص 3/235 وانظر اللمع ص 107.

(4) انظر الخصائص 3/236.

تصرفت الحال فلم تُفِد واحدة من التاءين شيئًا غير التأنيث فلا يفيد اجتماعهما[1].

وعن النقطة الثانية-وهي حركة عين جمع المؤنث السالم- يدور أغلب ما كتبه ابن جنِّي عن هذا الجمع، فهو في(المحتسب) يذكر أنَّ ما جُمِعَ من(فُعْلَة) و(فِعْلَة) كظُلْمات وكِسْرَات، لك فيه ثلاث لغات: اتباع الضم الضم والكسر الكسر، وإن استثقلت اجتماع الثقيلتين-الضمتين أو الكسرتين- فلك أن تعدل إلى فتح الثاني فتقول: ظُلَمات وكسرات، ولك أن تعدل إلى سكون الثاني فتقول: ظُلْمات وكسْرات، بخلاف(فَعْلَة)- بفتح الفاء- فلا بد فيها من التثقيل اتباعًا، فتقول: تَمْرة وتَمَرَات[2]، وهو يستشهد على فتح الثَّاني في جمع(فُعْلَة) بيت الكتاب:

ولـــما رأونـــا بـــاديًا رَكَباتنـــا عـلى مـوطن لا نخلـطُ الجـدَّ بـالهزل[3]

وعليه خرج قراءة أبي جعفر:﴿مِن وَرَآءِ ٱلْحُجُرَٰتِ﴾[الحجرات: ٤].

وهو يرى أنَّ إسكان جمع(فَعْلة) المفتوح الفاء ضرورة، ويستشهد له بقول ذي الرمة:

أبـتْ ذكـر عـوذن أحشـاءَ قلبـه خفوقًا وَرفْضَات الهَوَي في المفاصل[4]

ويذكر أنه قد رُوِيَ عن بعض قيس قولهم: ثلاث ظَبْيات، ويروي عن أبي زيد أيضًا قولهم:شَرْبة وشَرْبَات، وهو يري أن التسكين في ظَبْيات وشَرْبات، أسوغ منه في رَفْضات ووَغْرات، إذ لو فُتِحَ نحو ظَبْيات وشَرْبات لكان ذلك مبررًا لانقلاب الياء- التي قبل الألف- ألفًا تحركها وانفتاح ما قبلها، ولو قلبت ألفًا لوجب حذفها لسكونها وسكون الألف بعدها كذلك فلك في تسكين عين ظَبْيات وشَرْبات هذا العذر، ولا عذر في رفضات[5]، ولنا أن نراجع أبا الفتح في أمر ظبيات، إذ إن انقلابها غير ممكن

(1) انظر المرجع السابق 236/3.

(2) انظر المحتسب 56/1، وانظر الكتاب 579/3-582.

(3)ذكر البيت في الكتاب 579/3، المقتضب 89/2 وابن يعيش 29/5، ولم يذكر أحدهم قائله وهو من الطويل وباديًا ركباتنا: أي تهيأنا للحرب، والشاهد في فتح عين ركباتنا استثقالًا للضمتين المتواليتين.

(4)ذكره أيضًا في المحتسب 108/2 وهو من الطويل والرفضة: ما تفرق من الهوي في القلب، والشاهد في رفضات حيث أسكن الثاني في جمع(فعله) وهو ضروريًّا. (ديوانه 492).

(5)انظر المحتسب 56/1.

لوجود الألف بعدها كفتيات، وقد تبعه في ذلك بعض المتأخرين[1]، وقد نقل عنه بعضهم أنَّ الإسكان مختاره لاعتلال اللام[2] وإن كانت العلة هنا واهية.

وسعة أفق ابن جنِّي تجعله يدرك لسكون عين رَفْضات مسوَغًا، فهو يرى أن السكون في رفضات ونحوه أقرب مأخذًا من سكون نحو ثمرات، وذلك أنَّ (رَفْضَة) حدث ومصدر، والمصدر قوي الشبه باسم الفاعل الذي هو صفة، والصفة لا تحرك في نحو هذا نحو: صَعْبة وصَعْبات، وخَذْلة خَذْلات[3]، وقد أخذ بعض المتأخرين جوهر فكرته[4].ولا يسع الباحث وهو بإزاء مثل هذه اللفتات، إلا التعبير عن مقدرة ابن جنِّي الفذة على القياس ورؤية الخيوط الدقيقة التي تصل بين الأشياء، وهو ما يدل على رحابة الأفق، ودقة التفكير، وعظيم التَمكُّن من ناحية هذا الفن.

وهو في موضع آخر من(المحتسب) يذكر أن اللغات الثلاث في(فِعْلَة) و(فُعْلَة) لا تقع فيما جاء على (فَعْلَة)-بكسر الفاء- ولامه واو نحو(رِشْوه) فلا يجيز فيه ابن جنِّي الاتباع بالكسر لئلا تنقلب الواو ياء، وكذلك ما جاء على(فُعْلة) بضم الفاء ولامه ياء نحو (مُدْيَة) قال يجيز فيه الاتباع بالضم لئلا تنقلب الياء واوًا، ويذكر أنهم جنحوا فيهما إلى الإسكان المستعمل في الصحيح السلام كظُلْمات وكسْرات، وأجازوا الفتح فيقال: رِشَوات ومُدَيات، فإن الفتحة تصح معها الواو والياء نحو: سِدْرات أرجع منه في المضموم الفاء نحو: ظُلْمات؛لأن صدر(فِعِلات) قليل كإبِل وإطِل وبِلِز، بينما صدر فُعُلات كثير كبُرْد ودُرْج وقُرْط[5].

وهو في (الخصائص) يذكر ما حكي عن هُذَيل من قولهم: جَوَزات وبَيَضات، فيذكر أن ذلك اغتفر فيه تحريك ثانية-دون قلب واوه وياءه ألفين لتحركهما وانفتاح ما قبلهما- لأن التحريك أمر عارض مع تاء جماعة المؤنث، ويستشهد له بقول الشاعر: [6]

---

(1)انظر شرح الأشموني 117/4.

(2)جمع الهوامع 24/1.

(3) انظر المحتسب 56/1- 57.

(4)انظر شرح الرضي للكافية 189/2.

(5)انظر المرجع السابق 171/2.

(6)البيت لبعض شعراء هذيل وهو من الطويل، قال في الخزانة 429/3: « والبيت مع كثرة وجوده في كتب

أخــو بيَضــات رائــحٌ متــأوبُ رفيقٌ بمسح المنكبين سَبوحٌ[1]

وحديث أبي الفتح حول جمع المؤنث السالم يغفل الكثير مما ذكرته كتب التصريف الأخرى فيه[2].

ج-جمع التكسير:

تناثرت مسائل جمع التكسير في عدد من مؤلفات ابن جنِّي، إلا أنه يخصه بباب في كتابه(اللمع)، وهو لم يعرفه في هذا الباب اكتفاء بتعريفه له عند تناوله لجمع التكسير من الوجهة النحوية، فهو يعرفه في باب (جمع التكسير)بقوله: «هو كل جمع تغير فيه نظم الواحد»[3]، وهو يذكر كذلك أن بناء هذا الجمع يكون للعاقل وغيره[4].

وفي باب(الجمع) في ذلك الكتاب يذكر انقسامه قسمين: جمع قلة، وجمع كثرة ويُعَرِّف الأول بأنه: ما بين الثلاثة والعشرة، ويُعَرِّف الأنثى بأنه: ما فوق ذلك[5].

ومن خلال كتاب (اللمع) يمكن التعرف على منهج ابن جني في(جمع التكسير)، وعلى آرائه في كثير من مسائله، فهو يذكر فيه أن ما كان من الاسم على(فَعْل) وليست عينه واوًا ولا ياء فإنه يجمع في القلة على (أفْعُل) وفي الكثرة على (فَعَال)، ويمثل لذلك بكَلْب وأكْلب وكِلاب، وكَعْب وأكْعُب وكِعاب، فإن كان مثال المفرد على غير (فَعْل) أو كان على مثال(فَعْل) ولكن عينه واو أو ياء، فإنه يكسر في القلة على (فِعَال) فمثال الأول-ما جاء مفرده على غير(فَعْل)- قَلَم وأقلام، وكَبِد وأكباد، وعَجُز وأعجاز، وضِرْس وأضراس، وضِلَع وأضلاع، وإبِل وآبال، وبُرْد وأبراد، وظُنُب وأظناب، ورُبْع وأرباع[6]، ومثال الثاني-ما جاء على (فَعْل) وعينه واوًا أو ياء-سَوْط وأسواط وبَيْت

النحو والصرف لم أطلع على قائله ولا على تتمته». وذكر في أوضح السالك ص 264 وفي الأشموني 118/4* أخو بيضات...* وذكر في هاميشها أنه في وصف جماه وذكر في الخصائص 184/3 أنه في وصف ذكر النعام، والشاهد في فتح ياء(بيضات)، والقياس التسكين ولكن الفتح لغة هذيل.

(1) انظر الخصائص 184/3.

(2)اللمع ص 107.

(3)اللمع ص107.

(4)المرجع السابق ص 107.

(5)انظر المرجع نفسه ص 246.

(6) انظر اللمع ص 246-247.

وأبيات، وأمَّا جمع الكثرة للنوعين فهو على (فِعال) أو(فُعُول)، وذلك نحو: جَبَل وجِبال، وطَلَل وطُلُوع، وكَبْد وكُبُود، وضِرْس وضَرُوس، وبُرْد وبُرُود وبرَاد، وجَمْد وجماد، ورُبع ورباع، وأنه قد اتسع في بناء(فُعَل) فجمع على (فِعْلان) كجُرَذ وجرذان، وجُعَل وجعْلان، وأن (فَعْلاً) مما عينه واو اختص بفعال نحو ثوب وثياب وما عينه ياء بفُعُول نحو بيت وبُيُوت[1].

ثم يذكر أبو الفتح أن جموع الثلاثي قد تتداخل-لانتظامها تحت هذا العدد- فتقول زِنْد وأزْناد، وفَرْخ وأفراخ، وجَبَل وأجْبُل، وقد يقتصر في بعض ما سبق على جمع القلة، وفي بعضه على جمع الكثرة كرجل وأرجل، ولم يتجاوزا ذلك، وكذا قالوا: أُذُن وآذان، وقَلم وأقلام، وقالوا: سباع ورجال فاقتصروا عليهما[2].

ثم يستكمل ذكر أبنية المفرد وما يجمع عليه، فيذكر أن ما كان من الأسماء على (فَعَال) أو (فِعَال) أو (فُعال) أو (فعيل) أو (فَعَول) فتكسيره في القلة على (أفْعِلَة) وفي الكثرة على (فِعْلان) أو فُعْلان أو (فعُل)، فأمثلة القِلَّة هنا نحو: حمار وأحمرة، وجواب وأجوبة، وغراب وأغربة، وجريب وأجربة، وعمود وأعمدة، وأمثلة الكثرة نحو حمار وحمر، وقذال وقذل، وغزال وغزلان، وغراب وغربان، وقضيب وقضبان، وعتود وعتدان[3]، وإن كان الاسم على (فاعل) فإنه يكسر على (فواعل) كغارب وغوارب وخاتِم وخَواتِم، وقد جاء على (فُعْلان) نحو راهب ورُهْبان، وراكب ورُكْبان[4]، هذا عن تكسير الثلاثي وما زاد عليه.

أما تكسير الرباعي فإنه يأتي على (مفاعِل) على أي مثال كان ذلك الرباعي، نحو: عَقْرب وعقارب، وبُرْثُن وبَرَاثِن، وزِبْرِج وزبارج، وسَبِطر وسباطِر، ودِرَهم ودَرَاهم، وجخْدَب وجَخَادِب، ومثله ما كان ملحقًا بالرباعي نحو: جوهر وجواهر، وصيرف وصيارف وجدول وجداول وعِثْيَر وعَثَايِر، وأرْطَى وأراطى، وحِدْرِية وحَدارٍ، وعُنْصُوَة وعَنَاصٍ[5].

---

(1)انظر المرجع السابق ص 247.

(2)انظر المرجع نفسه ص 248.

(3)انظر اللمع ص 248- 249.

(4)انظر المرجع السابق ص 249.

(5)انظر المرجع نفسه ص 250.

فإن كان الاسم خماسيًا، فيذكر ابن جنِّي أنك تحذف منه آخر حروفه لتناهي مثال التكسير دونه، وذلك نحو سَفَرْجل وسفارج، وجَحْمَرِش وجحامر، وقرطَعب وقُراطِع، فإن كان في الخماسي زائد حذفته أين كان موقعه، إلا أن يكون رابعًا -ألفًا أو واوًا أو ياءً- فتقول في تكسير نحو مُدَحْرِج: دَحَارج وتحذف الميم، وفي سَمَيْدع وفَدَوْكَس وعُذافَر: سمادع وفداكِس وعذافر بحذف الياء والواو والألف، وتقول فيما رابعه ألف أو ياء أو واو مفتاح ومفاتيح ومعيطر وعاطير ويعقوب ويعاقيب بقلب الألف والواو (ياء لسكونها وانكسار ما قبلها)[1]، فإن كان في الاسم زائدان متساويان كنت مخيرًا في حذف أيهما شئت فإن كان أحد الزائدين لمعنى والآخر لغير معنى، حذفت ما كان لغير معنى، فتقول في تكسير: مُغْتَسِل: مغاسِل بحذف التاء وإقرار الميم؛ لأن التاء لغير معنى، وكذا تقول في منقطع: مقاطع بحذف النون[2].

وكان الأولى بابن جنِّي أن يقول ببقاء الزائد الذي هو أكثر فائدة وحذف ما هو أقل فائدة إذ التاء في (مغتسل) والنون في (منقطع) لا تخلوان من معنى بناء على القاعدة المعروفة بأن زيادة المبني تكون لزيادة المعنى، فإذا حذفت التاء من الأول والنون من الثاني لتغير المعنى ونقص جريًا على القاعدة السابقة.

فإن كان في الخماسي زائدتان متساويتان، متى حذفت إحداهما لزمك حذف الأخرى معها، ومتى حذفت الثانية لم يلزمك حذف أختها معها، فعندئذٍ تحذف منهما ما تأمن معه حذف الأخرى، وذلك نحو: عَيْضَموز، وعَيْسَخُور، فالياء والواو فيهما زائدتان فإنْ حذفت الواو لزمك حذف الياء، وإنْ حذفت الياء لَمْ يلزمك حذف الواو، فإنك حينئذٍ تحذف الواو فتقول: عضاميز وعَسَاخِير لا غير[3].

فأمَّا (فَعْلَة) فيذكر أبو الفتح أنَّ تكسيرها يكون على (فِعَال) نحو: قصعة وقِصَاع وصَعْبة وصِعَاب و(فُعْلَة) تكسر على (فُعَل) نحو (ظُلْمة وظُلَم) و(فِعْلة) تكسر على (فِعَل) نحو: كسرة وكِسَر[4].

---

(1)انظر اللمع ص 258.

(2)انظر المرجع السابق ص 251- 252.

(3)انظر اللمع ص 252.

(4)انظر المرجع السابق ص 253- 254.

ويذكر ابن جنِّي أن تكسير الصفة ليس قويًّا في القياس، وإن كان قد جاء فيها نحو من مجيئه في الأسماء[1]، وقد ورد الكثير من الصفات فيما ذكره ابن جني من قبل.

ثم يختم أبو الفتح مسائل الباب في اللمع بذكر ما جاء من جموع التكسير شاذًّا عن القياس، فيذكر منها: ليلَة ولياٍل، وشَبه ومَشابِه، وحاجة وحوائج، وذكر ومذاكير، وأسد وأُسْدة[2]، وقد ذكر ابن جنِّي قياس جمع بعض هذه الألفاظ في كتابه (المنصف)[3].

ومنهج ابن جنِّي في هذا الكتاب، وهو ذكر جموع الثلاثي مجردها ومزيدها، ثم الرباعي ثم الخماسي ثم ذكر الجموع الشاذة، وإن كان هو منهج المتقدمين كسيبويه والفارسي ومَن تبعهما[4] بخلاف منهج المتأخرين الذين على منهج ذكر أوزان الجموع ثم ذكر ما ينتظم في سلكها من المفردات كابن مالك وشارحي كتبه كابن هشام والأشموني ومَن تلاهم من المحدثين[5]- أقول إن منهج ابن جنِّي هذا جعله يغفل الكثير من أوزان الجموع في هذا الكتاب والتي ذكرها غيره من المتقدمين والمتأخرين[6]، ولعل لميله إلى الإيجاز أثرًا فيما رأينا مِن نقص، وإن كان من الإنصاف للحقيقة أن نذكر أنه إيجاز مُخِلٌّ.

وما ذكره ابن جني مِن مسائل التكسير في غير هذا الباب إنما هي خَطَرات وردت على سبيل التمثيل بها على قاعدة غير التكسير، أو الاستعانة بقواعد جمع التكسير في تخريج بعض شواذ القراءات أو ذكر مسائله على سبيل الاستطراد.

فهو في (سر الصناعة)-ومن خلال حديثه عن جمع الأعلام بالواو والنون حرصًا

---

(1)انظر المرجع السابق ص 254.

(2)انظر المرجع السابق ص 255.

(3)انظر المنصف 17/1 وما بعدها.

(4) انظر سيبويه 567/3 وما بعدها، التكملة ص 131-155، المفصل ص 615-709 وشرح الشافية للرضي 89/2-912.

(5) انظر التسهيل ص 267-279، أوضح المسالك ص 265-267، شرح الأشموني 120/4-152، شذا العرف ص 103-113، التبيان في تصريف الأسماء 141/1-163.

(6)انظر المراجع السابقة المذكورة في 6، 7من الهامش.

على تصحيح ألفاظها فمالوا بها إلى الجمع السالم فيها دون جمع التكسير لما في التكسير من توهين وتبديل للفظ الكلمة- يذكر ابن جنّي أن المثال المكسر يخرج عليه آحاد كثيرة فيذكر بعض أوزان جمع التكسير-ليظهر دخول الكثير من الآحاد تحت ألفاظها- فمن ذلك (أفعال) فقد خرج إليه(فعَل) نحو جمل وأجمال، و(فِعْل) نحو ضِرْس وأضراس، (فُعْل) نحو بُرد وأبراد، و(فِعِل) نحو إبِل وآبال، و(فُعُل) نحو عُنُق وأعناق، و(فَعِل) نحو كبد وأكباد، و(فُعُل) نحو رُبُع وأرباع، و(فَعُل) نحو عَضُد وأعضاد، و(فِعَل) نحو ضِلَع وأضلاع، و(فَعَل)-وإن لم يكن في كثرة ما قبله- نحو فَرَخ وأفراخ، وخرج إليه أيضًا ما لحقه الزيادة مِن الثلاثي كشاهد وأشهاد وشريف وأشراف[1]، ومن ذلك أيضًا(أفعُل) فقد خرج إليه أمثلة كثيرة، نحو (فَعْل) نحو كَعْبوأكْعب، و(فَعَل) نحو زَمَن و زمن، (فُعْل) نحو قُفْل وأقْفل، و(فِعْل) نحو ضِرْس وأضرس، و(فِعَل)نحو: ضِلَع وأضلع، و(فَعِل) نحو كَبِد وأكبد، و(فَعُل) نحو ضَبُع وأضبع، وقد خرج إليه أيضًا مزيد الثلاثة نحو عُقاب وأعْقُب وذِراع وأذرع وأتان وآتن[2].

ثم يذكر غير هذين المثالين قد يخرج إليه آحاد كثيرة مختلفة الصور والأبنية، بل قد يصل الأمر- كما يذكر- إلي أن يعرض الإشكال في الواحد، ولا يدري ما مثاله، فقد يتفق العلماء على صيغة الجمع ويختلفون في مفرده، ويمثل لذلك بلفظ(أساطير) فيحكى في مفرده آراء ستة، فقد قوم: واحدها: أسطورة، وقال آخرون: إسطارة، وقال آخرون: هي جمع أسطار التي هي جمع سَطْر، وقيل: هي جمع إسِطْير، وقال أبو عبيدة: جمع سَطْر على أسْطُرثم جمعت أسْطُر على أساطير، وقال أبو الحسن: لا واحد لها[3].

وهو في كتابه(المحتسب)يذكر بعض أوزان الجموع، فيذكر(فُعَلاء) و(أفعِلاء) ويمثل للأول بنحو: رحيم ورحماء، وللثاني بنحو: شديد وأشداء، ويذكر أنهم جمعوه على (أفّعِلاء) كراهة التضعيف، وقد وجدوا له نظيرا من غير المضعف، وهو صديق

(1) انظر سر الصناعة ق 156.

(2) انظر المرجع السابق 156-157.

(3) انظر سر الصناعة ق 157.

وأصدقاء ووضيع وأوضعاء، كما جمعوا على (أفْعلاء) المضعف كذلك عدلوا بالمعتل اللام إليه من(فُعَلاء) نحو: صَفِيّ وأصْفِيَاء، ووفي وأوفياء كراهة لصُفَواء ووفياء، ويُعَقِّب ابن جنِّي على ذلك بأن العرب «لا يتنكّبون شيئًا إلي آخر تطربًا ولا تبذلًا، لا بل أنعامًا وتأملاً»[1]، وفي(المحتسب) كذلك-وعند تخرجه لقراء: ﴿أُوْلَٰٓئِكَ هُمۡ خَيۡرُ ٱلۡبَرِيَّةِ﴾ [البينة: ٧]التي حكى عامر بن الواحد أنه سمع إمامًا لأهل مكة يقرأ بها- يذكر أبو الفتح أن(فعالًا) من أوزان الجموع التي قد يأتي عليها كثير من الآحاد، إذ يجوز في(خيار) أن يكون جمع(خير) فيكسر (فَيْعل) على (فِعال) كما كسر(فاعل) عليه نحو: صائم وصِيام، وقائم وقِيام، وقد يكون(خيار) جمع(خائر)، من قولك: خرت الرجل فهو مُخَيَّر، وأنا خائر له، فيكون هذا كقائم وقيام ويذكر كذلكأن(خيار) قد يكون جمع(خَيْر) على حد قولك: هذا الرجل مجبول من خير، وقد يكون جمع(خَيْر) اسم التفضيل من قولك: هذا خير من هذا، وأصله(خير) على وزن أفَعَل، وقد جاء تكسير(أفَعَل) على(فِعال) نحو: أبخل وبِخال[2].

وبعض أوزان الجموع يذكرها في كتابه(الخصائص)-في حديث له مع أبي عبد الله الشجري- وهو وزن(فعالين) الذي يجمع عليه: (فَعَال)و(فعْلان) نحو دكَان ودكاكين، وسرحان وسراحين، وقَرْطان وقراطين[3]، وكذلك يذكر فيه ما يجمع على(فِعَلان) وهو ما كان على(فِعَل) أو(فَعَل) أو(فَعَل) نحو خشْف وخشْفان وصنو وصنْوان، وشبت وشبتان وتاج وتيجان، وحوت وحيتان وكوز وكيزان، وكذلك (فَعَلان) الذي ما يجمع عليه(فَعَل) نحو قوم وقومان وخُوطَ وخُوطان وغير ذلك[4].

وقد نظم ابن مالك تسعة ألفاظ ذكرها ابن جنِّي فيها جمع (فِعَل) على (فِعْلان) وهما:

للحسل والخرص في التكسير فِعَلان وهكـذا قـل خِشْـفان وخيطـان

(1) المحتسب 276/2.

(2) انظر المحتسب 369/2.

(3)انظر الخصائص 242/1.

(4) انظر المرجع السابق 101/2-102.

رئْـد وشِـقْد وشـيح هكـذا جمعـت ومثل ذلـك صِـنْوان وقِنَـوان[1]

وفي كتاب(المنصف) يذكر ابن جنِّي الجمع الأقصى، فوزن(مفاعل) يجمع عليه(فَواعَل) و(فَعَيَل)-ولأن الموضع للإعلال فهو يمثل بنحو- قوائل وموانع، وقبائل وبيائع، ويذكر (فعالَى) الذي يجمع عليه(فُعْلَي) نحو حُبْلَى وحبالَى، ويذكر(مفاعيل) نحو: طواويس جمع طاووس[2]، وعواوير جمع عُوار، وقياويم جمع قَيَّام[3].

وقد يذكر ابن جني وزنًا لجمع-جاء عليه اللفظ- كما ذكره السابقون، ولكنه ينفرد بذكر علة مجيء المفرد عليه، فسيبويه يذكر أنَّ (أمة) على وزن(فعلة) لتكسيرهم إياها على (آم) و(فَعَلة) مما يكسر على (أفْعَل) كَرقبة وأرقب وأكمة وأكُم[4]، ويتناول ابن جنِّي جمع هذه اللفظة بالتحليل والتعليل، فيرى أن حركة العين قد عاقبت في بعض المواضع تاء التأنيث، وذلك في الأدواء نحو: رَمِث رَمَثًا وحبَط حبَطًا، بتحريك العين في المصدر، فإذا ألحقت به التاء أسكنت العين فتقول: حَقَل حَقْلة وفَعِل فَعْلَة[5] وكذلك قَصعَة وجَفَنة حين تجمعهما جمعًا سالمًا تقول: جَفَنات وقَصعَات ، فحين تحذف التاء تحرك العين، فكأن التاء وحركة العين متضادتان، قلما اجتمعتا في (فَعَلَة) ترافعنا أحكامهما، فأسقطت التاء حكم الحركة، وأسقطت الحركة حكم التاء، فآل الأمر بالمثال إلي أن صار كأنه (فَعَل)، (فَعْلَ) بكسر على (أفْعَل)[6]، و(ترافع الأحكام) مما سبق به ابن جني سابقيه بلا جدال.

ويذكر ابن جني أنَّ العرب قد يستغنون عن بعض الجموع ببعضها، فمِن ذلك استغناؤهم بجمع القلة عن جمع الكثرة، نحو قولهم: (أرجل) في جمع (رِجْل) لم يأتوا

(1) انظر شرح التصريح على التوضيح 322/2.

(2)انظر المنصف 58/2.

(3)انظر المرجع السابق 50/2.

(4)انظر سيبويه 569/3.

(5)الرمث: شكوى البعير من أكل الرمث وهو ما تأكله الإبل من الحمص، والحبط: وجع ببطن البعير من أكل ما يستوبله، والحقلة: داء يصيب الإبل من أكل التراب مع البقل، المغلة: داء يصيب الحيوان.

(6)انظر الخصائص 108/2-109.

فيه بجمع الكثرة، وكذلك (أيام) جمع(يَوْم)، ومثله(أيد) جمع (يد) وقد يستغنون بجمع الكثرة عن جمع القلة(شَسُوع) في جمع(شَسع) فلم يأتِ له جمع قلة، و(دراهم ودنانير) فلا سبيل فيهما إلي جمع القلة[1].

وهو يذكر كذلك أنهم قد يستغنون عن جمع الشيء بجمع مشابهة، فكما استغنوا بـ(فاعل) عن(فَعيل) لما كان واقعًا موقعه، فكسروه تكسيره، ليكون ذلك دليلاً على إرادته كشاعر وشُعَراء، وعالم وعلماء، وهو يستشهد على ذلك يقول سيبويه «وعلماء يقولها من لا يقول عليم»[2]، ويعلل ابن جني ذلك-على عادته- بأنَّ (عالم) إنما يكون الوصف به بعد المزاولة وطول الملابسة صار كأنه غريزة، فكأن فعله(عُلِمَ) لا(عَلِمَ)[3] فصار عالم في المعني كعليم، فُكَسِر تكسيره، ثم حُمِلَ عليه ضده فقالوا: جاهل وجهلاء، وكذا قالوا: فاحش وفحشاء، لما كان الفحش ضربًا من الجهل[4]، ومع إشارة سيبويه إلى (فَعلاء) في مواضع عدة، فإنه لم يذكر له تحليل ابن جنِّي أو تعليله[5].

وينفرد ابن جنِّي في هذا الباب برأي في تقدير ما حذف منه حرف من الخماسي يدل على دقة البُصَر ولطف الإدراك، فيذكر أنك حين تريد تكسير الخماسي نحو(مُنْطَلِق)- مثلاً- فإنك تحذف نونه فيصير: (مُطْلق) ووزنه(مُفْعل) وهو وزن ليس في كلام العرب، فلا بد إذن من نقله إلي أمثلتهم، ولذا فينبغي أن ينقل في التقدير إلي أقرب المثل منه «ليقرب المأخذ ويقل التعسف»[6]، فينبغي أن تقدره قد صار بعد حذف نونه إلى (مطلق)؛لأنه أقرب إلى (مُطَلِق) من غيره، ثم تكسره فتقول: مطالِق، كما تقول في تكسير(مُكرِم)، والشيء نفسه تصنعه في (جَحَنْفَل) بعد حذف نونه، فيصير: (جَحَفل) فتسكن عينه-تقديرًا- فيصير: (جَحْفَل) ثم تكسره على (جَحَافِل) ، ومثلهما

(1)انظر المرجع السابق 267/1.

(2)سيبويه 632/3 وعبارة سيبويه: «وعالم وعلماء يقولها من لا يقول إلا عالم».

(3)الوصف من علم: عليم، ومن شرف: شريف، ومن ظرف: ظريف.

(4) انظر الخصائص 381/2.

(5)انظر سيبويه 132/3 وما بعدها.

(6)الخصائص 112/3.

(سَفَرجل)و(حَبَنْطي) بعد حذف لام الأولي، ونون الثانية[1].

ويشير أبو الفتح إلي اتفاق اللفظين في الصورة وأحدهما مفرد والآخر جمع، وذلك في (باب اتفاق اللفظين واختلاف المعنيين في الحروف والحركات والسكون)، وذلك نحو (دِلاص) فإنه يأتي مفردًا فتقول: درع دلاص، وجمعًا فتقول: أدرع دلاص، ومثله: ناقة هجان، ونون هجان، وهو يوضح أن الألف في(دلاص) في الواحد بمنزلة الألف في ناقة كناز وامرأة ضناك، والألف في(دلاص) في الجمع بمنزلة الألف في ظراف وشراف، وهو يعلل هذا الجمع بأن العرب كسرت(فعالًا) على (فعال) كما كسرت (فَعيلا) على(فَعال) نحو كريم وكِرام، ولئيم ولِئَام، وأنَّ عذر العرب في ذلك أنَّ (فَعِيلا) أخت(فعال)، فإن كلاً منهما ثلاثي الأصل ثالثه حرف لين ويعتقبان على المعني الواحد نحو كلَيب وكلاب، وعبِيد وعباد، وأنه لا اختلاف بينهما إلا في حرف اللين لا غير ، ومع ذلك فالياء قريبة من الألف أقرب إلي الياء منها إلي الواو[2] .

وعلى الرغم من أن الخليل سبق أبا الفتح إلي توضيح اختلاف الألف في المفرد والجمع في نحو(وهجان)، وأن تكسيرهم(فعالاً) على (فعال) موافقة له لـ(فَعِيل)[3]، وهو ما ذكره المبرد عنه[4]، فإنه-أي الخليل- ومن بعده سيبويه، والمبرد وغيره من المتقدمين لم يذكروا ما وصل إليه ابن جنِّي من تعليل، واقتصر سيبويه على التدليل على أن (دلاصًا) و(هجانًا) جمع(دِلاصٍ)و(هِجانٍ) بمجيء المثنى له بقولهم: هجانان ودلاصان[5].

وقد تعرض بعض المتأخرين إلى ذكر هذا الموضع، فالرضي لم يزد على أنْ نقل رأي الخليل وسيبويه-السابق الإشارة إليهما- ونقل رأيًا آخر للجرمي بأنَّ ما كان نحو

(1)انظر الخصائص 3/111-113.
(2)انظر المرجع نفسه 2/14- 15.
(3)انظر سيبويه 3/639.
(4)انظر المقتضب 2/205- 206.
(5) انظر سيبويه 3/639-640.

هِجان فإنَّ المفرد والمثني والجمع بلفظ واحد تجربه مجرى المصدر[1]، وابن مالك يجوز فيه أن يكون جمعًا مُقَدَّرًا تغييره، ويرجع أن يكون اسم جمع«مستغنيًا عن تقدير التغيير[2]، ولم يزد غيرهما شيئًا على ما قالاه[3].

ويذكر أبو الفتح-مما اتفق لفظه واختلف معناه إفرادًا وجمعًا- لفظ(فُلْك)، فبعد أن يورد ما حكاه سيبويه-من رأي الخليل- من أنه يأتي مفردًا مُسْتَدِلًّا بقوله تعالي:﴿ فِي ٱلْفُلْكِ ٱلْمَشْحُونِ﴾ [الشعراء: ١١٩]، وجمعاً بدليل قوله تعالي: ﴿ حَتَّىٰٓ إِذَا كُنتُمْ فِي ٱلْفُلْكِ وَجَرَيْنَ بِهِم ﴾[يونس: 22]فقد كسر (فُعْل) على (فُعْلِ)، كما كسر عليه (فَعَل)[4]، وهنا يوضح ابن جنِّي علة مشاركة(فُعْل) لـ(فَعَل) في الجمع على(فُعْل)، فيذكر أنَّ (فُعْلاً) على المعنى الواحد نحو الشُّغْل والشغل، والبُخْل والبَخَل، والعُجْم والعَجَم، والعرب والعَرَبِ، وأن (فَعَلا) مما يكسر على (فُعْل) كأسد وأسد، وَشَن ووُشُن[5]، وقد اكتفى المبرد بذكر العلة الأخيرة وهي تكسير(فَعَل)على (فُعْل) وإن أجاز أن تقول في جمع فُلك أفْلاك[6]، وما قاله المتأخرون حول(هِجَان) ونحوه، وهو ما قالوه حول فَلَك[7].

ولا يكتفي ابن جنِّي بذكر الفاروق بين ما اتفق لفظة واختلف معناه في الحروف فقط، وإنما يبين ذلك الفاروق وإن كان في الحركة أو السكون فقط، فهو يذكر أن كسرة الفاء في هجان ودلاص لفظًا تغاير كسرة الفاء في هجان ودلاص تقديرًا، كما أن كسرة فاء كرام ولئام غير فتحة كريم ولئيم، وهو كذلك يبين أن ضمة وسكون نحو فلك في الواحد تغاير ضمته وسكونه في الجمع، فهما في الواحد مثل ضمة وسكون نحو قُفل

---

(1)انظر شرح الرضي على الشافية 2/153-136.

(2)التسهيل ص 167.

(3)انظر شرح الأشموني 4/120، شرح التصريح 2/330.

(4)انظر سيبويه 3/577، وما استشهد به على جمع فلك قوله تعالي:﴿ وَٱلْفُلْكِ ٱلَّتِي تَجْرِي فِي ٱلْبَحْرِ ﴾[البقرة: ١٦٤].

(5) انظر الخصائص 2/100-101.

(6)انظر المقتضب للمبرد 2/205.

(7)انظر الرضي 2/135-136، التسهيل ص 267، الأشموني 4/120، شرح التصريح 2/300.

وخُرْج، وهما في الجمع بمنزلة ضمة وسكون نحو: حُمْر وصُفْر، وهو يمثل لاتفاق لفظ السكون في المفرد والجمع واختلافهما تقديرًا بنحو: صِنْو وصِنْوان، وقِنْو وقنوان، فهو يرى أن السكون الكائن في الجمع إنما هو «شيء أحدثته الجمعية»[1]، وهو يبين أن ذلك مجرد تقدير واعتماد وتوهم فحسب إذ أن «صورة فلك في الواحد هي صورته في الجمع لم تنقص منها رسمًا وإنما استحدثت لها اعتقادًا وتوهمًا»[2].

وعلى الرغم من أن سيبويه لم يشر إلي اختلاف التقدير هذا فيما ذكره من رأيه من جمع(فُلْك) على (فَلْك)[3]، وفيما حكاه من رأي الخليل في جمع (هجان) على لفظ هذا، واقتصاره على القول: وزعم الخليل أن قولهم: هجان للجماعة بمنزلة طراف»[4]، على الرغم من ذلك فقد ذكر المتأخرون تقدير ابن جنِّي، فيوضح الرضي أن(فعالا) في المفرد ككتاب وفي الجمع كرجال[5]، وكذلك الأشموني يذكر أنه «يقدر زوال حركات المفرد وتبدلها بحركات مشعرة بالجمع، ففَلَك إذا كان المفرد كقفل وإذا كان جمعًا كبَدن[6].

ولا يفوت ابن جنِّي أن يلحظ ما بين التكسير والتحقير من وجوه شبه تجعل أحدهما يلحق بالآخر، ففي معرض حديثه عن حمل التكسير على التحقير في قلب الألف واوًا في تكسير ضارب وخاتم على ضوارب وخواتم، يذكر أنَّ التكسير والتحقير مِن واد واحد، وأنَّ التكسير يجري مجرى التحقير في كثير من أحكامه من قبل أنَّ علامة التحقير ياء ساكنة ثالثة قبلها فتحة، وعلامة التكسير-في ضوارب وخواتم- ألف ثالثة مكسوره، كما أن ما بعد ألف التكسير حرف مكسور، فلما تناسبا من هذه الوجوه حول حُمِلَ التكسير على التحقير فقيل: خوالد كما قيل: خُوَيلد[7]، وتعليل ابن

(1)الخصائص 2/101.
(2)المرجع السابق 3/64-65.
(3) انظر سيبويه 3/577.
(4)المرجع السابق 3/639.
(5)شرح الرضي على الشافية 2/135.
(6)شرح الأشموني 4/120.
(7)انظر سر الصناعة ق 150.

جنِّي يزيد على ما ذكره سيبويه ومَن بعده المبرد زيادة قليلة، فيعلله سيبويه بأنهما متحدان في حروف اللين وانكسار الحرف بعد حرف اللين الثالث وانفتاحه قبل حرف اللين إلا أن أول التصغير مضموم وأول الجمع مفتوح[1]، وهو ما نقله المبرد[2].

وعلى الرغم من أن المشبَّه الذي ذكره ابن جنِّي بين التحقير والتكسير قصره على ما كسر على (مفاعل) فإنه أحصى وجوه الشبه بينهما بدقة واضحة، وجعل من حمل التكسير-على مفاعل- على التحقير أمرًا مقبولًا، ثم يضيف ابن جنِّي مما يحمل فيه التكسير على التحقير أنْ يُقَال في تكسير (ناطِل)-وهو المكيال- نواطل بالواو كسواعد وكواهل، وليس (نَياطِل) بالياء، حملاً له على التحقير، إذ يُقَال في تحقيره نَوَيطِل وكويهل وسويعد بالواو لوجود الضمة قبلها، ولحمل التكسير على التحقير فيه[3].

ويذكر أبو الفتح أنَّ التحقير قد يُحْمَل على التكسير أحيانًا، فمِن ذلك مَن حَقَّر أسود وجدول، فإنه يقول فيهما: أُسَيْوِد وجُدَيْوِل، فإنه يظهر الواو لا يعلها بالقلب ياء، لوقوع الياء الساكنة قبلها؛ لأنك تقول في تكسيرهما: أساود وجداول، فكما صحت الواو بعد ألف التكسير تصح الواو فيهما في التحقير، حملا للتحقير على التكسير[4].

ويرى أبو الفتح أن حمل التحقير على التكسير أكثر مِن حمل التكسير على التحقير، وهو يذكر في ذلك إجابة أبي علي الفارسي-حين سأله عن سبب ذلك- وهي أن ذلك مبني على التكسير أقوى التغييرين، فحمل التحقير عليه[5].

ويُفَسِّر ابن جنِّي ذلك-في موضع آخر-بأنَّ التحقير أحفظ للصورة من التكسير فإنك إن حقرت نحو حبلى وصحراء، قلت: حُبَيْلي وصُحَيْراء، بإقرار ألف التأنيث بحالها، ولكنك أن كسرتهما قلت: حُبَالى وصحارى، وأصل حبالى: حبال كدعاو تكسير دَعْوَى فتغير علامة التأنيث، ثم يعلل سبب ثبات ذلك في التحقير وتغيره في التكسير، بأنَّ تحقير الاسم لا يخرجه عن رتبته الأولى -أي الأفراد- ولذلك أقرَّ بعض لفظة،

(1)انظر سيبويه 417/3.

(2)المقتضب 119/1-120.

(3)انظر التمام ص 18.

(4)انظر سر الصناعة ق 150.

(5) انظر التنبيه ق 3.

بخلاف التكسير الذي يبعد الاسم عن الواحد الذي هو الأصل فيحتمل التغيير[1]، وهو أيضًا يرى أن التكسير أقوى من التصغير، ولذلك يحتمل التغيير، وهو يستدل على قوة التكسير بمنعه صرف الكلمة حين تجمع عليه نحو: دراهم ودنانير، بخلاف التحقير فلا يمنعه نحو: دُرَيْهِم ودُنَيْنِير[2].

وعلى الرغم من ذكر سيبويه للعلاقة بين التكسير والتصغير، وحمل أحدهما على الآخر فإنه لم يتطرق إلى ذكر علله وتحليلاته،وإنما هو يكتفي بأن يقول عنهما «فالتصغير والجمع من وادٍ واحد»[3] وإنْ تحدث كثيرًا عن حمل أحدهما على الآخر[4].

ويقصر المبرد علاقة التكسير بالتصغير على التشابه بين جمع ما كان على أربعة أحرف أو فيها حرف زائد فإنَّجمعها يكون على مثال تصغيرها، ولا يخرج عن ذلك إلا لعلة، فإنك فيهما تزيد حرف اللين ثالثًا وتكسر ما بعده-كدريهم ودراهم- ، ويذكر أنك في الخماسي إن عَوَّضت في الجمع عوضت التصغير كسُفيريج وسفاريج، أو تتركها بلا تعويض فتقول:سُفَيْرج وسفارج، وإنَّ الفارق بينهما أنَّ أول التصغير مضموم وأول الجمع مفتوح، وأنَّ حرف اللين في الجمع ألف وفي التصغير ياء[5].

ولم يتعرض المتأخرون لأكثر مما ذكره المبرد، فقد اكتفي بعضهم بما ذكره هنا[6]، وقد ذكر بعضهم ما يقع بين التكسير والتصغير من تخالف عند تصغير نحو زَعْفَران وقُرفصاء وحَنْظلة وعَبْقرى، ببقاء هذه الزيادات في التصغير وحذفها في التكسير[7]، أو تشابههما في إبدال الألف الثانية واوًا فيهما في آدم وضارب فتقول، أويدم وضويرب، وأودم وضوارب[8] أو تحقير سرحان وسلطان على سريحين وسليطين بقلب ألفهما ياء

(1) انظر الخصائص 227/1.
(2) انظر المرجع السابق 268/3.
(3) سيبويه 416/3.
(4) انظر سيبويه 416/3 وما بعدها.
(5) انظر المقتضب للمبرد 119/1- 120.
(6) انظر الرضي 192/2-193، وأوضح المسالك ص 173، شرح التصريح 319/2.
(7) انظر أوضح المسالك ص 274.
(8) شرح التصريح 320/2.

حملاً على جمعهما على فَعَالين، حيث يُقَال: سراحين وسلاطين إذ إن: «التصغير والتكسير أخوان».

ويُشِير أبو الفتح إلى (جمع الجمع) إشارة خاطفة عند إنكاره قول أبي السكري في قول الشاعر:

يـدي حُبْلتـه مثـل القِنـيّ تُزينُـهُ جداميـةٌ مِـن نَخَـلِ خَيـبر دُلَّـحُ[1]

أن تكون(قَنِيّ) جمع أقناء، الذي هو جمع قِنْو، ويرد ابن جنِّي على ذلك بأنه خطأ من ابن سعيد، وأنَّ أقناء جمع القلة قنو، وأنَّ (قناء) جمع الكثرة له، أمَّا أنْ يكون تكسير (أفعال) على(فُعُول): «فهذا ما لا يقوله أحَد»[2].

ومفاد قوله هنا إنكار أن يكون(قني) جمع الجمع الذي هو(أقناء)، وليس مفاده إنكار مجيء جمع الجمع على إطلاقه، بدليل ما ذكره «أنَّ اليد التي هي العضو جمعها أيد، فأمَّا أياد فتكسير أيد لا تكسير يد»[3]، وليس فيما بين أيدينا من كتب أبي الفتح عن جمع الجمع ما يزيد على ذلك، وبذا يكون قد أغفل الكثير من مسائله، فهو لم يُشِرْ إلى كونه سماعيًا[4]، أو إلى كون الجمع يجمع جمع تصحيح وتكسير، وأنه لا يكسر إلا ما وجد له مشاكل مِن الآحاد[5]، وأن ذلك قد كثر في جمع القلة نحو: أقوال وأقاويل، وأعيد وأعايد وأسلحة وأسالح[6]، وإن كان ما ذكره ابن جني هو من ألفاظ القلة، وهو (أيد) وجمعها على أياد[7]، ولكنه لم ينص على أنه قياسي، وقد ذهب إليه بعض الصرفيين[8]،

---

(1) البيت من الطويل، وهو لمليح بن الحكم، والقني مفرده قنو: وهو الكياسة، وجدامية: كثيرة السعف، الدلج المثقلة بما تحمل اللسان دلج والشاهد في (قني) حيث يرفض ابن جنِّي أن يكون جمعًا لأقناء؛ لأن أفعالًا لا تجمع على فعول.

(2) التمام ص 249.

(3) الخصائص 267/1.

(4)انظر سيبويه 611/3، شافية الرضي 208/2.

(5)انظر سيبويه 407/3، شرح الأشموني 152/4.

(6)انظر شرح الأشموني 152/4.

(7)انظر الخصائص 267/1.

(8)انظر التسهيل ص 282، والأشموني 152/4.

اعتدادًا بكثرة المسموع منه[1].

وقد أشار ابن جني إلى (اسم الجمع)-في معرض تخريجه لقراءة الأعرج﴿قِنْوَانٌ﴾[الأنعام: ٩٩] بالفتح- فذكر أنه ينبغي أن يكون (قَنْوان) هذا اسمًا للجمع بمنزلة(رَكُب) والجامل والباقر عند سيبويه[2]، وهو يعلل ذلك بأن (فَعْلان) ليس من أمثلة الجمع، ثم يستشهد على اسم الجمع أيضًا بما قرأه على أبي علي في بعض كتب أبي زيد من قول الشَّاعر:

خَلَع الملوك وسار تحت لوائه شجر العَرَا وعِراعَرُ الأيام[3]

فإنه وجد أبا زيد يقول: عَراعر جمع عُرْعَرة، فيذكر ابن جنِّي أنه سأل أبا علي عن ذلك: كيف يكون جمعًا وأوله مضموم، فيرد أبو علي بأنه اسم للجمع أفاد مفاد التكسير[4].

ويلاحظ أنَّ ابن جنِّي اقتصر-فيما ذكره- على أحد نوعي اسم الجمع، وهو ما كان له مفرد ولكنه ليس عليزنة الجموع، وأغفل النوع الآخر، وهو ما ليس له مفرد من لفظة كقوم وَرَهط وإبل ونَفَر[5]، ولعله قد ذكره فيما بين أيدينا من كتبه.

ويشير ابن جنِّي إلى (اسم الجنس)، وهو يذكر ما يشبه التعريف له بقوله «الأسماء التي بين أحادها وجموعها التاء»[6]، وهو يذكر أنَّ ما كان مِن هذا النوع فإنما هو أسماء لأجناس المخلوقات لا المصنوعات، ممثلاً لها بنحو شعرة وشَعير، وبَقَرة وبَقَر ونحو ذلك من المخلوقات، ويذكر أنْ يُقال في مثال سِلْسِلَة: سِلْسِل، أو في مغْرَفة: مغَرَف، وإنْ كان قد جاء مِن المصنوعات بعض الأسماء كسفينة وسفينٍ، وقَلَنْسُوة وقَلَنْس،

(1) انظر شافية الرضي 2/209.

(2)انظر سيبويه 3/624-625.

(3)البيت للمهلهل وهو من الكامل وشجر العرا: الذي يبقي على الجذب، والعراعر: الشريف من الرجال، وهو اسم جمع كما ذكر ابن جني وهو محل الشاهد- انظر اللسان (عرعر).

(4)انظر المحتسب 1/223.

(5) انظر سيبويه 3/624، 625، التكملة ص 147، شافية الرضي 2/201-204، التسهيل ص 280-281، شرح الأشموني 4/153.

(6)المبهج ص 48.

ودَوَاء ودوى، وراية وراي، وغاية وغاي[1]، وقد أغفل ابن جنِّي ذكر بعض اسم الجنس وهو ما يفرق بينه وبين واحد، بالياء نحو روم ورمي وزنج ونجي[2].

ويرى ابن جنِّي عدم جواز تكسير اسم الجنس لفساد معنى التكسير فيه، وذلك أنَّ تثنية الجنس أو جمعه مستحيلة؛لأنَّ ذلك يقتضي زيادة أخص نوع وأقله منه عليه، وهو يوضِّح ذلك بأن الشيء لا يكون جنسًا لنوع من الأنواع إلَّا إذا كان مفترقًا كل آحاد، ومستويًا لجميعها، فلا يمكن للوهم أن يتصور شيئًا مِن هذه الأنواع خارجًا عنه، فتثنيته إذن ممتعة-وهي أقل مِن جميعه- فجمعه أجْدر بالامتناع[3].

وعلى الرغم مِن ذلك الإطلاق الذي عالج ابن جنِّي هذه المسألة، واستناده فيها إلي حقائق المنطق، فإن سيبويه يذكر أن العرب «لا يجمعون كل اسم يقع على الجميع نحو: التمر وقالوا: التمران، ولم يقولوا: الأبراز[4]، فعبارة سيبويه لا تقطع بعدم جواز جمع اسم الجنس، وهو يحكي جمعه في قولهم: (التَمَران)، ويمنع جمع بعضه وهو (أبرار)، وبعض المتأخرين كالرضي يرجع رأي ابن جني في منع تكسير اسم الجنس، فيقول عما أورده مِن جموع اسم الجنس: «وإنما جعلنا المكسر في جميع هذا الباب لذي التاء لا للمجرد عنها؛لأن المجرد في معني الجمع الكثير، فالأولى ألَّا يجمع»[5]، وواضح من أقوالهم جميعًا أنَّ جمع اسم الجنس مسموع ولكنهم لا يجيزون القياس عليه.

وقد تكون إشارة ابن جنِّي السابقة إلى ما يُسَمَّي بـ(اسم الجنس الإفرادي) نحو: لبن، وماء، وتراب فهو ليس دالًا على أكثر مِن اثنين؛لأنه صالح للقليل والكثير[6].

وقد ذكر بعض المتأخرين جواز جمعه إذا قصد بيان الاختلاف بين أنواع الجنس الواحد فيُقال: ألبان ومياه ونحو ذلك[7].

---

(1) المرجع السابق ص48-49.
(2)انظر شرح الكافية للرضي 178/2.
(3)انظر التنبيه ق5.
(4)سيبويه 119/3.
(5)شرح الشافية للرضي 128/2.
(6)انظر شرح الأشموني 154/4.
(7) همع الهوامع 42/1.

❊ ❊ ❊ ❊

التقاء الساكنين

ذكر ابن جنِّي كثيرًا مِن مسائل هذا الباب، وإنْ لم يُفْرِد لهذه المسائل بابًا خاصًّا، ولكنه لم يُحِطْ بكل جزئياته، فهو يذكر صور التقاء الساكنين في كلمة وفي كلمتين، وإن أفاض في الأول، وكذلك يذكر طريقتي التخلص من التقاء الساكنين وبالحذف أو التحريك، ويذكر طريقة ثالثة بالإبدال، ثم نختم هذا الباب بما ذكره أبو الفتح مما يغتفر فيه التقاء الساكنين.

صور التقاء الساكنين في كلمة واحدة:

تناول أبو الفتح في كتابه(الخصائص)، في(باب فيما يحكم به القياس مما لا يسوغ به النطق) حالات التقاء الساكنين في حشو الكلمة، فذكر منها:

1-ما كان الساكنان فيه معتلين:

نحو مفعول مما عينه حرف علة كمقول ومبيع، إذ إنه بعد نقل حركة العين مِن مقوول ومبيع إلي الفاء فصارت في التقدير مَقْوُول ومَبْيُوع، وهو ما لا يمكن النطق به، فلزم حذف أحد الحرفين على اختلاف المذهبين، ومنه (فاعل) المعتل العين كقائم وبائع، فقد حُرِّكَت العين-الألف- للساكنين فلزم قلبها همزة، وقد أجازوا في نحو: (يومٍ راحٍ) و(رجلٍ خافٍ) أن يكون (فاعلاً) محذوف العين لالتقاء الساكنين[1].

وابن جنِّي يقصد مما سبق أن الحرفين الساكنين إن كانا من جنس واحد لزم التخلص من ذلك بالحذف أو بغيره.

2-ما اختلف فيه الحرفان المعتلان:

ويذكر ابن جنِّي أنه يجوز لك أن تجمع بينهما في الحشو على تكلف نحو: قاْوْت وقاْيْت وقوْيْت، والألف في مثل ذلك لا تتأخر؛لأن الألف لا يكون ما قبلها إلَّا مفتوحًا، بخلاف الياء والواو، فإنك إذا تكلفت نحو: قاْوْت وقاْيْت، فكأنك مطلت الفتحة فكأن الياء والواو وقعتا بعد فتحتين، وذلك جائز نحو: ثَوْب وبَيْت، ولو أنك عكست فقلت: قيْاتْ أو قوْاتْ لم يخلُ ذلك من أمرين: كل منهما ممتنع، أحدهما: أن تثبت حكم الياء والواو حرفين ساكنين، فتقع الألف بعد الساكن، وهذا ممتنع، وثانيهما: أن تسقط

(1)انظر الخصائص 2/493.

حكم الواو والياء- لسكونها وضعفهما، فتكون الألف كأنها تالية للكسرة في قيْات أو للضمة في قُوات، وهذا أيضًا مُحال[2].

وعلى الرغم من اختلاف الحرفين الساكنين في نحو: مبيوع-وقد أجاز ابن جني الجمع بين الحرفين المختلفين على تكلف- فإن ابن جنِّي يعلل ضرورة التخلص من الساكنين في مبيوع-مع مقول- بأنك إنما تعتقد الساكن الأول منهما كالحركة-فيغتفر الجمع بينهما- ما لم تتناه في مطله، ولكن الجمع بينهما ساكنين حشوًا يتطلب منك ما يجوز لك بعد أن أشبعت الحرف وتماديت في إطالته أن تشبهه بالحركة؛لأن ذلك إضعاف للحرف مع حكمك بطوله وقوته، وإذا امتنع الجمع بين الساكنين في الواو والياء، كان الجمع بين الألفين أحرى بالمنع للطف الألف وقلة احتمالها ما تحتمله الياء والواو، وليس ذلك بمقصور على الساكنين المعتلين بل يمتنع وقوع الساكنين الصحيحين حشوًا، نحو قصْبْل ومرْطْل[3].

ولعل الرضي قد استفاد من هذا التعليل السابق، فهو يذكر أنه إذا كان أول الساكنين حرف لين فإنه يمكن التقاؤهما لكن مع ثقل ما، وأن ذلك أمكن مع حروف العلة؛ لأن أبعاضها وهي الحركات تربط بين حروف الكلمة، فإذا كانت هذه الحروف كذلك، وكانت إحداها وهي ساكنة قبل ساكن آخر، مددتها ومكنت صوتك منها حتى تصير أجزاء، فتتوصل بجزئها الأخير إلي ربطها بالساكن الذي بعدها ولذلك وجب المد التام في أول مثل هذين الساكنين[4].

3-ما كان أول الساكنين فيه معتلاً والثاني صحيحًا:

يذكر ابن جنِّي أن النطق بهذا محتمل وسائغ، ومع ذلك فقد تختطه العرب عزوفًا عنه وتحاميًا لتحمل الكلفة فيه، نحو قالْب وقوْلب، وقيْلب، ومما يدل على أن العرب تركت نحو ذلك ولم تتكلف النطق به-وإن كان سائغًا- أنهم حين أسكتوا عين فعلت ولامه حذفوا العين البتة، فقالوا: قُلْت، وبِعْت، وخِفْت، ولم يقولوا: قُولت ولا بيْعت ولا

(2) انظر الخصائص 2/493-494.

(3) انظر المرجع نفسه 2/494-495.

(4) شرح الشافية للرضي 2/211.

خَيفْت ولا نحو ذلك، مما يوجبه القياس[5].

4- ما كان الساكن الثاني الصحيح فيه مدغمًا:

والنطق بهذا جائز حسن، كشابّة، ودابّة، وتمودّ الثوب، ويعلل ابن جنِّي ذلك بأن الإدغام أنبي اللسان عن المثلين نبوة واحدة، فأصبحا لذلك كالحرف الواحد[6]، وهذه الصورة هي ما يعبر عنها الصرفيون بأنها(حد التقاء الساكنين): وهي أن يكون الساكن الأول حرف لين والثاني مدغمًا[7].

5- ما كان أول الساكنين فيه صحيحًا والثاني معتلاً:

يقرر ابن جنِّي أنَّ ذلك لا يقع في الحشو أبدًا، فلا تقول: ضَرْوْب أو ضَرْيْب، ثم يُفَسِّر ذلك بأنَّ الألف قد كفينا التعب بها؛لأن ما قبلها لا يكون ساكنًا أبدًا، وأما الواو والياء فإنهما إذا سكنتا قويتا شبها بالألف، فإن سكن ما قبلهما وهما ساكنان طرفًا جاز، نحو عَدْو وظَبْي، إذ أن آخر الكلمة أحمل للساكنين من حشوها، وذلك أنك تجمع فيه واجبًابل هو في غالب أمره محرك في الوصل حتى وهو في حال الوقف فإنه كثيرًا ما يعرف له روم الحركة، وذلك ما جعل الطبع يتحامل الجمع بين الساكنين فيه استنادًا إلى تلك العلة فيه[8]، وهذا الاستقصاء لم يجده الباحث في كتب المتقدمين عليه[9] وذكره بعض المتأخرون عنه[10]، وأغفله-أو بعضه- بعضهُم[11].

ولم يُفِضْ أبو الفتح القول في صور التقاء الساكنين في كلمتين، كما أفاض فيها أبو علي الفارسي حتى يجعل لها بابين صغيرين يستوفي فيهما هذه الصور[12]، ولكن ابن جنِّي

---

(5) انظر الخصائص 2/495-496.

(6) انظر المرجع السابق 2/496.

(7) انظر سيبويه 3/525، شرح المفصل لابن يعيش 9/120، وشرح الشافية للرضي 2/210.

(8) انظر الخصائص 2/496-497.

(9) انظر سيبويه 3/504-535 وغيرها، والتكملة لأبي علي ص 65-567، ص117-118، أبي عثمان كله والمقتضب للمبرد كله.

(10) شرح الرضي على الشافية 2/210-225.

(11) ذكر ابن يعيش كثيراً من هذه الصور وانظر شرح المفصل لابن يعيش 9/120-131، وأغفله ابن مالك (انظر التسهيل ص 259-290).

(12) انظر التكملة لأبي علي الفارسي ص 118، ص 67.

يكتفي بالإشارة إلى الساكنين الملتقيين في كلمتين دون ذكر أنواعه نحو:﴿ قُمِ ٱلَّيۡلَ﴾[المزمل: ٢]. وقد انقطع[13].

التخلص من التقاء الساكنين:

تناول ابن جنِّي سبل التخلص من التقاء الساكنين، وهي ترجع إلي أحد سبيلين: الحذف، أو التحريك وما قد ينتج عنه من إبدال.

1- بالحذف: يذكر ابن جنِّي في كتابه الخصائص في (باب في مراجعة الأصل الأقرب دون الأبعد) أنَّ ما كان نحو: قُلْت وبِعْت كان الأصل فيهما(فَعُل)-بفتح العين- أي قَوَل وبَيَع، ثم نقلا من(فَعَل) إلى (فَعُلَ) ثم قلبت الواو والياء في (فَعَلْت) ألفًا، فالتقي ساكنان: العين المعتلة المقلوبة ألفًا، ولام الفعل، فحذفت العين للتقائها، فصار التقدير قَلْت وبَعْت، ثم نقلت الضمة والكسرة إلي الفاء فصارا: قُلت وبِعت[14]، وبهذا يقرر ابن جنِّي أن التخلص من الساكنين-بالحذف- يكون بحذف أولهما.

وهو في كتابه(التصريف الملوكي) يشير إلى الحذف لهذا الغرض ويجعله من الحذف القياسي؛لأنه عن علة[15]، وهو يقرر أنَّ الحذف للساكنين لا يعد حذفًا فيه؛لأنه متى زال الساكن عاد الحرف المحذوف[16]، ولعله يعني أنه لا يعد حذفًا نهائيًا، وإنما هو حذف أوجبه عارض هو التقاء الساكنين.

وهو يذكر بعض الأمثلة للحذف عند التقاء الساكنين بنحو قُمْ وبِعْ وخَفْ وأصله قُوْمُوبَيْعُ وخَاْفْ، فحذفت الواو والياء والألف لسكونها وسكون ما بعدها ومثلها أيضًا ما كان نحو: هذا قاضٍ ومستقصٍ، ونظرت إلى ساعٍ، إذ الأصل فيها قاضيٌ ومستقصيٌ وساعي، فاستثقلت الضمة والكسرة على الياء فأسكنت فاجتمعت مع التنوين الساكن بعدها، فحذفت الياء هربًا من التقاء الساكنين، وكذلك نظائره وكذلك ما كان نحو: هذا قول مقول، وهذا فرس مقود؛لأن الأصل فيه: مقوول ومقوود، فأسكنت الواو لثقل الضمة عليها، وحذفت إحدى الواوين لالتقاء الساكنين

(13) انظر الخصائص 1/200.

(14) انظر الخصائص 2/343-344.

(15) انظر التصريف الملوكي ص33.

(16) انظر المرجع السابق ص 35.

عليالخلاف بين المذهبين[17]، ولم يذكر ابن جنِّي مِن صور الحذف للساكنين: حذف التنوين مِن العلم الموصوف بابن، وحذف النون الخفيفة للتوكيد نحو: اضرب ابن زيد وقولهم لد الصلاة في لدن الصلاة حيث كثر في كلامهم[18]، وهو أيضًا أغفل العلة في حذف أول الساكنين دون الثاني[19]، وهو وإن ذكر أن المحذوف للساكنين يرد أن زال موجبه، فقد أغفل ذكر أنَّ الحركة العارضة لما بعده لا ترده[20]، وهو أغفل كذلك-فيما بين أيدينا من مصنفاته- صور الحذف لالتقاء الساكنين من كلمتين[21].

2- التخلص من التقاء الساكنين بالتحريك:

يذكر ابن جنِّي أنه إذا اجتمع ساكنان في كلمة واحدة-مع تعذر الحذف- حُرِّك الأخير منهما، وذلك نحو: أمْس وجَير، وأيْن، وسَوْف، ورُبَّ[22] وهو يذكر أنَّ الأصل في التحريك لالتقاء الساكنين إنما هو في المتصل(في الكلمة الواحدة) كأين وأمس ...إلخ. ثم شبه المنفصل(في الكلمتين) في ذلك بالمتصل[23]، ويذكر ابن يعيش في(المفصل) في(أين)و(كيف) أنهما عدل بهما عن القياس بتحريك الساكن الثاني دون الأول لمانع، وذلك أنَّ تحريك الياء يستلزم قلبها ألفًا، ولو قلبت ألفًا للزم تحريك النون لسكونها وسكون الألف قبلها قلما كان تحريك الأول يستلزم تغييرًا بعد تغيير استغنوا عنه بتحريك الثاني[24]، ومثل ذلك يذكره الرضي[25]، ولذلك فإن ما ذكره ابن جنِّي- من تحريك الآخر من الساكنين في الكلمة- ليس على إطلاقه بل القياس هو العكس وإنما يعدل عن ذلك لمانع أو خوف لبس.

ثم يذكر أبو الفتح أنَّ الأول مِن الساكنين هو الذي يحرك إذا كانا مِن كلمتين

(17) انظر التصريف الملوكي ص 35-36.
(18) انظر سيبويه 3/504-505.
(19) انظر شرح الشافية للرضي 2/227.
(20) انظر سيبويه 4/158.
(21) انظر التكملة ص 117-118.
(22) انظر الخصائص 3/200.
(23) انظر المحتسب 2/158.
(24) انظر شرح المفصل لابن يعيش 9/125.
(25) انظر شرح الرضي على الشافية 2/238.

نحو:قد انقطع، ﴿ قُمِ ٱلَّيۡلَ ﴾ [المزمل: ٢][26]، وكما ذكر ابن جنِّي مِن قبل أنَّ الحذف للساكنين لا يُعَدُّ حذفًا لازمًا، فهو يذكر أيضًا أنَّ الحركة لالتقاء الساكنين غير لازمة نحو: اشددِ الحبل[27].

أمَّا عن وجوه الحركة للساكنين فيذكر أبو الفتح أنه يجوز التحريك بغير نوع مِن الحركة ، إذ إنَّ الغرضمِن تلك الحركة هو التبليغ بها هربًا من اجتماع الساكنين فبأي الحركات حركت أحدهما فقد تحقق لك الغرض، والكسر أكثر وهو الأصل في هذا الباب[28]، وإنْ لم يذكر علة ذلك كما فعل الرَّضي في الشافية[29].

وعلى الرغم مِن نص أبي الفتح على أنَّ الكسر للتخلص من التقاء الساكنين هو أصل الباب، فإنه لا يجعل التخلص بالكسر على إطلاقه، ففي تخريجه لقراءة الحسن وعمرو لقوله تعالي:﴿ هِيَ عَصَايَ ﴾[طه: ١٨]، يذكر أبو الفتح أنَّ الكسر في نحو هذا ضعيف، استثقالًا للكسرة على الياء وهربًا إلى الفتحة، كقوله تعالي:﴿ هُدَايَ ﴾[البقرة: ٣٨].

وقراءة﴿ يَبۡشُرَيَ ﴾[يوسف:١٩] ومع ذلك فقد وجد ابن جنِّي وجهًا لقراءة الكسر فقد قرأ حمزة: ﴿ مَّآ أَنَا۠ بِمُصۡرِخِكُمۡ وَمَآ أَنتُم بِمُصۡرِخِيَّ ﴾[إبراهيم: ٢٢].

فقد كسرت الياء للساكنين مع أنَّ قبلها كسرة وياء، ومع ذلك فالفتحة والألف في (عصاي) أخف من الكسرة والياء في(مصرخي)[30]، ومثل ذلك ذكره أبو الفتح في تخريجه لقراءة﴿ بَلِ ٱدَّٰرَكَ ﴾[النمل: ٦٦]، فيقرر ابن جنِّي أنَّ قياس ذلك «بلِ ادَّرَكَ» بكسر اللام لسكونها وسكون الدال بعدها، ولكنها فتحت، ويعلل ابن جنِّي ذلك بأنَّه يحقق غرضين في وقت واحد فهو يزيل التقاء الساكنين، وهو يعدل إلى الفتحة لخفتها، وهو يؤكد إمكان الفتح بما رواه عن قطرب أنَّ مَن منهم مَن يقول: «قم الليلَ» و«بع الثوبَ»[31] ولكن أبا الفتح لم يستوفِ الحديث عن التخلص مِن الساكنين بالفتح كما

(26) انظر الخصائص 232/3.
(27) انظر الخصائص 232/3.
(28) انظر المحتسب 335/2-336.
(29) انظر شرح الرضي على الشافية 235/2.
(30) انظر المحتسب 48/2-50.
(31) انظر المحتسب 142/2-143.

استوفاه غيره[32].

أمَّا التخلص مِن التقاء الساكنين بالاتباع فيشير إليه أبو الفتح لدي حديثه في (الخصائص) عن (باب في مراجعة الأصل الأقرب دون الأبعد)، فيذكر أنهم يقولون في قولك: ما رأيته مذُ اليوم، إنَّ ضمة الذال فيه للساكنين، فلم يكسروها لكنهم ضموها، وهم يُعَلِّلون ذلك بأنَّ أصلها الضم في (مُنْذُ)، ولا ينكر ابن جنِّي ذلك عليهم، ولكنه يصف ذلك بأنه رجوع إلي الأصل الأقرب، ألا ترى أن أول أحوال(مُنْذُ) أن تكون ساكنة، ولكنها ضمت لالتقائها ساكنة مع النون قبلها-اتباعاً لضمة الميم- فهذا-في رأي أبي الفتح- هو الأصل الأول، وهو يبرهن على أنَّ ضمتها للساكنين بأنه لما زال التقاؤهما سكنت الذال في(مُذْ)[33]، ويتابع الرضي في(الشافية) أبا الفتح في عده أنَّ ضمة ذال (مُذْ) للساكنين لأحد هذه الأسباب إما لأنَّ أصلها الضم على أنَّ أصلها -كما قيل- مُنْذُ، وإما على إتباع الذال للميم ويزيد على هذين السببين- اللذين ذكرهما ابن جنِّي- أنه بني على الضم للساكنين لكونه كالغايات[34].

ومِن صور التخلص من الساكنين بالاتباع كذلك ما يذكره أبو الفتح عن قوله تعالى: ﴿ قُمِ ٱلَّيۡلَ ﴾[المزمل: ٢] ونحو:قُلَ الحق وبعِ الثوبَ، فيذكر أنَّ مَن كسر فعلي أصل الباب، ومَن فتح فجنوحًا إلى خفة الَفتح، ومَن ضم أو كسر فقد اتبع لكون ما قبل الساكن مضمومًا أو مكسورًا[35].

ومِن صور التخلص من الساكنين ما يستلزم التحريك من الإبدال-كما يذكر ابن جنِّي- ففي تخريجه لقراءة أيوب السختياني﴿ وَلَا ٱلضَّآلِّينَ ﴾[الفاتحة: ٧]-بالهمزة-فهو- أعني أبا الفتح- يذكر عن بعض أصحابه-ولعله يعني البصريين- أنه قد سُئِل أيوب عن هذه الهمزة، فقال: هي بدل مِن المدة لالتقاء الساكنين ويذكر أبو الفتح أنه بعد إدغام اللام في (الضالين) التقي ساكنان: الألف واللام الأولي المدغمة، فزيد في مدة الألف، واعتمدت وطأة المد، فكان ذلك نحوًا من تحريك الألف[36]، يعني أنَّ تحريك

(32) انظر سيبويه 3/533، وشرح الشافية للرضي 2/240-246.
(33) انظر الخصائص 2/342-343.
(34) انظر شرح الشافية للرضي 2/241-242.
(35) انظر المحتسب 2/335-336.
(36) انظر المحتسب 1/46.

الألف استلزم قلبها همزة، كما أبدلت-للساكنين- في نحو: قائل وبائع[37].

ما يفتقر فيه التقاء الساكنين:

يذكر أبو الفتح عدة حالات فيها التقاء الساكنين، منها:

1-ما كان نحو دابَّة وشابَّة وتمود الثوب، أي ما كان الثاني الصحيح مُدْغمًا ويعلل ابن جنِّي تسويغ النطق به بأنَّ الإدغام أنبي اللسان عن المثلين نبوة واحدة، فأصبحا لذلك كالحرف الواحد[38]، وقد ذكر الباحث-قبلاً- أنَّ هذا ما يعبر عنه الصرفيون بأنه حد التقاء الساكنين.

2-ما كان نحو: بكْره وجلس، أي ما وقع فيه الساكنان صحيحين طرقا في الوقت[39].

3-حروف التهجي: نحو(ميم) و(نون) و(قاف) فإنه مما يجتمع فيه الساكنان في الوصل[40].

4-مذهب يونس في إلحاق نون التوكيد الخفيفة لفعل الأمر في التثنية والجمع المؤنث نحو: اضربان زيدًا، واضربنان عمرًا: فيرى أبو الفتح أنَّ ذلك-وإنْ كان غيره أسوغ منه- ليس بالممتنع في الحس ويعلل ذلك بأن الألف إذا أشبع مدها صار ذلك كالحركة فيها، فتصير مثل: شابة ودابة، فإن اعترض بأن الحرف لما كان مدغمًا خَفِيَ فنبا اللسان عنه وعن الآخر نبوة واحدة فجريا مجرى الحرف الواحد، وهذه بخلاف نون(اضربانْ) و(اضربنان) فيرد أبو الفتح بأنَّ النون الساكنة أيضًا حرف خفي، فجري لذلك مجرى الحرف المدغم، وهو يستدل على أنَّ خفاء الحرف يتيح له أن يلتقي ساكنًا مع غيره؛ لإجرائه مجرى الحرف المدغم بقراءة نافع﴿ وَمَحْيَايَ وَمَمَاتِي ﴾[الأنعام: ١٦٢]، بسكون الياء من(محيايْ)؛لأن الياء الواقعة بعد الألف، يكون فيها خفاء-وإنْ كانت متحركة- فوقوعها ساكنة يزيد خفاءها[41].

---

(37) انظر الخصائص 2/493.

(38) انظر المرجع السابق 1/92، 2/496.

(39) انظر المرجع نفسه 2/342-343.

(40) انظر المحتسب 2/158- 159.

(41) انظر الخصائص 1/92-93.

5-قولهم «التقت حلقتا البطان»[42]: على الرغم مِن اعتبار الصرفيين هذا التعبير شاذًا[43] إلا أنَّ أبا الفتح يجدله محملاً يجعل الجمع فيه بين الساكنين سائغًا، فإذا ساغ الجمع بين الساكنين في اضربانْ زيدًا واضربنان عمرًا-كما سبق- فإنَّ بين اللام والنون تشابهاً إذأن في مقطع اللام غُنَّة كالنون وأنها-أي اللام- تقرب من الياء حتى إنَّ بعضهم يجعلها في اللفظ ياء، فحملت اللام في ذلك على النون[44].

* * * *

(42) البطان: الحزام الذي يجعل تحت بطن البعير وفيه حلقتان فإذا التقتا بلغ الشد غايته وهو مثل يضرب لتفاقم الشر «انظر شرح الشافية 2/224-225».

(43) انظر شرح الشافية للسرخي 2/210، 224، شرح المفصل لابن يعيش 9/120، 123.

(44) انظر الخصائص 1/92-93.

همزة الوصل

تناول أبو الفتح مسائل في هذا الباب في غير كتاب من كتبه، ويكاد ما ذكره منها يحيط بجوانب الباب، وسوف يكون الخط الأساسي الذي يتتبعه الباحث هو ما ورد في كتابه(اللمع) حيث خصص ابن جنِّي لهذا الموضوع بابًا فيه، حيث يمكن التعرف منه على منهج ابن جنِّي في هذا الباب، مع إضافة ما لابد منه من التفصيلات والتحليلات والتعليلات التي أوردها ابن جنِّي له في كتبه الأخرى، لتكتمل لنا صورة الباب كما يراه ابن جنِّي.

ألف أم همزة؟

يجعل ابن جنِّي(الألف) و(الهمزة) هنا مترادفين، فيقول في عنوان هذا الباب(باب ألفات القطع وألفات الوصل)[45] ثم يقرر بعد ذلك: «الألفات في أوائل الكلام على ضربين: همزة وصل»[46]، وهذا ما صنعه في غضون هذا الباب مع تغليبه للفظ (الهمزة) على لفظ(الألف) في هذا الكتاب، وفي كتبه الأخرى، بدليل تناوله مسائلها في (باب الهمزة) من كتاب (سر الصناعة)[47].

وسيبويه لا يعبر عنها إلا بأنها (ألف الوصل) طوال الباب[48]، وقد يكون ابن جنِّي متأثرًا في قوله هذا بالمبرد، فقد جعل عنوان هذا الباب في(المقتضب): «هذا باب ألفات القطع والوصل»، ثم يبدأ الباب بقوله: «وهن همزات على الحقيقة»[49]، ولكن أبا على الفارسي يُعَبِّر عنها بأنها همزة، ويجعل عنوان الباب(باب همزة الوصل)[50]، وقد جرى الصرفيون على أنها همزة حتى عصرنا[51].

---

(45)اللمع ص 305.

(46)المرجع السابق ص 305.

(47)انظر اللمع ص 305-313، المنصف 1/53-71، سر الصناعة 1/126131.

(48)انظر سيبويه 4/144 وما بعدها.

(49)المقتضب للمبرد 2/87.

(50)انظر التكملة لأبي على ص 68-69.

(51)انظر شرح المفصل لابن يعيش 9/131 وما بعدها، شرح الرضي على الشافية 2/250 وما بعدها، التسهيل لابن مالك ص203، أوضح المسالك لابن هشام4/367 شذا العرف 141-143.

همزة القطع:

يُعَرِّف أبو الفتح همزة القطع بقوله: « فهمزة القطع هي التي ينقطع باللفظ بها ما قبلها عما بعدها»[52]، وهو يحدد مواضعها بصورة فيها شمول وحصر لها ولهمزة الوصل، فيُقَرِّر أنَّ«كل همزة وقعت في أول الكلمة فهي همزة قطع إلا ما أستثنيه لك»[53] ومنهج ابن جنِّي هذا-في عد مواضع همزة الوصل ليكون ما بقي بعد ذلك من همزة القطع- منهج دقيق وحاصر، وهو ما اتبعه النحويون في بعض الأبواب كالممنوع مِن الصرف وأنواع المبينات، وحالتي بناء المضارع وغير ذلك، وتعبير ابن جنِّي «إلا ما أستثنيه لك» يُشير إلي أنَّ همزة القطع هي الكثر في مواضعها، وهي القاعدة، وأنَّ ابن جنِّي يدرك أنه قد سبق في هذا الحصر الإجمالي الدقيق[54]، وإن كان الزجاجي يذكر طريقة أحرى للحصر، بأن يذكر مواضع همزة الوصل أولًا ثم يذكر أنَّ ما بقي فهو همزة قطع[55]، وقد تأثر ابن جنِّي بهذه الطريقة فصنع عكسها.

تعريف همزة الوصل:

يُعَرِّف ابن جنِّي همزة الوصل-في كتابه(اللمع)- بقوله: «هي التي تثبت في الابتداء وتحذف في الوصل»[56]، وهو يزيد التعريف وضوحًا فيقرر أنها قد جيء بها توصلاً إلي النطق بالساكن لما لم يمكن الابتداء به، أمَّا إذا اتصل ما بعدها بما قبلها فإنها تحذف للاستغناء عنها[57]، وهو يُعَرِّفها في كتابه(المنصف) بقوله: «ألف الوصل همزة تلحق في أول الكلمة توصلاً إلي النطق بالساكن وهربًا من الابتداء به»[58]، فتسميتها (همزة الوصل) راجع-عنده- إلي أحد أمرين: إما لأنها تسقط في وصل الكلام-كما يتضح من تعريف الأول-، وإما لأنها يتوصل بها إلي النطق بالساكن-كما يتضح من تعريفه الثاني.

---

(52)اللمع ص305.

(53)اللمع ص 306.

(54)انظر سيبويه 143/44 وما بعدهما، والمقتضب للمبرد 87/2 وما بعدها والتكملة للفارسي ص 68-69.

(55)الجمل للزجاجي ص 258.

(56)اللمع ص 305.

(57)انظر المرجع السابق ص305.

(58)المنصف 53/1.

ضرورتها:

والإتيان بهمزة الوصل-كما يذكر أبو الفتح- ضرورة، إذ إنَّ الابتداء بالساكن «غير ممكن في الطاقة فضلاً عن القياس»[1]، بل أنه يصرح بأنه ليس لقول من أجاز الابتداء بالساكن مِن القيمة ما يتشاغل بإفساده، بل هو في ذلك كمَن شك في المشاهدات مِن السوفسطية وغير كامل العقل[2]، وقد ذكر بعض اللاحقين أنَّ ابن جنِّي يرى أن البدء بالساكن متعسر لا متعذر، وأنَّ ابن جنِّي ذكر أنه يجيء في الفارسية[3] وابن جنِّي لم يُجَوِّز يُجَوِّز ذلك، ولم يصرح بمثله، وإنما هو يذكر أنه رأى أبا علي الفارسي كأنه غير مستوحش من الابتداء بالساكن في كلام العجم، على الرغم من أنه لم يُصَرِّح بإجازته ولكنه لم يتشدد فيه تشدده في إفساده بإجازة ابتداء العرب بالساكن، وحين سأله ابن جنِّي عن ذلك فقال-أعني أبا علي-:«إنما خفي حال هذا في اللغة العجمية لما فيها من الزمزمة[4] يريد أنها لما كثرت فيها ضعف حركتها وخفيت»[5]، ثم يكمل ابن جنِّي: «وأمَّا أنا فأسمعهم كثيرًا إذا أردوا المفتاح قالوا: «أكليد» فإن لم تبلغ الكاف أنْ تكون ساكنة، فإنْ حركتها جدّ مضعفة، حتى إنها ليخفى حالها علي، فلا أدرى أفتحة هي أم كسرة، وقد تأملت ذلك طويلاً فلم أحل منه بطائل»[6]، وهذا قول ابن جنِّي، ومنه يتضح:

1-أنه لم يصرح بإجازته: هو ولا أبو علي الفارسي.

2-وأنه-وهو وأبو علي- وجدا أنَّ هؤلاء العجم ينطقون الكلام بطريقة تخفي على الأسماع فيخيل لمن يسمعهم أنهم يبتدئون بالساكن.

3- وأنَّ أبا علي الفارسي هو الذي لا يتشدد في إفساد إجازة ذلك في لغتهم

---

(1)المرجع السابق 1/53.

(2)انظر المرجع نفسه 1/35.

(3)انظر شرح شافية ابن الحاجب للرضي 2/251.

(4)الزمزة: كلام المجوس عند أكلهم بلا استعمال لسان أو شفه بل بصوت يديرونه بخياشيمهم وحلوقهم. وحلوقهم.

(5)الخصائص 1/91.

(6)المرجع السابق 1/91-92.

مُعَلِّلاً ذلك بأنه مِن أثر الزمزمة.

4-وأنَّ ابن جنِّي حاول استجلاء الحقيقة عن ذلك وأنَّه وجد أنهم لا يكادون ينطقون بالساكن ابتداءًا وإنما ينطقون بحركة جد مضعفة حتى تخفى عليه أهي فتحة أم كسرة، أي أنهم-كما يذكر- يبدأون بمتحرك.

فهل يفهم من ذلك أنَّ ابن جنَّي يرى أنَّ الابتداء بالساكن مُتَعَسِّر لا مُتَعَذِّر؟ وكيف يوفق الرضي بين زعمه هذا وبين قول ابن جنِّي السابق: «الابتداء بالساكن غير ممكن في الطاقة فضلاً عن القياس»، وأنَّ القائل بإجازته فإنَّ رأيه ليس من القيمة بحيث يتشاغل بإفساده، وأنه كمَن يشك في المشاهدات مِن السوفسطية وغير كامل العقل؟[1] وإذا كان الرضي يزعم ما زعمه عن أبي الفتح، فإن ابن يعيش، السابق على الرضي والذي ينقل عنه الرضي أحيانًا[2]، ينقل-أي ابن يعيش- عن ابن جنِّي فكرة استحالة الابتداء بالساكن روحًا ونصًّا فهو يقول: «فقد ظن بعضهم أنَّ ذلك مِن لغة العرب لا غير، وأنَّ ذلك ممكن في لغة قوم آخرين، ولا ينبغي أنْ يتشاغل بالجواب عن ذلك، لأنَّ سبيل معتقد ذلك سبيل مَن أنكر العيان وكابر المحسوس»[3]، أليست هذه فكرة ابن جنِّي وهذه ألفاظه؟ وكذا يقول السيوطي: «قال ابن جنِّي وأبو البقاء وهو-أي الابتداء بالساكن- مُحَال في كل لغة»[4].

عِلَّة اختيار الهمزة:

وجريًاعلى مألوف عادة ابن جنِّي-في فلسفة الظواهر والأحكام- فإنه يجيب على سؤال يتصوره علة اختيارهم الهمزة ليقع بها الابتداء دون غيرها من الحروف.

وهو يجيب عن ذلك بجوابين:

الأول: أنهم أرادوا حرفًا يتبلغ به إلى النطق بالساكن، ويحذف عند وصل الكلام للاستغناء بما قبله عنه، فوجدوا ضالتهم في الهمزة؛لأنَّ العادة فيها-في أكثر أحوالهم- أنْ تحذف للتخفيف، وهي أصل، فحذفها إذا كانت زائدة أولي، فمِمَّا حذفت فيه وهي

---

(1)انظر المنصف 53/1.

(2)انظر شرح الشافية للرضي 187/1، 392/2، 50/3.

(3)انظر شرح ابن يعيش على المفصل 131/9.

(4)همع الهوامع 211/2.

أصل: خُذْ وكُلْ ومُرْ، وويلمّه، وناس، وجايجي وسايسو، ونظائر ذلك كثيرة، ولو أنهم ابتدأوا بحرف غير الهمزة لما أمكن حذفه، إذا لم يحذف غيرها مِن الحروف كما حذفت هي، فكانت الهمزة أولى مِن سائر الحروف بالابتداء بها لذلك[1].

والجواب الثاني: أنهم زادوا الهمزة هنا لكثرة زيادة الهمزة أولًا، نحو أفكل، وأيدع، وأصبْع، وأتْرُجَّه، وأبْلُم، وإزْفَنَّة، [2] ولم يكثر زيادة غير الهمزة أولًا، كما زادت الهمزة، لهذين السببين اختيرت الهمزة دون غيرها للابتداء بها[3]، وهذا التعليل مما ينفرد به ابن جنِّي بين سابقيه ولاحقيه[4].

ما تدخله مِن الكلام:

يذكر أبو الفتح أنَّ همزة الوصل تدخل في أقسام الكلم الثلاثة: الاسم والفعل والحرف[5]، وهو يزيد الأمر دقة ووضوحًا، حين يذكر أنَّ موضع زيادتها هو الفعل، وأنها زيدت في أسماء معلومة، وحرف واحد[6].

أ-الفعل: يجيب ابن جنِّي عن سؤال قد يرد على الأذهان عن سبب تسكين الفعل حتى يحتاج فيه إلي همزة الوصل، فيذكر أن الأفعال موضوعة للتوهين والإعلال لتصرفها، أنها لا تستقر على حال واحد، فلذلك كثر فيها الاعتلال، فشجعهم ذلك على تسكين أوائلها، فاحتاجوا إلى همزة الوصل[7]، وهو تعليل لم يسبق إليه ابن جنِّي[8]، وقد نقله بعض المتأخرين عنه[9].

وأمَّا زيادتها في الفعل، فتكون في موضعين:

---

(1)انظر سر الصناعة 1/127-128.

(2)الأفكل: الرعدة، الأيدع: الزعفران، الأترجة: نبات بالبادية، الأبلم: بقلة لها قرون كالباقلاء، ويقال رجل أزفنة:(تاج العروس) أي متحرك.

(3)انظر سر الصناعة 1/127-129.

(4)انظر (باب الابتداء همزة الوصل) في كتب الصرف عند المتقدمين والمتأخرين.

(5)انظر اللمع ص 307.

(6)انظر سر الصناعة 1/126.

(7)انظر المنصف 1/55-56، المحتسب 1/213.

(8) انظر سيبويه 4/143، وما بعدها، المقتضب للمبرد 2/87 وما بعدها، التكملة ص 68-69.

(9)انظر شرح المفصل لابن يعيش 9/132، شرح الشافية للرضي 2/251.

الأول: الماضي إذا تجاوزت حروفه أربعة أحرف، وأولها همزة كاقتدر ونطلق، وأحمر، وأصفار، واستخراج.

والثاني: الأمر مِن كل فعل يفتح فيه حرف المضارعة ويسكن ما بعده، نحو يضرب ويقتل، وينطلق ويقتطع، فإنك تقول في الأمر: اضرب، واقتل، وانطلق، واقتطع[1].

وأمَّا علة دخولها على أمر ما كان حرف مضارعته مفتوحًا وما بعده ساكن، فإنما وجب لأنَّ حرف المضارعة قد حذف لئلا يلتبس الأمر بالخبر، فلما حذف الحرف لم يجز الابتداء بالساكن، فاحتج إلى همزة الوصل[2]، ثم يذكر أنهم حذفوا مما فتح حرف مضارعته وسكن ما بعده تخفيفًا، فقالوا: «خذ، وكل، ومر»وقياسه: «أؤخذ،وأؤكل، وأؤمر»وأنَّ ذلك قد جاء في بعض الاستعمال[3]، ولم يذكر ابن جنِّي ما ذكره سابقوه مِن عَدِّ أوزان الأفعال التي تدخلها همزة الوصل كما صنع سيبويه[4]، ومِن بعده أبو علي الفارسي[5].

ب-الاسم: وقبل ذكر مواضع همزة الوصل في الأسماء فإنَّ ابن جنِّي يذكر علة تسكين أوائل الأسماء وحاجتها إلى همزة الوصل، وذلك لما بين الأسماء والأفعال مِن تقارب، فإنَّ الأسماء أيضًا لا تستقر على حال واحد، فقد يدخلها الحذف والنسب والتحقير والتكسير والترخيم، وأنَّ الفعل ثان للاسم لقوتها عن الحرف، وإنَّ كلاً منهما يقع خبرًا، وأنَّ كلا منهما يلحقه الاشتقاق والتصريف، لذلك كله فقد اجترءوا على الأسماء محصورة، فأسكنوا أوائلها، وألحقوها همزة الوصل[6]، هذا عن الأسماء عامة، أمَّا الأسماء التي هي مصادر، فإنَّدخول همزة الوصل عليها إنما هو حمل لها على أفعالها، كما حملوا المصدر على الفعل في نحو: لذت لياذًا-فأعلُّوا المصدر حين أعلَّ الفعل-

(1)انظر سر الصناعة 126/1، اللمع ص 307-308.

(2)انظر المنصف 55/1-56، المحتسب313/1.

(3)انظر اللمع ص 308.

(4)انظر سيبويه 144/4-145.

(5)انظر التكملة لأبي علي ص68.

(6) انظر المنصف 57/1.

لاوذت لواذًا- فكما صحَّ الفعل صحَّ المصدر[1]، وتعليل ابن جنِّي هذا مما سبق متقدميه[2]، وقد نقله عنه اللاحقون له[3].

وأمَّا الأسماء والمصادر فكل مصدر كانت في أول فعله الماضي همزة وصل وقعت في أوله هو أيضًا همزة نحو: اقتدر اقتدارًا واشتغل اشتغالًا واستخرج استخراجًا، واطيرطيرًا، واثاقل اثَّاقلا، وأما الأسماء غير المصادر فهي عشرة أسماء معدودة، وهي: ابن وابنة، وامرؤ وامرأة، واثنان واثنتان، واسم واست، وابنم بمعني الابن، وايمن الله وقد تذكر (ايم الله)[4].

وهذه الأسماء كما يذكر ابن جنِّي كلها معتلة وفابن وابنة وابنم واثنان واثنتان وايم، وايم، واست، فمحذوفه اللامات، يدل على ذلك أنَّ (ابنًا) مِن البنوة، ولامه واو؛لأنَّ مؤنثه بنت، والتاء تبدل من الواو-دون الياء- في غالب الأمر، وكذلك (ابنة) و(ابنم) مثله، والميم زائدة وليست بدلًا مِن لام الفعل، إذًا لجرت مجرى اللام، فكانت كأنها ثابتة، وبطل جواز دخول همزة الوصل في أوله، واثنان واثنتان مِن ثنيت الشيء، فالمحذوف هو اللام، وهي ياء لظهورها في ثنيت[5].

و(اسم) محذوف اللام لقولهم: سميت، أسماء، والمحذوف منه واو؛لأنه مِن السُّمُوّ والرِّفْعَة، وفيه لغات: اسم، وسِم، وسُم، وحكي عن أبي علي أنه يُقَال: سُمَى بوزن هُدَى[6]، و(ايم) محذوفة من(أيمن)؛لأنها كثرت في القسم، وحذفت همزتها، وهي جمع يمين، وهو يستشهد على ذلك بقول أبي النجم:

يَبْرِي لها من أيْمُنٍ وأشْمُلِ[7].

---

(1)انظر المرجع السابق 65/1.

(2)انظر سيبويه 144/4 وما بعدها، المقتضب للمبرد 87/2 وما بعدها، التكملة للفارسي ص6869.

(3)انظر شرح المفصل لابن يعيش 132/9، وشرح الرضي على الشافية 260/2.

(4)انظر سر الصناعة 129/1-131، المنصف 58/1، اللمع ص307.

(5)انظر المنصف 58/1-59.

(6)انظر تفسير الأرجوزة ص184-186، المنصف 60/1.

(7) هو من الرجز، ويروي(يأتي لها) والمقصود: يعرض لها وهو في صفة الراعي وإبله والشاهد: في مجيء أيمن جمع يمين.

ويذكر أبو الفتح أنهم يقولون: ايمن اللَّه، وايم اللَّه، وم اللَّه، ومِ اللَّه،وهو يذكر أنَّ أبا العباس المبرد ينكر أنْ يكون (ايمن) جمع يمين، ذاكرًا حجة أبي العباس في ذلك، وهي أنهم وصلوا الألف أي حذفوها في وصل الكلام، فيرد ابن جنِّي أنه لا يمتنع أن تكون الهمزة قد حذفت لكثرة الاستعمال ومعرفة الموضع[1].

وابن جنِّي يتابع الكوفيين ويخالف البصريين في أنَّ (ايمن) جمع يمين، وأنَّ الأصل في همزته القطع وأنها حذفت في الوصل لكثرة الاستعمال كما قال الخليل في همزة (ال) المعرفة[2]، بينما هو عند سيبويه مفرد مشتق من اليمن وهو البركة، أي بركة اللَّه يميني، وهمزته في الأصل للوصل[3]، ودليل البصريين أنَّ همزته يجوز فيه الكسر فيكون وزنه: افْعُل، وهو وزن ليس في كلامهم من الجموع، ويُعَقِّب الرضي بأنه ليس مِن أوزان المفردات أيضًا[4]، والباحث يرجع رأي الكوفيين وابن جنِّي مستدلًا بأنَّ أفعُل يجمع عليه ما كان رباعيًا مؤنثًا وقبل آخره كذراع وأذْرُع ويمين وأيْمن[5]، وبأنَّ همزة القطع قد تحذف في الوصل تخفيفًا لكثرة الاستعمال كما ذهب الخليل في همزة (ال)[6].

وأمَّا (است) فمحذوفة اللام، وهي هاء، لقولهم في تحقيرها: سُتَيْهة، وفي جمعها أستاذه، لقولهم: رجل أسته، وسُتْهم، ويذكر أنهم قالوا: سَهْ، في معناها بحذف العين، وأنَّ هذا مِن الشاذ ولا نظير له سوى (مُذْ)مِن(مُنْذُ)[7].

وأمَّا (امرؤ وامرأة) فقد أسكنوا الأول منهما وإنْ كانا تامين، لم يحذف منهما شيء، ولكثرتها في الكلام حذفوا همزتها تخفيفًا، وألقوا حركتها على الرأي قبلها، فقالوا: المَرُ، والمَرَ، والمَرِ، فصارت الراء حرف إعراب، فأشبهت الخاء في نحو: الأخُ، والأخَ، والأخِ، فكما قالوا: أخوك، وأخاك، وأخيك، وقالو: امرؤ وامرأ، وامريءِ، فعاملوها

(1)انظر المنصف 1/60-61.
(2)انظر سيبويه 4/148-149.
(3) انظر المرجع السابق 3/503.
(4)انظر شرح الرضي على الكافية 2/337.
(5)انظر أوضح المسالك ص 266 وغيره.
(6) انظر سيبويه 4/148-149.
(7)انظر المنصف 1/61-62.

معاملة محذوف اللام، فأسكنوا أولها، وأتوا بهمزة وصل[1].

ج-الحرف: تدخل همزة الوصل على حرف واحد هو لام التعريف، كالغلام والجارية، واللام وحدها للتعريف، الألف قبلها همزة وصل[2]، ويضيف في موضع آخر أنَّ الهمزة في(ال) قد جيء بها لسكون لام التعريف[3]، وهو يذكر أنَّ علة اسكان لام التعريف أنهم حرصوا على قوة امتزاجها بما دخلت عليه، ولأنها نقيضة التنوين، فكما أنَّ علامة التنكير هي التنوين وهي نون ساكنة، فكان الأصل أنْ تكون علامة التعريف كذلك ساكنة؛لأنهم يجرون الشيء مجرى نقيضة[4]، وهو يؤكد أنَّ علامة التعريف هي اللام وحدها بخلاف ما ذهب إليه بعضهم من أنَّ الألف واللام جميعًاللتعريف بمنزلة(قَدْ)في الأفعال، وأنها حذفت لكثرة الاستعمال ومعرفة الموضع وثقل الهمزة، والخليل هو الذي يذهب إلى أنَّ علامة التعريف هي الألف واللام معًا[5]، وسيبويه لا يرى ذلك وإنْ كان يرى شبه الألف واللام بقد وسوف من حيث انفصالهما عما بعدهما مستدلًا على ذلك بجواز فصلهما عما بعدهما عند التذكير، فتقول: ألى، كما تقول: قدى، ثم تكمل اللام[6]، وقد تبع المبرد سيبويه في هذا الرأي الأخير[7].

وابن جنِّي يتابع سيبويه ويخالف الخليل حين يرى أنَّ اللام وحدها هي حرف التعريف وليس الألف واللام جميعًا-كما سبق- وهو يخالفهما معًا ومن بعدهما المبرد حين يذكر عدم شبه اللام وسوف من ناحية انفصالهما عما بعدهما، فهو يذكر أنَّ اتصال الألف واللام بالاسم أشد مِن اتصال(قد) و(سوف) بالفعل، ويستدل على ذلك بأنك حين تقول: (مررت بالرجل) توصل عمل الباء إلى الاسم دون اعتداد بالألف واللام فاصلاً، ولو كانت فاصلاً لم يجز فصلهما بين الجار والمجرور، و(قد)و(سوف) ليسا

---

(1)انظر المرجع السابق 62/1.

(2)انظر اللمع ص 308.

(3)انظر سر الصناعة130/1.

(4)انظر المنصف 69/1.

(5)انظر سيبويه 324/3-325.

(6)انظر سيبويه 147/4-148.

(7) انظر المقتضب للمبرد 90/2.

كذلك، إذ قد يفصل بينهما وبين الفعل للضرورة، نحو قولهم: (قد زيدًا رأيت)، و(سوف زيدًا أضرب)، ولا يجوز أنْ يفصل بين الألف واللام وبين الاسم المتعرف بهما، وأنَّه إنَّما اشتد اتصال حرف التعريف بالاسم؛لأنه في الأصل على حرف واحد هو اللام، ثم دخلت الألف لسكون اللام، والحرف إذا كان على حرف واحد لم يجز فصله[1].

ولقد تابع اللاحقون لابن جنِّي آراءه في هذا الشأن، ولم يقتصروا على متابعته في الفكرة وحدها، وإنما أخذ بعضهم الفكرة واللفظ معًا، فعن تعليل ابن جنِّي لسكون لام التعريف، وأنَّ ذلك منهم كان حرصًا على قوة امتزاجها بما دخلت عليه[2]، يقول ابن يعيش: «جعلوه على حرف واحد ساكن ليضعف عن اتفصاله بما بعده ويقوي اتصاله بالمعرف»[3]، ومن بعده يقول الرضي: «وإنما وضعت اللام ساكن ليتحكم الامتزاج، وأيضًا دليل التنكير أي التنوين على حرف، فالأولى كون دليل التعريف مثله»[4].

وعن رفض ابن جنِّي مشابهة اللام لقد وسوف من حيث اتصال كل مهنما بما بعده أو انفصاله عنه، وبيان ابن جنِّي قوة اتصال اللام بما بعدها بدليل عدم عدها فاصلاً حتى أنه يعمل فيها العامل الضعيف في قولك: مررت بالرجل[5]، فإن الرضي يتابعه بقوله: «والدليل على أن اللام هي المعرفة فقط تخطي العامل الضعيف إياها نحو(بالرجل) وذلك علامة امتزاجها بالكلمة، وصيرورتها كجزء منها، ولو كانت على حرفين لكان لها نوع استقلال فلم يتخطفها العامل الضعيف[6].

حركة همزة الوصل:

يذكر أبو الفتح أنَّ الأصل في همزة الوصل أنْ تكون ساكنة؛لأنَّها حرف جاء لمعني،

---

(1) انظر المنصف 1/68-69.

(2)انظر المرجع السابق 1/69.

(3) شرح مفصل الزمخشري لابن يعيش 9/136.

(4)شرح شافية ابن الحاجب للرضي 2/131.

(5) انظر المنصف 1/68.

(6)شرح الرضي على الكافية ابن الحاجب 2/130.

ولاحظ له في الإعراب، وهي في أول الحروف كالهاء التي لبيان الحركة نحو الألف في آخر الحروف وفي وازيداه، وواعمراه، فكما أنَّ تلك ساكنة، فكان يجب أنْ تكون ألف الوصل ساكنة، فلما التقى ساكنان: ألف الوصل والساكن الذي جيء بها للنطق به، كسرت هي لالتقاء الساكنين فقلت: اضرب، واذْهبِ، ولم يجز أنْ تكسر ما بعدها لأجلها، إذًا لبقيت هي ساكنة فكنت تحتاج إلى حرف قبلها محرك يقع الابتداء به[1].

ومذهب ابن جنِّي في أنَّ الأصل في همزة الوصل السكون وأنها حركت للساكنين هو مذهب الكوفيين[2]، وسيبويه يرى عكس ذلك فيقول: «قدمت الزيادة متحركة لتصل إلى التكلم»[3]، ولقد تابع الصرفيون سيبويه على مذهبه[4]، وإنْ كان الباحث يرى ألا تعارض بين المذهبين، إذا تصورنا أنَّ ابن جني يتحدث عن الأصل في هذا الحرف الزائد ابتداءً، ويرى له شبه نظير، وهو الحرف الزائد انتهاءً في نحو وازيداه، وأنَّ ابن جنِّي لا ينكر أنَّ هذا الحرف مكسور، فهو يقول: «وهمزة الوصل أبدًا مكسورة»[5]، فابن جنِّي يوافق سيبويه على تحرك هذه الهمزة بحسب الحال، وابن جنِّي يبحث عن الأصل فوافق الكوفيين فيه.

ويقرر ابن جني أنَّ همزة الوصل-كما سبق- أبدًا مكسورة في الأسماء والأفعال إلا أنْ ينضم ثالثهم ضمًا لازمًا فتضم هي، فمثال الأول: اضْرب، اذْهَب، اسْتَخْرِج، ابنْ، ومثال الثاني : ادْخلُ، اخْرُج، انْطُلق بزيد، اشتُرِي له ثوبَ[6].

وهو يزيد الأمر تفصيلاً ووضوحًا حين يحدد أنَّ الحرف الذي بعد الساكن إنْ كان مفتوحًا أو مكسورًا كسرت الهمزة نحو: اذْهب، اضْرَب، فإنْ كان الحرف الذي بعد الساكن مضمومًا ضمت همزة الوصل كراهة الخروج مِن الكسر إلي الضم اللازم، وليس بينهما حاجزٌ إلا حرف ساكن، والساكن ضعيف، فكأن لا حاجز بينهما، وهو

---

(1) انظر سر الصناعة 127/1، المنصف 53/1.

(2)انظر شرح الشافية للرضي 261/2.

(3)سيبويه 144/4.

(4) انظر المقتضب للمبرد 98/2، التكملة لأبي على ص68-69، شرح الشافية للرضي 261/2-262 والتسهيل لابن مالك ص 203 وغيرها.

(5)اللمع ص311.

(6)انظر المرجع السابق311.

يذكر أنَّ قطرب حكي: اقتل بكسر الهمزة على الأصل، واعتد بالساكنفهو-وإنْ لم يكن به حركة-حرف على كل حال، وهذا من الشاذ قياسًا واستعمالًا[1].

ومما تكسر فيه الهمزة ما كان نحو: ارموا واقضُوا، وثالثهُ مضموم، وذلك أنَّ أصلهما: ارمِيُوا واقضِيُوا، فاستثقلت الكسرة على الياء فنقلت إلى مَا قبلها فسكنت الياء، فالتقت ساكنه مع ما بعدها، فحذفت الياء، فالضمة على الميم والضاد عارضة، فانكسرت همزة الوصل فيهما مراعاة للأصل[2].

ويذكر ابن جنِّي كذلك أنَّ مما تضم فيه الهمزة ما كان نحو: اعزي يا امرأة، وثالثهُ مكسور؛لأن أصلها اغْزُوي، فاستثقلت الكسرة على الواو فنقلت إلى الزاي قبلها، ثم حذفت الواو لالتقائها ساكنة مع الياء بعدها، فالكسرة على الزاي عارضة، فضمت همزة الوصل مراعاة للأصل[3]، وهو يتابع أبا علي الفارسي في إشمام ضمة الزاي وإخلاص ضمة الهمزة[4].

ويذكر أبو الفتح أنَّ ألف التعريف مفتوحة، معللاً ذلك بكثرة الاستعمال[5]، ومتابعًا لتعليل سيبويه[6] بأنَّ اللام حرف، فجعلوا حركة الهمزة معها فتحة، لتخالف حركتها في الأسماء والأفعال[7]، وقد تبعه ابن يعيش في هذين التعليلين[8].

وأمَّا (ايمن) في القسم، ففتحت همزته، مع أنَّه اسم؛لأنه اسم غير متمكن، ولا يستعمل إلا في القسم وحده، فلما ضارع الحرف بقلة تمكنه، فتح تشبيهًا له بالهمزة اللاحقة لحرف التعريف، وهذا الجزء من تعليل فتح الهمزة(ايمن) ذكره سيبويه

---

(1)انظر المنصف 1/54-55، سر الصناعة1/130-131.

(2)انظر سر الصناعة 1/131، المنصف 1/55، واللمع ص312.

(3)انظر اللمع ص 311-312، سر الصناعة 1/131، المنصف1/55.

(4)انظر التكملة لأبي علي ص68.

(5)انظر اللمع ص 312.

(6)انظر سيبويه 4/148.

(7)انظر سر الصناعة 1/131.

(8)انظر شرح المفصل لابن يعيش 9/137 للمبرد 2/90.

والمبرد[1]، ولكن ابن يعيش ينقل عبارة ابن جنِّي بما يشبه النص فهو يقول: «وأمَّا ألف (ايمن) في القسم فمفتوحة أيضًا إذا كان ما دخلت عليه غير متمكن، ولا يستعمل إلا في القسم» ثم يقول: «ففتحت همزة تشبيهًا لها بالهمزة اللاحقة حرف التعريف»[2]، ويكمل أبو الفتح التعليل بأنَّ هذا الاسم مما يؤكد مضارعته للحرف أنهم تلاعبوا به فأضعفوه فقالوا: ايمن اللَّه، وايم اللَّه، ومِ اللَّه ، ومَ اللَّه، وقالوا: مَنْ ربَّي، ومِنْ ربَّي، فلما حذفوا منه هذا الحذف المفرط، وحولوه مِن كونه على حرف واحد إلى لفظ الحروف، فقوي شبه الحرف فيه، ففتحوا همزته، تشبيهًا له بهمزة لام التعريف[3].

دخول همزة الاستفهام على همزة الوصل:

يذكر أبو الفتح أنَّ همزة الاستفهام إذا دخلت على همزة الوصل المكسورة، فإنك تحذف همزة الوصل، كقولك: أشتريت لزيد ثوبًا؟ أستخرجت له مالًا؟ وتفتح؛لأنها همزة الاستفهام، ولا ليس هنا، يستشهد على ذلك بقول ذي الرمة:

أَسْتَحْدَثَ الركبُ مِن أشياعهم خبرًا أم راجع القَلب مِن أطرابه طربُ؟[4]

فإنْ كانت همزة الوصل مفتوحة كما في (ال) لم تحذفها مع همزة الاستفهام لئلا يلتبس الخبر بالاستفهام، فتقول: آلرجل قال ذلك؟ وقال تعالى:﴿ ءَآلذَّكَرَيْنِ حَرَّمَ أَمِ ٱلْأُنثَيَيْنِ ﴾[الأنعام: ١٤٣]، وقال تعالى:﴿ءَآللَّهُ أَذِنَ لَكُمْ﴾ [يونس: ٥٩] ونحو ذلك[5].

ويلاحظ أنَّ ابن جنِّي حين أقرَّ الهمزة المفتوحة لم يحققها بل خفف الثانية بقلبها ألفًا، ويلاحظ كذلك أنه لم يذكر مما لا تحذف فيه همزة الوصل المفتوحة همزة (أيمن) في القسم، وقد ذكره سيبويه وغيره[6]، وهو أيضًا لم يُشِرْ إلى دخول همزة الاستفهام

---

(1)انظر سيبويه 148/4، و المقتضب.

(2)شرح المفصل لابن يعيش 137/9.

(3) انظر اللمع ص 312-313، سر الصناعة 132/1.

(4)البيت من البسيط، ويروى (أو)بدلًا مِن(أم)، الركب: أصحاب الإبل، أشياعهم: أصحابهم، الطرب: خفة القلب لفرح وحزن، والشاهد في حذف همزة الوصل لدخول همزة الاستفهام لعدم اللبس(ديوانه ص1).

(5)انظر اللمع ص309-310.

(6) انظر سيبويه148/4، والمقتضب للمبرد91/2، والتكملةص69.

عليهمزة الوصل المضمومة كالمكسورةلعدم اللبس[1]، ولعل ابن جنِّي قصد بالتمثيل بالمكسورة غير المفتوحة اقتصارًا.

سقوط همزة الوصل:

يقرر ابن جنِّي أنك «متى استغنيت عن همزة الوصل بغيرها حذفتها»[2] وهو يذكر مِن ذلك ما سبق مِن دخول همزة الاستفهام المفتوحة على همزة الوصل المكسورة وحذف همزة الوصل عندئذٍ لعدم اللبس[3]، واكتفي بذلك، ولم يذكر ما ذكره غيره مِن مواضع أخرى لحذفها، كحذفها في نحو استتر، إذا أدغمت تاء الافتعال فيما بعدها فتقول: ستر بنقل حركة التاء الأولى إلي السين[4].

من شواذ الباب:

يذكر أبو الفتح مما تثبت فيه همزة الوصل مع تحرك ما بعدها، وكان القياس حذفها قولهم(الحْمرَ) فإنَّ لام التعريف قد تحركت بسبب نقل الحركة إليها، فيجيز ابن جنِّي فيه ثبات الهمزة فتقول(الحْمرَ)، وحذفها فتقول(لحمر)، والأرجح ثباتها، وهو يعلل ذلك الثبات مع تحرك ما بعدها بعدة تعليلات منها: أنَّ الحركة عارضة، ومنها أنَّ همزة الوصل في(ال) أشبهت الهمزة الأصلية في ثبوتها في بعض المواضع كالاستفهام في قولك: الرجل عندك؟ وبعد ياء النداء نحو: يا اللَّه اغفرلي، أي أنَّ ثبوتها له ما يناظره، ومنها: أنَّ همزة الوصل في (ال) تكون مفتوحة بينما همزات الوصل غيرها تكون مكسورة أو مضمومة فأشبهت مِن هنا همزة القطع في نحو: أحمد وأفكل، فلما اجتمعت فيها هذه الأشياء شابهت الأصل فأقرت مع تحرك ما بعدها[5]، وقد نقل عنه الأشموني ترجيحه ثبات الهمزة دون ذكر تعليلاته التي رجحته[6].

ومما شذ في هذا الباب حذف همزة القطع، وقد وقع ذلك في الشعر والنثر فمثاله في

---

(1)انظر شرح الرضي على الشافية 2/269.

(2) اللمع ص309.

(3) المرجع السابق ص309-310.

(4) انظر شرح الأشموني 4/278-279.

(5)انظر المنصف 1/69-70.

(6) انظر شرح الأشموني 4/279.

الشعر قول الراجز:

إنْ لم أقاتل فالبسوني برقعا[1]

وأيضًا قول الآخر:

هَوَى جند ابليس المرَّيد[2]

ومما جاء منه في النثر ما حكي عن أبي عبيدة: دعه في حِرامِّه[3]. يعنُون (إحرامه).

****

(1) لم أعثر على قائله وهو مِن الرجز كما هو واضح، والشاهد في قوله(فالبسوني) حيث حذف الهمزة مِن الأمر(ألبس) وهي همزة قطع إجراء لها مجرى همزة الوصل شذوذًا لضرورة الشعر(وقد ذكره ابن جنِّي والمحتسب1/120).

(2)لم أعثر على وجود إلا في هذا الكتاب(الخصائص)، والمريد: مبالغة المارد وهو العافي، والشاهد: حذف همزة(إبليس) وهي قطع إجراء لها مجري همزة الوصل لضرورة الشعر.

(3) انظر الخصائص 3/151.

الوقف

لم يُعرِّف ابن جنِّي الوقف-فيما بين أيدينا من كتبه-، ولم يُفْرِد له بابًا يضم مسائله، وإنما ذكر مسائله مفرَّقة في ثنايا كتبه، وهو كذلك لم يستوفِ كل مسائله ولكنه تعرض لبعضها بالتحليل والتعليل كالعهد به.

فهو يذكر أنه حالة طارئة على الكلام لا يحفل بها ولا يقع العمل عليها، وإنَّ الأصالة للوصل، وهو يستدل على ذلك بأنك حين تقول في الوقف: هذا بكُرْ، ومررت ببكِرْ، فتنقل حركة الإعراب إلى حشو الكلمة، ولولا أنَّ ذلك عارض جاء به الوقف لكنت تدَّعِي أنَّ حركة الإعراب تقع قبل الآخر، وهذا خطأ بإجماع، وأنه لذلك عدت الهاء في (قائمة) بدلًا من التاء في(قائمة) لما كانت التاء تكون هاء في الوقف دون الأصل[1].

وهو يعلَّل عروض الوقف، وأصالة الوصل وجريان الأشياء فيه على حقائقها بأن حال الوصل أعلى رتبه مِن حال الوقف، وذلك أنَّ الكلام إنما وضع للفائدة لا تجني مِن الكلمة الواحدة وإنما تجني مِن الجمل ومدارج القول[2].

وأبو الفتح يذكر أكثر وجوه الوقف، فيذكر منها: الوقف بالإسكان، وبالروم والإشمام وبالنقل، وبالتشديد، أو بقلب الألف واوًا أو ياءً، وبالإتيان بهاء السكت وبإبدال التاء هاء وبمد الحركة، ولم يترك منها إلا الوقف بالحذف، وبقلب التنوين ألفًا أو واوًا ياءً، بقلب الألف همزة، وبإبدال الهمزة حرف حركتها[3].

وهو يشير إلى الوجه الأول، وهو الإسكان فيما كان متحركًا في النثر نحو: إبراهيمْ، وأحمدْ، ويضربْ، ويغرقْ، وفي الشعر مما أجري فيه الوصل مجرى الوقف كقول الشاعر:

فاليوم أشربْ غير مستحقبٍ إثمًا من اللَّه ولا واغلِ[4]

---

(1) انظر الخصائص 2/331.

(2) انظر المرجع السابق2/331.

(3) انظر سيبويه 4/164 وما بعدها، التكملة ص69-73 وشرح الشافية للرضي 2/271، أوضح المسالك ص 284-288، وشرح الأشموني 4/203.

(4) البيت لامريء القيس وهو من السريع، مستحقب: مكتسب، الواغل: الداخل على القوم للشرب

وقول الراجز:

إذا اعْوَجَجْنَ قلتُ صاحبْ قوم[1]

وهو يذكر الإشمام مُعَرِّفًا إياه بأنه إيماء إلى لحركة بالشفَتين من غير أن يخرج منها إلى حس السمع شيء من الحركَة مشبعة ولا مختلسة، ويذكر أنه يكون في المرفوع، وأنها إنما توجه للعين لا للأذن[2]، وبَدَهِيّ أنه يستعمل للوقف على المتحرك.

وحين يعرض أبو الفتح للروم فإنه يذكر قبله ما يسميه بإضعاف الحركة لتقرب بذلك مِن السكون، ويمثل له بنحو: حُيِيَ وأُحْيِيَ، وأعيْيَ[3]، ثم يتلوه بذكر الروم، وهو يأتي له بما يشبه التعريف بقوله: «أما روم الحركة، فهي وإنْ كانت مِن هذا فإنما هي كالإهابة بالساكن نحو الحركة»[4].

وما ذكره ابن جني أولًا-وهو إضعاف الحركة لتقرب بذلك من السكون- هو مفهوم الروم عند القراء[5]، ولا يعد غريبًا أن يبدأ ابن جنِّي تعريف القراء للروم فإن له إلمامًا كبيرًا بالقراءت، وكتابه(المحتسب) خير دليل على عظم ذلك الإلمام.

ويتحدث أبو الفتح عن الوقف بنقل حركة الحرف الأخير إلي ما قبله، وهو لا يذكر مِن شروط هذا النقل إلا أن يكون الحرف المنقول إليه الحركة ساكنًا، وألا يؤدي هذا النقل إلى مثال لا نظير له، ويغفل بقية الشروط التي ذكرها الصرفيون[6].

وهو يمثل لما استكمل الشروط بنحو: مررت بهند، وهذا بكُرْ، لم يتعرض إلى ذكر ما اختل فيه الشرط الأول، بل ذكر ما اختل فيه الشرط الثاني-وهو ألا يؤدي النقل إلي مثال لا نظير له- فيذكر أنَّه لا يجوز لك أن تقول: هند، لعدم وجود اسم في كلام

الصرفيون دعوة، والشاهد في تسكين باء(أشربْ) في حال الوصل والرفع(انظر الخزانة 3/350).

(1)هو لأبي نخيله، وتكملته:

بالدو أمثال السفين العُوم

اعوججن: يعني الإبل، الدو: الصحراء انظر الكتاب 4/203، واللسان: (عوم) والشاهد في تسكين ياء(صاحب) المتحرك إجراء للوصل مجرى الوقف.

(2) انظر الخصائص1/37.

(3)انظر المرجع نفسه 2/145.

(4) انظر المرجع السابق 2/144.

(5)انظر النشر 1/121126.

(6)انظر سيبويه 4/174، شافية الرضي 2/321، التسهيل ص321.

العرب على (فُعُل) وكذا لا يجوز لك أن تقول: مررت بجُمل، إذ ليس في كلام العرب اسم على(فُعِلْ)[1].

يذكر ابن جني الوقف بطريق التشديد، يذكره ضمن حديثه عن لفظ(فمّ) فيذكر أن (فَمّ) أصله(فَوْه)، وأنَّ الميم مبدلة عن الواو، وأنَّ تشديد الميم إنما هو عارض لحق الكلمة لأجل الوقف، في قولهم: هذا فمّ، ورأيت كما يقولون: هذا خالدّ وهو يجعل، على حد قول الراجز[2].

ضخمًا يحب الخلق الأضخما[3]

ويذكر أبو الفتح الوقف بقلب الألف واوًا أو ياء، في تعرضه لقراءة الحسن:﴿ يَوْمَ نَدْعُواْ كُلَّ أُنَاسٍ ﴾[الإسراء: ٧١]، بضم الياء وفتح العين، فإن أبا الفتح يخرج هذه القراءة على أنَّ الألف قد قلبت في الوقف واوًا، على نحو قولهم:أفعو، وحلبو، يذكر كذلك أنَّ منهم مَن يبدل هذه الألف ياء في الوقف فيقال: هذه أفعى[4]، وهو يستشهد على ذلك بما ذكره سيبويه[5].

وكما يكون الوقف بإبدال الألف واوًا أو ياء يذكر أبو الفتح أنه قد يكون بإبدال التاء هاء في نحو(قائمة) فإنَّ هاءه مبدلة مِن التاء في (قائمة) في الوقف[6].

وحول الوقف باستعمال (هاء السكت)فإنَّ ابن جني يذكر أنَّ سبب الاتيان بها ما يصيب الحرف مِن ضعف بسبب الوقف، فحرصًا على تمكين الصوت وتوفيته يؤتي بهاء السكت ليمتد ويقوي في السمع، وهو يمثل لذلك بنحو: واغلاماه، وازيداه[7]، وهو يذكر أنَّ هاء السكت تجيء لبيان الحرف فيما سبق، فإنها قد تأتي بيان الحركة في نحو

(1) انظر التفسير أرجوزة أبي نواس ص157-159.

(2) هو من مشطور الرجز وهو لرؤبة من العجاج، ورواه سيبويه(بدء يحب) والشاهد تشديد ميم(الاضخما) عند الوقف عليه(ديوانه 183).

(3) انظر سر الصناعة ق112، 113.

(4) انظر المحتسب 22/2، 23.

(5) انظر سيبويه 127/4 وما بعدها.

(6) انظر الخصائص 331/2.

(7) انظر الخصائص 228/2.

قولهم: أعطيتَكَهُ، ومررت بكه، واغزُهْ، ولا بدعُهْ[1].

ومِن بين ما ذكره ابن جنِّي مِن الوجوه (الوقف بالمد عند التذكير) وقد أفاض فيه في (الخصائص)في(باب في مطل الحروف)، وهو في هذا الباب يذكر مد حروف اللين أولًا ثم مد الحركة عند التذكير لتصير حرفًا ثم تمطل وتمد كأحرف اللين، ثم يذكر حكم الساكن الموقوف عليه أنْ كان صحيحًا أو معتلاً، وهو يمثل للمد في حروف اللين عند الوقف في التذكير بنحو قولك: أخوك ضربًا، إذا كنت متذكرًا للمفعول به أو الظرف أو نحو ذلك وكذلك الياء في نحو: اضربي، أي اضربي زيدًا أو نحو ذلك، وهو يعلل هذا المد عند الوقف في التذكير بأنك لووقفت عليها غير عطولة ولا ممكّنة المدة، وأنت متذكر لم يعرف ذلك التذكير؛لأنك لم توجد في قولك ما يفهم ما يفهم تذكر هذا، ولأوهمت أنك قد أتممت كلامك، ولكنك حين مددت هذه الأحرف أشعرت المخاطب أنك قد أتممت متطاول إلى كلام تالٍ للأول ومتعلق به[2].

أما حين تريد الوقف على متحرك متذكرًا، فإنَّ أبا الفتح يذكر أنك تمطل الحركة أولًا فتصير حرفًا، ثم تمطل هذا الحرف-ثانيًا-مَطْل حروف اللين، وذلك نحو قولك عند التذكير مع الفتحة في قمت: قمتا، أي قمت يوم الجمعة ونحو ذلك، ومع الكسرة أنني أي أنت عاقلة ونحو ذلك، ومع الضمة: قمتو، في قمتُ إلى زيد ونحو ذلك[3].

فإن كان الحرف الموقوف عليه ساكنًا فهو على ضربين: صحيح ومعتل، فالصحيح الموقوف عليه للتذكير يكسر؛لأنَّ الصوت لا يجري في الساكن، فإنْ حرك انبعث الصوت في الحركة، ثم انتهي إلي الحرف، ثم أشبعت ذلك الحرف ومطلته، فتقول في نحو قَدْ:قَدِي، وفي مِنْ: مِنِي، وفي هَلْ: هَلِي، وفي لام التعريف-إذا وقفت عليها متذكرًا آلِي أي الظلام ونحوه، وهو يعلل لاختيار الكسرة هنا بأنه ساكن احتيج إلى حركته، فجرت حركته مجرى التقاء الساكنين في نحو قوله تعالي:﴿ قُلِ ٱللَّهُمَّ﴾[آل عمران: ٢٦]، وقوله تعالي:﴿ قُمِ ٱلَّيۡلَ ﴾[المزمل: ٢]، وهذا حكم الساكن الصحيح[4].

---

(1) انظر المرجع السابق 2/318/319.

(2) انظر المرجع نفسه 3/128.

(3) انظر الخصائص 3/129، 130.

(4) انظر الخصائص 3/130، 131.

فإنْ كان الساكن معتلاً فهو على ضربين أيضًا، فإمَّا أنْ يكون ساكنًا تابعًا لما قبله نحو قاما، وقاموا وقومي، وقد تقدم ذكر هذا، وإمَّا أنْ يكون معتلاً غير تابع لما قبله وهو الياء والواو الساكنتان بعد الفتحة، أي وكي، واو، وحين تقف على مثل هذا متذكرًا كسرته، فتقول: قمت كَي، أي كي تقوموا نحو ذلك، ومَن كان مِن لغته أنْ يفتح أو يضم لالتقاء الساكنين، فإنه يفتح أو يضم عند التذكير كذلك، فمَن كان يقول «قم الليل» وبع الثوب، فأنه يقول هنا: قما، وبعا، ومن العرب من يقرأ: «أشتروا الضلالة»بضم الواو ومنهم مَن يكسر«اشتروا»، ومنهم مَن يفتح فيقول: «اشتروا» فإنْ وقفت مدًا فتذكر قلت على مَن ضم: «اشتروا» وعلى مَن كسر: «اشتروا»، وعلى مَن فتح «اشتروا»[1].

ويشير أبو الفتح إلى أنه قد يجري الوصل مجري الوقف وقد يحدث العكس فمِن ذلك إشارته-التي سبق ذكرها- إلى (فم) في قولك: هذا فمّ، ورأيت فمًّا، فإنه أصل ميمه واو-كما هو معروف- وأنَّما لحق هذه الميم مِن تشديد إنما هو عارض لحق الكلمة في الوقف على حد قولك: هو يجعلّ، وهذا خالدّ، ثم أجروا الوصل مجرى الوقف فقالوا هذا فمّ، ورأيت فمًّا، كما أجرى الوصل مجرى الوقف فيما حكاه سيبويه[2]، عنهم[3]، وكذلك نحو سبسبًّا وكلكلاً[4]، وهو يأتي لجواز إجراء الوصل مجرى الوقف،

---

(1) انظر الخصائص 3/131-133.

(2) انظر سيبويه4/169-170.

(3) انظر سر الصناعة ق113.

(4) سبسبا من قوله:

إن الدبي فوق المتون دبّا وهبت الريح بمورهبّا

تترك ما أبقي الدباسبسبّا

والدبى :الجراد، والمتون جمع متن وهو ما صلب مِن الأرض والمور بضم الميم: الغبار، والسبسبا القفر، والثاني (كلكلا) من قوله:

كأن مهواها على الكلكلِّ وموقعا من ثنات زُلِّ

موضع كفٍّ راهب يصلِّي وفي عُيش الصبح وفي التجَلي

والكلكل: الصدر والثغنات جمع ثغنة وهو ما يقع على الأرض مِن أعضاء الإبل وزُل: خفاف ، وانظر الخزانة

بكثير مِن الشواهد[1]، وفيما ذكرت هنا ما يجزئ.

أمَّا عن إجراء الوقف مجرى الوصل، فيذكر منه أبو الفتح نحو قولهم: عليه السلام والرحمتْ وقول الشاعر:

بل جَوْز تَيْهاء كظَهْرِ الحَجْفَتِ[2]

وقول الآخر:

واللّه أنجـــاك بكفـــيْ مســـلمتْ مـــن بعـــد مـــا وبعـــد وبعـــدَمَتْ

صارت نفوس القوم عندالغلصمتْ وكـادت الحـرةُ أن تُـدْعي أمـتْ[3]

ويذكر أبو الفتح طريقة (الوقف على القوافي في الشعر) ، وهو يتوقف فيه عند الوقوف على القوافي، أو بغير ترنم بإلحاق هذه الأحرف عند الحجازيين، أو بإبدال مكان المد نونًا فيما ينون وما لا ينون، أو أجراء الوقف على القوافي غير الترنم بها مجرى الكلام في غير الشعر بحذف المدة وتسكين الحرف[4]، فهو يذكر الوقوف على القافية عند إرادة الترنم بذكر حروف المدّ، وهو يمثل لذلك بذكر قوافي امرئ القيس (منزلي) و(حوملي) و(شمالي)[5]، ثم يترك ذكر بقية وجوه الوقف على القوافي ليذكر ما ورد فيه الوقف على (العروض)، وهو يمثل لذلك بقول امرئ القيس:

* أعني على برق أريكَ ومِيضهو *[6]

2/551 والشاهد في تشديد الباء (سبسبا) واللام في (الكلكل) إجراء للوصل مجرى الوقف.

(1) انظر سر الصناعة 1/177-179-179، والخصائص 1/304-305.

(2)البيت لسؤر الذئب كما في اللسان (حجف) وشواهد الشافية ص200، وبعده

* قطعتها إذا المها تجوفت مارنا إلي ذارها أهدفت*

وجوز التيهاء: وسطه، والحجفة: الترس من الجلد والمارن كناس الوحش، وذراها: ظلها أهدفت :لجأ الشاهد في الوقف على الحجفة بالتاء أجراء للوقف مجري الوصل.

(3)لأبي النجم العجلي كما في اللسان(ما) وبعدمت أي بعدما فأبدل الألف هاء ثم أبدل الهاء تاء تشبيها لها بهاء التأنيث والشاهد في مسلمت والغلصمت وأمت حيث وقف عليها بالتاء أجراء للوقف مجري الوصل.

(4)انظر سيبويه 4/204-209.

(5) الكلمات من معلقة امرئ القيس والشاهد في ذكر القوافي ممدودة للترنم.

(6) هو لامرئ القيس والشاهد في الوقوف على العروض بالواو، والوميض: اللمعان.

حيث وقف الشاعر بالواو وليست اللفظة قافية، وقوله:

فأضحى يسح الماء فوق كتيفتن[1]

حيث وقف بالتنوين، وهو وإن كان لا يجري في الكلام المنثور، وليس بالوقف على القافية فإنه أمر يخص الشعر وحده لاستمرار ذلك عنهم، ثم يستشهد على كثرة وروده بعديد مِن الشواهد ثم يقول بعدها: «وأمثاله كثير، كل ذلك الوقوف على عروضه مخالف للوقوف على ضربه، ومخالف أيضًا للوقوف على الكلام غير الشعر، ولم يذكر أحد مِن أصحابنا هذا الموضع في علم القوافي، وقد كان يجب أن يذكر ولا يهمل»[2].

والحق أنها ذكية تضاف إلى لفتات أبي الفتح الدالة على دقة الملاحظة، ولطف الإدراك، فقد تواتر ذكر الوقوف على القوافيعند المتقدمين والمتأخرين، ولكن أحدًا لم يلاحظ هذه الخاصية في الوقوف على أعاريض الشعر دون قوافيه[3].

وقد أورد ابن جنِّي بعض(شواذ الوقف)، فمِن ذلك ما ذكره حول شرحه لبيت المتنبي:

واحـــرَّ قلبـــاه ممـــن قلبـــه شـــبم ومن بجسمي وحالي عنده سَقَمُ[4]

فهو يذكر أنَّ المتنبي كان ينشد قلباه بكسر الهاء وضمها، فيذكر أبو الفتح أنَّ أصحابه-وهو يقصد البصريين- لا يعرفون مثل هذا، ولا يجيزون إثبات هذه الهاء في الوصل ساكنة ولا متحركة؛لأن هذه الهاء-وهي هاء السكت- إنما تلحق في الوقف لبيان الألف قبلها، فإذا وصلت استغنيت عنها باللفظ بعدها[5].

ونحن لا نناقش أبا الفتح في رأيه هذا، وإنما نأخذ عليه مناقشته المتنبي في مسائل

---

(1) هو من البيت لامرئ القيس، مسح أي السبيل والشاهد في الوقف على العروض(كتيفتن) بالتنوين بما يخالف الضرب.

(2) الخصائص 1/69-71.

(3) انظر سيبويه 4/204-216، شافية الرضي، 2/301-307 والتسهيل ص331، شرح الأشموني 4/220.

(4) البيت من البسيط والشاهد في (قلباه) حيث يحكى ابن جنِّي أنَّ المتنبي كان ينشده بضم الهاء وكسرها بإثبات الهاء في الوصل.(ديوانه 2/254).

(5)انظر(شرح ديوان المتنبي) لابن جنِّي ق276.

الصرف في شعره مع أنَّ المتنبي وسائر مَن يُسَمُّون بالمولدين لا نستشهد بشعرهم في مسائل النحو والصرف[1]-ولم يستشهد أبو الفتح بشعرهم في كتبه عدا هنا إلا في المعاني فقط- فإنْ تناول أشعارهم بمقياس القواعد النحوية والصرفية ضرب مِن لزوم مالا يلزم، وأنا لا أدري أن تخطئة المتنبي تعد استشهادًا بشعره، ولكني أرى مناقشته وتخطئيه مما لا طائل وراءه: إذ ينتظر مِن المولدين مثل هذه الأخطاء، وهو يشير إلى موضع آخر مِن مواضع شذوذه الوقف حين يذكر بيت الكتاب:

لـه زَجَـل كأنـه صـوتُ حـاد إذا طلـبَ الوسـيقةَ أوزمـيرُ[2]

فيذكر أبو الفتح أنَّ ضم الهاء في (كأنهُ) مع حذف الواو ضعيف في القياس قليل في الاستعمال وهو يعلل ضعف قياسه بأنَّه ليس على حد الوصل ولا حد الوقف؛ وذلك أنَّ الوصل يجب أنْ تتمكن فيه الواو كما تمكنت في قوله في أول البيت (لهو زجل)، والوقف يجب أنْ تحذف فيه الواو والضمة جميعًا وتسكن الهاء، فيقال: (كأنَّهْ) فضم الهاء بغير واو منزلة بين منزلتي الوصل والوقف، وهو يخالف أبا أسحق الزجاج الذي يرى أنه إجراء الوصل مجري الوقف إذ إنه-في رأيه- لا على حد الوصل ولا على حد الوقف[3].

ولم يُحِطْ ابن جنِّي بكل مسائل(باب الوقف)، فقد أغفل-فيما بين أيدينا من كتبه- الكثير مما ذكره غيره من الصرفيين، كالوقف بإبدال الألف همزة[4]، الوقف على المهموز[5]، والوقف على الأفعال الخمسة المؤكدة بالنون[6]، والوقف على المقصور

---

(1)انظر خزانة الأدب 4/1

(2) البيت للشماخ بن ضرار وهو من الوافر، والحادي: يقصد الحمار الوحشي، والوسيقة: أنثاهُ ، الزمير: صوت المزمار، والشاهد في (كأنه) حيث جاء بالضم مع حذف الواو. (انظر الكتاب 30/1) (ديوانه ص136).

(3) انظر الخصائص 127/1-128.

(4) انظر سيبويه 176/4، شرح الشافية للرضي285/2.

(5)انظر سيبويه 177/4-179.

(6)انظر سيبويه 522/3-525، والمقتضب للمبرد 17/3-18.

والمنقوص[1]، والوقف على(ما) الاستفهامية المجرورة بالحروف أو بالإضافة[2]، والوقف على حرف واحد[3]، وغير ذلك من فرعيَّات هذه المسائل.

****

(1) انظر سيبويه 308/3 وما بعدها الشافية للرضي 300/2، والتسهيل ص328 وأوضح المسالك ص284.

(2)انظر سيبويه 164/4، وأوضح المسالك ص287.

(3) انظر شرح الشافية للرضي 323/2، والتسهيل ص331.

الإمالة

تعريفها:

يُعَرِّف ابن جنِّي الإمالة في كتابه(اللمع) بقوله: «معني الإمالة هو أنْ تنحو بالفتحة إلى كسرة فتميل الألف نحو الياء»[1]، وهو يكرر هذا التعريف في(سر الصناعة) باختلاف يسير[2]، وهذا التعريف يغفل إمالة الفتحة وحدها دون ألف بعدها[3]، ولعلة كان مِن الضروري له أن يشير إلي ذلك، بأنْ يضيف إلى التعريف بعد قوله «فتميل الألف نحو الياء» مثل «إن وجدت» أو نحوه، ولعله حاول استدراك ذلك بقوله: «وقد أمالوا أيضًا هذه الفتحة وإن لم تكن بعدها ألف»[4].

ومع ذلك النقص الطفيف الذي استدركه ابن جنِّي، فإنَّ تعريفه للإمالة يعد أقرب إلى الدقة مِن التعريفات التي سبقه بها متقدموه[5]، كقول بعضهم :«إنْ تنحو بالألف نحو الياء»[6]، وأضبط مِن بعض تعريفات اللاحقين له[7]، وإن كانت تعريفات المتأخرين-بصفة عامة- أضبط لها وأشمل[8]، كقول ابن مالك:«وهي أنْ ينحي جوازًا في فعل أو اسم متمكن بالفتحة نحو الكسرة، وبالألف نحو الياء لتطرفها وانقلابها عنها ومالها إليها»[9].

حكمها:

يُصَرِّح ابن جنِّي بأنَّ حكم الإمالة: الجواز إذا تحققت لها أسبابها[10].

---

(1)اللمع ص327.

(2) انظر سر الصناعة 58/1.

(3)انظر سيبويه 142/4.

(4)سر الصناعة 59/1.

(5) لم يعرف سيبويه الإمالة انظر سيبويه 117/4 وما بعدها التكملة ص167.

(6)المقتضب للمبرد 42/3.

(7) انظر شرح المفصل 53/9.

(8) انظر التسهيل ص325، أوضح المسالك ص288، شرح الأشموني220/4.

(9)التسهيل ص325.

(10) انظر اللمع ص328 التمام127.

غرضها:

أمَّا غرض الإمالة فهو-عند ابن جنِّي الحرص على تجانس الصوت[1]، وهو يوضح ذلك فيذكر أنَّ الحركة في الإمالة لا تكون فتحة محضة، والألف فيها ليست محضة[2]، حرصًا على هذا الغرض، فهو يعدها ضربًا مِن الإدغام الأصغر؛ لأنَّ فيها تقريبًا مِن الصوت[3].

أسبابها:

يذكر ابن جنِّي للإمالة أسبابًا ستة هي:

(1) الكسرة قبل الألف أو بعدها.

(2)الياء.

(3) كون الألف منقلبة عن الياء.

(4) كونها بمنزلة المنقلبة عن الياء.

(5) كون الحرف الذي قبل الألف قد ينكسر على حال من الأحوال.

(6) الإمالة لإمالة وقعت قبلها[4]، والصرفيون على هذه الأسباب الستة[5]، وإن عدها بعضهم ثمانية بتفصيل لها دون زيادة[6].

وهو يمثِّل (للكسرة) قبل الألف بنحو عماد وكتاب، وبعدها بنحو حامد وعالم، ويمثل(للياء)بنحو شيبان وقيس عيلان[7]، ويلاحظ أنه مثل للياء التي بينها وبين الألف حرف، ولم يمثل للياء التي تجاوز الألف نحو: كيَّال[8]، وهو يمثل لـ(الألف

---

(1)انظر اللمع ص327.

(2)انظر سر الصناعة 58/1.

(3) انظر الخصائص 142/1.

(4) انظر اللمع ص328.

(5)انظر سيبويه 117/4 وما بعدها، التكملة ص 167، وشرح المفصل 55/9-59 شرح الشافية للرضي 4/3-5 ، التسهيل ص325 شرح الأشموني 221/4- 222.

(6) انظر أوضح المسالك ص288-290.

(7) انظر اللمع ص329.

(8) انظر سيبويه 121/4-122.

المنقلبة عن الياء) بنحو سعى، ورعى[1]، وقد اقتصر في تمثيله هنا على الأفعال، وقد تأتي في الأسماء لامًا كالفتى والرحى، أو عينًا كعاب وناب، ولعل تركه لها أنَّ أمالتها قليلة كما يرى سيبويه[2]، وهو يمثل(للألف التي بمنزلة المنقلبة عن الياء، بأنك لو اشتققت منه فعلاً بالزيادة لقلت: حبّلَيْت، وسَكْرَيْت وحَبْرَيْت، ثم يقول: «وكذلك كل ألف تجاوز الثلاثة»[3]، فَيدْخل على قوله ألف الإلحاق نحو أرْطى ومعْزى، ثم يمثل (للألف التي تكسر ما قبلها في بعض الأحوال) بنحو: وهارب وصار لأنك تقول: خفت وهبت وصرت[4]، وتمثيله يهاب وصار لا يسلم له هنا، وإنْ كان قد نقله عن سيبويه[5]؛لأنَّ صار وهاب مِن الأجوف اليائي، فالإمالة فيها لأنَّ الألف يائية لا للكسرة قبل الألف[6].

أمَّا الإمالة فيمثل لها بنحو: رأيت عمادًا، فقد أمليت فتحة الميم لكسرة العين، ثم أمليت فتحة الدال بسبب الإمالة قبلها[7].

موانع الإمالة:

أمَّا عن موانع الإمالة فيذكر أبو الفتح أنها حروف الاستعلاء السبعة: الصاد والضاد والطاء والظاء والقاف والخاء والغين[8]، ثم يضيف إليها الراء إنْ وقعت مضمومة أو مفتوحة[9]، وهو يذكر أنَّ حروف الاستعلاء إذا وقع الحرف منها قبل الألف أو بعدها وكان مفتوحًا أو مضمومًا منع الإمالة، فما كان قبل الألف فنحو: صالح وضامن وطالب وظالم وغالب وخالد وقاسم، وما جاء ممالًا مِن هذا فهو خطأ

---

(1) انظر اللمع ص329.
(2) انظر سيبويه 4/121-122.
(3) انظر اللمع 330.
(4) انظر المرجع السابق ص300.
(5) انظر سيبويه 4/120-121.
(6) انظر شرح اللمع لابن الخبازق ق202ب . نقلاً عنهامش اللمع ص330.
(7) انظر اللمع ص331.
(8) انظر المرجع السابق ص331.
(9)انظر المرجع السابق ص333.

فاحش كقول العامة: فلان قاعد[1]، ومثال بعد الألف نحو: حاصل وفاصل وعاطل ومتعاظم وسالخ، وشاغل ونافق، والتواصل والتواقع والتنافق[2]، وهو يقول: «فإنْ كان شيء مِن هذه الحروف مكسورًا قبل الألف لا بعدها جازت معه الإمالة»[3].وعبارته هنا تفتقد الدقة، فهو يقصد ما وقع فيه الحرف مكسورًا قبل الألف بحرف، ليل تمثيله بنحو: ضعاف، وقفاف، وخفاف وطلاب وغلاب، وهو ما يذكره سيبويه[4].

وهو يخص الراء بالحديث في نهاية موانع الإمالة، فيذكر أنَّ الراء إنْ وقعت بعد الألف مكسورة جاوزت الإمالة وإنْ كانت قبل الألف هذه الحروف المستعلية غير مكسورة، كضارب وصارم وطارد وظافر وخارب وقادر، فإنْ كانت الراء مضمومة أو مفتوحة منعت الإمالة، نحو رأيت فراشًا، وهذا سراج، وهذا حمار، ورأيت حمارًا، أما إن كانت قبل الألف راء مفتوحة وبعدها راء مكسورة فإنَّ المكسورة تغلبت المفتوحة فتجوز الإمالة، وهو يمثل لذلك بنحو قولك: جئتك في سرار وهذا الشهر مِن شرار الناس، ويقوله عز وجل[5]:﴿وَإِنَّ ٱلْأَخِرَةَ هِىَ دَارُ ٱلْقَرَارِ ﴾[غافر: ٣٩].

ما تدخله الإمالة مِن الكلام:

يذكر أبو الفتح أنَّ الإمالة تطرد في الأفعال، ولا تمنع حروف الاستعلاء الإمالة فيها، بسبب تمكن الفعل في الاعتلال[6]، وهو يكرر تمكن الإمالة في الأفعال في غير موضع مِن كتبه[7].

وأمَّا الحروف فلا تُمَال، ويُعَلِّل ذلك ببعدها من الاشتقاق، وهو يذكر أنهم قالوا:بَلى -بالإمالة- ويعلل ذلك بأنها قويت لما قامت بنفسها، ويذكر أنهم قالوا

(1) انظر المرجع نفسه ص 331.
(2) انظر المرجع السابق ص331-332.
(3) المرجع السابق ص322.
(4) المرجع انظر سيبويه 130/4.
(5)انظر اللمع ص332-334.
(6) انظر اللمع ص334.
(7) المحتسب 205/1-206، والمنصف 54/1-65.

أيضًا«يَازِيد- بإمالة يا»، ويعلل ذلك أيضًا بأنها قويت لما قامت مقام الفعل، أي أدعو زيدًا، وأنادي زيدًا[1].

ويذكر أبو الفتح أيضًا أنَّ مما لا تدخله الإمالة الأسماء الموغلة في شبه الحروف، وهو يذكر أنهم أمالوا بعضها، كمتى، وأتى، وذا حملاً على تصرف الأسماء[2].

وهو في كتابه (التمام)يضيف مزيدًا مِن التوضيح لإمالة المبينات، فيذكر أنَّ ما كان نحو(متى) فإنَّ ألفه أصل، وليست منقلبة، وأنَّ إمالته ليست لانقلاب ألفه وإنما لتحقيق مذهب الاسمية له، كما أمليت ألف (أنِّي) لذلك وليس لأنَّ شيئًا مِن ذلك منقلب[3]، وفيما ذكره أبو الفتح مزيد بيان لما ذكره سيبويه والمبرد[4]، فإنْ اعترض بعدم سماع الإمالة في(إذا) وهي اسم، فإنَّ الجواب-عند أبي الفتح- من موضعين: أحدهما أنَّ (إذا) أقعد في شبه الحروف مِن(متى) فمتى-في كلا وجهيها: الشرط والاستفهام- تقوم بنفسها ولا تفتقر إلى غيرها، بينما(إذا) لا تنفك-في الشرط عن الإضافة، وهذا مضعف لها لا مقوٍّ كما يظن بعضهم، وثانيهما: أنَّ أسباب الإمالة تجيزها ولا توجبها[5]، وهو يعني: أنَّها وإنْ لم تسمع لا فيها الإمالة، فليس ذلك دليلاً على عدم جواز الإمالة فيها فأسباب الإمالة لاتوجبها بل تجوزها فقط، هذا المعني-وإنْ كان في العمل- يذكره في تخريجه لقراءة:﴿فَٱصۡطَادُواْ﴾ [المائدة: ٢] بكسر الفاء[6]، فإنه يجيز إمالة الألف بعد الطاء إذا إنها منقلبة عن ياء الصيد، وهو يذكر أنَّ حرفي الاستعلاء-الصاد والطاء- لا يمنعانها لقوة الفعل، وأنَّه إنْ اعترض بأنه لم يسمع في الطاء إمالة فيرد أبو الفتح بأنْ الإمالة فيها-وإن لم تسمع- فإنها معرضة لها فكأنها لذلك ملفوظة[7].

شواذ الإمالة:

---

(1)انظر اللمع ص335.

(2) انظر المرجع السابق ص336.

(3) انظر التمام ص127.

(4)انظر سيبويه 135/4، والمقتضب للمبرد52/3.

(5) انظر التمام ص127.

(6) والقراءة: لأبي واقد والجراح ونبيح والحسن بن عمران.

(7) انظر المحتسب 205/1.

يشير أبو الفتح إلى بعض ما يمال شذوذًا، فمَن ذلك قولهم: عندي ناس، يقصد في حالة الرفع وإنْ ذكرت إمالتها مرفوعة ومنصوبة أيضًا[1]، وكذلك يذكر: الحجاج والعجَّاج فقد أميلا إنْ كانا عَلَمَيْن لكثرة الاستعمال لا غير[2]، فإنْ كانا صفتين أجريتا على القياس بعدم الإمالة، وقد تبعه المتأخرون في الاقتصار على ما ذكرهُ[3].وإنْ كان بعض متقدميه قد زاد عليها[4].

❊❊❊❊

(1) انظر الأشموني 4/235.

(2) انظر اللمع ص336.

(3) انظر التسهيل ص327 بشرح الأشموني 4/235.

(4) انظر سيبويه 4/127-128.

تخفيف الهمزة

لم يخص أبو الفتح مسائل هذا الموضوع بباب خاص تحت هذا العنوان-فيما بين أيدينا مِن كتبه- ولم يقصر معالجته على كتاب واحد مِن كتبه، وإنما ذكره في غير كتاب مِن هذه الكتب مرتبطة مسائله بغيرها، وإنْ كان قد وضع للهمزة بعض الأبواب التي تتناول جوانب منها؛ فهو في كتابه الخصائص يجعل لها بابين هما: (باب في شواذ الهمزة)[1](باب حذف الهمزة وإبداله)[2]، إلى جانب ما جعله لها في كتابه (سر الصناعة)(باب الهمزة)[3]، ولكنه لم يجمع كل مسائلها في واحد مِن هذه الأبواب، بل جعل هذه المسائل منتشرة فيها، وفي غيرها دون أبواب كتبه، بخلاف ما ذهب إليه بعض سابقيه كسيبويه وأبي علي الفارسي[4]، ولاحقيه كابن يعيش والرضي[5].

متى تُخَفَّف الهمزة؟

يُحَدِّد ابن جنِّي الهمزة التي تخفف بأنها لا تقع أولًا أبدًا، وهو يذكر العلة التي ذكرها سيبويه لذلك[6]، بأنها لضعفها قاربت الساكن الذي لا يبتدأ به[7].

ضرورة تخفيفها:

يذكر أبو الفتح عِلَّة استكراه العرب للهمزة بقوله: «لأنها حرف سفل في الحلق وبعده عن الحروف.. . فكان النطق به تَكَلُّفًا»[8].

سبل تخفيفها:

يكاد ما ذكره ابن جني يحيط بوسائل تخفيف الهمزة، يجعلها بين بين، أو إبدالها أو حذفها، وهو كذلك يذكر تخفيف الهمزتين الملتقيتين في كلمة أو في كلمتين.

---

(1)انظر الخصائص 3/142-149.

(2)انظر المرجع السابق 3/149-154.

(3) انظر سر الصناعة 1/78-134.

(4) انظر سيبويه 3/541-556، التكملة ص76-78.

(5)انظر شرح المفصل لابن يعيش 9/107-120، شرح الشافية للرضي 3/30-66.

(6) انظر سيبويه 3/545.

(7) انظر سر الصناعة 1/54.

(8) انظر المرجع السابق 1/81.

أ-جعل الهمزة بين بين: يعتبره ابن جنِّي الأصل في تخفيفها، فهو يقول: «وأما الهمزة المخففة فهي التي تسمى بين بين»[1]، وهو يؤكد ذلك المفهوم في غير موضع مِن كتبه؛ فمنها ما ذكره عن لفظة(النبؤة)؛ فهو يقرر أنَّ همزة مخففة لا مبدلة[2]، فكأن المبدلة غير مخففة، وكأن العلاقة بين الإبدال والتخفيف علاقة النقيضين، بينما هي علاقة العموم والخصوص المطلق، ولكنه -كما سبق- يطلق التخفيف ويعني به: جعلها بين بين[3].

وهو يوضح ما عناه سيبويه بهذه التسمية[4]، فيذكر أنها كانت بين الهمزة وبين الحرف الذي منه حركتها؛ فهي إنْ كانت مفتوحة كانت بين الهمزة والألف، وإنْ كانت مكسورة كانت بين الهمزة والياء، وإنْ كانت مضمومة كانت بين الهمزة والواو، وهو يذكر أنها بوزن المخففة على الرغم مِن ضعفها وقلة تمكنها-تمكن المخففة- أي أنها متحركة لا ساكنة؛ يدلك على أنها متحركة، أنك تعتدها في وزن العروض حرفًا متحركًا، وذلك كقول كثير:

أآن زُمَّ أجمال وفارقَ جيرةٌ وصاحَ غرابُ البين: أنت حزينُ؟[5]

فقوله (أآن زم) وزنه: فعولن، فالهمزة الثانية المخففة مقابلة لعين فعولن وهي متحركة)[6] وقد اقتفى ابن يعيش أثر ابن جنِّي في هذا[7].

ويمثل ابن جنِّي لجعل الهمزة بين بين بنحو: سال في سأل مِن المفتوحة، وبنحو: سَيِمَ في سَئِمَ مِن المكسورة، وبنحو لَوُمَ في لَؤُمَ مِن المضمومة[8]، وهو يقرر في موضع آخر أنَّ الهمزة إذا جعلت بين بين قاربت الحرف الذي منه حركتها، ففي أحد تخريجيه لقراءة الحسن﴿ ثُمَّ سُئِلُواْ ٱلۡفِتۡنَةَ ﴾[الأحزاب: ١٤] يذكر أبو الفتح أنه يحتمل أنه أراد

---

(1)انظر سر الصناعة 54/1.

(2) انظر الخصائص 152/3-153.

(3)انظر أيضاً المحتسب 173/2.

(4) انظر سيبويه 541/3-542.

(5)البيت الكثير بن عبدالرحمن وهو من الطويل، والبين: الفراق، والشاهد: تحرك الهمزة المخففة بين بين بدليل مقابلتها لعين فعولن (ديوانه 206/1).

(6) انظر سر الصناعة 54/1.

(7)انظر شرح مفصل الزمخشري لابن يعيش113/9.

(8) انظر سر الصناعة 54/1.

(سئلوا) ثم خفف الهمزة فجعلها بين بين، فصارت: سُيلوا فلما قاربت الياء، وضعفت فيها الكسرة أشبهت الياء الساكنة، فلمَّا وقعت قبلها ضمة أنْحَى بها كما في نحو: قول ويوع[1] فصار: سُولُوا، ولا بعد في ذلك فتخفيف الهمزة غير لازم[2].

ب-تخفيفها بالإبدال: يذكر ابن جنِّي أنَّ الهمزة تخفف بإبدلها واوًا أو ياءً أو ألفًا؛ فهي تبدل مِن الواو إنْ كانت الهمزة مفتوحة وقبلها ضمة، سواء أكانت الضمة قبلها مِن كلمتها أو مِن كلمة قبلها؛ فمثال الأولى قولك: سُولة وجون وبور في تخفيف: سؤلة وجؤن وبؤر، ومثال الثانية قولك: هو يضرب وباك ويقتل وخاك، في تخفيف: هو يضرب أباك ويقتل أخاك، هذا والهمزة أصلية، ومثال ما وقع فيه إبدال الهمزة هي زائدة قولك: هذا غلام وحمد في تخفيف هذا غلام أحمد[3].

أمَّا إبدال الهمزة ياء فيحدد ابن جنِّي موضعه بأنَّ كل همزة سكنت وانكسر ما قبلها، فإنك إذا أردت تخفيفها قلتها ياء خالصة، وكذلك إنْ كانت الهمزة مفتوحة مكسورًا ما قبلها، فمثال الأول: ذئب وبئر ومئرة، فتقول في تخفيفها: ذيب، وبير وميرو، ومثال الثاني: مئر وبئار ويريد أنْ يقرئك، فتقول: مير، وبيار، ويريد أنْ يقريك، كذلك الهمزة الواقعة بعد ياء فعيل ونحوه مما زيدت فيه للمد، أو بعد ياء التحقير، فتخفيفها كذلك أنْ تجعلها ياء خالصة: كقولك في نَبِئ وخطيئة: نبيّ وخطية، وفي أفَيْئِس تصغير أفْؤُس-وأرَيْئس: أفيّس وأريّس[4]، وهو يذكر أنك لا تحرك إحدى هاتين اليائين أبدًا، ويعلل ذلك بأنهما للمد، وهو إذا تحرك فارق المد، ولأنَّ ياء التحقير أخت ألف التكسير، فكما أنَّ الألف لا تحرك فكذلك الياء فهي وسيلتها وإنْ كان بعضهم قد قال في تخفيف خطيئة: خَطِيَة بتحريك الياء بحركة الهمزة، وهو شاذّ في القياس والاستعمال، وقد تبع ابن يعيش ابن جني في هذا التعليل فكرًا ولفظًا[5]-كما سيأتي إن شاء الله-.

---

(1) انظر المحتسب 2/177-178.

(2)انظر شرح شافية ابن الحاجب للرضي 3/43.

(3)انظر سر الصناعة ق148.

(4)انظر المرجع السابق ق190.

(5)انظر شرح المفصل لابن يعيش 9/108-109.

أمَّا إبدال الهمزة ياءً وجوباً، فيذكر ابن جنِّي أنه يكون تلتقي همزتان وانكسرت أولاهما، وسوف يذكر الباحث لدى الحديث عن(التقاء الهمزتين)، وقد تبدل الهمزة ياءً شذوذًا، وسوف يذكره الباحث في (شواذ تخفيف الهمزة) في آخر الباب.

يتناول ابن جنِّي تخفيف الهمزة بإبدالها ألفًا بالتفصيل؛ فقد تكون هذه الهمزة أصلية، وقد تكون زائدة، فمثال الأصلية: قولك في رأس ويأس وفأل: راس وياس وفال، ومثال الزائدة: قولك في شأمل واحبظأت: شامل واحبظات، وهو يحدد الموضع القياسي لها بأنْ تكون ساكنة مفتوحًا ما قبلها وتكون غير طرف[1]، وهو يجعل الألف كالياء، في أنَّ الإبدال إليها مفتوحة والثانية ساكنة؛ وسيذكر في (التقاء الهمزتين)، والثاني ما سبق نحو رأي ورأس إلخ . .. ويذكر أيضًا إبدال الهمزة ألفًا على غير القياس-أي شذوذًا[2]- وسيوضع مع (شواذ تخفيف الهمزة، ويلاحظ أنَّ ابن جنِّي لم يحدد الهمزة التي تقلب ياء بأنها هي المكسورة والمكسور ما قبلها، والتي تقلب واوًا بأنها المضمومة المضموم ما قبلها والتي تقلب ألفًا بالمفتوحة المفتوح ما قبلها كما صنع بعض لاحقيه[3] بل اتبع سيبويه في هذا الإطلاق[4].

ويتطرق ابن جنِّي إلى نقطة متصلة بهذا الموضع، وهي أنَّ بعض العرب يهمزون نحو: العالم والخاتم، فيقولون: العَألم والخأتم بهمزة مجتلبة لا أصل لها، فهؤلاء لا يخففونها بقلبها ألفًا؛ لأنها كانت في الأصل ألفًا، فلو أنهم أرادوا الألف لأقروا الألف الأولى ولم يهمزوها[5]، وفي نهاية الحديث عن تخفيف الهمزة بالإبدال بعد الحديث عن تخفيفها بجعلها بين بين-نورد لابن جنِّي حكمًا عامًّا يَفْصِل بين ما يحتمل أنه مِن أحد السبيلين السابقين مِن سبل التخفيف أو مِن غيرهما حين يقول عنه: «أنْ يحكم عليه

(1) انظر سر الصناعة ق171-172.

(2) انظر المرجع السابق ق172.

(3) انظر شرح المفصل لابن يعيش 9/108-109 وشرح الشافية للرضي 3/50.

(4) انظر سيبويه 3/343-344.

(5) انظر سر الصناعة ق172.

بالتخفيف إلى أنْ يقوم الدليل فيه على الإبدال»[1].

ج-تخفيف الهمزة بالحذف: قد يكون ذلك الحذف بغير نقل حركة الهمزة إلى ما قبلها، وقد يكون حذفها بعد نقل حركتها؛ فعن الأول يذكر ابن جنِّي أنَّ منه ما يكون قياسيًا، وإنْ كان أغلبه سماعيًا، فالقياسيّ منه هو مضارع (أفعل) نحو أكرمت أكْرِم وأحسنت أحْسنَ فإنَّ أصله:أأكرم وأأحسن، فحذفت الهمزة الثانية منهما لاجتماع الهمزتين[2]، وأن بعضهذا قد يخرج على أصله بغير حذف كقول الراجز[3]:

فإنه أهل لأنْ يؤكرما[4]

وأمَّا السَّماعي منه فيذكر ابن جنِّي أنَّ الهمزة تحذف فاء نحو: ويلمه، وناس، والله، في أحد قولي سيبويه:«وهو أعلاهما»[5] وتحذف عينًا في رأي وما تصرف منه، وتحذف لا ما في نحو: جايجي، وسايسو[6]، ومما حذفت منه الفاء تخفيفًا كذلك: خذ وكل ومر، فأصله: أأخذ وأأكل وأأمر، فحذفت الهمزة تخفيفًا، فاستغنى عن همزة الوصل لزوال الهمزة الساكنة الداعية لاجتلاب همزة الوصل، وقد يخرج بعض ذلك على أصله[7]، ومنه أيضًا (أشياء) على قول الأخفش، فإنَّ أصلها (أشياء) كأصدقاء فحذفت الهمزة التي هي لام تخفيفًا[8]، ومنه-عند الخليل-(لن) فإنَّ أصلها عنده (لاأن)، فحذفت الهمزة -عنده- تخفيفًا، لكثرته في الكلام، ثم حذفت الألف لسكونها وسكون النون بعدها، ويذكر ابن جني كثيرًا مِن النظائر لهذا[9].

---

(1) انظر الخصائص3/152-153.

(2) وقد حل أخواته: ويكرم وتكرم ونكرم عليه.

(3) البيت من الرجز المشطور وهو لأبي حيان الفقعسي ولم أعثر على تكملة له، وأهل: مستحق الشاهد في (يؤكرم) حيث جاء بهمزة على الأصل دون حذفها تخفيفًا وهو ضرورة.

(4)انظر التصريف الملوكي ص35.

(5) الخصائص 3/150.

(6) انظر سر الصناعة 1/133.

(7) انظر التصريف الملوكي ص38، وانظر شرح المفصل لابن يعيش حيث يذكر الزمخشري أنَّ (مر) يأتي على أصله فيقال: أؤمر 9/114.

(8)انظر التصريف الملوكي ص39-40.

(9)انظر الخصائص 3/150-151.

أما تخفيف الهمزة بحذفها بعد نقل حركتها إلى ما قبلها؛ فيذكر ابن جنِّي أنه يكون فيما قبل الهمزة فيه ساكن غير مد، ويمثل له بقوله تعالى:﴿ قَدۡ أَفۡلَحَ ﴾ [المؤمنون: ١]، فإنَّ تخفيفه-كما يذكر- أنْ تلقي حركتها على الساكن قبلها، فيقبلها لسكونه، ثم تحذف الهمزة تخفيفًا، فتقول: «قد فْلَح»، وكذلك تقول في: من أبوك؟ إذا خففته:من بُوك؟، أمَّا إذا تحرك ما قبلها، مثل قولك: فلان يضربُ أخاه، فلا يجوز لك اتخاذ هذا السبيل مِن التخفيف؛لأنَّ تحرك ياء(يضربُ) لايسوغ نقل حركة إليه عوضًا مِن حركته[1]، وكذلك لا تخفف همزة نحو: صلاءة وعباءة؛ لأنَّ ما قبلها لا يقبل الحركة فالألف لا تكون متحركة أبداً[2].

وفي موضع آخر يذكر ابن جني في تخريجه لقراءة﴿ الٓمٓ ١ أَحَسِبَ ﴾[العنكبوت: ١- ٢] أنَّ تخفيف الهمزة بإلقاء حركتها على ما قبلها وحذفها، إنما يكون لما عادته أنْ يحرك في الوصل لالتقاء الساكنين، ولذلك فهو يصف القراءة السابقة بالضعف؛لأن حروف التهجي مبنية على الوقف في حال الوصل كقراءة الجماعة:«ميم أحسب الناس» فأنت تجمع بين الساكنين وهما الياء والميم، فإذا كان الساكنان يجتمعان في الوصل ضعف إلقاء حركة الهمزة عليهما، بخلاف في قوله تعالى: ﴿ قَدۡ أَفۡلَحَ ٱلۡمُؤۡمِنُونَ ﴾ [المؤمنون: ١]؛لأنَّ (قد) مما يحرك لالتقاء الساكنين نحو: قد انقطع، وقد استخرج، فكما حرك لالتقاء الساكنين، فكذلك يحرك لإلقاء حركة الهمزة عليه[3].

ومما يصفه ابن جنِّي بالضعف الشديد-في هذا الموضع- ما كان نحو قراءة أبي جعفر:﴿ ثُمَّ قُلۡنَا لِلۡمَلَٰٓئِكَةِ ٱسۡجُدُواْ لِأٓدَمَ ﴾ [الأعراف: ١١]-بحذف التاء ونقل حركة همزة الوصل إليها- فيرى ابن جنِّي ضعفه لسببين: أحدهما: ما ذكر آنفا مِن أنَّ ما قبل الهمزة مُتَحَرِّك بالجر، والمتحرك لا تنقل إليه حركة، وثانيهما: أنَّ التخفيف بنقل حركة الهمزة إلى ما قبلها وحذفها، إنما يكون في الوصل، والوصل يحذف هذه الهمزة أصلاً؛لأنها همزة، وصل وإذا كانت محذوفة في الوصل فأين الهمزة التي تلقي حركتها على ما قبلها؟ فالهمزة التي تلقي حركتها على ما قبلها هي الهمزة التي يجوز لك أنْ تحققها في الكلام

(1) انظر المحتسب 1/241-242.

(2) انظر الخصائص 3/70.

(3)انظر المحتسب 2/158.

قبل التخفيف، وذلك غير متحقق هنا[1].

ويتضح مما سبق أنَّ أبا الفتح يجعل لتخفيف الهمزة بنقل الهمزة بنقل حركتها إلى ما قبلها وحذفها شروطًا هي:

1-أنْ يكون الحرف السابق على الهمزة ساكنًا.

2- أن يكون غير مدة.

3-أن يكون هذا الساكن قبلها مما يحرك في الوصل وليس سكونه لازمًا كحروف التهجي ونحوها.

4- أن تكون الهمزة التي تخفف بنقل حركتها إلى ما قبلها وحذفها مما يقبل التحقيق في الوصل، بخلاف همزة الوصل؛لأنها تسقط في وصل الكلام أبدًا، فلا يكون ثم همزة البتة، والسابقون على ابن جنِّي[2]، واللاحقون له[3] لم يُحْكموا هذه المسألة بمثل هذه الشروط، ولعل الذي أعلن ابن جنِّي على تبين هذه المواضع كثرة تعرضه للقراءات وسعيه الدائب لتخريجها وهو ما يضع أمامه كثيرًا مِن الحالات التي ربما لا تقع لغيره، وإنْ أغفل بعض ما ذكره المتأخرون عنه مِن تفاصيل[4].

ومما يذكر ختامًا لهذا الموضع ما ذكره ابن جني مِن أنَّ الحركة المنقولة إلى الساكن غير المد مِن الهمزة المخففة غير لازمة، والاعتداد بلزومها إجراء لغير اللازم، وهو يستدل على عدم لزومها بأنك تقول في تخفيف حَوْأيَة وجيئل: حَوَية وجَيل، فتصحَّح حرفًا اللين ولا تقلبهما ألفين-مع تحركها وانفتاح ما قبلهما- لما كانت حركتهما غير لازمة[5].

التقاء الهمزتين:

ذكره أبو الفتح في غير موضع، وهو يحدد حكم التقاء الهمزتين، فيذكر أنَّ قياس التقاء الهمزتين في كلمة واحدة أنْ تكونا عينين نحو: سَأَّال وجَأَّار، وأن ضعيفهُ يتمثل

(1) انظر المرجع السابق 240/1.

(2) انظر سيبويه 545/3، التكملة ص76.

(3) انظر شرح المفصل لابن يعيش 109/9-110، وشرح الشافية للرضي 35/3-37.

(4) انظر شرح المفصل 109/9-110.

(5) الخصائص 92/3.

في أن تلتقيا في كلمتين نحو: قرأ أبوك، ﴿ٱلسُّفَهَآءُ أَلَآ﴾[البقرة: ١٣]،﴿وَيُمْسِكُ ٱلسَّمَآءَ أَن تَقَعَ عَلَى ٱلْأَرْضِ﴾[الحج: ٦٥]، فهذا جائز على ضعفه، ويكون التقاء الهمزتين شاذًّا إذا التقتا في كلمة واحدة، وهما غير عينين، ويذكر منه تحقيق الكسائي لهمزة(أئمة)، وخطائئ وبابه[1] ويدخل فيه ما اجتمعت فيه الهمزتان عن وجوب صنعه كفاعل المعتل العين المهموز اللام كجائيء فلا بد مِن تخفيفه وجوبا[2]. ومثله ما ذكره مِن التقاء الهمزتين واو لا هما مفتوحة والثانية ساكنة نحو أَأْدم وأَأْخر، فلا بد من تخفيف الثانية بقلبها ألفًا، والإبدال هنا واجب كراهة التقاء الهمزتين في كلمة واحدة[3]. ومنه التقاء الهمزتين وأولاهما مكسورة والثانية ساكنة كإإمان وإإناس وإإلاف، فقلب الثانية ياءً واجب فقصير إيمان وإيناس وإيلاف[4]، وقد يكون التخفيف في الهمزتين الملتقيتين بحذف ثانيتهما تخفيفًا نحو مضارع أفعل نحو: أأكرم وأأحسن، فتقول أكرم وأحسن، وكذلك الأمر مِن المهموز نحو: اأخذ واأكل، فتقول: خذ وكل، لحذفك همزة الوصل أيضًا بعد حذف الهمزة الساكنة الداعية لها[5]. ولكن ابن جنِّي أغفل الحديث عن سبل التخفيف فيما التقت فيه الهمزتان في كلمتين: أهي الأولى أم الثانية؟ عما أفاض فيه غيره[6]، وكذلك أغفل التقاء الهمزتين في كلمة واحدة وكيفية التخفيف في كل صورة، ومدى تحرك الهمزتين أو سكونهما، وغير ذلك مما ذكره الصرفيون[7].

شواذ تخفيف الهمزة:

يذكر ابن جنِّي بعضًا مِن شواذ هذا الباب، وهي على قسمين: أولهما: مالم يخفف وكان قياسه التخفيف، وثانيهما: ما خفف بغير الطريق القياسي لتخفيفه.

---

(1) انظر الخصائص 3/143.

(2) انظر المرجع السابق 2/5-7.

(3) انظر سر الصناعة ق172.

(4) انظر المرجع السابق ق190.

(5)انظر التصريف الملوكي ص38.

(6) انظر سيبويه 3/548-552، التكملة لأبي علي ص78، شرح المفصل 9/118-119، شرح الشافية للرضي 3/65-66.

(7)انظر سيبويه 3/549-552، شرح المفصل 9/117 وما بعدهما، وشرح الشافية للرضي 3/50 وما بعدها.

فمِن الأول: ما يحكي أنه جاء عنهم:خطائيء، ورزائيء، ولفائيء، وقول الشاعر:

فإنك لا تدري متى الموُت جائئُ إليك ولا ما يحدث اللَّه في غد[1]

ومنه كذلك قراءة الكسائي«أئمة» بتحقيق الهمزتين[2]، ومنه أيضًا قول الراجز:

فإنه أهل لأنْ يؤكرما[3]

ويذكر منه أيضًا: كساء مؤرنب، وقول الآخر:

وصاليات ككما الكافين يؤثفين[4]

من قولهم أثفت القدر[5]، ومما ذكره أيضًا قول الآخر[6]:

أرى عيني ما لم ترْأياهُ كلانا عالمٌ بالتُرَّهاتِ[7]

وأشد مما سبق في الشذوذ-كما يذكر ابن جنِّي- ما يحكيه عن أحد أدعياء الفصاحة البدوية أنشده شعر لنفسه يقول في بعض قوافية: أشئؤها، وأداءها، بالجمع بين همزتين محققتين، فيدل-أي: الأعرابي- إلى الهمزة حرفًا لاحظ له في الهمزة البته بضد ما يجب، فيصف ابن جنِّي ذلك بأنه لا يبيحه قياس ولا ورد به سماع، ومَن يفصل ذلك كمَن جر الفاعل أو رفع المضاف إليه[8].

وأما النوع الثاني مِن شواذ هذا الباب-وهو ما خفف بغير قياس تخفيفه- فنحو قول الشاعر:

إذا ملا بطنهُ ألبانُها حَلَبًا باتت تغنِّيه وضْرَى ذاتُ أجراسٍ[9]

---

(1) البيت من الطويل، ولم أعرف قائله والشاهد في تحقيق همزتي جائئ شذوذاً.

(2)انظر الخصائص 2/5-7، 3/143.

(3)سبق في ص271 من هذا البحث.

(4) من الرجز لخطام المجاشعي، والصاليات: أثافي القدر، والشاهد في وجود الهمزة في مضارع أثف (انظر سيبويه 1/32، الخصائص 2/368).

(5) انظر تفسير أجوزة أبي فراس ص71-73.

(6) البيت من الوافر وهو لسرافة البارقي، الترهات: الأباطيل، والشاهد في مجيء الهمزة في مضارع رأي على الأصل فيها، (انظر شرح المفصل 9/110.).

(7) انظر التصريف الملوكي ص39.

(8) انظر الخصائص 2/5-7.

(9) البيت من البسيط ولم أعرف قائله، والشاهد في (ملا) حيث أبدل الهمزة ألفا والقياس جعلها بين بين.

فهو يريد تملأ، وهو يعني أنَّ الشاعر أبدلها ألفًا، والقياس جعلها بين بين، وقول الآخر:

راحت بمسلمةَ البغالُ عشيةً فارعَيْ فزارةُ لا هناكِ المرتعُ[1]

يريد: هنأك، وهو كسابقه أيضًا[2].

ومما شذ أيضًا ما ذكره ابن جنِّي مِن قراءة الكسائي:﴿بِمَآ أُنزِلَ إِلَيْكَ﴾[البقرة: ٤]، فإنَّ القياس في تخفيف الهمزة هنا أنْ تكون (بين بين)، فتقول: «أنزل إليك»، ولكنه-أي الكسائي- حذف الهمزة وألقى حركتها (الكسرة) على لام(أنزل)، وقد كانت مفتوحة، فصار تقديره: (أنزِلَلَيْكَ)، فالتقت اللامان متحركتين، فأسكنت الأولى، وأدغمت في الثانية، ونحو منه أيضًا ما حكاه أبو على عن أبي عبيدة أنه سمع: دعه في حرمِّه، إذ إنه حذف الهمزة وألقي ضمتها على الراء قبلها وقد كانت مكسورة، ففي عنها كسرتها، وأعقب منها الضمة، وطريق قياسه-كما يوضح ابن جنِّي- أنْ يقول في حرامَّه، بإقرار كسرة الراء عليها، ثم جعل همزة (أمه) بين بين-أي بين الهمزة والواو- لأنها مضمومة، كقول اللَّه سبحانه وتعالى:﴿يَسۡتَهۡزِءُونَ﴾[الأنعام: ١٠]، عند مَن خففه، أو يقول: في حِرَيمِّه، بإبدالها ياء خالصة على حد «يستهزيون» وهو رأي الأخفش[3].

* * * *

(1) البيت من الكامل، وهو للفرزدق يقوله بعد عزل مسلمة بن عبد الملك عن العراق وتولي عمر بن هبيرة الفزاري، والشاهد في (لا هناك)، حيث خفف الهمزة بقلبها ألفًا والقياس جعلها بين بين.

(2)انظر سر الصناعة ق172.

(3) انظر الخصائص 3/41-142.

الإعلال

لأبي الفتح بن جنِّي يد طولى في هذا الباب امتدت حتى عصرنا هذا؛ ففضلاً عما أثرى به هذا الباب مِن تحليلات وتعليلات واستقصاءاته- فإن أبا الفتح خطا بهذا الباب خطوة كبيرة، بلورت فكرته وهيأته لأنْ يصل إلى ما وصل إليه مِن تنظيم ودقة وإحكام؛ فقد جاء أبو الفتح ليجد هذا الباب متناثرًا في كتب من كتبو فيه مِن الصرفيين وإذا لم يكن قد وصلنا شيء مِن كتب الصرفيين قبل سيبويه، فما وصل إلينا قبل ابن جنِّي يكاد ينحصر في كتب محدودة للصرفيين الكبار، وأعني بهم: سيبويه، والمازني والمبرد والزجاجي وأبا علي الفارسي، ونطرة إلى ما كتب هؤلاء في هذا الباب ترينا أنهم-للحق- لم يتركوا شيئًا مِن مسائل هذا الباب، ومادة هذا الباب عند ابن جنِّي هي مِن هؤلاء ولكن هذه الأبواب تبدأ وتنتهي، فلا تحس بينها قوة الارتباط ولا شدة الإحكام، وقد يدخل فيها ما ليس منها على سبيل الاسطراد أو لأدنى الصلات[1]، ولكن ابن جنِّي-وإنْ تابع أبا عثمان المازني في منهجه- يضع لهذا الباب شكله الذي ظل له حتى عصرنا-بقليل مِن التطوير- فقد جمع مسائل الإعلال بالنقل تحت باب واحد أسماه «التغيير بالحركة والسكون»[2]، وجمع كثيرًا مِن مسائل الإعلال بالقلب ووضعها تحت عنوان: «عقود وقوانين ينتفع بها في التصريف»[3] بالإضافة إلى مسائل الحذف القياسي والسماعي التي جمعها في باب (الحذف)[4] وبعد أنْ وضع ابن جنِّي هيكل الباب بأنواعه الثلاثة وحدد شكل كل نوع منها لم يجد الصرفيون بعده كبير عناء في أنْ يطلقوا على الباب الذي سماه (التغيير بالحركة والسكون) اسم الإعلال بالنقل، وعلى ما سماه (عقود وقوانين ينتفع بها في التصريف) اسم (الإعلال بالقلب) أما الثالث فلم يحتاجوا إلى تسمية جديدة فقد سَمَّاه لهم ابن جنِّي(باب الحذف فاستمر الباب بهذا

---

(1) انظر (باب ما يلزمه بدل التاء مِن هذه الواوات التي تكون في موضع الفاء) سيبويه 4/334، وانظر بعض مسائل القلب المكاني بين تضاعيف(باب ما اللام منه همزة مِن بنات الياء والواو واللتين هما عينان) المنصف 2/104-108، انظر (باب ما فاؤه همزة) في ثناياه(أحكام حروف العلة) التكملة ص 179-180.

(2) انظر التصريف الملوكي ص45.

(3) انظر التصريف الملوكي ص47.

(4)انظر المرجع السابق ص33.

الاسم حتى الآن[1]،ولنعد إلى البداية لنستعرض ما قاله ابن جنِّي في هذا الباب وما أكثر ما قال.

لقد تناول أبو الفتح مسائل هذا الباب في معظم كتبه، فقد تناولها في (التصريف الملوكي) تحت عناوين شتي، وتناولها شرحًا وتعقيبًا وتحليلاً لما ذكره المازني في تصريفه في (المنصف)، وتناول الكثير منها بالتحليل والتعليل في كتابه (الخصائص)، ثم تجده قد تناول بعضها متناثرة في كتبه الأحرى، وبرغم ما أضفاه ابن جنِّي على هذا الباب مِن تنظيم وترتيب فإنَّ الباحث يؤثر عرض مباحث ابن جنِّي في هذا الباب عرض المحدثين حرصًا على وضع تصريف ابن جنِّي في صورة أكثر دقة ونظامًا إجلالًا للرجل، ونفعًا أعظم للقراء والدارسين دون أنْنمس جوهر موضوعاته في كثير أو قليل.

تعريف الإعلال وبيان حروفه:

لم يذكر ابن جنِّي له تعريفًا برغم كل ما كتبه فيه وهو ليس بالفرد في هذا فسابقوه كذلك لم يذكروا له تعريفًا[2]، ولكن اللاحقين له وضعوا له تعريفات لا تخرج عن أنَّه: تغير حروف العلة بأحد ألوان التغيير السالفة الذكر[3].أما حروفه فيذكرها ابن جني هي الألف والواو والياء، وهو يسميها: «حروف المد والاستطالة»[4] وإنْ دخلتمعها الهمزة، كما صنع ابن جنِّي في تناولها بين مسائل الإعلال في(التصريف الملوكي)[5].

أنواعه:

ذكر أبو الفتح-كما سبق- أنواع الإعلال الثلاثة: بالقلب، والنقل، والحذف، وسيعرض الباحث ما ذكره أبو الفتح في كل منها على ما يلي:

أ-الإعلال بالقلب: يكاد أبو الفتح لا يترك شيئًا مِن مسائل الإعلال بالقلب على

---

(1) انظر شرح المفصل لابن يعيش 54/10 وما بعدها، شرح الرضي على الشافية 66/3 وما بعدها، التسهيل لابن مالك ص300 وما بعدها، البهجة المرضية للسيوطي ص146 وما بعدها وغيرهم.

(2)انظر سيبويه 237/4 وما بعدها، المازني212/1، 137/2، المقتضب المبرد 93/1 وما بعدها، التكملة ص176.

(3) انظر شرح المفصل لابن يعيش 54/10، شرح الرضي على الشافية696/3، البهجة المرضية للسيوطي ص146.

(4)سر الصناعة 71/1.

(5) التصريف الملوكي ص53-55.

كثرة جزئياته، وتعدد مسائلة وسيبدأ الباحث بعرض ما ذكره ابن جنِّي عن (قلب حروف العلة همزة) ثم (قلب الهمزة إلى حروف العلة) ثم (قلب حروف العلة بعضها إلي بعض).

1-قلب حروف العلة همزة:

أ-قلب الواو همزة: يذكر أبو الفتح أنَّ قلب الواو همزة يكون واجبًا وجائزًا حينًا آخر، فهو يكون واجبًا إذا تصدرت الواوان في أول الكلمة وهو يأخذ مِن أبي عثمان المازني طرفًا مِن تعليل ذلك ثم يستكمله؛ فهو يذكر ما ذكره أبو عثمان مِن أنَّ«التضعيف في أول الكلمة لا يكاد يكون»[1]، فيذكر أبو الفتح أنَّ التضعيف لما كان قليلاً في الحروف الصحَّاح في أول الكلمة امتنع في الواو ولثقلها، ولذا فقد وجب الهمزة في نحو أوْعَد وأوزن، ونحو أوا اقد جمع واقد على وواقد[2]، وقد يكون قلب الواو همزة جائزًا-كما يذكر ابن جنِّي- إذا انضمت الواو ضمًا لازمًا غير عارض، ويكون همزها عندئذٍ جائزًا حسنًا، كأُعِدَ في وعِد، وأدْؤُر في أدْوَر، ولا تهمز في نحو هذه دلوٌ، لعروض الضمة للرفع، ولَا في نحو لوُ انطلق يزيد لكان كذا وكذا، ومنه قوله تعالي:﴿ وَلَا تَنسَوُاْ ٱلۡفَضۡلَ بَيۡنَكُمۡ﴾ [البقرة: ٢٣٧]؛ لأنَّ الضمة فيهما عارضة لالتقاء الساكنين[3] وهو ما ذكره سابقوه[4].

ولا يفوت ابن جنِّي فيلسوف العربية أنْ يتصور سائلاً يسأله عن علة اطراد قلب هذه الواو المضمومة همزة، فيجيب عن هذا بأنَّ الضمة قد تجري مجري الواو وهي واو صغيرة كما أنَّ الكسرة ياء صغيرة، والفتحة ألف صغيرة وهذه الحروف الثلاثة تنشأ عن تلك الحركات، متى كنَّ مدات نحو رسالة وصحيفة وعجوز، وأيضًا فإنك في الجزم تحذف الواو في نحو لم يغزُ ولم يدعُ كما تحذف الضمة في نحو لم يضرب، فلما تشابهت الواو الضمة هذا التشابه: صارت الواو المضمومة بمنزلة الواوين، فجاز همزهما من حيث وجب همزأواصل جمع واصلة، وليس في الواو المضمومة ثقل الواوين فيلزم

---

(1) المنصف 217/1.

(2) انظر المرجع السابق 217/1.

(3) انظر المنصف 212/1-213، الخصائص 164/1-165.

(4) انظر سيبويه 331/3، 351/4-352، المقتضب المبرد 92/1، التكملة للفارسي ص179.

الهمز حتمًا وإنما هي مشبهة فقط الواوين فجاز الهمز وتركه[1]، وكذا يعلل ابن جني ترك الهمز في نحو نوويّ وطوويّ في النسب إلى طَوَىً ونَوَى، بأنَّ الواوين إذا اجتمعتا أولًا فلا بد أنْ تكون إحداها زائدة، فألزموها الهمز وكذلك فإنَّ الواو المضمومة قد شبهت بها فجاز همزها؛ لأنَّ الضمة زائدة وجاز إثباتها لأن الحركة لا تبلغ أنْ يكون لها حكم الحرف التام، أما نحو نَوَوَيّ فواوه الأولى أصلية والثانية بدل مِن بدل مِن الأصل فليست زائدة فيكسره اجتماع الواوين فيها؛ لأنه ليست إحداهما زائدة، وبالإضافة إلى ذلك فإنَّ التغيير في الأطراف أسبق منه إلى الإوساط، فقد همزوا(أوائل)، لقرب الواو مِن الطرف، ولم يهمزوا طواويس لبعدها منه[2]، ويأخذ الرضي هذه العلة عن ابن جنِّي- دون أيّ إشارة إلى ذلك- فيقول في تعليل جواز الهمز في أجوه وأدؤر: «فقلبها همزة جائزٌ جوازًا مطردًا لا ينكسر؛ وذلك لأن الضمة بعض الواو، فكأنه اجتمع واوان وكان قياس الواوين المجتمعين غير الأول نحو طووي جواز قلب الأولى همزة، لكن لما كان ذلك الاجتماع لياء النسبة وهي عارضة كالعدم-كما تقرر في باب النسبة- صار الاجتماع كلا اجتماع»[3] فهذا يدل على مدى تأثير ابن جنِّي فيمن بعده، فإنَّ الرضي يستقي مِن ابن جنِّي فكرة التعليل-وإن سبقهما سيبويه إلى شيء[4] منها- وروح عبارته وحتى تمثيله بـ(طووي).

وفي تخريج ابن جنِّي لقراءة سعيد بن جبير:﴿ ثُمَّ ٱسْتَخْرَجَهَا مِن إِعَاءِأَخِيهِ ﴾[يوسف: ٧٦]يذكر ابن جنِّي أنَّ أصله(وِعاء) وأنَّ الواو قلبت همزة وإنْ كانت مكسورة كما قالوا في وِسادة: إِسادة، وفي وجاح:إجاح-وهو الستر- ويذكر أنَّ همزة(وُعاء) بالضم أَقْيَس نحو أجوه في وجُوه، وأعد في وعُد[5]، وهو يذكر أنه قد سمع الهمز في الواو المفتوحة كما قالوا: أحد في وَحد وأناة في وناة، وكما قالوا أسماء-اسم امرأة- وأصلها وسماء، فعلاء مِن الوسامة[6]، وإن كان يُقَرِّر أنَّ الواو إذا كانت مفتوحة فإنَّ قلبها همزة شاذ[1]،

(1)انظر المنصف 1/213-214.

(2) انظر المنصف 1/214-215.

(3) شرح الشافية للرضي 3/78.

(4) انظر سيبويه 4/331.

(5)انظر الخصائص 3/183.

(6) انظر التمام ص22، المبهج ص60 المحتسب 1/348.

وهو ما يذكره سيبويه[2]، وإن كان المازني يرى اطراد القلب في المكسورة[3]، بينما يراه أبو عمر الجرمي-كما يذكر الفارسي- مسموعًا فيها[4]، وابن جنِّي كما ترى يؤيد رأي سيبويه والجرمي، فهو وإن لم يمنعه فإنه يرى غيره أقيس منه وهو الضم.

ب-قلب الألف همزة: يذكر أبو الفتح أنَّ الألف تقلب همزة إذا كانت للتأنيث، نحو حمراء وصحراء وأصدقاء وعشراء، فإنَّ الهمزة في ذلك ونحوه بدل مِن ألف التأنيث، كالتي في نحو حبلى وسكرى[5]، وهو يعلِّل اطراد قلب ألف التأنيث همزة باجتماع ألفين زائدتين: أولاهما: الألف الزائدة والثانية ألف التأنيث، فكان حتمًا لازمًا حذف إحداهما أو تحركها، وحذف إحداهما لا يجوز؛لأنك إنْ حذفت الأولى لانفردت الثانية والكلمة مبنية على اجتماع ألفين[6]، ولو حذفت الثانية لزالت علامة التأنيث، وهذا أفحش، فلم يبق إلا التحريك، فحركت الثانية، فانقلبت همزة[7] وهو يذكر أنَّ الألف قد تقلب همزة شذوذًا، نحو قوقأت الدجاجة، وحلأت السويق ورثأت المرأة زوجها، ولبأ الرجل بالحج[8].

ج-قلب الياء همزة: لا يذكر أبو الفتح أنَّ لقلب الياء همزة موضعًا تختص به دون الواو إلا مجيئها مبدلة منها إبدال غير مطرد، وإنْ كان يمثل له في أسنانه ألل، يريدون بلل، وقولهم: رئيال، فأبدلوها من الياء، وكذلك همز بعضهم: الشئمة وهي الخليقة[9].

د-قلب الواو والياء همزة: والمقصود اتفاقهما في إمكان الوقوع في هذه المواضع التي ستذكر بعد، وقد أتى ابن جنِّي بأربعة مواضع لهذا الضرب وهي:

1-إذا كان قبل ألف التكسير وبعدها حرفا علة وجاور ما بعدهما الطرف: وهو

---

(1)انظر الخصائص 182/3.

(2) سيبويه 331/4.

(3)المنصف 228/1.

(4) انظر التكملة لأبي على ص179.

(5)انظر التصريف الملوكي ص24.

(6) ولالتبست الممدودة بالمقصورة- الباحث.

(7) انظر سر الصناعة 94/1-95.

(8)انظر المرجع السابق 102/1.

(9) انظر المرجع السابق 104/1.

يذكر أنه إن وقع ذلك قلبت الحرف الأخير همزة وذلك نحو أوائل وعيائل وسيائق، وهو يذكر أنَّ القلب في ذلك كله هو مذهب سيبويه وأنَّ أبا الحسن الأخفش يخالفه، فلا يهمز إلا عند اجتماع الواوين، فإنْ بَعُدَ حرف العلة الثاني عن الطرف بحاجز امتنع القلب على القولين جميعًا، وذلك نحو طواويس ونواويس، وأما قول الشاعر:

وكحَّل العينين بالعواوِر[1]

وقد صَحَّت الواو لأنه أراد: العواوير، فحذف الياء ضرورة وهو يريدها[2]، وهو يذكر في موضع آخر أنَّ هذا القلب وقع لتلك الأسباب السابقة، وأيضًا لعدم إيثارهم إخراج ذلك على الأصل تنبيهًا به على ما غُير مِن معناه، ولأنَّ الكلمة جمع فثقل ذلك، فوقع القلب لذلك كله[3]، وفي موضع ثالث يضيف أنَّ الأصل في هذا التغيير هو حين تجتمع الواوان، في نحو أو أول، وليس بينهما إلا الألف، وهو حرف كالنفس ليس بحاجز حصين، ووليت الواو الثانية مِن الواوين آخر الكلمة فهمزوها كما همزوا أولى الواوين إذا وقعتا في أول الكلمة كأواصل، ثم شبهوا الياءين والياء والواو بالواوين؛لأنَّفيهما ما في الواوين مِن الاستثقال فهمزوا لذلك[4]، وابن جنِّي يرجع مذهب سيبويه والخليل، وقد تبعهما المبرد[5] في همز الياءين أو الياء والواو إذا اكتنفا ألف مفاعل مستدلًا بما ذكره أبو عثمان عن الأصمعي مِن قولهم: عيائل بالهمزة في جمع عيّل[6]، ثم يرد على اعتراض يفترضه-على عادته- فيذكر أنه إنْ جاءك معترض ينتصر للأخفش بأنَّ همزهم لـ(عيائل) مِن الشاذ فلا ينبغي القياس عليه، فإنَّ ابن جنِّي يرد بأنهم لو لم يهمزوا نظيره لكان همزه شاذًّا، ولكنهم همزوا نظيره نحو سيقة وسيائق وسيدة وسيائد فلا شذوذ إذن، وأيضًا فإنَّ في الياء ما في الواو مِن الاستثقال في كثير مِن

---

(1)هو بيت مِن مشطور الرجز، وهو الجندل بن المثني الطهوي، والعواور: جمع عوار، وجع العين، والشاهد في تصحيح عين العواور الثانية؛ لأنه ينوي الياء المحذوفة مِن العواوير(انظر المنصف)2/49، سيبويه 374/2.

(2)انظر التصريف الملوكي ص53-55.

(3)انظر الخصائص 194/1.

(4) انظر المنصف 44/2-45.

(5)المقتضب 126/1-127.

(6)انظر قول أبي عثمان في المنصف 44/2.

المواضع، وإذا اجتمع لشيء ورود السماع به وتعضيد القياس له، فذلك ما لا نهاية وراءه[1].

2-إذا وقعت الواو أو الياء-ومعهما الألف- عينًا لمفاعلِ وشبهه جمعًا: على حين ينقُل أبو عثمان المازني عن الخليل أنَّ الهمز في جمع صحيفة وعجوز ورسالة إنما وقع؛لأنَّ حروف اللين فيهن ليس أصلهن الحركة، وإنما هي حروف ميتة لا تدخلها الحركات، ووقعن بعد ألف فهُمِزْنَ، ولم يظهرن في الجمع متحركات إذ لو ظهرن فيه لتحركن في بعض المواضع الأخرى مِن غير الجمع[2] ويوافقه في ذلك المبرد[3]، على حين يذكر المازني ذلك، فإنَّ ابن جنِّي يتناول جذور القضية فيذكر أنَّ الهمز في هذا الباب إنما أصله لما كان نحو رسالة وكنانة؛ وذلك أنك حين جمعت(رسالة) على فعائل وقعت ألف الجمع ثالثة، ووقعت ألف (رسالة) بعدها فالتقت ألفان، فلم يكن بد مِن حذف أحدهما أو تحريكها، فلو حذفت الألف الأولى لبطلت دلالة الجمع، ولو حذفت الثانية لتغير بناء الجمع؛ إذ إنْ هذا الجمع لا بد أنْ يكون بعد ألفه الثانية حرف مكسور بينه وبين حرف الأعراب، فيكون كمفاعل، ولم يَجُزْ تحريك الألف الأولى لئلا تزول دلالتها على الجمع؛ لأنها تدل على الجمع مادامت ساكنة على لفظها، وهي أيضًا لو تحركت لانقلبت همزة وزالت الدالة الجمع فلم يبقَ إلا تحريك الألف الثانية بالكسر ليكون كعين مفاعل، فلما تحركت انقلبت همزة فصارت رسائل وكنائن كما ترى، ثم شبهت الياء في صحيفة، والواو في عجوز بألف رسالة؛لأن قبل كل واحدة منها بعضها، وهي ساكنة، فجرتا مِن هذا مجرى الألف، ولكنَّ أصل الهمز في هذا الباب إنما هو للألف لكونها أقعد في المد منها[4].

وفي موضع آخر يذكر ابن جنِّي نوع المفرد الذي يهمز في هذا الجمع-فضلاً عن الأمثلة- فيذكر أنَّ مثل (مصائب) و(معائش) بالهمز- خطأ؛لأن الياء في مصيبة هي

---

(1) انظر المنصف 2/45-46.

(2) انظر المرجع السابق 1/326.

(3) انظر المقتضب المبرد 1/123.

(4)انظر المنصف 1/326-327.

عين الفعل، وهي منقلبة عن واو، وأصلها الحركة، فقياسها (مصاوب) وكذلك فإنَّ حق معائش ألا تهمز سواء أكانت جمعًا لمعاش أو معيش أو معيشة؛ لأن عينها كانت متحركة في الأصل، فإذا احتجت إلى حركتها في الجمع حركتها دون قلب وهي تحتمل الحركة؛ لأنها قوية بأصالتها وبحركتها في الواحد[1]، وهو يعني أنَّ ما يهمز في الجمع، هو ما كان في مفرده حرف مدّ زائد، وهو يرى لمن همزوا في (مصائب) نوع تكن زائدة، فهي أيضًا ليست بأصل وإنما هي بدل من الأصل والبدل مِن الأصل ليس أصلاً، وقد عومل لذلك معاملة الزائد[2].

3-إذا اعتلت الواو والياء وهما عينا فعل فوقعتا بعد ألف فاعل: يذكر أبو الفتح أنَّ الواو أو الياء حينئذٍ تهمز البتة لاعتلالها في الفعل، ويمثل فذلك بنحو قام فهو قائم وسار فهو سائر، وهاب فهو هائب، فإذا صحتا في الفعل صحَّتا في اسم الفاعل أيضًا نحو عور فهو عاور، وصيد فهو صايد[3].

وهو في موضع آخر يذكر علة هذا القلب، وهي أنَّ العين في نحو قائم وبائع قد اعتلت، فانقلبت في قام وباع ألفا، فلما جائت إلى اسم الفاعل، وهو على فاعل فالتقت ألف الفعل، وألف فاعل، فصار(قاام) فلم يجز حذف أحداهما فيعود إلى لفظ (قام) فحركت الثانية التي هي عين، كما حركت راء(ضارب) فانقلبت الألف؛لأنَّ الألف إذا حركت صارت همزة[4] وعلى الرغم مِن أنَّ الفكرة في هذا التعليل ليست مِن عند ابن جنِّي، وإنما استقاها مِن سيبويه والمبرد[5]، إلا أنَّ وضوح تعبيره عنها يجعل ابن يعيش في شرحه على (المفصل) ينقل عبارة ابن جنِّي أو يكاد فهو يقول: «فالتقي في اسم الفاعل ألفان نحو (قام) وذلك مما لا يمكن النطق الثانية التي هي عين كما حركت راء ضارب فانقلبت همزة؛ لأن الألف إذا حركت صارت همزة»[6] أليست هذه عبارة ابن

(1)انظر المرجع السابق 1/308-309.
(2) انظر الخصائص 3/277.
(3) انظر التصريف الملوكي ص55.
(4) انظر المنصف 1/280-281.
(5) انظر المقتضب 1/99.
(6) شرح المفصل لابن يعيش 10/66.

جنِّي بشحمها ولحمها؟ وهل ثَمَّ إشارة إلى النقل أو المنقول عنه؟ أو يكون بعد ذلك مِن شك في شدة تأثير ابن جنِّي على مَن بعده مِن الصرفيين؟

ثم يذكر ابن جنِّي أن بعضهم لا يتخلص مِن التقاء الألفين بتحريك الثانية وقلبها همزة، وإنما يحذف الألف الثانية، نحو قولهم: رجل خافٌ ورجل مالٌ، ورجل هاعٌ لاعٌ، وإنْ كان يجوز أنْ يكون فعلاً كفَرِقَ فهو فَرِقٌ، وبَطِرَ فهو بَطِرٌ، وهذا أحد القولين والآخر أنْ تكون كما ذكر مِن أنها فاعل، حذفت ألفهُ الثانية[1].

4-إذا تطرفت الواو أو الياء بعد ألف زائدة: يذكر أبو الفتح أنَّ كل ما وقعت لامه ياءً أو واوًا طرفًا بعد ألف زائدة، فإنه يقلب همزة وهو يمثل له بنحو: قضاء وسقاء وكساء وعلاء وأصل ذلك قضايٌ، وسقايٌ، وكساوٌ، وعلاوٌ، فلما وقعت الياء والواو طرفين بعد ألف زائدة، ضعفتا لتطرفهما ولوقوعهما بعد الألف الزائدة المشبهة للفتحة في زيادتها فكما قلبت الياء والواو ألف لتحركهما ووقوعهما بعد الفتحة في نحو عصًا ورحىً فكذلك قلبتا هنا ألفين لتطرفهما وضعفهما وكون الألف زائدة قبلهما، فصار التقدير، قضاا، وسقاا، وكساا، وعلاا فلما التقي ساكنان كرهوا حذف أحدهما لئلا يعود الممدود مقصورًا، فحركوا الألف الأخيرة فانقلبت همزة[2] وهو يوضح أنَّ الهمزة في الحقيقة بدل مِن الألف التي هي بدل مِن الياء والواو وإنْ كان الصرفيون قد اعتادوا أنْ يقولوا: أنَّ الهمزة منقلبة عن الياء والواو، فإنَّ ذلك مِن قبيل التحرز؛ لأن تلك الألف منقلبة عن الواو والياء[3] وتعليله السابق قريب مِن تعليل سيبويه، وإنْ زاد عليه[4]، بينما زاد الرضيّ عليهما شيئًا مِن التفصيل[5].

فإذا وقعت بعد الياء أو الواو هاء صَحَّت نحو نهاية وسعاية وغباوة وشقاوة فأما نحو عباءة وعظاءة وصلاءة، فكان ينبغي ألا تُعلّ للحاق الهاء لها في آخرها وجريان الإعراب عليها وقوة الياء والواو لبعدها عن الطرف، فيقال: عباية وعظاية وصلاية،

(1)انظر الخصائص 289/2، 493.

(2)انظر سر الصناعة 104/1-105.

(3) انظر المرجع السابق 105/1-106.

(4) انظر سيبويه 385/4.

(5) شرح الشافية للرضي 174/3.

وألا يجوز فيه الأمران، ولكن الخليل-كما يذكر أبو الفتح- قد علل ذلك بأنهم قد يبقوا الواحد على الجمع فيه، فكما قالوا في الجمع عباء وعظاء وصلاء بإعلال الياء لوقوعها طرفًا ثم أدخلوا الهاء وقد انقلبت اللام همزة، فبقيت اللام معتلة بعد الهاء لما كانت معتلة قبلها[1] ويدافع ابن جنِّي عن تخريج الخليل هذا فيرد على مَن يتصوره معترضًا بأنه كان الأصل ألا يحمل الواحد وهو الأصل على الجمع وهو الفرع كما عاب البصريون على الفرَّاء حمله الفعل الماضي في بنائه على الفتح على حالة مع ألف التثنية، فيرد أبو الفتح بأنَّ هناك مِن الأواصربين الجمع والواحد ما لايوجد بين الواحد والمثنى؛ ففي قولك: قصرٌ وقصور، تجد إعراب الواحد كإعراب الجمع واتفاقهما في حرف الإعراب، بخلاف قصران وقصرين، وكذلك فإنَّ الواحد تختلف معًا فيه كما تختلف معًا في الجمع؛ وليس الأمر كذلك في التثنية؛ فالتثنية تنتظم ما في الواحد البتة، ولا يكون اثنان أكثر مِن اثنين، وأيضًا فقد قالوا: (هذا) فبنوه، وفي التثنية قالوا هذان فأعربوه ثم عادوا في الجمع إلى البناء فقالوا: هؤلاء. لذلك جاز للخليل أنْ يحمل الواحد على الجمع، ولم يجز للفرَّاء أنْ يحمل الواحد على التثنية، وإذا كان الخليل قد حمل الواحد على الجمع، فقد عادل بين لونين آخرين مِن التضاد، حين حَوَل(الغَطَاءة) وهي لفظة مؤنثة على (الغَطَاء) وهو لفظ مذكر، وبعد فإنَّ (الغطاء) في الحقيقة ليس جمعًا، وإنما هو واحد وقع على الجمع بمنزلة تمر ويُسر ودَجاج وحَمام[2]، يعني اسم جنس جمعي، وقد نقل صاحب (اللسان) هذا التحقيق في جواز حمل الواحد على الجمع دون التثنية، منسوبًا إلى ابن جنِّي[3]، ولعلك لاحظت كيف يسوق أبو الفتح مِن الأدلة ما لا يدع لمنازعة مجال التمادي في الحجاج إذ هي أدلة-في الكثرة والقوة- مسكتة وملزمة، وإنْ كان الباحث يرى أنَّ قوله باتفاق الواحد والجمع في حرف الإعراب ونوعه ليس على إطلاقة بل هو مقصور على جمع التكسير، أمَّا الجمع السالم للمذكر فبين واحده وجمعه اختلاف بَيِّن في حرف الإعراب ونوعه، وإنْ كان ذلك لايفت في عَضُد دفاع ابن

(1)انظر سر الصناعة 106/1.

(2)انظر سر الصناعة 106/1-109.

(3)اللسان- نقلاً عن هامش شرح الشافية للرضي 174/3-175.

جنِّي عن الخليل فإنَّ الجمع السالم أقل مِن جمع التكسير عددًا واستعمالًا وكذلك فإنَّ سقوط دليل واحد مِن ستة أدلة لا يكفي لرفض الدعوى أو الحكم بضعفها.

وهو يذكر في كتابه(المنصف) أنه سأل أبا على الفارسي عن عِلَّة تصحيح نحو النهاية والإداوة وعدم قلب الواو والياء ألفًا مع أنَّ الألف عنده أشد إيجابًا للقلب مِن الفتحة؛ لأنها أكثر منها، فيرد أبو على بأنَّ المعني أنَّ الألف مثل الفتحة إذا وقع حرف اللين بعد الألف طرفًا حرف إعراب، فيعلن ابن جنِّي عدم رضاه عن هذا القول مِن أستاذه، فقد قلبوا الواو والياء في فتاة وحصاة لأجل الفتحة وإنْ لم يكونا حرفي إعراب، وكانت بعدها الهاء، فكان قلب الياء والواو في نهاية وإداوة لوقوع الألف التي هي أكثر من الفتحة همزة-على ذلك- أولى[1]، ثم يذكر ابن جنِّي أنه وجد في بعض تعليقات أصحابه عن أبي علي أنَّ القلب في فتاة وحصاة، وإنما وقع لتحرك الواو والياء ووقوع الفتحة قبلها: مضافًا إليذلك أنَّ الكلمة على مثال الفعل نحو غزا ورمى، بخلاف النهاية والإداوة فليستا على مثال الفعل، وهذا الرأي أشبه-عند ابن جنِّي- مِن الرأي الأول الذي لم يرضه، وهو يؤيد هذا القول ضد مَن يتعرض عليه بأنَّ نحو كساء ورداء قد قلبتا مع أنهما ليستا على مثال الفعل، فيرد ابن جنِّي بأنه لا يلزم كونه على مثال الفعل،إذ إنَّ الإعراب كان يجري على الواو والياء فقد وجد موجب للقلب، أما النهاية والإداوة فقد اجتمع فيها الإعراب فيهما جارعلى الهاء، وأنهما ليستا على مثال الفعلومع ذلك فإنَّ هذا الرأي مِن أبي علي لا يراه ابن جنِّي على إطلاقه، فإنك لو بنيت مثل سفرجلة مِن (قوقيت) لقلت قوقياه بقلب الياء الأخيرة ألفًا، مع أنها ليست على مثال الفعل[2]، ولكن القول عند ابن جنِّي في هذا أنَّ الألف لما كانت حرفًا على الحقيقة مِن وجه، ومشابهة للحركة مِن وجه آخر، أجريت مع الهاء في(النهاية) و(الإداوة) مجرى الياء مِن ظبي والدال من عدوٍ، فلم يقلب ما بعدها وأجريت مجرى الفتحة في رداء وكساء فقلب ما بعدهما ليتعاقب عليها الأمران، ولا تجري مجرى الحركة البتة[3].

---

(1) انظر المنصف 138/2.

(2) وليست الياء المنقلبة حرف إعراب- الباحث.

(3)انظر المنثف 139/2.

أمَّا نحو ثاية وطاية وراية، فينقل ابن جنِّي قول أبي عثمان بأنهم لم يعلوها لئلا يجمعوا على الكلمة إعلال العين وإعلال اللام، ففروا من هذا؛ لأنهم رأوه إجحافًا مفرطًا[1]، ثم يذكر أبو الفتح أنَّ هذه الأسماء خارجة عن القياس؛لأن القياس كان يقتضي أن تعل اللام، وتصح العين، فيقال: ثواة وطواة ورواة كما قالوا: نواه وشواة؛ لأن اللام أحق بالإعلال من العين، إلا أنها خرجت عن القياس، فلا تجعل بابًا يُقَاس عليه ويبني ابن جنِّي حكمه هذا على عدة أشياء؛ منها أنَّ الألف إذا وقعت علينا فينبغي أنْ يحكم بأنها مِن الواو حتى تقوم الدلالة على أنها مِن الياء وذلك مما وصي به سيبويه[2]، ومنها ظهور اللام ياء، وسبيل اللام إذا كانت ياء وكانت العين معتلة أنْ تكون واوًا، وهذا أمر عام شائع عندهم، بدليل كثرة باب طويت ورويت وشويت وحويت، وقلة باب حييت وعييت، وعلى ذلك فينبغي أنْ تكون الألف في ثاية وراية وطاية منقلبة عن الواو؛ لأن اللام قد ثبتت ياء، هذا طريق القياس والاشتقاق يؤيده[3]، وهو-أي أبو الفتح- يؤيد قول أبي عثمان بأنَّ حذف الهاء مِن هذه الألفاظ لا يبيح القلب، ويعلل ابن جنِّي ذلك بأنك إذا همزت الياء أعللت العين واللام وهذا أمر قبيح سواء أأبقيت الهاء أو حذفتها[4]، ولا يعلل الرضي تصحيح (راية) ونحوه إلا بأنَّ الألف لكونها منقلبة عن حرف أصلي اعتد بها[5].

2-قلب الهمزة إلي حروف العلة:

ذكر ابن جنِّي قلب الهمزة إلى حروف العلة الثلاثة، الألف والواو والياء وإليك ما قاله فيها:

أ-قلب الهمزة ألفًا: يذكره ابن جنِّي في (الخصائص) أنه مِن الإبدال على غير قياس، فيذكر منه قول ابن هرمة:

---

(1)انظر المرجع السابق 140/2.

(2)سيبويه 462/3.

(3) انظر المنصف 140/2-143.

(4) انظر المرجع السابق 144/2.

(5)شرح الرضي على الشافية 177/3.

إن السباع لتهدا عن فرائسها والناسُ ليس بهادٍ شرُّهم أبدا[1]

ويذكر منه أيضًا بيت الكتاب[2]:

راحت بمسلمة البغالُ عشيَّةً فارعي فذارة لا هناك المرتعُ[3]

ب-قلب الهمزة ياءً: يذكره ابن جنِّي أيضًا في كتابه (الخصائص) في ثنايا حديثه عن (حفظ المراتب) فيذكر أنَّ نحو خطايا، كان أصله: خطائئ فألتقت همزتاه غير عينين، فأبدلت الثانية على حركة الأولى، فصارت ياء، فصار اللفظ خطائي، ثم أبدلت الياء المتطرفة ألفًا؛ لأن الهمزة عرضت في الجمع واللام معتلة فصارت خطاءا، فقلبت الهمزة على ما كان في واحدة وهو الياء، فصارت خطايا[4] ومِن إبدالها ياءً أيضًا ما يذكره في بيت عبد الرحمن بن حسان:

وكنت أذلَّ مِن وتد بقاعٍ يشجح رأسهُ بالفهرِ واجي[5]

وقولهم:بيس في بئس، بإبدال الهمزة ياء[6] وأيضًا قولهم في إإمان وإإلاف إيمان وإيلاف[7].

جـ-قلب الهمزة واوًا: يذكر ابن جنِّي أنَّ الهمزة تنقلب واوًا إذا سكنت وأنضم ما قبلها عند التخفيف أو البدل، كقولك في تخفيف نحو جؤنة: جونة، وفي تخفيف نحو مؤمن: مومن[8]، ويذكر ابن جنِّي مما تقلب فيه الهمزة واوًا، قبلها في الجمع الأقصى، إذا كانت اللام واوًا وسلمت في المفرد، نحو هراوة وهراوي وإداوة وأداوي؛لأنها كانت

---

(1) البيت لإبراهيم بن هرمة، والشاهد فيه: قوله(تهدا) فأصله تهدأ وأبدلت الهمزة ألفا تخفيفًا.

(2)البيت للفرزدق، وهو مِن الكامل قاله الفرزدق حين عزل مسلمة بن عبد الملك عن العراق، وولي عمر بن هبيرة الفزاري والشاهد في(هناك) فقد أبدل الهمزة في هناك ألفًا تخفيفًا(انظر شرح شواهد الشافية ص335-339).

(3) انظر الخصائص 152/3 وسر الصناعة ق171-172.

(4)انظر الخصائص 344/2، 344، 5/3-6، المنصف 62/2.

(5)البيت لعبد الرحمن بن حسان وهو مِن الوفر، يشجح: ويضرب ويحطم، والفهر الحجر ملء الكف والوجي: ضارب رأس الوتد، وفيه الشاهد حيث أبدل همزة: (انظر سيبويه 170/2).

(6) انظر الخصائص 152/3.

(7)انظر سر الصناعة ق190.

(8) انظر التصريف الملوكي ص24، سر الصناعة ق148.

في المفرد واوًا[1].

3-قلب حروف العلة بعضها إلى بعض:

يذكر أبو الفتح قلب حروف العلة بعضها إلى بعض، بكل فروع هذا القلب وهي:

أ-قلب الألف واوًا: يقسم ابن جنِّي الألف التي تقلب واوًا أقسام ثلاثة: أصلية، ومنقلبة عن أصل، وزائدة.

فالأول: نحو قولك في تثنية (إلى، ولَدَى، وإذا الظرفية)مسمًّى بها: إلوان ولَدَوان وإذَوان، وكذا في جمعها جمعًا مؤنثًا سالمًافتقول: إلوات ولداوات وإذوات.

والثاني:-وهو ما كانت ألفه منقلبة عن أصل- كقولك في تصغير آدم وآخر في الجمع والتحقير: أوادم وأواخر وأيدم وأويخر وكقولك في عصًا وقنًا وفتًى في النسب: عَصَويّ وقَنَويّ وفتويّ.

والثالث: -ما كانت ألفه زائدة كقولك في تصغير ضارب وخاتم وتكسيرهما: ضويرب وخويتم، وضوارب وخواتم وهو يذكر في ذلك أنَّ قلب الألف واوًا في التحقير علته وقوع الضمة قبل الألف، مما أدى إلى انقلابها، أما التكسير فهو-في ذلك- محمول على التحقير، لكونها مِن واد واحد، وكذلك تقلب الألف واوًا في ضَاربَ وقاتَل عند بنائهما للمجهول، فتقول: ضورب وقوتل، بقلب الألف واوًا للضمة قبلها[2].

ب-قلب الألف ياء: يذكر ابن جنِّي لقلب ياء حالتين:

أولاهما: أنْ ينكسر ما قبلها كقولك في نحو مفتاح وحملاق في تصغيرهما وتكسيرهما: حميليق وحماليق ومفيتيح ومفاتيح، وكذلك في المصدر نحو قيتال وضيراب، فالياء في المصدر بدل مِن ألف قاتل وضارب.

وثانيتهما: أنْ تقع قبلها ياء التصغير نحو كتيَّب وحسيَّب، تصغير كتاب وحساب[3].

جـ-قلب الواو ياء: لا يذكر ابن جنِّي كل مسائل هذا القلب، وما ذكره منها هو:

---

(1)انظر المنصف 344/1.

(2) انظر سر الصناعة ق 148-150.

(3)انظر سر الصناعة ق188.

1-أنْ تقع ساكنة غير مدغمة وقلبها كسرة: وهو يمثِّل له بنحو ميزان وميقات ومصيبة، وهو يشرح-على سبيل المثال-أنَّ مصيبة أصلها مُصْوبة على وزن مُفْعلة ثم نقلت كسرة الواو إلى الصاد، وسكنت الواو وقبلها كسرة فانقلبت ياء[1]، فإذا أدغمت الواو صحت ولم تقلب ياء، نحو اجلواذ واخرّاواط؛لأنها قويت بالإدغام[2].

2-أنْ تجتمع مع الياء في كلمة وسبقت الأولى بالسكون: فيذكر أبو الفتح أنه عندئذٍ تقلب الواو ياءً وتدغم الأولى منهما في الأخيرة، وذلك نحو طيّ وليّ وشيّ فأصل هذه الأشياء: طوي ولوي وشوي، فقلبت الواو ياء، وأدغمت في الياء بعدها[3]، وهذا مع تقدم الواو ومثال ما تقدمت فيه الياء قولك: تحيزت وأصله تحيوزت، وكذا سيِّد وميِّت وجيِّد وهيِّن، والأصل فيها: سيود وميوت وجيود وهيون فانقلبت الواو ياء لوقوع الياء الساكنة قبلها[4]، وهو يذكر أنَّ المتقدم مِن الواو أو الياء لا بد أنْ يكون أصليًّا فلا يجوز قلب نحو بويع؛لأن الواو عارضة غير لازمة إذ الأصل فيه بايع[5]، ومثله كذلك (ديوان) فقد صحت الواو ولم تقلب، وإنْ كانت قبلها ياء ساكنة؛ لأن الياء غير لازمة وإنما هي بدل مِن واو دوان، ونظير ديوان في أنَّ الياء فيه منقلبة عن الحرف المدغم: قولهم: دينار وقيراط وديباج فلو أنك أزلت الكسرة لعاد الحرف المبدل منه كقولك في جمعها: دنانير وقراريط ودبابيج[6]، وعلى ذلك يكون ابن جنِّي قد أشار إلى ضرورة تأصل الحرف السابق منهما ذاتًا، وإنْ لم يُشِرْ إشارة صريحة-فيما بين أيدينا-إلى ضرورة تأصل سكونه، وقد مثَّل له بعض الصرفيين بنحو قَوْيَ المخفف مِن قَوِيَ[7]، ومما شذَّ مِن ذلك نحو حيوة فيذكر أبو الفتح أنَّ علة وروده أنه عَلَم، والأعلام تأتي مخالفة للأجناس في كثير من أحكامها، ومنه أيضًا:(ضَيْوَن) و(عويه) فيذكر أنهما خرجا على

---

(1)تفسير الأرجوزة ص 145-146، التصريف الملوكي ص20-21.

(2)انظر التصريف الملوكي ص56.

(3)انظر تفسير الأرجوزة ص64-65.

(4)انظر المنصف 22/2 والتصريف الملوكي ص47-48.

(5)انظر المنصف 26/2.

(6)انظر المرجع السابق 31/2-32.

(7) انظر أوضح المسالك لابن هشام ص308.

الأصل تنبيهًا بهما على سائر الباب[1].

3-أنْ يقع الواو طرفًا رابعة فصاعدًا: وهو يذكر أنها عندئذٍ تقلب ياءً لا محالة، نحو أغريت واستغزيت، وكذلك إنْ وقعت خامسة أو سادسة، وعِلَّة ذلك-كما يذكر ابن جنِّي- أنها في المضارع تنقلب ياءً لا محالة لانكسار ما قبلها في نحو أغْزِى وأسْتغزِي وأشْتكى، فكرهوا أنْ تكون اللام في المضارع ياء، وفي الماضي واوًا لو قالوا: أغزوت[2]، ومِن ذلك أيضًا مَغْزيان ومَلْهَيان ومُسْتَغْزَيان يحمل اسم المفعول على اسم الفاعل[3]، الذي أعل للعلة السابقة-والعلة التي ذكرها لإعلال الفعل هي علة الخليل وسيبويه ومن تلاهما[4].ويذكر بعض اللاحقين-فضلاً عمَّا سبق- في هذا الوضع أنَّ الواو تقلب ياءً في ذلك سواء صارت في حكم الوسط بمجيء حرف لازم للكلمة بعدها نحو غَزيان على فَعلان مِن الغزو، وغَزية على فَعِله منه مع لزوم التاء كما في عُنْصُوة، أولم تصر في حكم الوسط كما في غازية[5].

4- أنْ تقع لامًا لفُعُول جمعًا: يذكر أبو الفتح أن كل جمع كان على فُعول ولامه واو، قلبت ياء تخفيفًا نحو عِصِي ودلِيّ وحِقيّ وأصله عُصَوو ودُلُوو، وحُقُوو، فقلبت الواو ياء تخفيفًا وقد يخرج بعض ذلك على أصله كقولهم: النَّحُوُّ وما حكاه سيبويه إنكم لتنظرون في نُحُوٍّ كثيرة، وما حكاه أبو حاتم عن أبي زيد في جمع بهو: بَهُوٌّ وبُهِيّ وما حكاه ابن الأعرابي: أب وأَبُوٌّ، وأخ وأخوٌّ، وابن، وبنوٌ[6]، فإن كان فُعُل واحدًا فقد سمع فيه القلب والتصحيح، فقد قالوا: عتا عتّوًا وعِتيًّا، وعسا عَسُوًا وعِسِيًّا[7] ويعلل سيبويه ذلك القلب في عِتُى ونحوه أنهم شبهوه - حيثكانقبلهحرفمضمومولميكنبينهماإلاحرفساكن- بأدْلٍ، ثميعلنأنَّ

(1)انظر الخصائص 2/156-157.

(2) انظر الخصائص 2/345-346، وتفسير الأرجوزة ص53-54.

(3)انظر سر الصناعة ق190.

(4) انظر سيبويه 4/393، المنصف 2/164 والتكملة ص185 شرح الشافية للرضي 3/166.

(5) انظر شافية الرضي3/161.

(6) انظر التصريف الملوكي ص51-52 الخصائص 2/471.

(7) انظر المنصف 1/300.

«الوجهفينحوهذابقاءالواووالأخريعربيةكثيرة»[1]. وهو ما يذكره المازني[2] وينقل ابن عصفور اشتراط أبي الفتح كون الواو غير مضاعفة إذا لو كانت كذلك ما قلبت[3].

5- أنْ تقع الواو لامًا لأفْعُل جمعًا: يذكر ابن جني أنه ليس في كلام العرب ما آخره واو وقبلها ضمة وإنما يكون ذلك في الفعل نحو يغزو، ويدعو فإذا ما وقع شيء من ذلك في الاسم أبدلت الضمة كسرة، والواو ياء، كقولهم في جمع دلو وحِقْوٍ على أفْعُل: أدْلٍ وأحْقٍ، والأصل فيهما: أدلوٌ وأحقوٌ، ففعل بهما ما تقدم[4]، ولم تُشِرْ بعض كتب المتأخرين إلى هذه الحالة وربما جعلوها مع الجمع الذي على فعول وإنْ لم يشيروا إليها بمثال[5].

ويوضِّح ابن جنِّي علة هذا القلب فيذكر أن الأسماء يلحقها الجر وياء النسب فلو قلت مررت بأدلو لاجتمع في آخر الكلمة ضمة وواو وكسرة وبعض ذلك واو مكسورة فاجتماعها أشد كراهية وثقلاً وكان يلزمك أنْ تقول في النسب: هذا أدلويّ، فتجتمع ضمة وواو وكسرة، وياءان، وقريب من ذلك في الثقل لو أضفت هذا إلى ضمير التكلم فقلت هذه أدلوِى، فلما كان إقرار الواو يدعو إلى كل هذا الثقل قلبت ياء[6]، وهذه علة سيبويه[7].

6- إذا كانت الواو لامًا لفُعْلَى صفة: ويمثل له ابن جني بنحو: العليا والدنيا والقصيا ويذكر أنهم قالوا القُصْوى شذوذًا؛ إخراجًا لها على أصلها ونظيرها في الشذوذ قولهم: خذ الحُلْوَى وأعطه المُرَّى[8].

7- إذا وقعت الواو لامًا وانكسر ما قبلها: يذكر أبو الفتح من أمثلة هذه الحالة ما

---

(1) سيبويه 4/384.
(2) المصنف 2/122.
(3) انظر المبدع الملخص من الممتع ق21أ.
(4) التصريف الملوكي ص51-52 الخصائص 2/470.
(5) انظر التسهيل ص304، أوضح المسالك ص308-309.
(6) انظر المصنف 2/118.
(7) سيبويه 4/383.
(8) انظر سر الصناعة ق189.

إذا كانت تاء التأنيث تالية للام نحو غازية ومحيية، وأصلها: غازوة ومحيوة فقلبت الواو ياء لتأخرها ووقوع الكسرة قبلها فإن كانت الواو عينًا صحت بعد الكسرة لأنها قويت بتقدمها وذلك نحو بعوض وحِوَل وطِوَل[1].

8- أن تقع الواو عينًا لمصدر فِعْلٍ أعلت فيه وقبلها كسرة: ذكر ابن جني هذه الحالة شرحًا لما قاله فيها أبو عثمان المازني في (المصنف) حين مثل لها بنحو حالت حيالًا، فيوضح ابن جني أن الواو قد اعتلت في (حالت) فقلبت ألفًا وحين وقعت في (حِيال) وقبلها كسرة، اجتمع فيها أمران: أن فعلها معتل وأن قبلها في المصدر كسرة ولذلك فقد انقلبت ياء، ولو صحت في الفعل لصحت في المصدر نحو قاومته قواما، ولاوذته لواذا[2]، ولم يشترط ابن جني أن يكون بعد الواو في المصدر ألف كما اشترطه غيره[3]، وإن كانت الألف ثابتة في أمثلته.

9- أن تقع الواو عينًا لجمع صحيح اللام وقبلها كسرة وهي في الواحد معلة أو ساكنة: فيذكر ابن جني فيما كانت عين الواحد منه معلة أن هذا الضرب قد وجب القلب فيه؛ لأنه قد كان في الواحد مقلوبًا؛ لانكسار ما قبل عينه فلما جاء الجمع ترك مقلوبًا على حالة -وإنكانتالواو قد انفتحت- مراعاة لحكم الواحد في الجمع، ولهم في ذلك غير نظير كإمالتهم ألف حبالى، كما أميلت ألف الواحد وهي حبلى، وكما قالوا في جمع إداوة وهراوة: أدَاوى وهَرَاوى فقلبوا همزة فعائِل واوًا؛ لكونها في الواحد واوًا، وقلبوا همزة خطايا ورزايا ياء؛ لكونها في الواحد ياء، وذلك ما دفعهم إلى القلب في قيم وديم وحيل؛ لأن مفرداتها وهي قيمة وديمة وحيلة كانت مقلوبة وأيضًا مراعاة للفرق بين ما قلبت ياؤه في الواحد كما سبق، وبين ما لم تقلب في واحده نحو زَوْج وزَوجة وكُوز وكِوَزة[4]، أما قولهم: ثور وثيرة فيذكر ابن جني أن القياس فيه أن يكون ثورة وهو عندهم من الشاذ قياسًا، وإن كان كثيرًا مطردًا في الاستعمال وهو ينقل آراء عديدة

(1) انظر التصريف الملوكي ص49.
(2) انظر المنصف 341/1.
(3) انظر سيبويه 360/4، أوضح المسالك ص306.
(4) انظر المنصف 344/1-345، والخصائص 112/1.

فيه؛ منها ما يراه المبرد أنه أعل تفريقًا بين الثور من البقر والثور من الأقط، وأنهم بنوه على فِعْلَةٍ، ثم حركوه، وينقل عن ابن مقسم أن الثور من الحيوان يجمع على ثورة وثيرة وغير ذلك، وهو ينقل عن أبي علي بن أبي بكر بن السراج أنه مقصور من فِعالة كأنه في الأصل كان (ثوارة) فوجب فيه القلب كما في سياط فصار ثيارة ثم قَصروه بحذف الألف فبقى الألف على حاله، ويضيف ابن جني أنهم كأنهم لما قصروه أبقوا العين مقلوبة ليكون قلبها دليلاً على كونها مقصورة وليكون بينها وبين ما أصله (فِعَلَة) غير مقصور فرق نحو زِوَجة[1].

أما ما كانت عين الواحد منه ساكنة نحو سوط وسياط؛ فيذكر أبو الفتح أنه إنما وجب القلب فيه لاجتماع شرائط خمس لابد من اجتماعها فيه وهي:

1- سكون الواو في الواحد والحرف الساكن ضعيف يقبل الاعلال.

2- وقوع الكسرة قبل الواو.

3- وقوع الألف بعد الواو، والألف قريبة الشبه من الياء.

4- أنها في جمع، والجمع أثقل من الواحد[2].

5- صحة اللام.

وقد أضافه ابن جني في (التصريف الملوكي)، وهو يذكر فيه أيضًا أنَّ الدليل على ضرورة اجتماع هذه الشروط كلها في هذا الاعلال، هو قولهم في جمع طويل: طوال بغير إعلال على الرغم مِن أنَّ الكلمة جمع وقبلها كسرة وبعدها ألف، وأنَّ لامه صحيحة ولكنها في المفرد ليست ساكنة وإنما متحركة فقويت فثبتت في الجمع، وقد وردت معلة في الجمع شذوذًا في قول الشاعر[3]:

تبين لي أنَّ القماءَة ذلةٌ وأن اعزاءَ الرجالِ طيالُها[4]

وحديثه عن تلك الشروط الخمسة بذلك النظام، وبيان أهمية كل شرط منها في هذا

---

(1) انظر الخصائص 112/1، والمنصف 346/1-347.

(2) انظر المنصف 342/1، التصريف الملوكي ص50.

(3) البيت لأنيف بن زيان، والقماءة: قصر القامة والضآلة، والشاهد في (طيالها) حيث أعل (طوال) مع أن واوه في الواحد متحركة. (انظر أوضح المسالك ص307).

(4) انظر التصريف الملوكي ص50.

القلب مما تفتقده كتب السابقين[1] وهو ما يجعل الباحث يشير إلى سمة بارزة في صرف ابن جني، ألا وهي النظام وحسن الترتيب وهو دور كان ضروريًّا لكي يصل علم التصريف إلى صورته التي هو عليها الآن من تنظيم وأحكام، وشروط ابن جني هي التي بقيت في كتب الصرفيين بعد ذلك[2].

10- أن تقع الواو عينًا لفُعْل جمعًا صحيح اللام: يوضح أبو الفتح ما ذكره المازني عن هذه الحالة فيذكر أنه يكون نحو صُيَّم وقُيَّم، ويذكر أنه مطرد في القياس والاستعمال جميعًا[3]، وهو يذكر أن الأصل فيه ألا يعتل لعدم ما يوجب القلب فيه ولكنه لما الواحد معتلاً، وهو صائم وقائم وجاء الجمع وهو أثقل من الواحد وقربت العين من الطرف فأشبهت اللام في نحو عُتِي جمع عاتٍ، فلذلك قلبت وأن كان الأجود صُوَّم وقُوَّم[4] وهو يوضح أن كسر الفاء مما خصوا به هذا الجمع، فلا يجيزونه في عازل وعُذَّل وغاسل وغُسَّل بل لابد فيه من ضم الفاء[5]، وهو يضيفه في كتابه (الخصائص) أن قلب العين من الواو إلى الياء إنما هو من قبيل الجوار الصناعي (اللفظي)[6] وهو يعني بذلك أن القياس في صُيَّم وقُيَّم أن يكون: صُوَّم وقُوَّم، ولكن العين لما جاورت اللام، اكتسبت الإعلال؛ لأن الواو إذا وقعت لامًا قلبت ياء في الجمع نحو عِصِيّ ودليّ[7]، فإذا كانت اللام معتلة وجب تصحيح العين نحو جُوَّى وشُوَّى جمعي جاوٍ وشاوٍ وإنما لم يجز اعلال العين في مثل هذا؛ لأنك قد أعللت اللام بالقلب ألفًا، فلم يجز إعلال العين لئلا يجتمع على الكلمة إعلالان، وهذا مرفوض في كلامهم، ولم يجيء إلا

---

(1) انظر سيبويه 4/360-361، انظر المنصف 1/341-342، التكملة ص185، المقتضب المبرد 1/131-132، والبهجة المرضية للسيوطي ص147-148.

(2) انظر التسهيل ص304 ، أوضح المسالك ص306.

(3) انظر المنصف 2/9.

(4) انظر المرجع السابق 2/1-2.

(5) انظر المرجع نفسه 2/9.

(6) انظر الخصائص 2/175.

(7) انظر المنصف 2/2-4.

في كلمات شاذة نحو شاء وماء[1].

11- أنْ تقع الواو لام مفعول الذي ماضيه على فَعِل بكسر العين: ذكر ابن جني هذه الحالة شرحًا لما ذكره أبو عثمان المازني حين أراد بناء مفعول من قَوِيَ؛ فهو يذكر أنه تقول فيه: مكان مَقْوِى فيه فيشرح أبو الفتح ذلك بأن الأصل فيه مقَوو، ثم صارت: مقوويًا يعني بقلب الواو الأخيرة ياء لثقل اجتماع ثلاث واوات، ثممَقْوِيٌبعدقلبالواوالتيقبلهالاجتماعالواووالياء،

وسبقإحداهمابالسكونثممَقْوِيٌبإبدالالضمةالتيقبلهاكسرةوهويذكرأنبعضهمقدأجازالقلب فيهالمتكنعينماضيهمكسورةنحومَغْزِي، أمامَقْوِيّفلايجوزفيهإلا القلب[2]، وقد ذكر سيبويه ذلك قائلاً:«وقالوا: مرضوّ فجاءوا به على الأصل والقياس»[3].

د- قلب الياء واوًا:

ذكر أبو الفتح أكثر حالات هذا القلب، فما ذكره منها هو:

1- إذا وقعت الياء لامًا لفَعْلَى اسمًا: فيستدرك أبو الفتح على المازني عدم تقييده القلب هنا بأن تقع الياء لامًا، ويذكر كذلك أن أبا عثمان المازني كان يرى هذا الباب طريقًا من العرب، معتمدًا فيه على الحكاية عنهم، دون أن يرى له حجة قاطعة توجبه[4] فيتعهد ابن جني بذكر علة وجوب هذا القلب؛ وهي أن الياء أخف من الواو، وقد جعلتها خفتها تقلب الواو في مواضع كثيرة، حتى أبرت عليها فأرادوا أن يعوضوا الواو من كثرة دخول الياء عليها، وغلبتها لها فقلبوا الياء واوًا، وقد اختصوا هذا القلب باللام دون الفاء والعين؛ لأن اللام أقبل للتغيير منهما لتأخرها وضعفها، فإن سأل سائل: ولم لم تجعل هذا القلب في الصفة؟ أجيب بأن الواو أثقل من الياء فلما اعتزموا قلب الأخف إلى الأثقل لضرب من التوسع في اللغة جعلوا ذلك في الأخف وهو الاسم، فذلك أعدل من أن يجعلوا الأثقل في الأثقل والصفة أثقل لمقاربتها

(1) انظر المرجع السابق 5/2.

(2) انظر المرجع السابق نفسه 277/2.

(3) سيبويه 385/4.

(4) انظر قول أبي عثمان في المنصف 157/2.

الفعل[1]وهو ينقل عن أبي علي تعليلاً آخر لاختصاص هذا القلب بالاسم وهو أنهم جاءوا بالصفة على الأصل، نحو خزيا، كما جاءوا بها على الأصل دون تحريك في الجمع نحو صَعْبة وصَعْباتولم يحركوها كما حركوا جَفَنات وهو الاسم، وذلك لشبه الصفة بالفعل والفعل لا يكسر[2]. وأما أمثلة هذا النوع من القلب فنحو (الشَرْوَى) فهو من شريت و(التَقْوَى) وهو من وقيت و(الفَتْوَى) وهو من الياء لقولهم (الفُتْيا) بالياء، و(الرَعْوَى) من رعيت[3]، وهذا يذكر من سيبويه الحكم دون التعليل[4].

2- إذا وقعت الياء ساكنة مفردة بعد ضمة: يذكر أبو الفتح هذه الحالة شرحًا لحديث أبي عثمان عنها، وعلى حين يكتفي أبو عثمان بأن يذكر أن الياء تبدل واوًا لانضمام ما قبلها كمُوقن ومُوسِر كما أبدلت الواو ياء لانكسار ما قبلها كميزان وميقات[5] فإن أبا الفتح يذكر علة هذا القلب الموجبة له، وهي أن الياء حين سكنت ضعفت، فقويت الضمة قبلها على قلبها كما أن الواو حين ضعفت قويت الكسرة على قلبها ياء في نحو ميزان ودليل ذلك أنها حين تحركت قويت، فلم تستطع الضمة قلبها فبقيت ياء، وذلك كقولك: مييقن -تصغير موقن- بالياء؛ لأن الحركة في الحرف تقويه والسكون يضعفه[6]، وينص ابن جني على اشتراط كون الياء مفردة، إذا لو كانت مدغمة لم تقلب واوًا[7]، ولكنه لم ينص على اشتراط كون اللفظ غير جمع، إذْ لو كانت الياء في جمع لقلبت الضمة كسرة لتسلم الياء نحو بيض وهيم[8]، ولم يكر ابن جني من مواضع قلب الياء واوًا إلا هاتين الحالتين السابقتين ولم يذكر بقية الصور التي ذكرها

---

(1) انظر المنصف 2/157-158.

(2) انظر المرجع السابق 2/158.

(3) انظر المرجع السابق 2/158.

(4) سيبويه 4/364.

(5) انظر المنصف 1/220.

(6) انظر المرجع السابق 1/221.

(7) انظر سر الصناعة ق150.

(8) انظر أوضح المسالك ص309 وغيره.

الصرفيون[1] وإن كان يذكر أن قولهم: قَضُوَ الرجل، إذا جاد قضاؤه، ورَمُوَ إذا جاد رميه مما فيه (فَعُل) مما لامه ياء، وأنه احتمل لعدم تصرفه؛ لمضارعته بما فيه من معنى المبالغة لباب التعجب والمدح والذم وهو لا يراه قياسيًّا، لئلا يكثر قلب الياء واوًا، وهي أثقل من الياء[2].

هـ- قلب الواو والياء ألفًا:

تعرض ابن جني كثيرًا لهذا الموضع ويكاد ما ذكره يجمع الشروط كلها الواجب توفرها لوقوع هذا القلب وهي:

1- أن يتحرك كل منها.

2- أن ينفتح ما قبلهما، إذ لو كان ما قبلهما ساكنًا كقاولت، وبايعت وقلبت الواو أو الياء ألفين وقبلها ألف، لوجب حذف أحداهما فيزول البناء[3].

3- أن تكون حركتهما لازمة ولذلك صحت الواو والياء في (حَوبة) و(جَيَل)؛ لأن الحركة فيهما عارضة غير لازمة بل هي منقولة إليها من الهمزة المحذوفة للتخفيف في حَوْأبة، وكذلك لو كانت الحركة لالتقاء الساكنين كقوله تعالى: ﴿لَوِ ٱطَّلَعۡتَ عَلَيۡهِمۡ﴾[الكهف: ١٨]ونحوه[4].

4- ألا يؤدي إعلالهما إلى وقوع لبس: ولذلك صحَّ نحو غَزَوا ورقيا مخافة أن تقلبا ألفين، فتحذف إحداهما فيصير اللفظ غزا ورمى فيلتبس التثنية بالواحد وكذلك لو أعلتا في نحو النفيان والنزوان لحذفت إحداهما فتصير اللفظتان: تفان ونزّان، فيلتبس فَعَلان مما لامه واو أو ياء بفَعّال، ولامي نون[5]، وقد نقل ابن يعيش هذا القيد والذي يليه واعتبرهما من قيود هذا القلب[6].

5- ألا يكونا -أيالياءوالواو-

---

(1) انظر سيبويه 364/4 وما بعدها، والمقتضب 97/1-98، التسهيل ص304-305.

(2) انظر الخصائص 348/2-349.

(3) المنصف 302/1.

(4) انظر الخصائص 147/1.

(5) انظر المرجع السابق 146/1.

(6) انظر شرح المفصل لابن يعيش 17/10.

عينًاللفظهوفيمعنيالابدمِنصحتهولذلكصحتافيعَوِرَوصَيِدَ؛لأنهافيمعنيالابدمِن صحته، وهو اعوّر واصيدّ، وكذلك صحت الواو في نحو اعتونوا واهتوشوا؛ لأنها في معنى ما لابد من صحته، وهو تعاونوا وتهاوشوا[1]، أما الياء من هذا فتعل، فتقول فيه: استافوا وهو من السيف، وهو يجعل علة ذلك بعد ما بين الألف والواو وقربها من الياء، تداني الحرفان أسرع انقلاب أحدهما إلى صاحبه[2]، وقد نقل ابن يعيش هذا القيد أيضًا كما أسلفت[3].

6- ألا يكون مقصودًا بصحتها التنبيه عليأصل: نحو القَوَد والحَوَكة والعَيَب فقد صحت الواو والياء تنبيهًا على أصل (باب) و(دار) و(عاب)[4].

أما علة هذا القلب -كما يذكر ابن جني- فهي الهرب من اجتماع الأشباه وهي حرف العلة، والحركتان اللتان اكتنفتاه، ومعلوم مضارعة الحركات لحروف اللين[5]، ولا يذكر ابن جني ما ذكره بعض المتأخرين من شروط، كأن تتصل الفتحة بالواو أو الياء في الكلمة الواحدة فلا يجوز في (ضَرَب واحد) ولا (ضرب يَاسر)، وأن يتحرك ما بعد الواو أو الياء إن كانتا عينين فلا يجوز نحو بيان وطويل، وألا يليهما ياء مشددة إن كانتا لامين فلا يجوز القلب في نحو عَلَوى وفتَوى، وألا تكونا عينين لما آخره زيادة تختص بالأسماء؛ ولذا لم يقلب نحو الجَوَلان والهيَمان والصَوَرى والحَيَدَى[6]، ولعله مِن الملاحظ أن ابن جني لم يكن يذكر الشروط فحسب، بل كان يذكر الشرط ويتبعه علة اشتراطه، وعلى سبيل المثال؛ فحين يقول ابن هشام -مثلاً- :«ألاتكونإحداهماعينًالفَعِلاَلذيالوصفمنهعليأفْعَلَنحوهَيفَفهوأهَيْف، وعَوِرَفهوأعْوَر»[7]، فإن ابن جني في المسألة نفسها يقول:«وما صحَّ من ذلك لأنه في

(1) انظر الخصائص 146/1 ، التصريف الملوكي ص19.
(2) انظر الخصائص 151/1.
(3) انظر شرح المفصل لابن يعيش 17/10.
(4) انظر الخصائص 148/1 ، سر الصناعة ق172.
(5) انظر الخصائص 149/1.
(6) انظر أوضح المسالك لابن هشام ص311-312.
(7) المرجع السابق ص311.

معنى ما تجب صحته قولهم: عور وحول صح لأنه في معنى أعورّ وأحولّ، وكذا صيد البعير يصح لأنه في معنى اصْيَدَ»[1]، وهو لا يكتفي بذلك بل يتعقب أصول المسألة فيذكر أنه لما كان أعْوَر لابد له من الصحة لسكون ما قبل الواو فيه، وكذلك صحت الواو في عَوِرَ وحَوِل ونحوهما؛ لأنها قد صحتا فيما هو في معناهما[2].

ويذكر ابن جني بعض ما شذ من قلب الواو والياء ألفًا مع استيفاء شروطه فمن ذلك قولهم: حَولٌ، ورجل عَونٌ، ولَوِزٌ، وقولهم: رجل رَوِعٌ، وقراءة بعضهم:﴿إِنَّ بُيُوتَنَا عَوَرَةٌ﴾[الأحزاب: ١٣]، فيذكر أبو الفتح أنَّ ذلك شاذ، والوجه فيه الإعلال لتحرك الواو وانفتاح ما قبلها ونظيره مما اعتل على القياس، قولهم كبش صافٌ، وأصله صَوفٌ، ويوم راحٌ، أي رَوِحَ، ورجل مالٌ أي مَوِل، ورجل نالٌ أي نولٌ، وحمار صاتٌ، أي صَوِتٌ، أما الألفاظ الشاذة، فقد خرجت على أصلها كما خرج نحو أغيلت واستحوذ[3].

ب- الإعلال بالنقل:

أفرد ابن جني بابًا في كتابه (التصريف الملوكي) لهذا الضرب من الإعلال، سماه:«التغيير بالحركة والسكون» وإن كان يشرك مع هذا الضرب غيره مما يلحقه التغيير بالحركة والسكون كالماضي والمضارع مِن المضعف الثلاثي وغير ذلك[4].

إعلال الأفعال بالنقل: يذكر ابن جنِّي أنَّ مما يلحقه التغيير المذكور مضارع كل فعل اعتلت عينه كقولك: يقول ويبيع ويخاف ويهاب، فإن الأصل فيما يقوم ويبيع ويخوف ويهيب، فنقلت كل من الضمة والكسرة والفتحة إلى ما قبلها، وقلبت الواو في يخوف والياء في يهيب ألفًا لتحركها في الأصل وانفتاح ما قبلها الآن، ومثل ذلك تفعله فيما جاوز الثلاثة مما عينه واو أو ياء نحو قيم ويريد ويستعين، فإن الأصل فيها: يقوم، ويرود ويستعون، فنقلت الكسرة إلى ما قبل حروف العلة فيها، وسكنت هذه الحروف

(1) التصريف الملوكي ص19.
(2) انظر المنصف 259/1.
(3) انظر التنبيه ق41، المحتسب 176/2.
(4) انظر التصريف الملوكي ص46-47.

ثم قلبت الواو ياء لسكونها وانكسار ما قبلها[1]، هذه ما ذكره ابن جني في (التصريف الملوكي) وإن كان تناوله لهذه المسائل فيه أقل بكثير مما ذكره فيها في كتابه (المنصف) جامعًا -ما تقتضيه بعض هذه المواضع- من الإعلال بالنقل والقلب، أو النقل والحذف، فهو -في شرحه لكلام أبي عثمان- يذكر أن قولك قلت وبعت قد وقع فيه تغيير بالنقل ثم بالحذف، فأصل قلت وبع: قَوَلت وبَيَعت فنقلت إلى قَوُلت يا لأن الضمة من الواو، ونقلت بَيَعت إلى بَيِعْت؛ لأن الكسرة من الياء، ثم قلبت العين لتحركها وانفتاح ما قبلها فصارت ألفًا في التقدير، وبعدها لام الفعل الساكنة لاتصالها بالضمير، فحذفت العين للساكنيين، فنقلت حركتها المجتلبة لها إلى الفاء قبلها فصارت قلت وبعْت، أما علة هذا النقل فهو الحرص على الدلالة على العين المحذوفة، وليكون أمارة على أن الفعل متصرف وليس نحو (لَيْس) و(لَيْسَت)، مما لم يتصرف[2]، وحين ينقل أبو عثمان ما يستدل به الخليل على أن أصل قلت: فَعَلت من قولهم: قلته، إذ ليس في الكلام فَعُلْت متعديًا[3]، فإن ابن جني لا يكتفي بهذا الاستدلال وحده، وإنما يضيف إليع استدلالين آخرين، بل أنه يبين قصور استدلال الخليل هذا عن أن يدخل فيه ما تنتظمه القاعدة؛ أما أول ما يضيفه ابن جني من استدلاليه، فهو قولك في المضارع من قلت: يقول، فهو يفعُل، ويفعُل إنما بابه فَعُل أو فَعَل دون فَعِل وقد بَطُل أن يكون قلت: فَعُلت لقولهم: قلته فمبقى أن يكون على فَعَلْت، والاستدلال الثاني قولهم في اسم الفاعل منه قائِل، وهو على وزن فاعِل، وفاعِل لا يجيء من فَعُل إلا شاذًا، وهو كذلك ليس من فَعَل -كما سبق- لقولهم قُلْت بضم الفاء، ولقولهم في المضارع: يقول، فلم يبق إلا أن يكون من فَعَلت، بل إن استدلال الخليل لا يستمر في نحو قمت وجعت لأنه لا يقال فيهما: جعته ولا قمته، ولكن يقال في مضارعهما يجوع ويقوم بما يدل على أنهما ليسا من فَعِلْت، وقولهم فيهما: جائِع وقائِم يدل على أنهما ليسا من فَعُلْت، إذ يقال فيما كان على فَعُلْت فَعِيل كَشُرف فهو شَرِيف وظَرف فهو ظريف[4] وهكذا يحق لابن جني أن

(1) انظر المرجع السابق ص45-46.
(2) انظر المنصف 1/233-234.
(3) انظر المرجع السابق 1/236.
(4) المرجع السابق 1/237/238.

يقول بعد هذه المسألة -وقد اختصر الباحث بعضها-:«فتأمل هذه المواضع، فإني قد استقصيت القول فيها ولم أر أحدًا من أصحابنا بسطها هذا البسط»[1] وهو يذكر مما اعتل أيضًا وهو ماضٍ: خِفْت وهِبْت وطُلْت، ولكنها ليست محولة بل إن (خفت) و(هبت) على فَعِلت، وطُلْت على فَعُلْت[2]، ثم حدث فيهما الإعلال بالنقل والحذف كما سبق، وهو يذكر -في موضع آخر- أن الذليل على أن أجاد وأخاف واستراث واستعاد أصلها أجْوَد وأخْوَف واسْتَرَيث واستْعَودَ، الدليل هو ما ظهر من هذه الأمثلة صحيحًا دون إعلال، كقوله تعالى: ﴿ٱسۡتَحۡوَذَ عَلَيۡهِمُ ٱلشَّيۡطَٰنُ﴾[المجادلة: ١٩]وقول الشاعر:

صددتِ فأطْوَلْتِ الصدودَ[3]

وقولهم استنوق الجمل، وهو يؤكد أنه لولا إعلال هذه الأمثلة في الثلاثي منها لما اعتلت فيما زاد عليه[4]، ويضيف أبو الفتح شرطًا جديدًا في هذا الإعلال وهو ألا تعل فاء هذا الفعل، فإن اعتلت الفاء لم تعل الكلمة بالنقل، فما كان نحو آل وآم حين تصوغ منه أفْعَلْت تقول: آيمت، وآولت، وهو يعلل ذلك بأنه حين اعتلت الفاء وهي همزة بالقلب ألفًا صحت العين؛ لئلا يجمع بين إعلالين[5]، ومما يذكر من مسائل هذا الإعلال أيضًا الفعل الأجوف المبني للمجهول، سواء أكان ذلك في الثلاثي أو المجاوز له، فإن (تاد) من (اعتاد)، و(تار) من (اختار) و(قاد) من (انقاد) تشبه قام وباع، وقد اشتبها من حيث كان ما قبل العين مفتوحًا وهي محركة، كما كان ذلك في (فَعِلَ) فاشتركا في العلة الموجبة للقلب، فيجوز (تِير) في (اختير) و(قِيَد) في (انقِيد) كما جاز قِيل وبيع ويجوز (تُير) من (اختُير) و(قُيد) من (انقيد) كما جاز (قُيل وبُيَع) ومن قال بَوع وقَل، جاز له أن يقول: اختُور وانقُود، ومن كانت لغته أن يقول: خُوِفَ وقُوِلَ

(1) المرجع السابق 1/238.

(2) المرجع السابق 1/239.

(3) هو جزء بيت من الطويل للمرار الفقعسي، وقيل لعمر بن أبي ربيعة وتمامه: (..وقلما.. وصال على طول الصدود يدوم) والشاهد في (أطولت) حيث لم يفعل الفعل إخراجًا له على أصله.

(4) انظر المنصف 1/268.

(5) المرجع السابق 1/268-269.

جاعلاً مكان الياء من خيف وقيل واوًا قال هنا: اختُوَر وانقُوِدَ، وهو يؤكد ما ذكره أبو عثمان من أنها لغات شتى مسموعة من العرب وليست مَقِيسَة[1].

الأسماء الجارية على الأفعال: يذكر ابن جني في (المنصف) أنه يشترك مع الأفعال في هذا الإعلال جميع الأسماء الجارية على الأفعال مادامت معتلة العين، ويكون إعلالها بتسكين الواو والياء منها، ونقل حركتهما إلى ما قبلهما وهو يوضح أن المقصود بهذه الأسماء هي أسماء الفاعلين والمفعولين وأسماء الزمان والمكان -وأن عبر عنها بالظروف- والمصادر -يعني الميمية- وهو يذكر أنها سواء في هذا الإعلال، وأنهم أعلوا هذه الأسماء دون خوف التباسها بالفعل؛ لأن الزيادة التي في أول الأسماء التي من هذا القبيل وهي الميم ليست من زوائد الأفعال[2]، وهو يذكر ورود بعض هذه الأسماء مصححة برغم استيفائها شروط الإعلال نحو مزيد ومزيم ومقودة ونحو ذلك، تنبيهًا بها على أصل سائرها مما أعل، وأن في هذا ضربًا من الحكمة في اللغة العربية[3].

ويذكر ابن جني -شرحًا لكلام أبي عثمان المازني- أن مما يعل هذا الإعلال اسم المفعول من الأجوف الثلاثي، وقد يكون بلا إعلال على الإطلاق، وقد يكون بالنقل والحذف؛ فمن وروده بغير إعلال ما يحكي عن بني تميم أنهم يتمون في الأجوف اليائي، ويذكر ابن جني كذلك أن أبا عثمان المازني يعلل ذلك بأن الياء خفيفة، وليست في ثقل الواو، فاحتملت الضمة لذلك عليها، ويضيف إليه ابن جني أن من أتم ذلك نحو معيوب قد شجعه على سكون ما قبل الياء فجرى لذلك مجرى الصحيح، ويضيف كذلك أنه إنما جاز هذا في اسم المفعول؛ لأنه وإن كان جاريًا على الفعل فإنه يخالفه في وزنه، فهو ليس على وزن المضارع، بخلاف اسم الفاعل، فإنه جار على الفعل في الحركة والسكون وعدد الحروف فلم يكن إلا معتلاً، ولكن غير بني تميم يحذفون فيقولون: معيب، فيعلل ابن جني ذلك بأنهم أعلوا اسم المفعول، كما أعل الفعل (عِيَب)[4].

---

(1) المرجع السابق 1/294-295.

(2) المرجع السابق 1/270-272.

(3) انظر المنصف 1/275-277.

(4) المرجع السابق 1/284.

أما اسم المفعول من الواوي فقد سمع فيه عدم الحف بل جاء مصححًا، نحو ثوب مصوون ورجل معوود وفرس مقوود، ويذكر كذلك أن أبا العباس المبرد أجاز اتمام اسم المفعول الواوي خلافًا لأصحابه كلهم، وهو ينقل عن أبي علي أن هذا خطأ لأنه منافٍ للقياس، وغير مسموع، ثم يوضح ابن جني علة ضرورة الحذف في اسم المفعول من الأجوف الواوي؛ بأنه قد اجتمع فيه مع اعتلال فعله، وأنه من الواو، وأن ضمة واوه واجبة، وبعد واوه، واو مفعول، فتجتمع فيه واوان وضمة، بينما الأجوف اليائي نحو (معيوب) قد اجتمع فيه ياء وواو وضمة[1]، أما الخلاف فيما حذف من الأجوف المعتل العين، فإنه قد سبق استيفاء جوانبه في الحديث عن (اسم المفعول) في (باب المشتقات).

وللباحث -بعد أن عرض ما نسبه ابن جني إلى المبرد من قوله بجواز إتمام اسم المفعول مِن الواوي- يعرض قول المبرد نفسه في هذا، ثم يقول كلمته فالمبرد بعد تناوله لهذه المسألة يقول:«هذا رأي البصريين جميعًا، ولست أراه ممتنعًا عند الضرورة»[2] ثم يقول:«وإذا اضطر شاعر جرى هذا على ذاك»[3] فالمبرد إذن لا يجيزه، بل يراه مختصًا بالضرورة، ولا مجال في عبارته إلى التأويل، فقول ابن جني بنسبة هذا الرأي إلى المبرد -مع تقديرنا له- يفتقر إلى دليل على صحته، وما من دليل، والباحث لا يتصور أن يخطئ أبو علي الفارسي ومعه ابن جني وهما مَنْ هما، في فهم عبارة المبرد، وهي لا تحتاج إلى توضيح، وللباحث أن يتصور أنهما قرآ هذه العبارة في نسخة مصحفة، بحيث انمحت فيه لفظة غيرت المعنى كضياع لفظي (عند الضرورة) في عبارته:«ولست أراه ممتنعًا عند الضرورة» وإذا تصورنا ذلك في الأولى -فماذا تقول في الثانية؟- وهذه مما أخذه عليه بعض المحدثين[4]، والغريب أن بعض المتأخرين تابعوا أبا علي وابن جني في ذلك[5].

---

(1) المرجع السابق 286/1.

(2) المقتضب للمبرد 102/1.

(3) المرجع نفسه 103/1.

(4) انظر أبو عثمان المازني المجدد ومؤلفاته وأثره لعبد العزيز فاخر -رسالة دكتوراه ص427.

(5) انظر التسهيل ص311.

المصدر الذي على وزن الإفعال: يذكر أبو الفتح أن أصل إقامة وإبانة إقوامة وإبيانة، فأرادوا أن يعلوا المصدر لاعتلال فعله (أقام وأبان) فنقلوا الفتحة من الياء والواو إلى ما قبلها ثم قلبوا كل منهما ألفًا، وبعدها فيها ألف المصدر فصار كما ترى إقاامة وإباانة، فكان لابد من حذف إحداهما للساكنين، فذهب الأخفش إلى أن المحذوفة هي الألف الأولى، وذهب الجليل إلى أن المحذوفة هي الثانية وهي الزائدة، على مذهب كل منهما في اسم المفعول من الثلاثي الأجوف[1]: وهو ما يذكره سيبويه[2] وغيره، ولعل في قول ابن جني أن أصل إقامة وإبانة، إقوامة وإبيانة بعض تجوز؛ فالصحيح أن الأصل فيهما: أقوام وأبيان، ثم بعد الإعلال بالنقل والحذف زيدت التاء عوضًا من المحذوف[3]، وقد سبقه إلى القول بهذا أبو عثمان المازني[4].

ويذكر أبو الفتح أن الاسم إذا أشبه الفعل في وزنه، وكانت في أوله الزيادة التي تكون في أول الفعل، فإنما -يجب عندئذ تصحيحه للفرق بينه وبين الفعل كاسم التفضيل نحو هذا أطول منك، ثم أشبهه فعلاً التعجب، نحو ما أطوله وأطول به، فأجريا في الصحة مجرى اسم التفضيل[5]، ومثله تصحيحهم أَسْورِة وأخْوِنة، لأن الزيادة في أولها همزة وهي من زوائد الأفعال، فأرادوا التفريق بين القبيلين فصححوه ومثله تَدْوِرة وتتوبة، لكون التاء من زوائد المضارع، فلو أعلتا، فقلت: تدديره وتيبيه لالتبس بنحو تبيع وتعيش، والهاء على تقدير الانفصال، وأن كانت في عَلَم، لأن أصله التنكير[6]، ثم يذكر ابن جني مما يجب تصحيحه ما كان نحو -مِخْيَط، وعلة تصحيحه - كما ينقله عن المازني عن الخليل- أنه منقوص من مِخْياط، فيعلل ابن جني تصحيح مفعال، بسكون ما بعد الياء فيه، وجعل التصحيح في مخيط دلالة على أنه منقوص من

(1) انظر المنصف 1/291-292.

(2) سيبويه 4/354-355.

(3) انظر التسهيل ص312، أوضح المسالك ص315، والبهجة المرضية للسيوطي ص150.

(4) انظر قول المازني في المنصف 1/291.

(5) انظر المنصف 1/316- 320.

(6) انظر المرجع السابق 1/324- 325.

مخياط وأنه بمعناه»[1].

أما إذا أشبه الفعل الاسم في الزيادة دون الوزن، فقد وجب الإعلال؛ والعلة في ذلك -كما يذكر أبو الفتح- هو أمن الشبه بينهما، فإذا بنيت من القول أو البيع مثل تِحْلِيءْ -وهو ما يسقط من الأديم إذا قشرته- وهو على تِفْعِل، أو بنيت منهما على تُفْعُل، فإنك تعلهما وجوبًا، أما إذا بنيت منهما على وزن تِفْعَل بالفتح لوجب التصحيح فرقًا بينه وبين الفِعْل، إذ أنهم يقولون: أنت تِركب وتِذهَب[2].

ولم يشر ابن جني إلى أن المبرد يخالف الخليل وسيبويه والمازني[3] في علة تصحيح مِفْعَل نحو مِخْيَط ومِقْوَل، فيرى المبرد أنه لم يعل؛ لبعده عن شبه الفعل إذ أنه كان يعتل لإجرائه على الفعل[4].

* * * *

(1) انظر المرجع نفسه 1/323.

(2) المرجع السابق 1/321- 322.

(3) انظر سيبويه 4/355- 356، المنصف 1/323.

(4) انظر المقتضب للمبرد 1/108.

الإبدال

يُعد هذا الباب من بين الأبواب التي يظهر فيها أثر ابن جني واضحًا، فهو قد أفاض في ذكر مواضع الإبدال بين حروف المعجم، إفاضة لم تترك لأحد بعده مجالًا للإضافة.

وقد تناول ابن جني مسائل هذا الباب في (باب البدل) في كتابه (التصريف الملوكي) ولكن أكثر هذه المسائل تناوله ابن جني في كتابه (سر الصناعة) تناولًا فيه توسع وإحاطة لم تعهد فيمن سبقه من العلماء، ولا فيما سبقه من الكتب، ومع ذلك فلا يكاد يخلو واحد من كتب أبي الفتح من مسائل هذا الباب بطريقة أو بأخرى.

تعريفه وعلاقته بالعوض:

لم يذكر ابن جني -فيما بين أيدينا من كتبه- تعريفًا صريحًا للإبدال؛ ولكنه في كتابه (الخصائص) وفي باب عنوانه (باب في فرق بين البدل والعوض) يذكر أن البدل أشبه بالمبدل منه من العوض بالمعوض عنه، ثم يقول:«وإنما يقع البدل في موضع المبدل منه، والعوض لا يلزم فيه ذلك»[1] ومفهوم هذه العبارة أن الإبدال، أن تجعل حرفًا في موضع حرف آخر، بخلاف العوض فهو: وضع حرف عوضًا عن حرف آخر، ولا يلزم أن يكون العوض في موضع المعوض عنه، ثم يحدد ابن جني العلاقة بين العوض والبدل بقوله«فالبدل أتم تصرفًا من العوض، فكل عوض بدل، وليس كل بدل عوضًا»[2]، وعلى الغم من أن عبارته لا تحمل تعريفًا صريحًا فهو سابق بها، إذ إن من سبقوه يبدأون هذا الباب وينتهون منه، ولا يذكرون له تعريفًا ولا ما يشبه التعريف[3].

وقد نقل ابن يعيش رأى ابن جني في التفريق بين البدل والعوض، دون أن ينسبها إلى ابن جني فيقول:«وربما فرقوا بين البدل والعوض، فقالوا: البدل أشبه بالمبدل منه من العوض بالمعوض، ولذلك يقع موقعه نحو تاء تخمة، وتكأه وهاء هرقت، فهذا ونحوه يقال له بدل، ولا يقال له عوض؛ لأن العوض أن تقيم حرفًا مقام حرف في غير

---

(1) الخصائص 265/1.

(2) المرجع السابق 265/1.

(3) انظر سيبويه 237/4، المقتضب للمبرد 61/1، التكلمة للفارسي ص176.

موضعه، نحو تاء عدة وزنة وهمزة ابن واسم ولا يُقال في ذلك بدل إلا تجوزًا مع قلته»[1].

ولا تعليق عند الباحث على هذا إلا أنه دليل واضح على تأثير ابن جني فيمن لحقه من الصرفيين وهو ما سيذكره الباحث في فصل تالٍ إن شاء الله.

علامتا الإبدال:

يذكر ابن جنِّي للإبدال علامتين يعرف بهما وهما:

1- **مقدار التصرف:** فإذا كان هناك لفظان قد اختلف فيهما موضع حرف، فما كان كثير التصرف من اللفظين كان حرفه هو الأصل، ويكون الحرف الثاني بدلًا منه فإن ابن جني يذكر في (صهلب وسهلب) أنه يجوز أن يكون الصاد فيه لغة، ثم يعلن:«ويجوز أن تكون بدلًا من سين سهلب؛ لأنه أكثر تصرفًا من صهلب»[2].

2- **مقدار الاستعمال:** فإذا ورد عليك لفظان مستعملان، فالوجه الصحيح أن تجعل كلاً منها أصلاً، إذ ليس أحدهما أولى بالأصالة من صاحبه حتى تثبت بدليل آخر إبدال أحدهما من صاحبه[3]، فهو يحتكم هنا إلى مقدار الاستعمال، ولكن ابن جني لا يستوفي العلامات الأخرى للإبدال[4].

حروف الإبدال:

يحدد ابن جني في كتابه (التصريف الملوكي) حروف الإبدال بغير إدغام بأنها أحد عشر حرفًا، ويذكر أن منها ثمانية من حروف الزيادة، وهي الألف والواو والياء والهمزة والميم والنون، والتاء، والهاء، والثلاثة الباقية من غير أحرف الزيادة وهي الطاء والدال والجيم[5]، وذلك ما يذكره أيضًا في (سر الصناعة)[6]. وقد زاد بعضهم حروفًا

---

(1) شرح المفصل لابن يعيش 7/10.

(2) سر الصناعة 218/1.

(3) انظر المرجع السابق 219/1.

(4) انظر الشرف الرضي على الشافية 197/3- 198.

(5) انظر التصريف الملوكي ص17.

(6) انظر سر الصناعة 72/1.

أخرى[1]، ونقص بعضهم النون والجيم[2]، واضطرب بعضهم فجعلها تسعة في كتاب له، وجعلها ثمانية في كتاب آخر بإسقاط الهاء[3]، وإن كان ابن جني قد تناول أبدل ثلاثة عشر حرفًا أخرى غير الأحد عشر حرفًا المذكورة هنا، وهي الثاء، والحاء، والزاي، والسين، والشين، والصاد، والظاء، والعين، والغين، والفاء، والقاف، والكاف، واللام[4] ولا تناقض في كلامه، إذ إن الأحد عشر تبدل إبدالًا مطردًا، أما الأخرى فالإبدال فيها غير مطرد.

الأصل في إبدال الحروف:

ينقل ابن جني عن أبي علي الفارسي أن الأصل في إبدال حرف من آخر، إنما هو فيما تدانت مخارجه، وذلك كالدال والطاء والتاء والذال والظاء والثاء، والهاء والهمزة والميم والنون، وغير ذلك مما تقاربت فيه المخارج[5].

أ- الإبدال الشائع:

يتناول ابن جني الحروف الأحد عشر السابقة ليبين مواضع إبدال كل منها.

1- الألف: يذكر أبو الفتح في (التصريف الملوكي) أن الألف تأتي بدلًا من أربعة أحرف وهي الياء والواو، والهمزة، والنون، أما إبدالها من الياء والواو والهمزة، فقد سبق ذكره في (باب الإعلال)، وأما إبدالها من النون، فإنه يقع من التنوين في النصب، كقوله: رأيت زيدًا، ومن النون الخفيفة إذا انفتح ما قبلها في أمر الواحد، كقولك للرجل في الوقف: اضربا وقوما، وأنت تريد: اضربن وقومن، وكقوله تعالى: ﴿لَنَسْفَعًۢا بِٱلنَّاصِيَةِ﴾[العلق: ١٥]، فإذا وقفت قلت (لنسفعا) ومنه قول الأعشى:

ولا تعبد الشيطانَ والله فاعبدَا[6]

---

(1) انظر شرح المفصل لابن يعيش 7/10، شرح المرضى على الشافية 197/3.

(2) أوضح المسالك لابن هشام ص300.

(3) انظر ألفية ابن مالك (باب الإبدال) حيث عدها تسعة، وانظر التسهيل ص300، حيث عدها ثمانية.

(4) سر الصناعة 89/1- 281، المطبوعة والمخطوطة 87 وما بعدها.

(5) انظر المرجع السابق 197/1.

(6) هو عجز بيت من الطويل، وهو للأعشى كما ذكر، وصدره وإياك والميتات لا تقربنها والشاهد في (فاعبد) حيث وقف على النون الخفيفة بالألف (ديوانه ص103).

وقد أبدلت الألف أيضًا من نون (إذن) في الوقف نحو قولك: لأضربنك إذا، وأنت تريد: إذن[1]، وهو يزيد هذا الموضوع توضيحًا وتفصيلاً في كتابه (سر الصناعة) بأن يضع قاعدة مطردة لإبدال الألف من النون الساكنة في التنويت؛ بأن يذكر أن كل اسم منصرف وقفت عليه في حال النصب أبدلت من تنوينه ألفًا، إلا إذا كان حرف الإعراب في هذا الاسم تاء التأنيث التي تبدل في الوقف هاء، نحو تمرة وجوزة، وهو يذكر أنهم لم يقفوا على ما آخره تاء تأنيث من هذا النوع بالألف فرقًا بينها وبين التاء الأصلية نحو دخلت بيتًا، والملحقة نحو رأيت عفريتًا، وملكوتا وجبروتا، وهو يذكر أنه لا يعترض عليه بنحو أكرمت لك بنانًا، وصنت لك أختًا -بوقوفك على التاءين فيهما بالألف- لكون التاء بين ليستا بعلامتي تأنيث، وإنما هما بدلان من الواو التي هي لام الكلمة في الأخوة والبنوة[2]، ثم يضيف أن نون إذن عوملت معاملة النون خفيفة التنوين مع أنها أصلية وهما زائدتان[3].

2- الياء: ذكره ابن جني في (التصريف الملوكي) و(سر الصناعة) فهو يذكر في الأول أن الياء قد أبدلت من حروف كثيرة وأنه قد استقصاها في (سر الصناعة) وأنها تبلغ نحوًا من عشرين موضعًا، وأنه يكتفي في (التصريف الملوكي) بما يكثر استعماله من هذه المواضع، وهو يذكر منها في هذا الكتاب سنة أحرف هي الألف والواو والهمزة والراء والنون والياء، ولا يتعرض الباحث إلى إبدال الياء من الألف والواو والهمزة فقد سبقت الإشارة إليه في باب (الإعلال)، وأما إبدال الياء من (الراء) فيمثل له ابن جني في (التصريف الملوكي) بلفظ (قيراطًا) فإن أصله قراط بدليل جعله على قراريط وتصغيره على قريرط[4]، ويضيف إليه في (سر الصناعة) ألفاظًا أخرى كشيراز وشراريظ وهو يحكيها عن أبي الحسن، وتسريت، فإن أصلها تسررت؛ لأنها من السرية، وهي فعلية من السر[5]، أما إبدال الياء من (النون) فيذكر له ابن جني لفظ

(1) انظر التصريف الملوكي ص20.
(2) انظر سر الصناعة ق174.
(3) انظر المرجع السابق ق174- 175.
(4) انظر التصريف الملوكي ص22- 23.
(5) انظر سر الصناعة ق192- 194.

(دينار) لقولهم في تكسيره وتصغيره، دنانير ودنينير إذ إن أصله: دنار[1]، وكذلك قولهم: ايسان، بإبدال النون ياء، ويستشهد له ابن جني بقول الشاعر:

فيا ليتني من بعدما طاق أهلها هلكت فلم أسمع بها صوت ايسان[2]

وهو يذكر أن البيت لعامر بن جوين، وهو مع ذلك يذكر أنهم قالوا في جمعه: أياسي بياء قبل الألف، وعلى هذا فمن الجائز أن يكون من البدل اللازم نحو عيد وأعياد وعييد، ومن إبدالهم الياء من النون أيضًا قولهم تظنيت، إذ هي تفعلت من الظن، وأصلها تظننت، وأبدلت الياء من النون الثالثة كراهة للتضعيف[3].

ويذكر ابن جني في (التصريف الملوكي) إبدال الياء من الباء في لفظ (ديباج)، فأصله دباج على قول من جمعه دبابيج، وإن كان يجمع أحيانًا على دبابيج، ثم يذكر أن إبدال الياء هنا لا يقاس عليه لقلته[4]، وهو يذكر (ديباج) في (سر الصناعة) ويضيف فيها أنهم أبدلوا الياء من الباء استثقالًا للتضعيف، ثم يذكر مما تبدل فيه الياء من الياء ما أنشده سيبويه:

لها أشاريرُ من لحمٍ تُتَمِّرُهُ من الثعالِي ووخزٍ مِن أرانيها[5]

فإن سيبويه قال: يريد الثعالب والأرانب[6]، ويضيف أبو الفتح إلى مواضع إبدال الياء من الباء وحكاه أبو علي عن أبي العباس أحمد بن يحيى من قولهم: لا وربيك لا أفعل، على إرادة: لا وربك، فأبدل الثانية للتضعيف، ويحكي أيضًا قول بعضهم: لبيت، على أن أصله لببت فعلت من قولهم ألب بالمكان أي قام به[7]، ويذكر ابن جني إبدال

(1) انظر التصريف الملوكي ص23.

(2) البيت كما قال لعامر بن جوين، وهو من الطويل، والشاهد في (أيان) حيث أبدلت الياء من النون الأول فيه (انظر المحتسب 2/203).

(3) انظر سر الصناعة ق194- 195.

(4) انظر سر الصناعة ق191.

(5) البيت من البسيط، وهو لأبي كاهل اليشكري، والأشاير جمع إشرارة وهي القطعة من اللحم المجفف للادخار، تتمره تجففه، والوخز الشيء القليل، والشاهد في (الثعالى والأراني) فقد أبدلت الياء من الباء فيها، (انظر سيبويه 22/273 واللسان رثب).

(6) سيبويه 2/273.

(7) انظر المرجع السابق ق190- 191.

الياء من حروف أخر في كتابه (سر الصناعة)، وهو يذكر في (التصريف الملوكي) أنها بلغت نحوًا من عشرين موضعًا، وقد تقصاها الباحث فوجدها ثمانية عشر حرفًا، وقد مضى ذكر ستة منها، أما الاثنا عشر الباقية فيكاد ينحصر ذكرها في هذا الكتاب، وهي الهاء والسين واللام، والصاد، والضاد، والميم، والدال، والعين والكاف والتاء والثاء والجيم والباحث يعرض لإبدال الياء منها في إيجاز، فمثال (الهاء) قولهم: دهديت الحجر وأصله هدهته، وقولهم: صهصيت الرجل، إذا قلت له صهْ صهْ، الأصل صهصهت، ومثال (السين) -كما قال ابن جني- قول الشاعر:

إذا ما عدا أربعة فسال فزوجك خامس وأبوك سادي[1]

أي سادس، وقول آخر:

مضى ثلاث سنين منذ حل بها وعام خلت وهذا التابع الخامي[2]

ومثال إبدال من (اللام) قولهم: أمليت الكتاب، وأصله أمللت، وقد جاء في القرآن ﴿فَهِيَ تُمْلَىٰ عَلَيْهِ﴾[الفرقان: ٥]وجاء أيضًا ﴿وَلْيُمْلِلِ ٱلَّذِى عَلَيْهِ ٱلْحَقُّ﴾[البقرة: ٢٨٢]أي باللغتين[3]، وإن كان الباحث يرى أن لفظ (أملى يملي إملاء) قد شاع حتى وصل إلى عصرنا ولعله على هذا يكون من الإبدال اللازم، أما إبدال الياء من (الصاد) فنحو قصيت أظفاري أي قصصتها وهو يذكر أنه يكون من نحو تنظنيت، أي بإبدال الصاد الثانية ياء كراهة التضعيف، وقوله أدق ممن ذكروا أن هذا إبدال للياء من أحد حرفي التضعيف[4]، إذ لا يكون الإبدال إلا من الثاني، وأما إبدالها من الضاد فنحو ما حكاه أبو علي أن الأصمعي وأبا عبيدة قالا في قول العجاج:

تقضى البازي إذا البازي كسر[5]

---

(1) البيت للنابغة الجعدي وهو من الوافر، والفسال جمع فسل وهو من لا مروءة له، والشاهد في (سادي) حيث أبدل الياء من السين (انظر شرح شواهد الشافية ص446).

(2) البيت من البسيط، وهي للحاذرة الذبياني، والشاهد في (الخامي) حيث أبدل السين ياء (انظر اللسان خمس).

(3) انظر سر الصناعة ق195.

(4) انظر المرجع السابق ق195.

(5) البيت من مشطور الرجز لعجاج، والشاهد في (تقضى) حيث يرى الأصمعي وأبوعبيدة أن الياء مبدلة

أن تقضي هو تفعل من الانقضاض وأيضًا قولهم: تفضيت، من الفضة، وهو كالسابق[1]، أما إبدال الياء من الميم فيستشهد عليه ابن جني بقول الشاعر:

تزور امرء أما الإله فيتقي وأما بفعل الصالحين فيأتمي[2]

فإنه أراد: يأتم ومثله قول ذي الرمة:

مقطعة بالآل معمية به دياجيرها الوسطى وتبدو صدورها[3]

فقد قال ابن الأعرابي: أراد (معممة) فأبدل من الميم الثاني ياء، ويذكر ابن جني عن سيبويه أن إبدال الياء من الميم في قولهم: ديماس على قول من جمعه على دماميس، فيكون أصله دماس[4]، ومثال إبدال الياء من (الدال) قولهم: صديئت، فهو من التصدية أي التصفيق والصوت، فكان فعلت منه (صددت) ومضارعه أصد[5]، ومن إبدال الياء من (العين) -كما يذكر ابن جني- ما أنشده سيبويه:

ومنهل ليس به حوازق ولضفادي جمه نقانق[6]

فهو يريد: ولضفادع جمه، فأبدل العين ياء كراهية تسكين العين في موضع الحركة، فأبدل منها حرفًا يسكن في حال الجر، وهو الياء، ومنه أيضًا ما يحكيه عن أبي علي بإسناده إلى يعقوب أن ابن الأعرابي حكى: تلعيت من اللعاعة -وهي بقلة- وأصله تلععت[7].

وأما إبدال الياء من (الكاف) فيذكر له ابن جني ما حكاه أبو زيد من قولهم: مكوك

من الضاد (انظر ديوانه ص17).

(1) انظر سر الصناعة ق195.

(2) البيت من الطويل ولم أعثر على قائله، والشاهد في (يأتمي) حيث أبدل الياء من الميم الثانية كراهة التضعيف (انظر ابن يعيش 24/10، والأشموني 337/4).

(3) البيت لذي الرمة ولكني لم أعثر عليه، والشاهد في (معمية) حيث أبدل الياء من الميم الثانية كراهة التضعيف، والدياجير جمع ديجور وهو الشديد الظلمة (انظر أساس البلاغة مادة«دجر« ص183).

(4) انظر سر الصناعة ق195.

(5) انظر المرجع السابق ق195.

(6) هما من مشطور الرجز لخلف الأحمر، والمنهل: المورد، والحوازق: الجماعات، والجم: معظم الماء ومجتمعه، والنقانق: أصوات الضفادع، والشاهد في إبدال العين ياء في (الضفادي).

(7) انظر سر الصناعة ق196.

ومكاكي، فإن الأصل فيها مكاكيك كشبوط وشبابيط وسمور وسمامير[1]، ويستشهد أبو الفتح على إبدال الياء من (التاء) بما أنشده بعضهم:

قام بها ينشد كل منشد وايتصلت بمثل ضوء الفرقد[2]

فالمراد اتصلت[3]، وكذا يستشهد على إبدال الياء من (الثاء) بقول الراجز:

يفديك يا زرع أبي وكحالي قد مر يومان وهذا الثالي

وأنت بالهجران لا تبالي[4]

فإنه يريد الثالث[5]، ويختم ابن جني مواضع إبدال الياء، بإبدالها من (الجيم) ويمثل له بقولهم: ديجوج، ودياج، وأصله: دياجيج، فأبدلت الجيم الأخيرة ياء، وحذفت الياء قبلها تخفيفًا[6].

3- الواو: لم تبدل الواو إلا من الألف والياء والهمزة، وهي مواضع قد سبق ذكرها في (باب الإعلال).

4- الهمزة: يذكر أبو الفتح أنها تبدل من الألف والياء والهاء، أما الثلاثة الأول، فقد سبق ذكر مواضعها في باب (الإعلال)، وأما إبدال الهمزة من الهاء، فيذكر أنه من قولهم (آل) وأصله: أهل فأبدلت الهاء همزة فصارت: أأل، ثم أبدلت ألفًا فصارت: أال، فإذا حقرته ظهرت الهاء فتقول: أهيل، على مذهب الجماعة، وتقول: أويل على مذهب يونس[7]، ويضيف ابن جني إلى هذا الموضع في (سر الصناعة) أنه لا يقال إن الهاء في (أهل) قد أبدلت ألفًا في (آل) من أول الأمر، بل هي بدل من بدل؛ لأن الهاء لم تقلب ألفًا في غير هذا الموضع حتى يقاس هذا عليه، وأيضًا لو كانت الألف مبدلة من

(1) انظر المرجع السابق ق196.

(2) هما من منشور الرجز، ولم يعرف القائل والفرقد: نجم والشاهد في (أيتصلت) حيث أبدل التاء ياء للتضعيف.

(3) انظر سر الصناعة ق196.

(4) هما من مشطور الرجز، ولم يعرف قائلهما، والشاهد في (الثالي) حيث أبدل الياء من الثاء للتضعيف (انظر شرح شواهد الشافية ص448).

(5) انظر سر الصناعة ق196.

(6) انظر المرجع السابق ق196.

(7) انظر التصريف الملوكي ص25.

الهاء مباشرة لجاز استعمال كل من اللفظين في موضع الآخر، ولكن هذا غير واقع، إذ أنهم اختصوا لفظ (آل) للأشرف الأخص دون الشائع الأعم، فيقال: آل القرآن وآل الله، واللهم صل على محمد وعلى آل محمد، ولا يقال: آل الخياط، وآل الإسكاف، وإنما يقال فيهما أهل[1].

ومن مواضع إبدال الهمزة من الهاء أيضًا لفظ (ماء)، فأصله: مَوَهٌ لقولهم: أمواه، ولقولهم: ماهت الركيه -وهي البئر- وقولهم في التحقير: مويه، فقلبوا الهاء همزة لقرب الهاء منها مخرجًا، كما أبدلوا الهمزة هاء في هرقت الماء وأصله: أرقت[2]، ومن مواضع إبدال الهاء همزة قول الشاعر:

فقالوا فريق أأأذا أنجوتهم وقال فريق لا يمن الله ما ندري[3]

فقد قالو: أراد هذا، فأبدل الهاء همزة، ثم فصل بين الهمزتين بالألف، ومنه قولهم: أل فعلت؟ فمعناه: هل فعلت؟[4]، أما ما يرويه الأصمعي من قول الراجز:

أُباب بحرٍ ضاحك هزوق[5]

فيرى ابن جني أن الهمزة فيه ليست بدلًا من عين عباب، وإن كان بمعناه، وإنما أباب من أب إذا تهيأ، ومع ذلك يجيز أبو الفتح أن تقول بأنها بدل، ولكنه قول ليس بالقوي[6]، ولم يشر سيبويه إلى أكثر هذه المواضع في (باب حروف البدل) بل أن كلامه فيه غاية في الإيجاز[7]، وقد أشار إليها المبرد وإن قصرها على مواضع الإعلال[8]، ولم

---

(1) انظر سر الصناعة 1/114- 116.

(2) انظر تفسير الأجورة ص108، والتمام ص14.

(3) البيت من الطويل، وهو لنصيب، وقد ذكره ابن جني في المنصف هكذا:

فقال فريق القوم لما نشدتهم نعم وفريق.....

وعلى هذا فلا شاهد فيه، والشاهد فيه هنا (أأأذا) يعني أهذا بإبدال الهاء همزة.

(4) انظر سر الصناعة 1/120- 121.

(5) هو من الرجز ولم يعرف قائله، ويروى (زهوق) كما في شرح ابن يعيش 10/15، والشاهد في (أباب) بإبدال العين في عباب همزة.

(6) انظر سر الصناعة 1/121.

(7) سيبويه 4/237.

(8) المقتضب للمبرد 1/62.

يشر أبو علي بعد ذكره إبدال الهاء من حروف العلة إلا إبدالها من الهاء في ماء[1].

5- النون: يذكر ابن جني في (التصريف الملوكي) أن النون تبدل من ألف التأنيث في نحو قولهم في النسب إلى صنعاء وبهراء: صنعاني وبهراني، فيجوز أن تكون النون فيها بدلًا من الواو في صنعاوي وبهراوي[2]، ويضيف في (سر الصناعة) أن حذاق أصحابه -وربما يعني البصريين- أيدوا القول بأن النون بدل من الواو -لا من الهمزة- كما أن الواو أبدلت من الهمزة في غير هذا الموضع[3]، ويذكر ابن يعيش أن هذا هو راي سيبويه وهو المختار[4]، ويضيف ابن جني في كتابه (الخصائص) بعض مواضع إبدال النون فيذكر إبدالها من اللام في قولهم: ما قام زيد بل عمرو، وبن عمرو، والنون بدل من اللام؛ لأن اللام أكثر استعمالًا، وإن كان أبو الفتح لا يدفع أن تكون (بن) لغة قائمة برأسها، فلا إبدال إذن، ومنه أيضًا قولهم: رجل خامل وخامن، فالنون في هذا بدل من اللام؛ لأن اللام أكثر، والفعل عليه تصرف فقالوا خَمل يخمُل خمولًا[5].

6- الميم: يذكر ابن جني في (التصريف الملوكي) أن الميم تأتي بدلًا من حرفين هما النون والواو، فتبدل من (النون) الساكنة إذا وقعت قبل الباء، نحو عنبر وقنبر، فإنك تلفظ بهما: عمبر وقمبر، بالميم، فإذا تحركت تلك النون لم تبدل منها الميم، فتقول: عنابر وقنابر، وتبدل من الواو في (فم) وأصله فوه، بوزن فَوْز وثَوْب، فحذفوا الهاء، وأبدلوا الميم من الواو، فإذا حقرت وكسرت ردَّت إلى الأصل فتقول فويه وأفواه[6]. وهو يضيف في (سر الصناعة) حروفًا أخرى تبدل من الميم، وهي اللام والباء والنون المتحركة، فأما إبدال الميم من (اللام) ففيما يحكيه النمر بن تولب أنه سمع رسول الله ﷺ يقول:«ليس من امبر امصيام في امسفر» يريد -عليه الصلاة والسلام- ليس من البر الصيام في السفر، وهو يذكر أنه قيل أن النمر بن تولب لم يرو عن الرسول -عليه

---

(1) انظر التكملة لأبي علي ص176.

(2) انظر التصريف الملوكي ص25- 26.

(3) انظر سر الصناعة ق118.

(4) انظر شرح المفصل لابن يعيش 36/10.

(5) انظر الخصائص 84/2.

(6) انظر التصريف الملوكي ص26.

الصلاة والسلام- غير هذا الحديث إلا أنه شاذ لا يسوغ القياس عليه، ومثله في الشذوذ ما قراه على أبي علي بإسناده إلى الأصمعي: يقال بنات مَخْرٍ، وبنات بخرٍ، وهي سحائب يأتين قبل الصيف بِيض منتصبات في السماء، وهو يذكر أنه لو ذهب ذاهب إلى أن (مخر) أيضًا أصل وغير مبدلة على أن يجعله من قوله عز وجل ﴿ وَتَرَى ٱلْفُلْكَ فِيهِ مَوَاخِرَ ﴾[فاطر: ١٢]لأن السحاب كأنه يمخر السماء لو ذهب ذاهب إلى هذا لكان على صواب[1]، وهو في (الخصائص) يذكر أن أبا بكر بن السراج كان يشتق (بخرًا) من البخار، وهو يرى قوله -أي أبي بكر- أظهر[2].

ومن إبدال الميم من (الباء) قولهم: ما زلت رتما على هذا، وراتبًا أي مقيمًا، فظاهر هذا أن الميم مبدلة من الباء لقلة سماع رتم، ولا يعدل عن الظاهر إلا بدليل، ومنه أيضًا: رأيته من كثب وكثم، واستعمالهم الباء أكثر فقد قالوا: قد أكثب لك الأمر إذا قربت ولم يقولوا أكثم، وعلى هذا تكون الميم بدلًا من الياء، وإن كان يجوز أن تكون الميم أيضًا أصلاً لقولهم الطريق الأكثم أي الواسع، والسعة قريبة المعنى من القرب[3].

وأما إبدال الميم من (النون) المتحركة، فيذكر أنه قرأ على أبي عليّ بإسناده إلى يعقوب عن الأحمر أنه يقال: طانه الله على الخير، أي جَبَلَهُ[4].

7- **التاء:** يذكر أبو الفتح في (التصريف الملوكي) أن التاء تبدله من (الواو) وحدها، ومنها ومن الياء، ومن الياء وحدها، أما إبدالها من (الواو) فقط ففي (هنت) لقولهم في جمعه (هنوات) وفي (بنت) و(أخت) بقولهم: أخوات والأخوة والبنوة وكذلك تبدل التاء من الواو في تكأة وتراث وتجاه وتقية وأتلجة، ولقولك: توكات، وورثت والوجه، ووقيت، وأولجه[5].

أما إبدال التاء من (الواو والياء) فيكون إذا وقعتا فاءً لافتعل، وذلك في أكثر اللغة

---

(1) انظر سر الصناعة ق114.

(2) انظر الخصائص 2/85- 86.

(3) انظر سر الصناعة ق114- 115.

(4) انظر سر الصناعة ق115.

(5) انظر التصريف الملوكي ص26- 27، تفسير الأرجوزة ص181- 182، سر الصناعة 1/118، 161- 163.

كقولك: اتزن واتعد واتلجت، وكذا قال النحويون في مفتعل من اليسر: متسر[1].

وهو يشرح علة هذا الإبدال في (سر الصناعة)، فيذكر أنهم قلبوها تاء لئلا تقلب ياء إذا انكسر ما قبلها، فيقال ايتزن وايتعد؛ ولئلا ترد إلى الواو إذا انضم ما قبلها فيقال موتعد وموتزن، ولئلا تنقلب ألفًا إذا انفتح ما قبلها فيقال ياتعد وياتزن[2]، فأرادوا أن يبدلوها حرفًا جلدًا لا تتغير حاله لتغير حال ما قبله وقد سبقه أبو عثمان في هذا التعليل[3]، ولكن أبا الفتح يسبق بعلة اختيارهم التاء لهذا، وهي أنها من أصول الثنايا، والواو من الشفة فأبدلوها تاء وأدغموها في التاء بعدها، وقد أجروا الياء في هذا مجرى الواو لئلا يقال فيها: موتبس وياتبس في أتبس من اليبس، وبعض العرب لا يبدلونها ويتركونها للقلب الذي تحاشاه مَن قَلَب، وهو يذكر أن الكسائي سمع الطريق ياتسق، وياتسع، وإن كان ابن جني يرى أن اللغة الأولى أقيس وأكثر، وهي لغة أهل الحجاز، وبها نزل القرآن[4].

وأما إبدال التاء من (الياء) وحدها، ففي نحو (ثنتان) و(ذيت) و(كيت) لأنها من ثنيت، ومن قولهم: ذيه وكيه، وهو يذكر أن التاء في (كلتا) بدل من لام (كلا) وهو يرجح أن كون لامه واوًا أمثل من كونها ياء[5].

ويذكر ابن جني إبدال التاء من حروف أخرى، كالسين، والصاد، والباء، والطاء، والدال، أما إبدالها من السين ففي قولهم في العدد (ست) وأصله: سدس؛ لأنها من التسديس كما أن خمسة من التخميس، ولذلك قالوا في تحقيرها سديسه، ولكنهم أبدلوا السين الأخيرة تاء؛ لتقرب من الدال قبلها، وأيضًا فهي حرف مهموس، كما إن السين كذلك، فلما اجتمعت الدال والتاء وتقاربتا في المخرج، أبدلوا الدال تاء لتوافقها في الهمس، ثم أدغمت التاء في التاء، فصارت ست[6]، وقد أبدلت التاء أيضًا من السين في موضع بذكر ابن جني أنه قرأه على محمد بن الحسن عن أبي العباس أحمد بن يحيى، وهو

(1) انظر التصريف الملوكي ص27.
(2) انظر سر الصناعة 1/164.
(3) المنصف 1/222- 223.
(4) انظر سر الصناعة 1/165.
(5) انظر التصريف الملوكي ص27-28، سر الصناعة 1/169- 171.
(6) انظر سر الصناعة 1/171- 172.

قول الشاعر:

يا قاتَلَ الله بني السعلاتِ عمرو بن يربوعٍ شرارِ الناتِ
غير أعفَّاء ولا أكيات[1]

يريد الناس وأكياس، فأبدلت السين تاء؛ لاتفاقها في الهمس، وأنها من حروف الزيادة، وتجاورها في المخارج، وكذا قالوا في طس: طست، وقالوا: ختيت، في معنى خسيس[2]، وأما إبدال التاء من (الصاد) ففي قولهم: لصت في معنى لص، وأما قولهم: ذعالت في ذعالب -وهي الثياب- فيراه ابن جني محتملاً أن يكونا لغتين، وإن كان لا يستبعد أن تكون التاء بدلًا من الباء فقد أبدلت التاء من الواو وهي شريكة الباء في الشفة، ولذا فالوجه -كما يذكر ابن جني- أن تكون التاء مبدلة من الباء؛ لأن الباء أكثر استعمالًا، ولما ذكر من إبدالهم التاء من الواو[3].

أما إبدال التاء من (الطاء)، فيذكر له ابن جني موضعين: أحدهما: قولهم في فسطاط: فستاط فإن التاء فيه بدل من الطاء، بدليل قولهم في جمعه: فساطيط لا فساتيط، فالطاء هي الأعم تصرفًا، والثاني قولهم: استاع يستيع، أي اسطاع يسطيع، فالتاء فيه بدل من الطاء[4].

ولا يذكر ابن جني من إبدال التاء من الدال غير لفظ واحد هو قولهم: ناقه تربوت، فإن الأصل فيه: دربوت، وهي فعلوت من الدربة، يقصدون أنها مذللة، فإن التاء فيها بدل من الدال[5].

8- الهاء: يذكر ابن جني أن الهاء تأتي بدلًا من أربعة أحرف وهي: الهمزة، والواو،

---

(1) الأبيات من الرجز، وهي لعلباء بن أرقم، السعلاة: أنثى الغول، وقيل ساحرة الجن وأعفاء جمع عفيف من العفة، وأكياس جمع كيس بالتشديد، وهي من الفطنة والظرف، والشاهد في (النات و أكيات) حيث أبدلت السين تاء، انظر شرح شواهد الشافية ص469.

(2) انظر سر الصناعة 1/172- 173.

(3) انظر المرجع السابق 1/173- 174.

(4) انظر المرجع السابق 1/174.

(5) انظر المرجع السابق 1/174.

والياء، والألف، ويزيد عليها في (سر الصناعة) خامسًا هو التاء[1]، فأما إبدالهم الهاء من الهمزة ففي قول العرب: أرقت وهرقت واثرت الثوب وهثرته، وأرحت الدابة وهرحتها، وكذا هياك في إياك وهن فعلت، يريدون أن[2]، ويضيف إلى هذا الموضع في (سر الصناعة) قولهم: لهنك قائم، والأصل لأنك قائم، وقراءة بعضهم ﴿طه ۝١ مَآ أَنزَلۡنَا عَلَيۡكَ ٱلۡقُرۡءَانَ لِتَشۡقَىٰٓ﴾[طه: ١ – ٢]بسكون الهاء، وقالوا: أراد الله عز وجل: طأ الأرض بقدميك جميعًا؛ لأن النبي -عليه الصلاة والسلام- كان يرفع إحدى رجليه في صلاته فالهاء على هذا بدل من همزة (طأ) وقال بعضهم في قولهم هات يا رجل، أن الهاء فيه من همزة آتى يؤاتي -فالأمر منه آتي- ومنه أيضًا قولهم: هزيد منطلق؟ يريدون، أزيد منطلق؟ ويذكر ابن جني أيضًا ما حكاه اللحياني من قولهم: هردت الشيء، أي أردته[3].

وأما إبدال الهاء من (الواو) فلا يذكر له ابن جني في (التصريف الملوكي) من الألفاظ غير (هناه) في قول امرئ القيس:

وقد رابني قولها يا هنا ه ويحك ألحقت شرًا بشر[4]

فإن (هناه) فعال من هنوك، وأصله هناو، فأبدلت الهاء من الواو[5]، ولم يزد في ذلك الموضع شيئًا في (سر الصناعة)[6]، وينقل عنه الأشموني أنه لو قيل أن الهاء في (هناه) مبدلة من الألف المنقلبة عن الواو الواقعة بعد الألف لكان قولًا قويًّا إذ الهاء أقرب إلى الألف منها إلى الياء[7]، ويذكر ابن جني لإبدال الهاء من (الياء) موضعين: الأول: قولهم في ذي: ذه، والثاني: في هنيهة، وهي تحقير (هنة) وقد كانت هنية والأصل

(1) انظر سر الصناعة (مخطوط) ق 143.

(2) انظر التصريف الملوكي ص28-29، تفسير الأرجوزة ص108.

(3) انظر سر الصناعة ق143- 144.

(4) البيت لامرئ القيس -كما ذكر- وهو من المتقارب، هناه اسم مما يختص بنداء المذكر أي يا هذا وفيه جفاء وغلظة، ويحك: رحمة بك، والشاهد في (هناه) حيث أبدلت الواو هاء.

(5) انظر التصريف الملوكي ص27.

(6) انظر سر الصناعة ق146.

(7) انظر الأشموني 334/4.

فيها أن تكون (هنيوة) لأن جمعها: هنوات[1]، وهو ما اقتصر عليه في (سر الصناعة)[2].

وابن جني يجعل إبدال الهاء من (الألف) مقصورًا على لفظ (هنا) فيقال فيه هنه في الوقف مستشهدًا عليه بقول الشاعر:

قد وردت من أمكنة من ها هنا ومن هنه[3]

هذا في التصريف الملوكي[4]، وأما في (سر الصناعة) فيزيد عليه قولهم في الوقف على (أنا) أنه وهو يوضح أنه الهاء من الألف استنادً إلى كثرة استعمال الألف، ولقلة استعمال الهاء وإن كان ابن جني يجيز أن تكون الهاء زائدة في الوقف لبيان الحركة، كما ألحقت الألف فيه[5].

ولم يذكر ابن جني إبدال الهاء من (التاء) إلا في (سر الصناعة)، ومما يذكر فيه إبدالها من التاء في التأنيث وقفًا كجوزْه وحمزه، وقد تبدل منها في الوصل إجراء له مجرى الوقف نحو قول من قال: ثلثه ربعه، وكذلك إبدالها من التاء في قول طيئ كيف البنون والبناه؟ وكيف الإخوة والأخواه؟ ويراه قطرب شاذًا، ولا يرى أبو الفتح أن الهاء في (التابوه) بدل من التاء في (التابوت) بل إن كلاً منهما لغة مستقلة، وهو يذكر أخيرًا وقوف بعضهم على اللات بالهاء، فيقول: اللاه[6]، ولم يستقص السابقون ولا اللاحقون هذا الموضع من إبدال الهاء كما فعل ابن جني[7]، إلا شرح الرضي على الشافية[8].

9- الطاء: يذكر ابن جني أن الطاء لا تأتي بدلًا إلا من التاء وأنها تبدل منها في موضعين الأول تاء الافتعال، والثاني تاء الفاعل في فعلت، أما الأول: فإن تاء افتعل

---

(1) انظر التصريف الملوكي ص29- 30.

(2) سر الصناعة ق144- 145.

(3) البيتان من الرجز، لم يعرف قائلهما، والشاهد في (هنه)، حيث أبدلت الألف هاء في الوقف (انظر شرح شواهد الشافية ص479).

(4) التصريف الملوكي ص30.

(5) انظر سر الصناعة ق144.

(6) انظر المرجع السابق ق146.

(7) انظر سيبويه 238/4، المقتضب للمبرد 63/1، والتكملة ص177، شرح المفصل 42/10-45.

(8) شرح الرضي على الشافية 222/3- 226.

تبدل طاء إذا كانت فاؤه صادًا أو ضادًا أو طاءً أو ظاءً، وهو إبدال لازم كما في إعلال قام وباع، فتقول من الصبر: اصطبر، ومن الضرب: اضطرب، ومن الطرد: اطرد، ومن الظهر: اضطهر بحاجتي، ثم هو يؤكد أن الإبدال في اطرد ليس إبدالًا للإدغام وإنما وقع الإبدال لأجل حرف الإطباق[1].

ثم يوضح أبو الفتح أن أصل هذه الكلمات أن يقال: اصتبر واضترب واطترد واظتهر، ولكنهم رأوا التاء واقعة بعد هذه الأحرف والتاء مهموسة مخفتة وهذه الأحرف مطبقة فعملوا على تقريبها من هذه الأحرف، بأن يبدلوها من أقرب الحروف منهن، فأبدلوها طاء، والطاء أخت التاء في المخرج، وأخت هذه الأحرف في الإطباق والاستعلاء، وقلبوها مع الطاء طاء أيضًا لتوافقها في الجهر والاستعلاء وليكون الصوت منسقًا[2]، ثم يضيف -في موضع آخر- أن ذلك منهم لإرادة تجنيس الصوت وأن يكون العمل من وجه واحد، ولهم في ذلك نظائر كثيرة[3].

ويذكر أبو الفتح أن بعضهم قد يبدل التاء من لفظ ما قبلها فيقول: اصّبر واضّرب واظّهر وأن بعضهم قرأ: ﴿ أَن يُصَٰلِحَا ﴾[النساء: ١٢٨]وأن منهم مَن إذا كانت فاء الكلمة ظاء أبدل التاء طاء، ثم أبدل الظاء طاء، فيقول: اطهر بحاجتي، وظلمته فاطلم -بالمهملة- لما بين الطاء والظاء من تقارب في الإطباق والاستعلاء، ومن أجاز هذا فلا يجيزه في الصاد والضاد فلا يقول في اضطرب: اضرب، ولا في اصطبر: اطبر؛ أما الضاد فلأن فيها طولًا وتفشيًّا ولو أدغمت في الطاء لذهب ما فيها من الطول والتفشي، وأما الصاد فلأن فيها صفيرًا فلا تدغم في الطاء لئلا يذهب ذلك الصفير[4]، وهو يؤيد قول أبي عثمان في أن الأول أجود ويعلل أبو الفتح ذلك بأن من أراد الإدغام فحكمه أن يبدل الأول والثاني أبدًا، فهذا هو المطرد، فلما كان هنا يبدل الثاني إلى لفظ الأول ضعف هذا كما ذكر أبو عثمان[5]، وإن كان سيبويه قد حكى عن بعضهم على طريق الشذوذ:

---

(1) انظر سر الصناعة 1/223.

(2) انظر سر الصناعة 1/223.

(3) انظر المنصف 2/324- 325.

(4) انظر المنصف 2/328.

(5) المرجع السابق 2/328.

اطجع في اضطجع، ويرى أبو الفتح أنه شاذ لا يؤخذ به، وأن بيت زهير ينشد على أربعة أوجه وهو:

هو الجواد الذي يعطيك نائله عفوًا ويظلم أحيانًا فيظطلم[1]

فهذه واحدة، ويروى (فيطلم) -بالمهملة- ويروى (فيظلم) -بالمعجمة- ويروى (فينظلم) على ينفعل[2]، وهو ينقل عن أبي عثمان وأبي علي أنه لا يجوز الإبدال السابق في (أفتعل) في المنفصل، فلا يقال في قبض تلك: قبضلك، ولا في غلط تلك: غلطلك، ويعلله ابن جني بقوله:«لأن المنفصل نحوًا ليس المتصل»[3]، ويذكر ابن جني بعض ما شذ من هذا الإبدال، فيذكر أن أبا على حدثه حكاية عن خلف الأحمر أنه يقال: التقطت النوى، واشتقطته واضتقطه، بعدم إبدال تاء أفتعل، مع أن فاءه صاد، وأن لهذا نظائر كثيرة ولكنها رفضت استثقالًا له، ويرجح أبو الفتح أن تكون الضاد في اضتقطت بدلًا من الشين في اشتقطت، ولذلك ظهرت التاء مع الضاد كما تظهر مع الشين[4].

وأما إبدال الطاء من تاء الفاعل في (فعلت) فإن ابن جني يذكر له مثالين قد وردا عن العرب، وهما: فحصط برجلي، يريدون فحصت، والآخر قول الشاعر:

في كل حي قد خبط بنعمة فحق لشأس من نداك ذنوب[5]

يريد خبطت، فشبه تاء الفاعل بتاء افتعل، وتاء (فعلت) هي ضمير الفاعل، وضمير الفاعل قد أجرى -في كثير من أحكامه- من الفعل مجرى بعض أجزاء الكلمة لشدة اتصال الفعل بالفاعل[6]، ولايقف ابن جني عند هذا الحكم، وإنما يذكر أن أستاذه أبا علي الفارسي قد استدل على شدة اتصال الفعل بالفاعل بأربعة أدلة، ولكنه -

---

(1) البيت من البسيط، يقوله زهير لهرم بن سنان المري، النائل: العطاء، ويظلم: أي يسأل في أوقات العسر، فيظطلم: أي يتحمل هذا الظلم ويتكلفه وفيه الشاهد حيث ورد بأربع روايات (انظر ديوانه 152).

(2) انظر سر الصناعة 1/223- 225.

(3) انظر المنصف 2/331.

(4) انظر الخصائص 1/262- 263.

(5) البيت من الطويل وهو لعلقمة الفحل، خبطّ يعني: كثرة العطاء، شأس هو أخو علقمة بن عبيدة، كان أسيرًا لدى الحارث الغساني، ذنوب: الدلو الكبيرة، والشاهد في (خبطّ) حيث أبدل من التاء في خبطت طاء لمجاورتها الطاء (انظر المنصف 2/332).

(6) انظر سر الصناعة 1/225، المنصف 2/332.

أي أبا الفتح- قد استدل بخمسة أدلة أخرى غير التي ذكرها ابو علي، ثم يورد أدلة أبي علي، ثم يتبعها أدلته في (سر الصناعة)[1]، ثم يعيد ذكر هذه الأدلة في (المنصف) دون أن يتمها -ولعله من قبيل الإيجاز- ثم يقول:«فهذه سبعة أدلة تدل على شدة اتصال الفعل بالفاعل، وفيه غير هذا فتركته؛ لأن في بعض هذا مقنعا»[2]، والباحث لا يورد هذه الأدلة التسعة لبعدها عن موضوع البحث، وإنما يود الباحث أن يسجل لابن جني تفوقًا على أستاذه، يرد به الباحث على من جعلوا ابن جني مجرد قلم في يد أبي علي الفارسي أو مخبارًا يمتحن به تجاربه[3].

ومع هذه الأدلة كلها التي ساقها ابن جني لتأكيده شدة اتصال الفعل بالفاعل، فإنه يؤيد أبا عثمان المازني في أن الوجه إظهار تاء الفاعل، وعدم إبدالها طاء، فهذه الأدلة كلها ليست مخرجة للفعل والفاعل عن أن كلا منهما جزء مستقل بنفسه يستغنى عن غيره، فإن هذه التاء إنما هي إظهار للمضمر، ومرتبة الإظهار قبل الإضمار؛ لأنها في موضع (زيد) من قولك: قام زيد و(قام) منفصل من (زيد) لفظًا ومعنى[4]، وهو يصف إظهار التاء، وعدم إبدالها بأنه«أقيس اللغتين»[5]، ولا يكاد ما ذكره أبو الفتح في كتبه الأخرى يخرج عما ذكره هنا مع اختلاف يسير في الإجمال أو التفصيل أو الترتيب[6].

10- الدال: يذكر ابن جني أن الدال تبدل من التاء في افتعل إذا كانت فاؤه دالًا أو ذالًا أو زايًا، نحو ادارأ، واذكر وازدجر، والأصل فيها: ادترأ واذتكر لأنها من درأت، وذكرت وزجرت[7]، هذا ما ذكره في (التصريف الملوكي) ولكنه في (سر الصناعة) لا يذكر إبدال التاء إلا مع الزاي والذال، ولا يذكر الدال، بل يقرر أن الإبدال في اذكر وادكر إنما هو إبدال إدغام فلا محل له في هذا الموضع[8]، وهو يعلل إبدال التاء إذا كانت

(1) سر الصناعة 1/225- 231.
(2) المنصف 2/334.
(3) مقدمة سر الصناعة ص33.
(4) انظر المنصف 2/334.
(5) انظر سر الصناعة 1/225.
(6) انظر التصريف الملوكي ص30- 31، الخصائص 2/229-230.
(7) انظر التصريف الملوكي ص31.
(8) انظر سر الصناعة 1/202.

الفاء زايا بأن الزاي لما كانت مجهورة، وكانت التاء مهموسة فأرادوا تقريب بعض الصوت من بعض، فوجدوا أن الدال أخت التاء في المخرج، وأخت الزاي في الجهر فهي إذن أشبه الحروف بالزاي، فأبدلوا التاء دالًا[1]، وهو يضيف إلى الحروف التي تبدل معها تاء الافتعال دالًا غذا وقعت فاء: (الجيم)، فيذكر إبدال التاء دالًا مع الجيم في بعض اللغات، كقولهم أجد معوا في اجتمعوا، وأجدز في اجتز، ولكنه يقرر أن هذا مسموع لا يقاس عليه، فلا تقول في اجترأ: اجدرأ ولا في اجترح: اجدرح[2].

أما إبدال التاء من الدال في غير افتعل، فيذكر منه أبو الفتح قولهم في (تولج) دولج، وقولهم في وتد: ود، وأصله: وتد، فأسكنوا التاء فصار وتْدا، ثم أبدلوها دالًا فقالوا ود[3]، واقتصار ابن جني على الذال والزاي في إبدال التاء معهما دالًا إنما هو متابعة منه لسابقيه، فسيبويه لا يذكر من (باب حروف البدل) إلا إبدالها مع الزاي فقط[4]، والمازني والمبرد وأبو علي الفارسي يذكرون إبدالها مع الذال والزاي فقط[5]، وهذا يناقض ما ذهب إليه ابن جني في (سر الصناعة)[6]، وإن كان يذكر في (الخصائص) أيضًا إبدالها نحو ادعى، ويوضح أن التاء قلبت دالًا كما في ازدان ثم لم يكن من الإدغام بد للدال قبله[7].

11- الجيم: يقرر أبو الفتح أن الجيم لا تأتي بدلًا إلا من الياء فقط وهو يقرر كذلك ان إبدالها من الياء إنما هو إبدال غير مطرد ولا يقاس عليه[8]، وهو يأتي له بكثير من الشواهد، كقولهم في الأيل، والأجل، ومنه قول أبي النجم:

كأن في أذنابهن الشُول من عَبَسِ الصيف قرونَ الأجَّل[9]

---

(1) انظر المرجع السابق 202/1.

(2) انظر المرجع السابق 201/1.

(3) انظر التصريف الملوكي ص31، سر الصناعة 202/1.

(4) سيبويه 238/4.

(5) المنصف 330/2- 331، والمقتضب للمبرد 65/1، التكملة لأبي علي ص 177.

(6) انظر سر الصناعة 202/1.

(7) انظر الخصائص 142/2.

(8) انظر التصريف الملوكي ص31-33.

(9) البيتان من مشطور الرجز، والشول جمع شائل، وهي الناقة التي تشول بذنبها للقاح، والعبس ما يعلق

وقول الراجز:

يارب إن كنت قبلت حجتج فلا يزال شاحج يأتيك بج

أقمر نهات ينزي ووفرتج[1]

يريد حجتي، وبي، ووفرتي، وقول الآخر:

خالي عويف وأبو علج المطعمان اللحم بالعشج

وبالغداة فلق البرنج يقلع بالود

وبالصيصيج[2]

يريد: على، العشى، البرنى -وهو أجود الثمر- والصيصية، وهو قرن البقرة، ولم يقيده ابن جني بالوقف.

وقول الآخر:

حتى إذا ما أمسجت وأمسجا[3]

يريد أمسيت وأمسيا[4]، ولم يتعرض له سيبويه في (باب حروف البدل)[5].

الإبدال غير الشائع:

بذنبها من بعرها وبولها فيجف عليه، الأيل ذكر الوعل والشاهد في (الأجل) حيث أبدل الياء المشددة جيمًا (انظر شرح شواهد الشافية 485).

(1) هي من الرجز ولم يعرف قائلها، وذكر في شرح شواهد الشافية، أنها لبعض أهل اليمن والشاحج البغل والحمار، إلا قمر الأبيض والنهات النهاق، ينزي، وفرتي يحرك شعري الممتد إلى شحمة الأذن، والشاهد في (حجتج ووفرتج وبج) حيث أبدل الياء المشددة جيمًا انظر شرح شواهد الشافية ص215- 218.

(2) الرجز لبدوي لم يعرف، والشاهد فيه إبدال الجيم من الياء الشديدة في (على والعسى والبرنى) ويذكر البغدادي أن بعض بني سعد أبدلوا الياء المشددة، والخفيفة جيمًا في الوقف انظر شرح شواهد الشافية ص212.

(3) البيت من مشطور الرجز للعجاج، والشاهد في (أمسجت وأمسجا) حيث أبدلت الياء جيمًا في غير الوقف (انظر شرح شواهد الشافية ص486).

(4) انظر سر الصناعة 1/192- 194.

(5) سيبويه 4/237- 242.

يذكر أبو الفتح أن هناك حروفًا أخرى وقع فيها الإبدال، ولم تذكر مع حروف الإبدال لقلتها وعدم اطرادها[1]، وقد استقصاها الباحث فوجدها أربعة عشر حرفًا[2]، ولم يتعرض لها الباحث اقتداء بكتب الصرف كلها، ولكن ذلك لا ينسينا الإشارة إلى ظاهرة الاستقصاء والإحاطة عند ابن جني.

* * * *

(1) انظر سر الصناعة 281/1.

(2) انظر أبواب هذه الحروف في (سر الصناعة).

الإدغام

لم يضع ابن جني للإدغام بابًا خاصًا يضم مسائله، ولكنه ذكر كثيرًا من هذه المسائل متناثرة، في ثنايا غيره من الموضوعات في كتبه، وكان السيد محمد سعيد النعسان الحموي، محقق كتاب (التصريف الملوكي) قد وجد أن ابن جني جعل في نهاية هذا الكتاب بابًا للإدغام، ولما لم يجده الأستاذ المحقق صرّح بأنه نقل بابًا من (الخصائص) عنوانه (باب في الإدغام الأصغر)، اعتقادًا منه أنه يفي بالغرض، ويحقق الفائدة[1]، ولكني حين طالعت هذا الباب لم أجد فيه كبير غناء في هذا الموضوع، فهو لا يذكر الإدغام المتعارف عليه -وهو يسميه (الإدغام الأكبر)- إلا في نحو صفحة واحدة، ثم يتبعها مسائل ما يسميه (الإدغام الأصغر) الذي يعرف بأنه:«تقريب الحرف من الحرف وإدناؤه منه من غير إدغام يكون هناك»[2]، ثم يذكر من ضروبه: الإمالة، وإبدال تاء الافتعال طاء إذا وقعت فاؤه حرفًا مطبقًا، وإبدال تاء الافتعال دالًا إذا كانت فاؤه زايًا أو دالًا أو ذالًا، وإبدال السين صادًا في نحو سقت وسملق وسقر، وتقريب الصوت من الصوت مع حروف الحلق نحو شعير ورغيف، والإشمام، وهمزة بين بين، والروم[3]، ومن الواضح أن هذه المسائل التي جمعها أبو الفتح تحت هذا العنوان لا تكاد تدخل في مضمون (الإدغام) الذي اصطلح عليه علماء التصريف من متقدمين أو متأخرين، ولا غرابة أن يقتعد ابن جني مكانة التقنين، ووضع القواعد الجديدة -ومنها هذا الموضع- فإن إضافاته إلى علوم العربية عامة، وإلى علم التصريف خاصة مما لا يحتاج إلى فضل إبانة، ولا ضير عليه ألا بها اللاحقون له حتى عصرنا، وإن كان الباحث يرجو أن يأتي يوم ينتبه فيه الدارسون إلى تلك العقود الدرية التي أجاد ابن جني نظمها ليحلِّي بها صدر العربية.

إذن فقد انتبه ابن جني إلى ما بين تلك المسائل -التي ذكرها في ذلك الباب- من روابط قد تخفى على الكثيرين، وصنع منها باب (الإدغام الأصغر)، أما (الإدغام

---

(1) التصريف الملوكي ص60.

(2) الخصائص 2/ 141.

(3) انظر الخصائص 2/ 141- 145.

الأكبر) الذي هو مطلوبنا هنا، فإن ابن جني لم يجعل له -فيما بين أيدينا من كتبه- بابًا خاصًا، وإن تناثرت جزئياته في مختلف كتبه.

تعريف الإدغام:

يقول ابن جني:«قد ثبت أن الإدغام المألوف المعتاد: إنما هو تقريب صوت من صوت»[1]، ثم يوضح المقصود من قوله هذا حين يقول:«ألا ترى أنك في قطّع ونحوه قد أخفيت الساكن الأول في الثاني حتى نبا اللسان عنهما نبوة واحدة، وزالت الوقفة التي كانت تكون في الأول، لو لم تدغمه في الآخر»[2]، وقد لا يُعَد ما ذكره ابن جني هنا تعريفًا دقيقًا للإدغام، وإنما يؤخذ من مضمون عبارتيه أن الإدغام: هو تقريب صوت حرف من صوت الحرف الذي يليه بلا فصل بينهما بحيث ينبو اللسان عنهما نَبْوة واحدة.

وسيبويه لا يذكر للإدغام تعريفًا، وإنما يقول:«هذا باب الإدغام في الحرفين اللذين تضع لسانك لهما موضعًا واحدًا لا يزول عنه»[3]، وعلى الرغم من معالجة المازني لكثير من مسائل الإدغام فلم يذكر له تعريفًا، ولا ما يشبه التعريف[4]، وكذا لم يعرفه المبرد[5]، ولكن أبا القاسم الزجاجي يعرفه بقوله:«هو أن يلتقي حرفان من جنس واحد فتسكن الأول منهما وتدغمه في الثاني أي تدخله فيه فيصير حرفًا واحدًا مشددًا ينبو اللسان عنه نبوة واحدة»[6]، وكذا أبو علي الفارسي يذكر له تعريفًا تامًا إذ يقول:«الإدغام أن تصل حرفًا ساكنًا بحرف مثله من غير أن تفصل بينهما بحركة أو وقف، فيرتفع السان عنهما ارتفاعة واحدة»[7]، وعلى هذا صار اللاحقون[8]، وإن كان

---

(1) الخصائص 139/2.

(2) المرجع السابق 140/2.

(3) سيبويه 437/4.

(4) انظر المنصف 188/2 وما بعدها.

(5) المقتضب 192/1 وما بعده.

(6) الجمل للزجاجي ص378.

(7) التكملة للفارسي ص189.

(8) انظر شرح الرضى على الشافية 233/3، شرح المفصل لابن يعيش 20/10 وما بعدها، وشرح

بعضهم لم يذكر له تعريفًا[1]، وبعضهم يعرفه بقوله:«الباث الحرف في مخرجه بمقدار الباث الحرفين«[2]، وإن كان الباحث يتصور أن ابن جني ربما يكون قد وضع لهذا الباب تعريفًا، وذكر كثيرًا من مسائل هذا الباب، فضاع حيث لم يجده محقق كتاب (التصريف الملوكي) في مكانه في آخر الكتاب كما ذكر ابن جني[3].

نوعا الإدغام:

يذكر أبو الفتح أن الإدغام يقع في الكلام على ضربين: أحدهما: أن يلتقي المثلان على الأحكام التي يكون عنها الإدغام، فيدغم الحرف الأول في الثاني، والضرب الآخر: أن يلتقي الحرفان المتقاربان على الأحكام التي يسوغ معها الإدغام، فتقلب أحد الحرفين إلى لفظ صاحبه، ثم تدغمه فيه[4]، وسوف يعرض الباحث ما ذكره ابن جني من كلا النوعين على حدته.

أ- إدغام المثلين:

يذكر أبو الفتح أن المثلين حين يدغمان، فإن الحرف الأول منهما قد يكون ساكنًا، وقد يكون متحركًا، وهو يمثل للحرف المدغم الساكن الأصل، بنحو طاء قطّع، وكاف سكّر الأولين، أما الحرف المدغم المتحرك، فنحو الدال الأولى من (شدٍّ) واللام الأولى من (معتلّ)[5]، وهو يعني بذلك أن المثلين المدغمين قد يكونان على هيئة ساكن فمتحرك، وقد يكونان متحركين.

أما إن كان الحرفان على هيئة ساكن فمتحرك، فيذكر ابن جني أن إدغامهما يكون حينئذ واجبًا، سواء أكانا متصلين أو منفصلين، فالمتصلان نحو قولك: شَدَّ وصَبَّ، فإن الإدغام واجب لا محالة، والمنفصلان نحو: خذ ذاك ودع عامرًا، مثله[6]، هذا من

الأشموني 4/345، البهجة المرضية للسيوطي ص151.

(1) انظر التسهيل لابن مالك ص320 وما بعدها، أوضح المسالك ص317.

(2) مراح الأرواح ص17.

(3) التصريف الملوكي ص60.

(4) انظر الخصائص 2/139- 140.

(5) انظر المرجع السابق 2/140.

(6) انظر المرجع السابق نفسه 1/93- 94.

الصحيح، أما من المعتل فإن الإدغام يمتنع إن كان المعتلان مدّيْن منفصلين نحو: في يده، وذو وفرة، أما إن كان المدان متصلين أدغما ، نحو مرضيّة، ومدعوّة، فإن كان الأول غيرلازم –بأن كان منقلبًا عن غيره– امتنع الإدغام في المتصل أيضًا كقول الشاعر:

بان الخليط ولو طووعت ما بانا[1]

وقول العجاج:

وفاحمٍ دُووِيَ حتى اعلنكسا[2]

إذ الأصل: طاوعت، وداويت، فإن كان الحرفان المعتلان بعد الفتحة، وجب الإدغام، سواء أكانا متصلين نحو جوّ، وحيّ، أو منفصلين نحو: مصطفو واقد، وغلامي ياسر[3].

أما المثلان المتحركان حين يجتمعان في كلمة واحدة –وهذا واضح من أمثلته– فإنه يجب إسكان الأول وإدغامه في الثاني، إلا ما يستثنى من ذلك، فإنه يجب ألا يدغم – وهو ما يمكن اعتباره شروطًا للإدغام في المثلين المتحركين– وهذه الحالات المستثناة هي:

1– إذا كانت الكلمة ملحقة نحو مَهْدَد وجَلْبَب، فلا يدغم هذا لئلا يزول البناء المحتذى، فيضيع الغرض المطلوب من الإلحاق، إذ لو قلت في نحو مهدد: مهدّ، لزال بناء جعفر الذي قصدته، وصرت إلى مثال جعفّ الذي لم تقصده[4].

2– إذا كان الاسم على فَعَل –بفتحتين– فإنه يظهر لخفة الفتحة نحو طَلَلٍ وفَنَنٍ،

---

(1) هو صدر بيت من البسيط لجرير بن عطية، وعجزه«وقطعوا من حبال الوصل أقرانا« والخليط: المخالطون، بانا: أي فارق ورحل، والشاهد في (طووعت) حيث امتنع الإدغام في المثلين لعروض الأول إذ الواو الأولى مبدلة من ألف طاوع (انظر المنصف 263/1).

(2) البيت من الرجز، وهو للعجاج –كما ذكر– والفاحم: الأسود، واعلنكس الشعر إذا كثر واشتد سواده، والشاهد في (دووي) حيث امتنع الإدغام لعدم لزوم الواو الأولى لانقلابها عن ألف داويت (انظر ديوانه ص3 وما بعدها).

(3) انظر الخصائص 94/1– 95.

(4) انظر المنصف 303/2، الخصائص 126/1– 127، 160–162.

فغن كان في فِعْلٍ أدغم ولم يظهر إلا شذوذًا، نحو شدّ ومدّ، فإن أصلهما فَعَل، لقولك: شددت ومددت، ولكنهم لم يقولوا فيه شَدَدَ ومَدَدَ، كما قالوا: طلل وفنن، لأن الأسماء أخف من الأفعال[1]، ولعله يعني أن في الإدغام تخفيفًا فجعلوه مع الثقيل وهو الفعل.

3- إذا كان الاسم مخالفًا في بنائه لبناء الفعل، نحو حُضَض، بضم ففتح- وحضض بضمتين وبزز بكسر ففتح[2].

4- إذا كانت حركة الحرف الأخير عارضة نحو امدد الحبل، واسدد الباب، وإنما احتمل ذلك ولم يدعم، لأن حركة الدال الثانية عارضة لالتقاء الساكنين، فإذا زال الساكن الثاني -حرف التعريف- زالت معه تلك الحركة، كقولك: امدُد حبلك، واسدد بابك، ولذلك لم يعتد فلم يدغم[3].

5- إذا لحق الكلمة من الزيادة ما يخرجها عن أمثلة الأفعال، ولك كقولك في مثل فَعِلان، وفَعُلان، من رددت: ردِدَان، وردُدَان، فعندئذ يظهر الضعيف، ولا يدغم المثلان، إذ إن الألف والنون ليستا من زوائد الأفعال، فصارت الكلمة بهما بمنزلة حُضَضٍ وسُرَر، في مباينتهما للفعل، وهذا مذهب أبي الحسن الأخفش.

6- إذا كان الحرف الثاني غير لازم، فنحو التاء الثانية في اقتتلوا، إذ لا يلزم أن يكون بعد تاء (افتعل) تاء على الدوام[4]، ونحوه قولك: هما يضربانني، وهما يدخلاننا[5]، وإن كان ابن جني يذكر -في موضع آخر- أن هذا يجوز فيه الفك والإدغام، فيقال: اقتتلوا، وقتَّلوا -بفتح القاف- وقتلوا -بكسرها- ويجوز: اقِتِّل، بإثبات همزة الوصل مع حركة القاف، لعروض الحركة بالنقل أو التقاء الساكنين[6]، وهو ما يذكره سيبويه وغيره[7].

---

(1) انظر المرجع السابق 2/303- 304، 1/160- 162.

(2) انظر المرجع السابق 2/304، 1/160-162.

(3) انظر المنصف 2/304، الخصائص 1/160- 162.

(4) انظر المنصف 2/304.

(5) الخصائص 1/160.

(6) انظر المرجع السابق 3/94.

(7) سيبويه 4/443، التكملة لأبي علي ص190، المازني في المنصف 2/335.

7- أن يكون قد خرج على أصله للتنبيه به على بقية بابه، نحو قولهم: لحت عينه، وضببت البلد، وألل السقاء، فقد خرج مثل هذا على أصله ليدل على أن أصل قرت عينه: قررت، وأن أصل الحبل: حلل، وهكذا[1].

8- أن يكون في عَلَم؛ لأن الحفاظ على صورة العلم تمنع الإدغام، فتقول: محبب، وثهلل، كما تمنع الإعلال في نحو حيوة[2].

هذا إذا المثلان المحركان في كلمة، فإن إدغامهما يكون حينئذ واجبًا، أما إذا اجتمعا في كلمتين فإدغامهما يكون جائزًا وقد عبر ابن جني عن الأول بأنه لازم، وعن الثاني بأنه غير لازم[3]، وابن جني لم يستوف ذكر شروط إدغام المثلين المتحركين كما ذكرها غيره[4].

ومما يذكره ابن جني من مواضع إدغام المثلين، ما يحكيه من جواز الفك عند الحجازيين، والإدغام عند التميميين، في نحو شُدَّد واشدد وضنَّ واضنن، واستعدَّ واستعدد، واطمئن واطمأنن، ويقرر أبو الفتح أن لغة الحجازيين هي الفصحى والقدمى[5]، ولم يذكر ابن جني اشتراك المضارع المجزوم بالسكون مع الأمر في اختلاف موقف الحجازيين والتميميين فيه، كما ذكره الصرفيون[6]، ولعل عذره في ذلك أن ذكره هذا الموضع هنا لم يكن مقصودًا لذاته، بل للتدليل على أن العرب قد تصوروا الأحوال الأول للألفاظ، بدليل نطقهم ببعضها على حالتها الأولى قبل لحاق التغييرات من إعلال وإدغام لها[7].

ب- إدغام المتقاربين:

تناول أبو الفتح كثيرًا من مسائل هذا الموضع في كتبه، ولا سيما (المحتسب) و(سر

---

(1) انظر الخصائص 1/162.

(2) انظر المبهج لابن جني ص9.

(3) انظر الخصائص 3/87.

(4) انظر سيبويه 4/437- 445، شرح الرضى على الشافية 3/236- 247، أوضح المسالك ص317- 318.

(5) انظر الخصائص 1/259.

(6) انظر سيبويه 3/530- 531، شرح الرضى على الشافية 2/246، أوضح المسالك ص319.

(7) انظر الخصائص 1/260.

الصناعة)، وهو ينبه إلى أن قولنا (إدغام المتقاربين) تعبير فيه تجوز وتسامح، وأن الحرف لا يدغم في حرف آخر إلا بعد أن ينقلب إلى مثله، فإدغام النون بغنة، وإدغام الطاء والظاء والصاد بإطباق، لا يقع إلا بعد قلبها إلى لفظ ما أدغمت فيه البتة:«لأن شرط الإدغام أن يتماثل فيه الحرفان»[1]، وعلى ذلك فإن إدغام المتقاربين إنما هو -في الحقيقة- إدغام المثلين، وإنما يعبر بذلك من قبيل النظر إلى الأصل، وهذا ما نقله الرضى حين يقول تعقيبًا على عبارة ابن الحاجب«في المتماثلين والمتقاربين»:«لا يمكن إدغام المتقاربين إلا بعد جعلهما متماثلين؛ لأن الإدغام إخراج الحرفين من مخرج واحد دفعة واحدة باعتماد تام، ولا يمكن إخراج المتقاربين من مخرج واحد»[2]، فهو يأخذ فكرة ابن جني، ثم يضيف إليها التعليل.

ولما كان التقارب بين الحرفين إنما يقع في المخرج أو في الصفة، كان لزامًا أن نورد هنا ما أورده ابن جني من مخارج الحروف، وصفاتها، ثم نورد ما ذكره ابن جني مما وقع في بعضها من إدغام وأحكامه.

مخارج الحروف:

يذكر ابن جني أن مخارج الحروف العربية ستة عشر مخرجًا، وهي:

1- من أسفل الحلق وأقصاه: وهو مخرج الهمزة والألف والهاء وهذا -كما يذكر ابن جني- ترتيب سيبويه، أما أبو الحسن الأخفش فزعم أن ترتيبها هو الهمزة، ثم الهاء مع الألف ويدلل ابن جني على فساد ذلك وصحة قول سيبويه بأنك متى حركت الألف اعتمدت بها على أقرب الحروف منها إلى أسفل فقلبتها همزة ولو كانت الهاء معها لقلبتها هاء[3]، وقد نقل ابن يعيش ومن بعده الرضى هذه العبارة بما يشبه النص الصريح[4]، ولكن الباحث بالرجوع إلى سيبويه وجد أن ترتيبها عنده يخالف ما ذكره ابن جني، فسيبويه يقول:«فللحلق منها ثلاثة، فأقصاها مخرجًا: الهمزة والهاء والألف»[5]، وكل من ذكروا مخارج الحروف ينقلون عن سيبويه هذا الترتيب[1]، إلا

(1) سر الصناعة 1/63.
(2) شرح الرضى على الشافية 3/235.
(3) انظر الصناعة 1/52.
(4) شرح المفصل لابن يعيش 10:124، وشرح الشافية 3/251.
(5) سيبويه 4/433.

ابن جني، مع أنه الوحيد الذي صرح بأنه نقله عن سيبويه، ولعل السبب في ذكره هذا الترتيب لحروف الحلق، الذي انفرد به -في رأي الباحث- هو أن سيبويه ذكر قُبَيل هذا ترتيب الحروف الهجائية مجتمعة وجعل ترتيبها هكذا: الهمزة والألف والهاء والعين، والحاء إلى آخرها[2]، ولعل ابن جني أن يكون قد اكتفى بالترتيب الذي ذكره سيبويه في ترتيب الحروف كلها، ولم يتتبع تغيير سيبويه لهذا الترتيب عند ذكر حروف الحلق، وللباحث أن يتصور أن يكون سيبويه قد أخطأ -وهو على عظمته ليس معصومًا- فذكر الترتيب الصحيح أولًا، ثم أخطأ في ترتيب حروف الحلق، والذي يقوي عندي هذا التصور ما ذكره ابن جني من القرب الشديد بين الهمزة والألف، وحتى إذا كان ترتيب حروف الحلق على ما ذكره سيبويه صحيحًا، فإنه -أي سيبويه- يكون قد أخطأ ترتيبه الأول، فهو -على استحياء في القول- مخطئ في أحد ترتيبيه.

2- من وسط الحلق: وهو مخرج العين والحاء.

3- مما فوق ذلك مع أول الفم: وهو مخرج الغين والخاء.

4- مما فوق ذلك من أقصى اللسان: وهو مخرج القاف.

5- من أسفل من ذلك وأدنى إلى مقدم الفم: وهو مخرج الكاف.

6- ومن وسط اللسان بينه وبين وسط الحنك الأعلى: وهو مخرج الجيم والشين والياء.

7- من أول حافة اللسان وما يليها من الأضراس: مخرج الضاد، وإن شئت نطقتها من الجانب الأيمن أو الأيسر.

8- ومن حافة اللسان من أدناها إلى منتهى طرف اللسان من بينها وبين ما يليها من الحنك الأعلى مما فوق الضاحك والناب والرباعية والثنية: وهو مخرج اللام.

9- من طرف اللسان، بينه وبين ما فوق الثنايا: وهو مخرج النون المتحركة، وإن كان فيها بعد الغنة من الأنف.

10- من مخرج النون غير انه أدخل قليلاً في ظهر اللسان لانحرافه عن اللام: وهو

---

(1) المقتضب للمبرد 192/1، والجمل للزجاجي ص376، شرح المفصل 123/10، شرح الرضى علي الشافية 250/3، والتسهيل ص319.

(2) سيبويه 431/4.

مخرج الراء[1].

11- مما بين طرف اللسان وأصول الثنايا: مخرج الطاء والدال والتاء.

12- مما بين الثنايا وطرف اللسان: مخرج الصاد والزاي والسين.

13- مما بين طرف اللسان وأطراف الثنايا العليا: وهو مخرج الظاء والذال والثاء.

14- من باطن الشفة وأطراف الثنايا العليا: وهو مخرج الفاء.

15- مما بين الشفتين: وهو مخرج الباء والميم والواو.

16- من الخياشيم: مخرج النون الخفيفة، ويقال: الخفيفة أي الساكنة، وهو يستدل على أن النون الساكنة من الأنف والخياشيم بأنك لو أمسكت أنفك ونطقت بها لخرجت مختلة[2]، وهو ما يستدل به سيبويه وغيره[3]، هذا عن الحروف الأصلية، وإن كان ابن جني يذكر أن هناك حروفًا أخرى فرعية ويقسمها إلى مستحسنة ومستقبحة، وهو لا يختلف مع سيبويه وغيره فيها، سوى أنه يجعل من المستقبحة الباء التي كالميم[4]، بينما يذكر سيبويه أنها التي كالفاء[5]، ولبعد ذلك لو أطلت فيه عن موضوع البحث -فقد اقتصرت على ذلك.

صفات الحروف:

يذكر أبو الفتح أن للحروف العربية في اختلاف أجناسها عدة تقسيمات، فمنها المجهور والمهموس والشديد والرخو والمتوسط، والمطبق والمتفتح وغير ذلك[6]، وسيعرض الباحث ما ذكره ابن جني فيها:

1- المجهور والمهموس: فالمهموس: ما ضعف معه الاعتماد من مخرجه، حتى يمكنك أن تجري النفس معه، ولذا فيمكنك أن تكرر الحرف فيه دون انقطاع النفس، أما المجهور: فهو حرف أشبع الاعتماد من مخرجه حتى منع النفَس أن يجري معه،

(1) انظر سر الصناعة 52/1.

(2) انظر سر الصناعة 52/1- 53.

(3) سيبويه 434/4، والمقتضب للمبرد 193/1.

(4) سر الصناعة 53/1.

(5) سيبويه 432/4.

(6) انظر سر الصناعة 68/1.

وحروف المهموس عشرة يجمعها قولك: (ستشحثك خصفه)[1]، والمجهور ما عداها[2].

2- الشديد والرخو والمتوسط: فالشديد: ما يمنع الصوت أن يجري فيه عند إسكانه، والرخو هو الذي يجري فيه الصوت عند إسكانه، والمتوسط -وإن لم يعرفه- ما بينهما، والحروف الشديدة ثمانية يجمعها قولك: (أجدت طبقك) أو (أجدك طبقت)، والمتوسطة ثمانية أيضًا يجمعها قولك (لم يروغا)[3] وما سوى هذه الحروف وما قبلها فهي الحروف الرخوة[4].

3- المطبق والمنفتح: يوضح ابن جني أن الإطباق: أن ترفع لسانك إلى الحنك الأعلى مطبقًا له، والانفتاح بخلافه، والحروف المطبقة أربعة، هي: الصاد والضاد والطاء والظاء، وما سواه فمفتوح[5].

4- المستعلي والمنخفض: يذكر أبو الفتح أن الاستعلاء هو ما يتصعد به اللسان في الحنك الأعلى، والانخفاض بخلافه، والحروف المستعلية سبعة: الخاء والعَين والقاف، والصاد والضاد، والطاء والظاء، وما سواها فمنخفضة، ومن الواضح -كما ينبه ابن جني- أن حروف الاستعلاء تتضمن أحرف الإطباق الأربعة، وثلاثة من المنفتح[6].

5- المنحرف: وهو ما ينحرف فيه اللسان مع الصوت، وتتباعد ناحيتا مستدق اللسان عن اعتراضهما على الصوت، فيخرج الصوت من هاتين الناحيتين، ومما فوقهما، وهو اللام[7].

6- المكرر: وهو الراء، وذلك أنك حين تقف عليه، ترى طرف اللسان يتعثر بما فيه من التكرير ولذلك فقد احتسب في الإمالة بحرفين[8].

---

(1) أخذه عنه الزمخشري 129/10.
(2) انظر سر الصناعة 69/1.
(3) أخذه منه الزمخشري وابن يعيش 129/10.
(4) انظر سر الصناعة 69/1- 70.
(5) انظر المرجع السابق 70/1- 71.
(6) انظر سر الصناعة 71/1.
(7) انظر المرجع السابق 71/1.
(8) انظر المرجع نفسه 72/1.

7- المُشْرَب: وهي الحروف التي تحفز في الوقف، وتضغط عند مواضعها، وهي حروف القلقلة، وهي: القاف، والجيم، والطاء، والدال، والباء[1] لأنك لا تستطيع الوقوف عليها إلا بصوت، ومن الحروف المشربة حروف يخرج معها عند الوقف عليها شيء كالنَفْخ، إلا أنها لم تضغط ضغط الأول، وهي الزاي والظاء والذال والضاد، ومن الحروف ما لا تسمع بعده شيئًا مما ذكر؛ لأنه لم يضغط ولم يجد منفذًا، وهي الهمزة والعين والغين واللام والنون والميم[2]، ولم يذكر ذلك سيبويه[3].

8- المهتوت: وهو الهاء، وسميت كذلك لما فيها من الضعف والخفاء[4].

9- حروف الذلاقة والإصمات: يوضح ابن جني أن الذلاقة سميت كذلك لأنه يعتمد عليها بذلق اللسان، وهو صدره وطرفه، والمصمتة بخلافها، وحروف الذلاقة ستة وهي: اللام والراء والنون والفاء والباء والميم[5]، والحروف المصمتة ما عداها، وفي حروف الذلاقة -كما يذكر أبو الفتح- سر طريف ينتفع به في اللغة، وهو أنه لا يخلو الاسم الرباعي أو الخماسي المجردين من حرف أو حرفين أو ثلاثة من هذه الحروف، فإذا وجدت اسمًا منها خلا من هذه الحروف فاقض بأنه دخيل في كلام العرب، ولذا سميت غير هذه الحروف الستة بالحروف المصمتة، أي صمت عنها في بناء الكلمات الرباعية والخمسية منها وربما جاء الرباعي خاليًا من حروف الذلاقة ولكنه قليل جدًا، ومنه العسجد، والعسطوس، والدهدقة والزهزقة[6]، ومع ذلك فإن وجود العين والقاف في هذه الكلمات قد حَسَّن أحوالها، لنصاعة العين، ولذاذة صوتها، وقوة القاف وصحة جرسها، ولا سيما أن قبلها الدال والسين، فإن الدال قد لانت عن صلابة الطاء، وارتفعت عن خفوت التاء، وإن السين قد لانت عن استعلاء الصاد، ورقت عن

---

(1) جمعها ابن يعيش في قولك (قد طبج) انظر شرح المفصل لابن يعيش 129/10.

(2) انظر سر الصناعة 73/1.

(3) سيبويه 434/4-436.

(4) انظر سر الصناعة 74/1.

(5) جمعها بعضهم في (مر بنفل) انظر التسهيل ص320.

(6) العسجد: الذهب، والعسطوس: شجر الخيزران، والدهدقة: دهدق اللحم: قطعه وكسر عظامه، الزهزقة: شدة الضحك، أو ترقيص الأم لصبيها.

جهر الزاي، فعذبت وانسلت[1]، وهو يعني بذلك أنه لتلك الأسباب احتمل خلو هذه الألفاظ من حروف الذلاقة الستة، وقد أخذ الرضى عن ابن جني هذا السر الطريف، وكذا ما شذ من هذه الألفاظ[2].

10- حروف الصفير: لم يذكرها ابن جني في موضعها لدى حديثه عن صفات الحروف، واختلاف أجناسها، وإن ذكر مخرجها[3]، وإنما ذكره في (حرف الطاء) عند تعرضه لما يدغم في الطاء، وما لا يدغم فيها، وهذه الحروف هي: الزاي والسين والصاد[4]، ولم يذكر ابن جني بعض الصفات الأخرى للحروف[5].

علة الإدغام في المتقارب:

يشير ابن جني إلى أن تركيب الكلمات يرجع إلى اختيار الحروف المتباعدة في المخارج. وأنه إذا تقارب الحرفان في مخرجيهما قبح اجتماعهما[6]، ولعل هذا هو ما دعاهم إلى الإدغام -كما يتصور الباحث- حين يجتمع المتقاربان في نحو اطترد واظطلم واذدكر بعد قلب أحدهما إلى الآخر، وإن لم ينص ابن جني إلا على قبح اجتماع المتقاربين، وقد يكون الرضى قد أخذ قول ابن جني حين يقول في (سدس) وتقارب الدال والسين مخرجًا، لكونهما من طرف اللسان:«فتقاربهما داع إلى ترك اجتماعهما مظهرين»[7].

كيفية إدغام المتقاربين:

يذكر أبو الفتح إن إدغام المتقاربين إنما يكون بقلب الحرف الأول إلى الثاني، ثم إسكاته ثم إدغامه فيه[8]، ويجيز أبو الفتح أن يحدث العكس، وهو قلب الثاني إلى

---

(1) انظر سر الصناعة 1/74- 75.

(2) انظر شرح الرضى على الشافية 3/258.

(3) انظر ص267 من هذا البحث، سر الصناعة 1/53.

(4) انظر سر الصناعة 1/224.

(5) انظر سيبويه 4/435- 436.

(6) سر الصناعة 1/75.

(7) شرح الشافية للرضى 3/266.

(8) انظر المحتسب 2/26، 137- 138، 143.

الأول، إن وجدت علة مانعة من قلب الأول إلى الثاني، ومثال ذلك ما يذكره في تخريج قراءة عاصم الجحدري: {أَن يصْلِحَا} [النساء: 128]، فيوضح أبو الفتح أن القارئ أراد: يصطلحا، أي يفتعلا، فآثر الإدغام فأبدل الطاء صادًا، ثم أدغم فيها الصاد التي هي فاء، وعلة ذلك -كما يذكر- أنه لا يجوز قلب الصاد طاء، لئلا يذهب ما فيها من صفير[1]، وهو رأي أستاذه أبي علي[2].

ما يمتنع إدغامه مِن الحروف المتقاربة:

يذكر ابن جني ان هناك حروفًا خمسة يدغم فيهن ما يقاربهن، ولكنهن لا يدغمن فيما قاربهن، وهي الراء، والشين، والضاد، والفاء، والميم، ويجمعها في اللفظ (ضم شفر)، ويذكر أن بعضهم يخرج الضاد من هذه الخمسة متعللاً بإدغامهم لها في بعض اللغات في الطاء بعدها، فقالوا في اضطجع: اطّجع، مع أن هذه لغة شاذة، ولكن القول الأول هو ما عليه العمل[3]، ولم يذكر سيبويه الضاد من بينها[4]، ولكن الفارسي يذكرها كما ذكرها ابن جني[5]، وزاد بعض المتأخرين عليها الواو والياء، فجعلوها (ضوى مشفر)[6].

ويذكر أبو الفتح علة امتناع بعض هذه الأحرف من الإدغام فيما قاربهن؛ أما الضاد فلأن فيها طولًا وتفشيًّا، ولو ادغمت في غيرها لذهب ما فيها من التفشي[7]، وأما الراء فامتنع إدغامها فيما يليها لما فيها من التكرير؛ لأن إدغامها في غيرها يسلبها ما فيها من الوفور والتكرير[8]، وإن كان لا يذكر علة امتناع بقيتها من الإدغام، وقد ذكره غيره[9].

ويذكر أبو الفتح -مما يمتنع إدغامه فيما يليه- حروف الصفير، وإن جعله مقصورًا

(1) انظر المحتسب 1/201.
(2) انظر التكملة لأبي علي ص194.
(3) انظر سر الصناعة 1/222.
(4) سيبويه 4/447.
(5) التكملة لأبي علي ص192.
(6) انظر شرح الرضى على الشافية 3/269- 270.
(7) انظر سر الصناعة 1/224.
(8) انظر المرجع السابق 1/206.
(9) انظر التكملة لأبي علي ص192، شرح الرضى على الشافية 3/269.

على امتناع إدغامها في الطاء وأختيها -التاء والدال- والظاء وأختيها- الثاء والذال- لئلا يذهب الإدغام بما فيهن من الصفير[1]، وجعلها غيره ممتنعة الإدغام في كل ما يليها[2]، وأضاف بعضهم أحرفًا أخرى يمتنع إدغامها فيما يليها من الحروف، كأحرف الإطباق في غيرها، وحرف الحلق فيما هو أدخل منه في الحلق[3].

من صور الإدغام في المتقاربين:

ما دفع الباحث إلى هذا العنوان هو أن ابن جني لم يستوف كل صور الإدغام بين الحرفين المتقاربين، وإنما اقتصر -فيما بين أيدينا من كتبه- على قليل من هذه الصور، وهي:

1- إدغام النون في الميم والواو والراء والياء: ذكر أبو الفتح أن النون تدغم في (الميم) بعدها، إذا وقعت النون ساكنة، سواء أكانت في كلمة واحدة أو في كلمتين، فمثال إدغامها في الميم في كلمة واحدة قولهم: امَّحَّ، فهي في الأصل: انمحَّ، انفعل من مَحَّ، على مثال انشق، فلما وقعت النون ساكنة قبل الميم قلبت النون ميمًا، ثم ادغمت في الميم بعدها، هذا إذا أُمِنَ اللبس، أما إن خيف اللبس فلا يدغمونها في الميم، وذلك نحو زَنْماء وزُنْم، والزنماء: الناقة التي قطع شيء من أذنها فبقى معلقًا -إذ لو أدغموها فصارت: زمَّاء وزمّ، لالتبس بباب زممت الناقة -إذا خطمتها- ولكنهم لم يخافوا اللبس في امّحّ، إذ ليس في كلام العرب: افَّعَلَ[4]، وأما إدغام النون الساكنة في الميم وهما في كلمتين، فيمثل له أبو الفتح: بنحو قولك: من مَعك؟ ومن محمد؟[5].

ومثله ما ينقله أبو الفتح عن الخليل أن النون الساكنة إذا وقعت قبل (الواو) في نحو اوّجل -وهو انْفَعل من وجلت- بإدغام النون الساكنة في الواو وبعدها، بعد قلبها واوًا، ولا تخش التباسًا؛ لأنه ليس في كلام العرب شيء على مثال: افّعَل[6]، ولم يشر ابن

---

(1) انظر سر الصناعة 1/224.
(2) شرح الشافية للرضى 3/269.
(3) انظر المرجع السابق 3/269- 270.
(4) انظر تفسير الأرجوزة ص61- 63.
(5) انظر سر الصناعة ق114.
(6) انظر تفسير الأرجوزة ص63.

جني إلى إدغام النون الساكنة في الواو من كلمتين نحو من واقد؟.

وأما إدغام النون الساكنة في (الراء) فيذكر ابن جني أنه لا توقف في وجوبه نحو من رأيت ومن رآك، ويصف قراءة عاصم: ﴿وَقِيلَ مَنۜ رَاقٍ﴾[القيامة: ٢٧]ببيان النون بأنه معيب في الإعراب معيب في الأسماع[1]، وهو يستدل على خطأ هذه القراءة بقول عدي بن زيد:

من رأيت المنون عرين أم من ذا عليه من أن يضام خفير[2]

بإدغام (من) في راء (رأيت)، وأنه يكتفي من هذا بإجماع الجماعة على إدغام ﴿مَنۜ رَاقٍ﴾[القيامة: ٢٧][3]، وهو يمثل لإدغام النون في الياء بقوله تعالى: ﴿وَمِنَ ٱلنَّاسِ مَن يَقُولُ﴾[البقرة: ٨]أي من يقول[4]. ولم يذكر أبو الفتح بقية ما تذكر فيه النون الساكنة، وهو ما جمعه بعضهم في قولك: (يرملون)[5].

2- إدغام الثاء في التاء: يذكره أبو الفتح في تخريجه لقراءة ابن محيْصِن: ﴿ثَلَٰثَةٌ رَّابِعُهُمۡ كَلۡبُهُمۡ﴾[الكهف: ٢٢]، بإدغام ثاء (ثلاثة) في التاء التي تبدل في الوقف هاء من ثلاثة، فيرى أبو الفتح أن الثاء من التاء، فإنها تدغم فيها -يعني بعد قلبها غليها- فتقول: ابعت تلك، وأغت تلك، أما في الآية الكريمة فقد جاز الإدغام وإن كان قبلها ساكن؛ لأنه ألف، فصارت كثابّه ودابّة[6]، وقد ذكر سيبويه هذه الحالة واستشهد عليها بقولهم: ثلات دراهم، وقولهم: حدتهم أي حدثهم[7].

3- إدغام تاء الافتعال: يعرض لها ابن جني في تخريجه لقراءة عاصم:﴿أَن يُصۡلِحَا﴾[النساء: ١٢٨]-وقد سبق ذكرها- فإن أبا الفتح يؤكد أنه أراد: يصطلحا أي

---

(1) جاء في (النشر في القراءات العشر 419/1) أنه فات ابن جني أن عاصمًا يقف عليها بسكتة لطيفة حتى لا تصير مراق: فَعّال من مرق (انظر هامش الخصائص 9/4/1).

(2) البيت من الخفيف، وعرين: تركن وأهملن، يضام: يظلم، والشاهد في إدغام النون الساكنة في الراء بعدها في (من رأيت).

(3) انظر الخصائص 94/1.

(4) الخصائص 320/1.

(5) شرح الشافية للرضى 280/3.

(6) المحتسب 26/2.

(7) سيبويه 464/4.

يفتعلا فآثر الإدغام، فأبدل الطاء صادًا، ثم أدغم فيها الصاد التي هي فاء، فصارت (يصلحا)، ولم يجز أن يبدل الصاد طاء، على حد القياس في إدغام المتقاربين -وهو قلب الأول إلى الثاني- لئلا يضيع ما في الصاد من امتداد الصفير[1].

أما إدغام تاء الافتعال فيما بعدها، فيذكره أبو الفتح في تخريجه قراءة من قرأ: ﴿يَحۡطِمَنَّكُمۡ﴾[النمل: ١٨]، وأصله: يحتطمنكم، فقلبت تاء الافتعال طاء لقرب مخرجيهما، ثم أدغمت في الطاء بعدها، ثم نقلت الفتحة من التاء إلى الحاء[2].

4- إدغام تاء تفاعَلَ وتفعَّل: يشير إليه ابن جني في قراءة: ﴿ بَلِ ٱدَّٰرَكَ ﴾[النمل: ٦٦]فيذكر أنه كان في الأصل: تدارك، ثم آثر القارئ إدغام التاء في الدال؛ أنها أختها في المخرج، فقلبها دالًا، ثم أسكنها، ثم أدغمها فيها، واحتاج إلى همزة الوصل، لسكون الدال المضعفة بعدها، وهو يذكر ان ذلك مثل قوله تعالى: ﴿ قَالُوٓاْ ٱطَّيَّرۡنَا بِكَ ﴾[النمل: ٤٧]، وقوله جل شأنه: ﴿فَٱدَّٰرَٰٔتُمۡ فِيهَا﴾[البقرة: ٧٢]، ومن الواضح أن (اطّيرنا) أصله: تطيرنا على تفعلنا -كما يذكر أبو الفتح[3]-.

وما ذكره أبو الفتح من إدغام في المتقاربين قليل إذا قيس إلى ما ذكره الصرفيون فيه[4]، ولعل ما ذكره الباحث من قبل أن (باب الإدغام) الذي كان ابن جني قد أعده في (التصريف الملوكي) -لعله كان يغني الباحث من أن يجمع شتات هذا الباب من كتب ابن جني، ولعله -لو وجد- لكان شاملاً لهذه المسائل، وما يزيد عليها -كما عوّدنا ابن جني- ولا ذنب له في أن يضيع الباب، ولا حرج عليه إن لم توفِّ مسائله المتناثرة بحاجة الدارسين لهذا الباب.

****

(1) انظر المحتسب 1/201.

(2) انظر المحتسب 2/137- 138.

(3) انظر المحتسب 2/143.

(4) سيبويه 4/444 وما بعدها، المقتضب للمبرد 1/206 وما بعدها، التكملة لأبي علي ص192- 194، شرح المفصل 10/130 وما بعدها، شرح الرضى على الشافية 3/270 وما بعدها، التسهيل ص322 وما بعدها.

الحذف

يفرد ابن جني بابًا خاصًا في كتابه (التصريف الملوكي) لمسائل الحذف، ويسميه بهذا الاسم، ثم هو يتناول بعض مسائله الأخرى في بعض كتبه.

وابن جني -كما يبدو من استقراء كتب سابقيه- أول من وضع لهذه المسائل بابًا خاصًا، فإن هذه الكتب -وإن اشتملت على مسائل الحذف- لم تتضمن بابًا خاصًا يضم مسائله القياسية والسماعية كما صنع أبو الفتح في كتابه (التصريف الملوكي)[1]، ثم تتابع الصرفيون بعد أبي الفتح على تخصيص باب لهذه المسائل بعد أن شق لهم الطريق وعبده[2].

قسما الحذف:

وابن جني يقسم الحذف إلى قسمين: الأول: ما حذف عن علة، فهو حذف قياسي ما وجدت فيه تلك العلة، والآخر: ما حذف عن استخفاف لا غير، وهذا يتوقف فيه على ما سمع، ولا يسوغ قياسه[3]، والذي يعيننا في هذا البحث، هو الحذف القياسي، لتعلق مسائله بعلم الصرف تعلقًا واضحًا، أما الحذف السماعي فهو أقرب إلى بحوث اللغة منه إلى الصرف، وإن كان الإنصاف لابن جني يقتضي الباحث أن يذكر أنه -أي ابن جني- ذكر أن حروف الحذف السماعي تبلغ أحد عشر حرفًا، وهي الهمزة والألف والواو والياء، والنون والتاء، والحاء، والخاء، والفاء والطاء[4]، ثم تناول المواضع التي يحذف فيها كا منها على مدى ثماني صفحات، وهي في أغلبها تدور حول الحذف للتخفيف، أو لكثرة الاستعمال[5]، وقد اقتفى بعض اللاحقين أثر ابن جني في هذا التقسيم، وأن لم يتوسعوا في الحذف السماعي توسعه[6]، ولعل حاسته اللغوية كانت

---

(1) انظر سيبويه 52/4 وما بعدها، المنصف شرح تصريف أبي عثمان المازني 188/1 وما بعدها، 227/2 وما بعدها، المقتضب للمبرد 88/1 وما بعدها، التكملة ص177 وما بعدها.

(2) انظر شرح الرضى على الشافية 292/3 وما بعدها، التسهيل ص312، أوضح المسالك 316، شرح التصريح للأزهري 395/2، شرح الأشموني 240/4، همع الهوامع 217/2- 219.

(3) انظر التصريف الملوكي ص33.

(4) انظر المرجع السابق ص37.

(5) انظر المرجع نفسه ص38- 45.

(6) انظر همع الهوامع 217/2- 219.

دافعًا له على هذا التوسع.

مسائل الحذف القياسي:

يتناول ابن جني في كتابه (التصريف الملولكي) مسألتين من مسائله وهما:

1- حذف فاء المثال في المضارع والمصدر: فهو يذكر أنه متى كانت الواو فاء الفعل، وكان ماضيه على فعل -بالفتح- ومضارعه على يَفْعِل -بالكسر- فإن فاءه تحذف لوقوعها بين الياء والكسرة لقولك: يعد ويزن ويرد، وأصلها: يوعد، ويوزن ويورد، يؤكد أن الحذف لما ذكر من وقوع الواو بين الياء والكسرة أنك لو فتحت العين لامتنع الحذف، فتقول: يوعَد، ويوزن، وقد جاءت الحالتان في قوله تعالى: ﴿لَمْ يَلِدْ وَلَمْ يُولَدْ ﴾[الإخلاص: ٣]، فالآية خير ضابط لهما، ومثله قولهم: يَوَجل ويَوْحَل، فقد صحت الواو لوقوع الفتحة بعدها[1].

وهو يتعرض -في كتاب (المنصف)- لكثير من التفصيلات والتعليلات لهذه المسألة، فيذكر أن الفراء كان يعلل حذف الواو من يعد ويزن بأنهما متعديان، وأنهما لم تحذفا من يوجل ويوحل للزومهما، وأن المبرد تعجب من هذا القول واستطرفه ورد بأنه قد وردت أفعال لازمة، وهي مع ذلك قد حذفت منها الواو، كوقع يقع ووَبل المطر يبل، ووضع في السير يضع وغير ذلك[2]، وهو يوضح -في شرحه لكلام أبي عثمان- أن علة حذف الواو من مضارع المثال إنما هي متحققة فيما كان حرف مضارعته الياء، ولكنهم طردوه فيما بُدِئَ بغيرها من حروف المضارعة، فقالوا: أعِد وتَعِد وتَعِد والعلة في ذلك حرصهم على ألا يختلف المضارع فيقال فيه: أوْعِد -بالتصحيح- ويَعِد -بالحذف- فحُمِلَ ما لا علة فيه على ما فيه علة جريًا على مألوف عادتهم، في حملهم الشيء على نظيره لقرب ما بينهما، وإن لم يكن في الآخر مما أوجب له الحكم[3].

وتعليلاً لما يذكره أبو عثمان المازني -من امتناع الحذف في الياء لخفتها- يذكر ابن جني أنه لا تحذف فاء المثال، إذا كان ياء؛ لأن بالياء أخف من الواو لقربها من الألف، وهو يعني أنه لا ثقل فيها يدعو إلى حذفها، وإن كان سيبويه قد حكى عنهم على وجه

(1) انظر التصريف الملوكي ص33- 34.

(2) انظر المنصف 188/1 وما بعدها.

(3) انظر المرجع السابق 191/1.

الشذوذ: يَئِسَ يَئِسُ، بحذف الفاء مثل يعد[1].

وهو يوضح ما يذكره أبو عثمان من ورود يَبْجل -بفتح الياء الأولى- ويبجل -بكسرها- وياجل، أن يَبجل بالفتح لا موجب فيه للقلب، وإنما شَبْهوه بنحو مَيْوتة وإن لم يكن مثله، فهذا ضرب من التعلل بعد السماع، وأما ييجل بالكسر فهو -كما يذكر- أقيس؛ لأن كسر الياء قبل الواو، صنع موجبًا لقلب الواو الساكنة ياء، أما من قال: ياجل، فهو على قلب الياء ألفًا تخفيفًا، وإن لم تكن متحركة، وهو يستدل على صحة ذلك بما قاله الخليل في آية -في أحد قوليه- من أن أصلها آيَة[2].

وهو يذكر في (المنصف) كذلك أن الفعل قد يبدو أنه على فَعِل يَفعَل، وهو مع ذلك تحذف فاؤه، نحو يَسَع ويَطأ، وتفسير ذلك أن الفعل كان في الأصل على فَعِلَ يَفْعِل بالكسر، فأصل يَسَع ويَطَأ: يوسِع ويوطِئ، ثم فتحت عيناهما؛ لأن العين والهمزة من حروف الحلق، فالفتحة عارضة، فلا تؤثر في الحذف، وذليل ذلك ظهور الكسرة حيث لا يوجد حرف الحلق نحو وَلِيَ يَلِي، ووَرِم يَرِم ونحوهما، وقد جاءت مما فاؤه واو أفعال على فَعِلَ يفَعِل، كأنما لتحذف الواو هربًا من استثقالهم لها، إذ إنهم لم يكونوا ليتوصلوا إلى حذفها إذا وقعت بعدها فتحة من أصل البناء[3]، ويؤكد ابن جني ذلك بدليل آخر وهو أن ما كان على فَعِلَ يَفعِل من الصحيح قد جاء فيه لغتان: الفتح والكسر، كحَسِبَ يحسِب، ونَعِمَ ينعِمَ، ويبس يبيس، فالأصل فيما سبق الفتح، والكسر لغة أخرى فيه لضربَ من الاتسعا، أما ما كانت فاؤه، واوًا، فإنهم قد اقتصروا فيه فَعِلَ يفَعِل بالتزام الكسرة حتى يجب عنها حذف الواو المستثقلة[4].

وينقل ابن جني عن أبي عثمان أن الواو إذا وقعت فاء لما كان على فَعْل يَعَعل نحو وضَوء يوضؤ، فإنه يأتي على أصله، ولا تحذف واوه، وأن علة ذلك -كما أخبره أبو علي- أن فَعَلَ كشَرَف يلزم مضارعه بناء واحدًا هو يَفْعُل -بضم العين- فلم تحذف الواو في المثال منه، لئلا يختلف الباب، بخلاف فَعَلَ -بفتح العين- فإن بناء مضارعه

(1) انظر المنصف 196/1.

(2) انظر المرجع السابق 202/1- 203.

(3) انظر المرجع نفسه 206/1- 208.

(4) انظر المنصف 209/1.

يختلف، فتقول: ضرَب يضرب، وقتَل يقتُل، وسأل يسأل، ولذا فقد جاز حذف الواو نحو يَعِد ويَزن[1].

وتعقيبًا على ما ذكره المازني -دون تعليل- من عدم حذف واو مضارع المثال المبني للمجهول ألا تحذف واوه نحو يَوْعَد ويُوزَن، يذكر ابن جني لذلك تعليلين: أولهما: أنه جرى مجرى يَوْجَل ويَوْحَل بانفتاح عينه، وثانيهما: الحرص على عدم اختلاف الباب، فإن مضارع فعله -المبني للمجهول- لا يكون إلا على يُفْعَل، فصحح يُوعَد حرصًا على اطراد الباب على هيئة واحدة، وهو يصرح بأن هذا التعليل منتزع من قول أبي علي في وَضُؤ يَوْضؤ[2].

ولا يكاد ابن جني يخالف هنا ما ذكره سابقوه عن هذه المسألة[3]، وإن كان المبرد يستقبح كسر ياء (ييجل)، كما يستقبح رأي الحجازيين بإبدال الياء ألفًا في (ياجل) لعدم انفتاح ما قبلها فكان القياس إبقاءها كغَزْو ورَمي، ثم يقرر في النهاية أن«القياس والقول المختار يَوْجَل ويَوحَل وهذه الأقاويل جائزة على بعد«[4]، وينص ابن الحاجب -من اللاحقين- على جريان الأمر فيما سبق على المضارع، وهو ما لم يذكره أبو الفتح[5]، ربما لوضوحه، وربما لأخذ الأمر من المضارع بعد إعلاله كما يقول الرضى[6]، ويذكر ابن مالك شذوذ الحذف في يُفْعَل -بالبناء للمجهول- في بُؤر وبُدَع[7]، ويؤكد ابن عصفور ما وضحه ابن الحاجب من عدم تغيير فاء المثال في المضعف[8].

ويذكر ابن جني أنهم كما حذفوا الواو من مضارع المثال، فكذلك حذفوا الواو من المصدر، فقالوا: عِدة وزِنة، وأصلهما وعدة ووزنة، فاستثقلت الكسرة على الواو فنقلت

---

(1) انظر المنصف 209/1.

(2) انظر المرجع السابق 210/1.

(3) انظر سيبويه 52/4- 54، والمقتضب 88/1- 90، المنصف شرح تصنيف أبي عثمان 188/1 وما بعدها، والتكملة ص177- 178.

(4) انظر المقتضب للمبرد 90/1.

(5) شرح الرضى على الشافية 87/3.

(6) انظر المرجع السابق 89/3.

(7) انظر التسهيل ص313.

(8) انظر المبدع الملخص من المجتمع ق18.

إلى ما بعدها، وحذفت الواو تخفيفًا، ولأنها أيضًا قد حذفت في فعل هذا المصدر[1]، فإن جاء المصدر على فَعْل لم تحذف فاؤه نحو وَعد ووَزْن؛ لأنه لم تجتمع فيه العلتان، وهما كسرة الواو التي في وِعدة، وكونه جاريًا على فعله[2]، وكذا إذا وجدت علة كسر الواو وفقدت علة كونه مصدرًا على فِعْلة، كما لو بنيت فعله اسمًا لا مصدرًا، فقلت: وعدة وولدة، فإنه أيضًا وصحح، أما قولهم: هم لدقي، فإنما هذا مصدر في الأصل، ثم وصف به[3]، وأما قوله تعالى: ﴿ وَلِكُلٍّ وِجْهَةٌ هُوَ مُوَلِّيهَا ﴾ [البقرة: ١٤٨]، فإن ابن جني ينقل عن أبي علي أن الناس فيها على ضربين: فمنهم من يقول: إنها مصدر، ولكنه شذ فجاء على أصله دون حذف، ومنهم من يقول: إنها اسم، لئلا يحمله على الشذوذ مادام يجد له مندوحة عنه[4]، وحين يقول أبو عثمان:«واعلم أن المصدر إذا كان على (فِعْلة) فالهاء لازمة له»[5]، فإن أبا الفتح يرى أن في هذا تسامحًا في التعبير فيقول:«ولو قال مكان هذا: واعلم أن المصدر إذا كان على ثلاثة أحرف، وفاؤه مكسورة، وعينه ساكنة فالهاء لازمة له، لكان أحسن في العبارة ولكنه تسامح في اللفظ»[6]، وهذا التصحيح وإن لم يكن داخلاً في صميم هذا الموضع من مسائل الحذف، إلا أن الباحث يتوقف أمامه ليلقي بعض الضوء على إحدى خصائص أبي الفتح العلمية وهي دقة التعبير العلمي، فآثرت أن نلمسها في موضعها قبل أن نجمعها آخرًا في نهاية البحث إن شاء الله.

ثم يوضح ابن جني مقصود عبارة أبي عثمان، فيذكر أنه لايجوز أن يكون المصدر المذكور على فِعْل بلا هاء، كالعِلم والحِلم، ولا يقال: وَعَد وِعْدًا ولا وَزَنَ وِزْنًا؛ لأنهم حين وجب حذف الفاء بنوا الكلمة على فِعْلَة جاعلين الهاء عوضًا من الفاء المحذوفة، كما صنعوا في زناديق وزنادقة، وحين جعلوا الهاء عوضًا عن الياء[7].

---

(1) انظر التصريف الملوكي ص34- 35.
(2) انظر المنصف 195/1.
(3) انظر المرجع السابق 196/1- 197.
(4) انظر المنصف 200/1- 201.
(5) انظر المرجع السابق 198/1.
(6) انظر المرجع نفسه 198/1.
(7) انظر المرجع السابق 199/1.

ويذكر الرضى -مما اغفله أبو الفتح- أنه إذا فتحت العين في المضارع لحرف الحلق جاز أن يفتح في المصدر أيضًا نحو يَسَع سَعَة، وجاز في بعضها ألا يفتح نحو يَهَب هبة، وأنه قد يجري مصدر يفُعل مجرى مصدر يَسَع في حذفه فغنه وفتح عينه نحو ودع يَودَع دعة ووطؤ يوطُؤ طأة، تنبيهًا على أن حق واو مضارعه أن تحذف لاستثقال وقوعها بين ياء مفتوحة وضمة ولكنها لم تحذف ليطابق اللفظ المعنى الموضوع للطبائع اللازمة المستمرة[1]، ويذكر ابن هشام أن التاء قد تترك المصدر شذوذًا كقوله[2]:

وأخلفوك عِدَ الأمرِ الذي وَعَدُوا[3]

وقيَّده الأزهري بالإضافة[4].

2- حذف همزة أفعل من مضارعه ووصفه: يوجز أبو الفتح هذه المسألة في كتابه (التصريف الملوكي) فيذكر أن الماضي إذا كان على أفعل، فإنك تحذف همزته في المضارع -ولا يذكر الوصف هنا- فتقول: أكرم وأحسن وكان أصلهما: أؤكرم وأؤحسن، فحذفت الهمزة الثانية لاجتماع الهمزتين[5].

أما تفاصيل هذه المسألة فيذكرها ابن جني في كتابه (المنصف) وإن كانت في سياق حديثه عن حملهم الشيء على نظيره، وهو يذكر ما أورده الباحث في (التصريف الملوكي)، ثم يذكر أنك تحذف الهمزة في تَكْرِم وتَكْرم ويكرم، وإن كنت لو نطقت بالهمزة ما اجتمعت فيه همزتان، ولكنهم حرصوا على المماثلة، وكرهوا أن يختلف المضارع، فيأتي مرة بالهمزة وأخرى بغيرها، فحذفوا حفاظًا على التجنيس في كلامهم، وإذا كانوا قد حذفوا الهمزة الأصلية المنفردة في نحو خذ وكل، فحذفهم الهمزة الزائدة غذا صحبتها همزة أخرى زائدة أجدر[6]، وهو مع ذلك يذكر أنه جاء في كلامهم

(1) انظر شرح الشافية للرضى 3/89- 90.

(2) الشطر عجز بيت من البسيط لأبي أمية الفضل بن العباس وصدره:«أن الخليط أجدوا البين فانجردوا» والخليط: المخالطون، وانجردوا: اندفعوا، الشاهد في حذف التاء في (عِدَ الأمر) وأصله عدة، (انظر شرح الأشموني 2/237).

(3) انظر أوضح المسالك ص316.

(4) انظر شرح التصريح 2/396.

(5) انظر التصريف الملوكي ص35.

(6) انظر المنصف 1/192.

المضارع على أصله دون حذف همزته، فقد أنشدوا:

فإنه أهل لأن يؤكرما[1]

وأنه جاء على أصله ضرورة، ومنه قول ليلى الأخيلية تصف قطاة:

تدلّت على حُصٍّ ظماء كأنها كُرات غُلامٍ في كساء مُؤْرنَبِ[2]

فإن (مؤرنب) معناه: متخذ من جلود الأرانب، فقولها: مؤرنب: على وزن مؤفعل[3]، وذكر ابن جني أن الشاهد فيه لفظ (مؤرنب) هو ما جعل الباحث يعبر عنه بأنه وصف الفعل الذي على أفعل؛ لأنه اسم مفعول، وإن لم يذكر أبو الفتح مثالًا لاسم الفاعل كمحسن ومكرم على أن (مؤرنب) قد تكون على مفعلل على مذهب غير سيبويه على أن أرنب فَعُلَل[4]، وعندئذ فلا محل له هنا، وإن كان الصرفيون يرجحون رأي سيبويه؛ لأنه قد أطرد زيادة الهمزة أولًا في بنات الثلاثة وإن لم يعرف اشتقاقه، وما يذكره ابن جني هنا من تعليل لحذف همزة أفعل من مضارعه ووصفه قد سبقه به سيبويه، ويزيد عليه قوله بأن مما يرجح حذف همزة أؤكرم عن همزة أؤخذ وأؤكل، أن لها عوضًا إذا ذهبت[5]، وفعله يعني حرف المضارعة.

3- حذف العين من مضاعف الثلاثي: تعرض ابن جني لهذه المسالة مرتين في كتابه (الخصائص)، فهو في (باب تداخل الأصول الثلاثية والرباعية والخماسية) يذكر أن المضاعف في نحو ظِلْتَ ومِسْت، وظَنْت في ظننت، ليس حذف العين منه بواجب، وإنما يجوز تصحيحه[6]، وكلامه هنا يفهم جواز قولك: ظِلْت ومِسْت بحذف العين ونقل حركتها إلى الفاء، وجواز أن تقول: ظَلِلْت ومَسِسْت بإقرار العين، وإن كان

---

(1) سبق البيت 271 من هذا البحث والشاهد هنا: مجيء يؤكرم على الأصل دون حذف همزته ضرورة.

(2) البيت من الطويل، وحص الشعر: تناثر وانجرد والشاهد في ورود (مؤرنب) بتصحيح الهمزة وعدم حذفها على أنها مؤفعل ضرورة فإن كانت على مفعلل فلا شذوذ (انظر سيبويه 331/2، المقتضب للمبرد 38/2).

(3) انظر المنصف 192/1.

(4) انظر سيبويه 280/4.

(5) انظر المرجع السابق 279/4.

(6) انظر الخصائص 54/2.

يضيف إلى المكسور العين -فيما سبق- ما كان مفتوحها نحو ظَنْت، بحذف العين، وظننت بإقرارها، فكلام سيبويه واضح في جعل هذا الحذف من الشذوذ بالنقل أو بغيره، فهو يقول عنه:«وليس هذا النحو إلا شاذًا، والأصل في هذا عربي كثير، وذلك قولك: أحسست ومسست وظللت»[1]، ولا يراه بعض اللاحقين شاذًا، فيحكي الرضى أنها لغة سليم قليلاً وأنه ربما استعمله غيرهم، ويعلله بكراهتهم اجتماع المثلين، فحذفوا ما حقه الإدغام وهو أول المثلين لما تعذر الإدغام، وأن هذا الحذف عندهم في الماضي أكثر منه في المضارع والأمر[2]، وهو ما يقوله ابن مالك في (التسهيل)[3]، وذكره ابن هشام على جهة الجواز دون إشارة إلى اختصاصه بسليم أو إلى قلته[4]، وحكى السيوطي اختلاف العلماء في إجازته أوعده شاذًا، وإن كان هو قد اعتبره من الشاذ غير المطرد[5].

وعلى الرغم مما سبق من أن ابن جني يجيز هذا الحذف ويبين حالتيه من نقل الكسرة إلى الفاء او حذفها، فغنه في موضع آخر وهو (باب في شجاعة العربية)، وتحت فصل فيه بعنوان (تحريف الفعل) يذكر أن من ضروب تحريف الفعل، ما جاء من المضاعف مشبهًا بالمعتل في الحذف منه، مُمثلا لذلك بقولهم في ظللت: ظِلَت وظِلت، وفي مَوسْت: مَسْت ومِسْت، ثم يذكر أن هذا مشبه بخِفْت، ثم يحكي عن ابن الأعرابي قولهم في ظننت: ظَنْت، ثم ينتهي إلى القول بأن هذا كله لا يقاس عليه، فلا يجوز لك أن تقول في شَممْت شَمْت ولا شِمْت[6].

ويبدو كلام ابن جني هنا مضطربًا، فهو يجيز في البدء حذف العين من المضاعف الثلاثي المكسور العين أو المفتوح العين، وهو في الختام ينكر جواز ذلك، ويراه من تحريف الفعل، ويجعله مسموعًا لا يجوز لك أن تقيس على مثله، وإن كان الباحث

(1) انظر سيبويه 422/4.
(2) انظر شرح شافية ابن الحاجب للرضى 245/3.
(3) التسهيل ص314.
(4) أوضح المسالك لابن هشام ص317.
(5) همع الهوامع 218/2.
(6) انظر الخصائص 438/2.

يوافق ابن جني على أن الحذف في هذه المسألة لا يبلغ اطراد الحذف أو لزومه في المسألتين السابقتين.

أما الحذف للوقف أو للجزم أو لالتقاء الساكنين فإن ابن جني لا يراه حذفًا قياسيًّا مطردًا؛ لأنه متى زال الساكن، وفارق الجزم والوقف اللفظ عاد الحرف المحذوف، فالجزم نحو: لم يرم ولم يغز، ولم يسع، والوقف نحو: ارم واغز واسع في حاجته، والحذف للساكنين نحو: قل وبع، وهذا قاضٍ، وهذا قول مقوول وهذا فرس مقوود[1]، ويضيف السيوطي لتلك الحالات القياسية: حذف ألف ما الاستفهامية المجرورة وحذف عين فيعلولة وأوبة أوبائية، وعين فَيْعَل وفَيْعَلة، وفاءات خذ وكل، وينقل عن أبي حيان أن سيبويه لم يجد لهذا الأخير من علة سوى السماع المحض[2]، وقد ذكره ابن جني في الحذف السماعي[3].

****

(1) انظر التصريف الملوكي ص35- 36.

(2) انظر همع الهوامع 2/217- 218.

(3) انظر التصريف الملوكي ص38.

مسائلالتمرين

يكاد أبو الفتح بن جنِّي أنْ يكون بطل هذا المضمار، وفارسه الذي لايبارى فيه؛ فعلى الرغم من أن سابقيه كسيبويه والمازني والمبرد وأبي علي الفارسي قد تحدثوا في هذا الموضوع، وأنهم خصصوا له بعض الأبواب إلا أن أحدًا منهم لم يوطئ هذا الباب توطئة ابن جني وهو كذلك أول من سمى هذا الباب بما يقرب من اسمه الشائع هذا فهو يقول:«هذا فصل من البناء والغرض فيه عند التصريفيين الرياضة والتدرب»[1]، على حين لم تخرج أسماء سابقيه لهذا الباب عن«ما قيس من المعتل على نظيره من الصحيح، إلا بتحريف قليل»[2].

مفهوم البناء عند الصرفيين:

يذكر ابن جني أن معنى قول أهل التصريف: ابن لي من كذا مثل كذا، هو أن تأخذ الحروف الأصول دون الزوائد -إن كان فيها وزائد- فتفك صيغتها، ثم تصرفها على نحو صيغة المثال المطلوب، مطابقًا في ذلك الساكن بالساكن، والمتحرك بالمتحرك، والمضموم كالمضموم، والمفتوح كالمفتوح، والمكسور كالمكسور، وإن كان في المثال المطلوب زيادة وضعتها كما هي في موضعها، فإن عرض في المثال الجديد الذي صغته ما يوجب القلب أو الحذف أو التغيير بعامة أمضيته فيه بحيث تصير إلى ما يوجبه القياس فيه[3].

والناظر في كتب السابقين واللاحقين -ممن تناولوا هذا الباب- لايجد هذا الشرح الواضح الذي يبلغ حدًا لا يوصف من التبسيط والتلطف يدفع الباحث إلى أن يعد ابن جني -بحق- واحد من رواد التيسير الصرفي ولا سيما في كتابه (التصريف الملوكي) فسيبويه تناول الأبنية المصنوعة ولكنه لم يحدد كيفية صنع البناء ولم يوضح طريقته ولا

---

(1) التصريف الملوكي ص56.

(2) انظر سيبويه 406/4 وما بعدها، المنصف (شرح تصريف الملزني) 242/2 وما بعدها، المقتضب للمبرد 172/1 وما بعدها.

(3) انظر التصريف الملوكي ص56- 57.

مفهومه[1] وكذا فعل المبرد[2] والمازني فيقول:«فإذا قيل لك ابن كذا، فانظر ما يلزم الياء والوا في موضعها، فلا يخرج ذلك من أن يكون له نظير من الياء والواو قد لزمه من كلام العرب أما سكون، وأمام تمام، أما قلب وتغيير فلم تعد أن صنعت بالواوات والياءات ما صنعوا»[3] وأين هذا من نصاعة عبارة ابن جني ووضوحها، وهو ما يؤكد لدى الباحث أن ابن جني مستحق لأن يُعَد من رواد التيسير الصرفي على دارسي العربية.

غرض صنع هذا الأبنية وضرورتها:

يحدد ابن جني غرض أهل التصريف من معالجة هذه المسائل في أمرين: أولهما إدخال ما تبنيه من الأمثلة في كلام العرب وإلحاقه به، فإذا مثل جعفر من ضرب فقلت: ضريب ومثل سبطر: ضريب، ومثل فرذدق من جعفر فقلت: جعفرر، فهذا كله حين تبنيه تدخله في كلام العرب، وتدَّعي أنه منه[4]، بل أن ابن جني يرى أن هذا هو الغرض من صناعة التصريف بقياس ما لم يجئ عنهم على ما جاء ويتتبع ما عملوه فيه، فهذا هو المعنى المقصود الذي وضع له هذا العلم واخترع من أجله[5]، والغرض الثاني: التماسك بما تبنيه الرياضه به، والتدرب على الصنعة فيه، كما تصوغ (فيعولا) من شويت، فتقول: شَيْوي ومثل عضرفوط من الأءة: أوايؤ، ومن يوم مثل (مرمريس) فتقول: يويويم، فهذا ونحوه إنما الغرض منه التأنس به، وإعمال الفكرة فيه لاقتناء النفس القوة على ما يرد فيه نحو منه[6].

فإن اعترض معترض بأن مثل هذه الأبنية لا تستعمل وأن من الخير أن نشغل أنفسنا بما هو ضروري فإن أبا الفتح يوافق المعترض على أنها لا تستعمل، ولكن ذلك لا يعني ترك التدريب والارتياض بها، لو أن علماء كل فن وعلم لم يخوضوا فيه إلا

(1) انظر سيبويه 406/4 وما بعدها.
(2) المقتضب للمبرد 172/2 وما بعدها.
(3) المنصف (شرح تصريف أبي عثمان 242/2).
(4) انظر الخصائص 387/2.
(5) انظر المنصف 242/2.
(6) انظر الخصائص 487/2- 488.

بمقدار ما تقع من مسائله المعينة ما تم علم من العلوم على وجه أبدًا، ولظلت العلوم مرتجلة بلا تدقيق ولأعوزها الثقل والتثقيف، ألا ترى كثرة المسائل التي يتناولها علماء الفقه، والفرائض والحساب والهندسة وغير ذلك من المركبات المستصعبات، على الرغم من أن هذه المسائل قد لا تحتاج إليها في الواقع إلا بالجزء النادر، وإنما الانتفاع بها يأتي مما تفنيه النفس الارتياض بمعاناتها[1].

وابن جني بهذا يوافق الأخفش -يجيز صوغ وزن لم يثبت في كلام العرب- للامتحان والتدريب وذلك بأن يقال: لو ثبت مثل هذا الوزن في كلامهم كيف كان ينطق به، وأن فيه فائدة وهي التدريب والتجريب، وهذا بخلاف سيبويه الذي يجيز البناء على وزن ثبت في كلام العرب بخلاف ما لم يثبت فيه فلا يجيزه[2].

ما يُقاس على كلام العرب فهو من كلامهم:

يصرح أبو الفتح بأن قوة القياس هي التي دفعت أهل الصناعة إلى اعتقاد أن ما قيس على كلام العرب فهو عندهم من كلام العرب[3]، وهو يستدل على هذه الحقيقة بأنك لو مررت على قوم يتلاقون -بينهم- مسائل أبنية التصريف، كقولهم في مثال (صمحمح) من الضرب: ضربرب، ومن القتل: قتلتل، ومن جعفر مثل سفرجل: جعفرر، ومن زبرج: زبرجج ونحو ذلك فسألك سائل: بأي لغة كان يتكلم هؤلاء؟ لم تجد بدًا من أن ترد بأنهم يتكلمون بالعربية، وإن لم ينطق العرب بواحد من هذه الأبنية المصنوعة[4].

وأما اعتراض من يعترض يرفض الخليل للفظة (ارفنعا) لمن ينشده:

ترافع العز بنا فارفنعا[5]

فظاهر هذا يدل على امتناعهم من القياس على كلام العرب واعتباره من كلامهم،

---

(1) انظر المرجع السابق 2/92- 93.

(2) انظر شرح الرضى على الشافية 3/295.

(3) انظر الخصائص 1/114.

(4) انظر المرجع السابق 1/360.

(5) هو من مشطور الرجز ولم أعثر على قائله، والشاهد فيه (ارفنعا) على قول العجاج بعده: (اقعنسسا) (انظر الخصائص 3/298).

فهذا هو الخليل سيد قومه، وكاشف قناع القياس في علمه يضع هذا، فيرد ابن جني على هذا الاعتراض بعدة أجوبة:

1- أن الأصمعي -الذي روى قصة هذا المنع- لم يحك لنا رد الخليل على منشده وقد يكون ذلك دليلاً على اقتناع الخليل بهذه الحجة فترك مراجعته، ولا يستبعد أن يسبق الخليل إلى قول فينبه على عكسه فينتبه.

2- وقد يكون الخليل رد بتخريج لقبول هذا، أو رده، ولم يحكه الأصمعي لكونه ليس ممن ينشطون للقياس وحكاية التعليل.

3- وقد يكون الخليل ترك حال ذلك -من تصحيح أو إفساد- للأصمعي لمعرفته بعلة اهتمامه بالنظر والقياس، وتوفره على الحفظ والرواية، وما يروى عن الأصمعي في هذا كثير.

4- وهذا الرد الرابع ألطف وأعرض مما سبق من الردود -كما يذكر ابن جني- وهو أن الخليل قد منع قياس (فارفنععا) على (فافععا) لأن الأول ارفنععا مما لامه حرف حلقي، وقد ترك العرب ذلك إلى صوغه مما لامه حرف فموي، نحو: اقعنسس، واسحنكك، واكلندد، واغنفجج[1]، فإن قيل: إن ترك العرب لما لامه حرف حلقي لا يمنع من البناء منه، فليس كل ما جاز قياسًا قد ورد به السماع، فإذا قست على مثلهم لم يجب أن يرد به السماع، أجيب بأن العرب لا تترك نحو هذا إلا عن علة داعية إلى تركه، فوجب أن تتبعهم عليه، وهذه العلة هي أن العرب زادت النون الثالثة الساكنة في موضع حروف اللين أحق به وأوكد من النون فيه نحو واوفدوكس وسرومط، وياء سميدع وعميثل، وألف جرافس وعذافر[2]، والنون حرف أعن من حروف الزيادة، ومضارع لحروف اللين، وبينه مشابهات وقرب، وإنما يكون النون قريبًا منها إذا كان ذا غنة، وهو لا يكون كذلك إلا إذا صدر من الأنف وهو لا يصدر من الأنف، إلا إذا كان ساكنًا وبعده حرف فموي لا حلقي نحو جحنفل وبابه، ومثل ذلك في الفعل، فإن

---

(1) تقاعس: تخاذل وتراجع، اسحنكك الليل: اشتدت ظلمته، اسحنكك الشعر: اشتد سواده، واكلندد: غلظ واشتد، واعغنجج: أسرع (التاج).

(2) الفدوكس: الأسد والرجل الشديد، والسرومط: الحبل الطويل، السميدع: السيد الشريف، والعميثل: البطيء، ويقال للنشيط، والعذافر: الأسد والعظيم من الإبل (اللسان).

النون في احرنجم وادلنظى محمولة على الألف في نحو اشهابت وابياضت، واغدودن، واعشوشب، والنون لا تكون محمولة عليها إلا إذا كانت غناء بأن تقع ساكنة وبعدها حرف فموي لا حلقي، وعلى ذلك فإن ما دفع الخليل إلى رفض قياس (ارفنعا) على (افعنسسا) ليس رفضه للقياس، وإنما رفضه لأن تقع نون (ارفنعا) في موضع لا تستعملها فيه العرب إلا غناء غير مبينة فأنكره الخليل لذلك[1].

وبعد، أنظرت معي إلى تلك العقلية الاستقصائية التي يتتبع صاحبها كل الخيوط ويستجمع كل نواحي الاحتمال ويخلص لك -بعد حشد من الحجج- إلى ما يقول؟ أرأيت دقة البصر يتركب الكلمات وأنماط الألفاظ؟

كيفية صنع الأبنية وما يراعى فيها:

أشار ابن جني في تعريفه لمفهوم هذا الباب إلى شيء من كيفية صوغها، وما ينبغي أن يراعى فيها، فذكر أنك تفك صيغة الكلمة التي ستصوغ منها البناء الجديد، ثم تضع حروفها على هيئة المثال المطلوب: الساكن كالساكن، والمتحرك كالمتحرك، والمضموم كالمضموم، والمفتوح كالمفتوح، والمكسور كالمكسور، وتضع الزائد -إن وجد- في موضعه من المثال المصوغ، ثم تنظر أن عرض لك ما يوجب القلب أو الحذف أو التغيير فتمضيه، وتصير إلى ما يوجبه القياس فيه[2]، ويراعى في ذلك أمو، يذكر منها:

1- عدد الحروف: فلك أن تبني من الكلمة ما يماثلها في العدد، أو ما هو فوقها إن شئت، ولكنك لا تستطيع أن تبني منها ما هو أقل منها في عدد حروفها؛ لأن ذلك يكون هدمًا للبناء، فتصوغ من الثلاثي ثلاثيًا، ورباعيًا وخماسيًا، ولك أن تصوغ من الرباعي رباعيًا وخماسيًا، ومن الخماسي خماسيًا، ولا يحق لك أن تصوغ من الخماسي رباعيًا، ولا من الرباعي ثلاثيًا، وأما ما هو دون الثلاثة فلا تبني منه أو تبني مثله[3].

2- طريقة التغيير: لك أن تجري التغيير الذي يتطلبه البناء الجديد من أوله أو من آخره، ولكل وجه، أما وجه علة الابتداء بالتغيير من أول الكلمة: أنك تغير ليمكنك النطق باللفظ حسبما يقتضيه القياس والصنعة، وأنت تبتدئ النطق من أول الكلمة لا

(1) انظر الخصائص 1/360- 364.

(2) انظر التصريف الملوكي ص56- 57.

(3) انظر التصريف الملوكي ص56- 57، والمنصف 3/143- 144.

من آخرها، فتبدأ التغيير من أول حرف، وتجتاز الحروف واحدًا بعد الآخر عاملاً فيها ما توجبه الصنعة، حتى تصل إلى آخرها، فيرد اللفظ إليك مفروغًا منه، وأما علة الابتداء بالتغيير من الآخر فمن قبل أنك إذا أردت التغيير فينبغي أن تبدأه من أكثر المواضع قبولًا له، وذلك الموضع هو آخر الكلمة لا أولها لأن الآخر أضعف الجهتين[1].

3- حفظ مراتب التغيير: ينبغي أن يراعي من يصوغ البناء أن يحفظ مراتب التغيير، ولا يضيع فيها مرتبة، سواء في ذلك أبدأت التغيير من أول المثال أو من آخره[2].

4- مطابقة القياس والاستعمال: فيذكر أبو الفتح أن البناء الذي تصوغ على مثاله ينبغي أن يكون قوي القياس كثير الاستعمال، فلك أن تبني مثل جعفر من ضرب فتقول: ضَرْيَب، ولكنك لو بنيت منه نحو ضَيْرب أو ضَورب أو ضَرْوب ونحو ذلك لما أعتُقد أنه من كلام العرب لأنك بنيته على ما هو أضعف في القياس وأقل في الاستعمال[3] وكذا لا يجوز أن تبني مثل حَبَنْطَى من قرأ فتقول: قرناى لذهاب عنه النون لوقوعها قبل الهمزة مما يذهب عنها الشبه بحروف اللين المختصة بهذا الموضع، ومثله في المنع سَغَ وسَلَخَ وفَرَغَ[4].

5- جواز الإلحاق باطراد بزيادة اللام: ينقل ابن جني عن أبي عثمان وأبي عليّ أنه بإمكان أي شاعر أو ساجع أو متسع أن يبني بإلحاق اللام اسمًا أو فعلاً أو صفة ويجوز له ذلك، ويعد هذا إلحاقًا مطردًا لو ورد نحو فُعْدَد، ورِمْدِد، وشَمْلَل وصَعْرَر فيجوز أن يقال: خَرَجَج أكرم من دَخَلل، وضَرْيَب زيد عمرا، فما قيس على كلام العرب فهو من كلامهم[5].

6- جواز البناء مما لا يبنى منه للرياضة والتدرب: يجيز أبو الفتح أن نبني منه تخفيفًا لهذا الغرض ما دمت لا تدخل بين كلام العرب ما ليس منه، وقد ذكر أبو الفتح لذلك

---

(1) انظر الخصائص 3/8- 9.

(2) انظر الخصائص 3/5- 9.

(3) انظر المرجع نفسه 1/114.

(4) انظر المرجع نفسه 1/365.

(5) انظر المرجع نفسه 3/358- 359.

عدة أمثلة:

أ- يجوز لك أن تبني من الآءة مثل مطمئن فتقول: مؤوائى، مثل معوعيع، ثم يجري أبو الفتح عليها ألوان الإعلال والتثقيف الواجبة له، ويذكر اختلاف الآراء وتعدد المذاهب فيها يجاوز خمس صفحات، ثم يذكر بعد ذلك أنه لا يبنى من الأة فعل، وإذا لم يجز بناء فعل منه لم يجز بناء اسم الفاعل، ثم يصرح«وإنما عملت هذه المسألة لا ربك كيف كانت سبيله لو جاء»[1].

ب- وهو يذكر أن حروف الهجاء لا يجوز لك أن تبني منها شيئًا؛ لأن بناءك من الكلمة ضرب من التصريف والاشتقاق لها، وحروف المعجم لا يمكن تصريفها ولا اشتقاقها ومع هذا فهو يجيز أن تبني من (الدال) في (قد) مثل عصفور بعد أن تسمى به فتتخيل الدال (اد) كما تصور سيبويه من الياء اسمًا فجعله (ابا) ومادام (اد) قد صار اسما جاز أن تبنى منه؛ لأن الأسماء تشتق ويتصرف فيها، فتقول: ديوى، ثم يتابع ما حدث له من تغيير[2]، ومثله ما يذكره من بنائك مثل (محمر) من (الواو)[3].

جـ- وهو يجيز أن تبني من الأعجمي على مثال الأعجمي، مثل أن تبني من (جالينوس) مثل (إبراهيم)، ومن (أيوب) مثل (جالينوس)، وأن تبنى من (جالينوس) مثل (ابرسيم)، ومن (جالينوس) مثل (اسفنديار) وغير ذلك، ثم يقول بعده:«إنما يجوز تمثيل الأعجمي من هذا القبيل على أنه لو كان من كلام العرب لكانت هذه سبيله، فأما وهو على ما هو عليه من العجمة فلا يجوز تمثيله ولا تصريفه ولا الاشتقاق منه إذا كان معرفة»[4].

د- وأوضح ما يذكر لبيان حرص ابن جني على أن تبنى للرياضة والتدرب، أنه يجيز لك أن تبني من كلمة تخيلها فقط، فهو يذكر أننا لو تخيلنا كلمة جميع حروفها همزات، وأردنا أن نبني منها مثل (أترجة) لقلنا فيها: أوأوأة بوزن عوعوعة ثم يستكمل

---

(1) المنصف 3/104.

(2) انظر المنصف 3/112.

(3) انظر المرجع السابق 3/131.

(4) المنصف 3/145- 146.

فيها بقية ضروب التغير[1]، ومعلوم أنه لم يرد البنا كلمة جميع حروفها همزات، فالعرب تستثقل الهمزة الواحدة، وتستثقل أكثر التقاء الهمزتين من كلمتين، وتمنع التقاءهما في كلمة واحدة، فكيف يرد عنهم كلمة جميع حروفها همزات، أنه الحرص الشديد على رياضة العقل، وتدريب الملكات، وتربية القدرات، ومن لهذا اللون غير ابن جني فيلسوف العربية الكبير؟

توغل ابن جني في هذا الباب:

يستطيع الباحث أن يزعم أن أحدًا من السابقين على ابن جني أو اللاحقين له لم يتناول (مسائل التمرين) كما تناولها هو:

1- فهو يتابع المازني بالشرح والتفسير والمراجعة والتعقيب في كل الأمثلة التي أوردها أبو عثمان في (باب ما قيس من المعتل ولم يجئ مثاله إلا من الصحيح) في كتابه (التصريف) الذي شرحه ابن جني في كتابه (المنصف)[2]، وهو يتناول العديد من هذه المسائل وكيفية معالجتها وبيان ضرورتها في كتابه الخصائص[3].

2- وهو يفرد له فصلاً خاصًا في كتابه (التصريف الملوكي) يقول عنه:«وهذا فصل من البناء والغرض فيه عند التصريفيين الرياضة والتدرب«[4] وهو في هذا الفصل يشرح فكرته وكيفيته ويذكر العديد من أمثلة الصحيح والمعتل من تلك الأبنية[5] ويتميز ابن جني في هذا الكتاب عمن سبقوه بشيئين: أولهما: أنه أعطى لهذا الباب اسمه الذي بَقِيَ له في كتب التصريف على مر الأجيال، وثانيها: أنه بدأ بأبنية الصحيح ثم أبنية المعتل[6].

3- وبعد شرح ومتابعة ما أورده المازني في كتابه (التصريف) فإن ابن جني -في

---

(1) انظر المرجع السابق 3/106- 109.

(2) انظر المنصف (شرح تصريف المازني 2/242- 323).

(3) انظر الخصائص 1/114، 358، 360- 369، 25/92- 93، 487- 488، 3/5- 17.

(4) التصريف الملوكي ص56.

(5) انظر المرجع السابق ص56- 59.

(6) انظر المرجع السابق ص57- 59، وانظر سيبويه 4/406 وما بعدها، المقتضب 1/172 وما بعدها، تصريف المازني في المنصف 2/43 وما بعدها.

كتابه (المنصف)- يفرد جزءًا خاصًا يتناول فيه -كما يذكر-«مسائل من عويص التصريف«[1]، وهو يذكر في هذا الجزء خمس عشرة مسألة هي بالفعل من عويص مسائل التصريف، ولا يتسع البحث لإيراد هذه البمسائل أو التعرض لها أو لمعظمها هنا، فقد استغرقت وحدها قرابة ستين صفحة[2]، وإنما يورد الباحث هنا أصغر هذه المسائل، وهي المسألة العاشرة، اكتفاء بدلالتها على أفق ابن جني الواسع وعقله المنظم وتمكنه من القياس.

وهو في هذه المسألة يفترض جوازًا أن تبنى من الواو مثل (محمر) فإنك تقول على قول من جعل ألف (واو) منقلبة عن واو (مُوو)، وأصله (مَووَوو) إذ إن أصل (محمر) مَحْمَرِر، فأنت تشبه على الأصل، ولم تدغم اللام الأولى في الثانية -كما قلت في محمر- لأن اللام الأخيرة تنقلب ياء، فيخالف لفظها لفظ الواو، فلا يجب إدغام ولأنك لو أدغمت لصارت الكلمة (مُوَّوَّ) فلا يخرجك ذلك من الاستثقال، وإنما كان يجتمع في الكلمة أربع واوات فيلزم التغيير، بينما إذا يثبت الكلمة على الأصل، اجتمع لديك ثلاث واوات فقط، فكان الأصوب أن تبني على الأصل حفاظًا على الأصل من جهة، وهربًا مما يلزم حين تتركه إلى الفرع من تغيير جهة أخرى، فلما كان الأصل (مَوَوَوِوِ) أدغمت الفاء في العين، وقلبت اللام الأخيرة ياء لانكسار ما قبلها، فصارت الكلمة (مُوَوِ) ومن كره اجتماع ثلاث واوات، فإنه يبدل اللام الأولى -أي الواو الأخيرة- ياء أيضًا فيقول مُوّي، أما على قول من يجعل العين من (الواو) ياء فإنك تقول في مثل (محمر) من الواو: (ميَّو) وأصله: مُويْوِوٌ، فلما اجتمعت الواو وهي ساكنة مع الياء بعدهما قلبت الواو ياء، ثم قلبت اللام الأخيرة ياء، فصار البناء كما ذكر: مُيَوِ[3].

هذه صغرى المسائل التي عرضها ابن جني في هذا الجزء الخاص به من (المنصف)، وليست هي بالأكثر عوصًا وشدة، وإنما هي المناسبة لحجم هذا البحث وأن كان في مسائل هذا الجزء من العويص -في رأي الباحث- مما يعد لونًا من المبالغة

---

(1) المنصف 3/97.

(2) انظر للمرجع السابق 30/ 97- 156.

(3) انظر المنصف 3/131.

في إظهار القوة، والتباهي بالتمكن من ناصية هذا الفن -وإن كنا نبرئ أبا الفتح من ذلك- كما هو الحال في المسألة الثامنة على سبيل المثال، فهو في هذه المسألة يذكر انك لو بنيت من (وأيت) مثل اطمأن لقلت: إياتا، ولو أردت أن تقول منه: يا فاعل افعل لقلت: يا مُؤيي أيأي، ثم يبين ما حذث في كل لفظ منها من تغيير، ثم يذكر انك لو خاطبت بها اثنين لقلت: يا مَؤَيَّيان أيأيا، ثم يذكر ضروب التغيير والإعلال والإدغام فيه، ثم يذكر أنك لو خاطبت بها الجمع المذكر لقلت: يا مُؤَيّون أيأَيَّوا أيأيُوا، ثم يذكر كذلك أصلها وبين ما لحقتها، ثم يذكر ما تخاطب به الواحد، ثم جماعة الإناث، ثم صورة العبارة لو أنك خففت همزاتها مع كل حالة مما سبق، ثم صورتها لو أمرت مؤكدًا بالنون الثقيلة مع تحقيق الهمزات في تلك الحالات السابقة كلها، ثم صورتها إن خففت الهمزات مع التوكيد بالنون في الأمر لكل هذه الحالات السابقة[1].

ولعل في هذا ما يغني عن الإطالة في الدلالة على قوة تمكن أبي الفتح، وعلو مقدرته في مضمار التصريف، ولعل المقارنة بين ما نحن بصدده من تعمق أبي الفتح في مسائل هذا العلم وكشفه عن الدقيق منه، وبحثه عن العويص من مشكلاته وفتح العقد من منفلاته وبين أبي الفتح الفتى الناشئ، وهو يتعثر في إحدى مسائل قلب الواو والياء ألفًا في مستهل حياته، أقول: هذه المقارنة تكون درسًا حيًا وقدوة صالحة لكل طالب علم، وكل دارس أو باحث فيه، درسٌ في كيفية معالجة الطالب ناحية المقصور فيه، ومواجهة جوانب ضعفه بالصراحة مع النفس، والجدية والإرادة حتى يبرأ من ضعفه، ويصير إلى درجة من القوة تملأ نفسه بالثقة والاعتزاز، وتجري اللسنة بالثناء عليه، والتقدير له كما صنع أبو الفتح ابن جني.

وبعد، فليس ما ذكرته في هذا الفصل من البحث هو كل ما كتب أبو الفتح من تصريف ومن البديهي ألا تتحمل هذه الرسالة أن تحوي تصريف ابن جني كله، وإنما كان هدف الباحث أن يستجمع بنية علم التصريف كما رآه ابن جني لا أن يلم بكل التفصيلات الدقيقة -وما أكثرها- فإن هذا يحتاج إلى مجلدات عديدة، وحسبي في هذه الرسالة أن عملت على تحديد معالم الصورة، ووضع الهيكل الذي تتسق به ملامحها ومن

(1) انظر المنصف 3/122- 125.

ثم وجب أن نقترب من الصورة لنرى فيها سمات المنهج الذي سار عليه ابن جني في بحثه وتأليفه الصرفي.

❊ ❊ ❊ ❊